



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس والعشرون

دفع - ذيل

الموسوعة الفقهية

إصدار
وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
طباعة ذات السلاسل - الكويت
حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الحادي والعشرون

دفع - ذيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ
فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

بمعنى الإعطاء، أو الإخراج، أو الأداء كما في الزكاة^(١).

ويستعملونه أيضا بمعنى الرد كما في رد الوديعة إلى المودع^(٢).

ويستعملونه أيضا بمعنى اتقاء الشر ومنعه كما في دفع الصائل^(٣).

ويستعملونه أيضا بمعنى رد خصومة المدعي وإبطال دعواه^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :
أ - درء :

٢ - ومعناه في اللغة : الدفع . قال في المصباح : درأت الشيء بالهزمة - درأ من باب نفع ، دفعته ، ودارأته دفعته ، وتدارعوا تدافعوا . وفي الاصطلاح : أيضا معناه الدفع .

(١) فتح القدير ٢/٢٨ - ط بلاق، جواهر الإكليل ١/١٤٠ - ط المعرفة، حاشية القليوبي ٢/١٩٥ - ط الحلبي، المغني ٢/٦٨٤ - ٦٨٥ - ط الرياض.

(٢) جواهر الإكليل ٢/١٤٣ - ط المعرفة، حاشية القليوبي ٣/١٨٦ - ط الحلبي، المغني ٦/٣٩٢ - ط الرياض.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٣٥١ - ط المصرية، جواهر الإكليل ٢/٢٩٧ - ط المعرفة، حاشية القليوبي ٤/٢٠٦ - ط الحلبي، المغني ٨/٣٢٩ - ٣٣٠ ط الرياض.

(٤) حاشية ابن عابدين ٤/٤٣٤ - ط المصرية، التبصرة ١/١٣٢ - ط العلمية، روضة الطالبين ١٢/١٣ - ط المكتب الإسلامي

دفع

التعريف :

١ - الدفع : مصدر دفع . ومن معاني مادته في اللغة : التنحية والمساطة والمحااجة عن الغير والرد، ويشمل رد القول ورد غيره، كالوديعة مثلا، والارتحال عن الموضوع، والمجيء بمرة . وإذا بني فعله للمفعول كان بمعنى الانتهاء إلى الشيء^(١).

وأما معناه في الاصطلاح : فهو كما جاء في الكلبيات^(٢) : صرف الشيء قبل الورود، وإذا عدّي فعله بالى كان معناه الإنالة نحو قوله تعالى : ﴿فادفعوا إليهم أموالهم﴾^(٣)، وإذا عدّي بعن كان معناه الحماية كما في قوله تعالى : ﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا﴾^(٤) .
وأما الفقهاء فإنهم يستعملون الدفع

(١) الصحاح والقاموس واللسان والمصباح مادة : «دفع»

(٢) الكلبيات ٢/٣٣٩ ط . دمشق .

(٣) سورة النساء / ٦

(٤) سورة الحج / ٣٨

يستعملون الدفع ويريدون منه المنع كما في دفع
الصائل^(١).

والفهاء يستعملونه بهذا المعنى كقولهم : الحدود
تندريء بالشبهات^(٢).

ب - رد :

الأحكام الإجمالية ومواطن البحث :
٥ - ذكر الفقهاء الأحكام الخاصة بمصطلح دفع
في عدد من المواطن كما يلي :

٣ - ومن معانيه في اللغة : المنع . والرجوع ، أو
الإرسال . قال في المصباح : رددت الشيء ردا
منعته فهو مردود ، وقد يوصف بالمصدر فيقال :
فهو رد . ورددت عليه قوله . ورددت إليه جوابه
أي رجعت وأرسلت . ومنه رددت عليه الوديعة
أي دفعتها إليه^(٣).

ج - رفع :

أ - الزكاة :
٦ - ذكر الفقهاء لفظ دفع في الزكاة في أكثر من
موطن وأرادوا به أكثر من معنى ، فقد استعملوه
بمعنى الإعطاء أو الأداء ، كقولهم من يجوز أن
تدفع له الصدقة ومن لا يجوز ، واشترط النية
عند دفعها ، وبمعنى الإخراج كقولهم وقت دفع
الزكاة^(٤) . والتفصيل في مصطلح : (زكاة) .

٤ - وهو في اللغة : خلاف الخفض ، ومن معانيه
في اللغة أيضا إذاعة الأمر ، والشرف في النسب ،
والإسراع في السير ، وقبول العمل ، وهوفي
الأجسام حقيقة في الحركة والانتقال . وفي المعاني
عممول على ما يقتضيه المقام ، ومعناه في
الاصطلاح : يقابل معنى الدفع إذ معناه صرف
الشيء بعد وروده ، والدفع صرفه قبل
وروده^(٥).

ب - الوديعة :

٧ - ذكر الفقهاء لفظ الدفع أيضا في الوديعة ،
وأرادوا به الرد ، أي ردها إلى المودع ودفعها إليه ،
أو إلى وكيله عند طلبها . فإن آخرها حتى تلفت
ضمن^(٦) . والتفصيل في مصطلح : (وديعة) .

د - منع :

٥ - ومن معانيه في اللغة : الحرمان من الأمر ،
والكف عنه ، ومنازعة الشيء ، والتمنع بالقوم :
التقوى بهم . وفي الاصطلاح : خلاف العطاء ،
والصلة بينه وبين المدفع هي أن الفقهاء

(١) المصباح مادة : « منع » ، المغرب / ٤٣٥ - ط العربي ، حاشية
ابن عابدين ٣٥١ / ٥ - ط المصرية .

(٢) فتح القدير ٢٨ / ٢ - ط بلاق ، جواهر الإكليل ١ / ١٤٠ -
ط المعرفة ، حاشية القليوبي ١٩٥ / ٢ - ط الحلبي ، المغني
٢ / ٦٨٤ - ط الرياض

(٣) حاشية ابن عابدين ٤ / ٤٩٥ - ط المصرية ، جواهر الإكليل
٢ / ١٤٤ - ١٤٣ - ط المعرفة ، حاشية القليوبي ٣ / ١٨٦ -
ط الحلبي ، المغني ٦ / ٣٩٢ - ط الرياض .

(١) المصباح مادة : « رد » ، المغرب / ١٦٢ - ط العربي .

(٢) المصباح مادة : « رد » ، والمغني ٦ / ٣٩٢ - ط الرياض .

(٣) المصباح مادة : « دفع » ، الكليات ٢ / ٣٣٩ - ط دمشق .

ج - الصيال :

٨ - يذكر الفقهاء الدفع في الصيال ويعنون به منع الصائل من تحقيق غرضه وإتقاء شره .
والصائل هو من قصد غيره بشر سواء أكان الصائل مسلماً أم ذمياً أم عبداً أم حراً أم صبياً أم مجنوناً أم بهيمة ، فيجوز دفعه عن كل معصوم من نفس ، أو طرف ، أو منفعة ، وعن البضع ، ومقدماته ، وعن المال ، وإن قل ، مع رعاية التدرج في كيفية الدفع بأن يبدأ بالأهون ، فإن لم يمكنه دفعه إلا بقتله قتله . ولا ضمان عليه بقصاص ، ولا دية ، ولا كفارة ، ولا قيمة .

فإن قتل المدافع كان شهيداً لخبر : « ومن قتل دون ماله فهو شهيد »^(١) ولأنه قتل لدفع ظالم ، فكان شهيداً كالمعادل إذا قتله الباغي .^(٢)
والتفصيل في مصطلح : (صيال) .

د - دعوى :

٩ - يذكر الفقهاء الدفع في الدعوى ويعنون به رد كلام المدعي وإبطال دعواه . وما ذكروه في هذا الشأن أن يقول المدعي عليه هذا الشيء أودعني فلان الغائب أودعني ، أو غصبته منه ، أو أعارني ، أو أجزني . وأقام على ذلك

(١) حديث : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » . أخرجه الترمذي (٤/٣٠) ط الحلي من حديث سعيد بن زيد ، وقال : « حديث حسن صحيح » .

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥١/٥ - ط المصرية ، جواهر =

بينة ، فحينئذ تندفع الخصومة إلا أن يكون المدعي عليه عتلاً كما ذكر الحنفية .

وما تندفع به دعوى من ادعى على رجل بملك إنكار المدعي عليه لتلك الدعوى ، أو يُقر به لغير المدعي كما في التبصرة من كتب المالكية .
وما تندفع به دعوى الدين أن يقول المدعي عليه : قضيت ، أو أبراني ، كما ذكر الشافعية .
وتندفع دعوى من ادعى زوجية امرأة ولا بينة له بإنكارها ، ولا يستحلف كما ذكر الحنابلة^(١) والتفصيل في مصطلح : (دعوى) .

الدفع أقوى من الرفع :

١٠ - وهي قاعدة فقهية ذكرها الزركشي في المشور . ومن فروعها أن الماء المستعمل إذا بلغ قلتين لا يعود طهوراً في وجهه ، وفي وجهه يعود .
فأما إذا كان الماء قلتين قبل الاستعمال فإنه لا يصير مستعملاً به . والفرق أن الماء إذا استعمل وهو قلتان كان دافعاً للاستعمال ، وإذا جمع كان رافعاً . والدفع أقوى من الرفع .

= الإكليل ٢/٢٩٧ - ط المعرفة ، الدسوقي ٤/٣٥٧ - ٣٥٨ - ط الفكر ، شرح الزرقاني ٨/١١٨ - ط الفكر ، التبصرة ٢/٢٥٠ - ٢٥١ - ط الأولى ، حاشية القليوبي ٤/٢٠٦ - ط الحلبي ، روضة الطالبين ١٠/١٨٦ - ١٨٧ - ط المكتب الإسلامي ، نهاية المحتاج ٨/٢١ - ط المكتب الإسلامي ، المغني ٨/٣٢٩ - ٣٣٠ - ط الرياض .

(١) الاختيار ٢/١١٦ - ط المعركة ، حاشية ابن عابدين ٤/٤٣٤ - ط المصرية ، التبصرة ١/١٣٢ - ط العلمية ، روضة الطالبين ١٢/١٣ - ط المكتب الإسلامي ، المغني ٢/٢٧٢ - ط الرياض .

ومن فروعها أيضا أن السفر قبل الشروع في الصيام يبيح الفطر. ويدفع الصوم. ولو سافر في أثناء يوم من رمضان لا يبيحه. ولا يرفع الصوم. والدفع أقوى من الرفع.^(١)

هذا ويرد ذكر الدفع في كلام الفقهاء في كثير من أبواب الفقه ومثاله، كالصلاة، والإحرام، والسلم، والحوالة، والرهن، والضمان، والكفالة، والمضاربة، والمزارة، والوكالة، والعمارة، واللقطة، والوقف، والوصية، والتفقات، والجنائيات، والحدود، والجهاد، والجزية. والتفصيل في المصطلحات الخاصة بتلك الأبواب والمسائل.

دفن

التعريف :

١ - الدفن في اللغة بمعنى المواراة والستر. يقال: دفن الميت: وراه، ودفن سره: أي كتبه.^(١)

وفي الاصطلاح : مواراة الميت في التراب.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - دفن المسلم فرض كفاية إجماعا إن أمكن. والدليل على وجوبه: توارث الناس من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا مع النكير على تاركه.

وأول من قام بالدفن هو قابيل الذي أرشده الله إلى دفن أخيه هابيل،^(٣) لما جاء في قوله

دفع الصائل

انظر : صيال

دف

انظر : ملاهي

(١) لسان العرب المحيط، ويختار الصحاح مادة: «دفن».
(٢) حاشية الدسوقي ٤٠٧/١ ط دار الفكر.
(٣) ابن عابدين ٥٩٨/١ ط دار إحياء التراث العربي، والبدائع ٣١٨/١ ط دار الكتاب العربي، والتاج والإكليل على هامش مواهب الجليل ٢٠٨/٢ ط دار الفكر، وحاشية الدسوقي ٤٠٧/١، ٤٠٨، وروضة الطالبين ١٣١/٢ ط المكتب الإسلامي، وكشاف القناع ١٢٦/٢، ١٣١

خاص كما يفعله من يبني مدرسة ونحوها وبني له بقره مدفنا. ^(١)

وأما الدفن في المساجد، فقد صرح المالكية بأنه يكره دفن الميت في المسجد الذي بني للصلاة فيه.

ويرى الحنابلة أنه يحرم دفنه في مسجد ونحوه كمدرسة، ورباط، لتعيين الواقف الجهة لغير ذلك فينش عندهم من دفن بمسجد تداركا للعمل بشرط الواقف. كما يحرم دفنه في ملك غيره بلا إذن ربه، للعنوان، وللمالك إلزام دافنه بإخراجه ونقله ليفرغ له ملكه عما شغله به بغير حق. والأولى له تركه حتى يبلى لما فيه من هتك حرمة. ^(٢)

نقل الميت من مكان إلى آخر:

٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز نقل الميت من مكان إلى آخر بعد الدفن مطلقا. وأفتى بعض المتأخرين من الحنفية بجوازه إلا أن ابن عابدين رده فقال نقلا عن الفتح: اتفاق مشايخ الحنفية في امرأة دفن ابنها

تعالى: ﴿فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه﴾ قال يابولتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين. ^(١)

وإذا لم يمكن: كما لومات في سفينة، غُسل وكُفّن وصُلّي عليه ثم ألقي في البحر إن لم يكن قريبا من البر. وتقدير القرب: بأن يكون بينه وبين البرملة لا يتغير فيها الميت.

وصرح بعض الفقهاء أنه يشق بشيء ليرسب، وقال الشافعي: يشق إن كان قريبا من دار الحرب، وإلا يربط بين لوحين ليحمله البحر إلى الساحل، فربما وقع إلى قوم يدفونه. ^(٢)

أفضل مكان للدفن:

٣ - المقبرة أفضل مكان للدفن، وذلك للاتباع، ولنيل دعاء الطارقين، وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى. وإنما دفن النبي ﷺ في بيته لأن من خواص الأنبياء أنهم يدفنون حيث يموتون.

ويكره الدفن في الدار ولو كان الميت صغيرا. وقال ابن عابدين: وكذلك الدفن في مدفن

(١) ابن عابدين ١/٦٠٠، حاشية الدسوقي ١/٤٢٤، والقلوبي ١/٣٤٩، وحاشية الجمل ٢/٢٠٠، وأسن المطالب ١/٣٢٤، وروضة الطالبين ٢/١٣١، والمغني ٢/٥٩٠

(٢) مواهب الجليل ٢/٢٣٩، وحاشية الدسوقي ١/٤٢٨، وكشاف القناع ٢/١٤٥

(١) سورة المائدة ٣١

(٢) ابن عابدين ١/٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، وجواهر الإكليل ١/١١٧ ط دار الباز مكة المكرمة، والقوانين الفقهية/ ٩٥ ط دار الكتاب العربي، وروضة الطالبين ٢/١٤١، ١٤٢، والمغني ٢/٥٠١، ٥٠٢ ط الرياض.

دفن ٤

بقرب مكة، أو المدينة، أو بيت المقدس. فيختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها، وقال بعض الشافعية: يكره نقله، وقال صاحب «التتمة» وآخرون: يحرم نقله.^(١)

وأما المالكية فيجوز عندهم نقل الميت قبل الدفن وكذا بعده من مكان إلى آخر بشروط هي:

- أن لا ينفجر حال نقله.
- أن لا تنتهك حرمة.

- وأن يكون لمصلحة: كأن يخاف عليه أن يأكله البحر، أو ترجى بركة الموضع المنقول إليه، أو ليدفن بين أهله، أو لأجل قرب زيارة أهله، أو دفن من أسلم بمقبرة الكفار، فيتدارك بإخراجه منها، ودفنه في مقبرة المسلمين. فإن تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراماً.^(٢) واتفق الأئمة على أن الشهيد يستحب دفنه حيث قتل. لما روي أن النبي ﷺ «أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم». ^(٣) وأنه ينزع عنه

وهي غائبة في غير بلد لها فلم تصبر، وأرادت نقله على أنه لا يسعها ذلك، فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت إليه.

وأما نقل يعقوب ويوسف عليها السلام من مصر إلى الشام ليكونا مع آبائهما الكرام فهو شرع من قبلنا، ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعاً لنا.

وأما قبل دفنه فيرى الحنفية وهو رواية عن أحمد أنه لا بأس بنقله مطلقاً، وقيل إلى ما دون مدة السفر، وقيد محمد بقدر ميل أو ميلين.

وذهب جمهور الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز نقل الميت قبل الدفن من بلد إلى آخر إلا لفرض صحيح. وبه قال الأوزاعي وابن المنذر. قال عبدالله بن أبي مليكة: توفي عبدالرحمن بن أبي بكر بالحبشة، فحمل إلى مكة فدفن، فلما قدمت عائشة رضي الله تعالى عنها أتت قبره، ثم قالت: «والله لو حضرتك ما دفنت إلا حيث مت، ولو شهدتك ما زرتك».^(١)

ولأن ذلك أخف لمؤنته، وأسلم له من التغيير، وأما إن كان فيه غرض صحيح جاز. قال الشافعي رحمه الله: لا أحبه إلا أن يكون

(١) ابن عابدين ٦٠٢/١، وروضة الطالبين ١٤٣/٢، والمغني ٥٠٩/٢

(٢) شرح الزرقاني ١٠٢/٢ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ١١١/١، وحاشية الدسوقي ٤٢١/١

(٣) حديث: «أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم...» أخرجه النسائي (٧٩/٤) ط المكتبة التجارية) من حديث جابر بن عبدالله وأخرجه الترمذي (٣١٥/٤) ط الحلبي بلفظ مقارب، وقال: «حديث حسن صحيح».

(١) حديث: «أمر عائشة في إتيانها قبر عبدالرحمن بن أبي بكر». أخرجه الترمذي (٢٦٢/٣) ط الحلبي، وعبدالرزاق في «المصنف». (٥١٧/٣، ٥١٨) ط المجلس العلمي.

وتقطع بعد دفنه ترك. وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر لاختصاص حرم مكة بالنسك.^(١)

دفن الأقباط في مقبرة واحدة:

٥ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يجوز جمع الأقباط في الدفن في مقبرة واحدة، لقول النبي ﷺ، لما دفن عثمان بن مظعون: «ادفن إليه من مات من أهلي».^(٢) ولأن ذلك أسهل لزيارتهم وأكثر للرحم عليهم، ويسن تقديم الأب، ثم من يليه في السن والفضيلة إن أمكن.^(٣)

الأحق بالدفن:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأولى بدفن المرأة معارمها الرجال الأقرب فالأقرب وهم الذين كان يحل لهم النظر إليها في حياتها ولها السفر معهم، لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قام عند منبر رسول الله ﷺ حين توفيت زينب بنت جحش رضي الله عنها، فقال: ألا

(١) حاشية الجمل ٢١٥/٥، ٢١٦، وأسنى المطالب

٢١٥، ٢١٤/٤

(٢) حديث: «ادفن إليه من مات من أهلي». أخرجه أبو داود (٥٤٣/٣) - تحقيق عزت حبيد دحاس عن المطالب بن عبدالله بن حنبل عن رجل من الصحابة، وحسنه ابن حجر في التلخيص (١٣٣/٢) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) حاشية الدسوقي ٤٢١/١، والقلوبي ٣٥١/١، وروضة الطالبين ١٤٢/٢، والمغني ٥٠٩/٢

الحديد والسلاح، ويترك عليه خفاه، وقلنسوته، لما روي عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم».^(١) ودفن الشهيد بثيابه حتم عند الخنفية والمالكية عملاً بظاهر الحديث، وأولى عند الشافعية والحنابلة. فللولي أن ينزع عنه ثيابه، ويكفنه بغيرها.^(٢)

وتفصيل ذلك في مصطلح: (شاهد) (تكتفين).

وصرح الشافعية بأن الكافرين مات في الحجاز، وشق نقله منه لتقطعه، أو بُعِد المسافة من غير الحجاز أو نحو ذلك دفن ثم، أما الحربي فلا يجب دفنه، وفي وجه لا يجوز. فإن دفن فيترك.

وأما في حرم مكة فينقل منه ولو دفن، لأن المحل غير قابل لذلك، وإن كان بإذن من الإمام، لأن إذن الإمام لا يؤثر في ذلك. ولأن بقاء جيفته فيه أشد من دخوله حياً إلا إذا تهرى

(١) حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتلى أحد أن ينزع...» أخرجه ابن ماجه (٤٨٥/١) - ط الحلبي: وضعمه ابن حجر في التلخيص (١١٨/٢) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) البدائع ٣٤٤/١، وابن عابدين ٦١٠/١، وجواهر الإكليل ١١١/١، والقلوبي ٣٣٩/١، وروضة الطالبين ١٢٠/٢، والمغني ٥٠٩/٢، ٥٣٢

ونص المالكية بأن الميت إن كان رجلاً فيضعه في قبره الرجال، وإن كانت امرأة فيتولى ذلك زوجها من أسفلها ومحارمها من أعلاها، فإن لم يكن فصالحوا المؤمنين، فإن وجد من النساء من يتولى ذلك فهو أولى من الأجانب. ^(١)

وقال الشافعية والحنابلة: إن الأولى بدفن الرجال أولاهم بغسله والصلاة عليه، فلا ينزل القبر إلا الرجال متى وجدوا، لأن النبي ﷺ لحده العباس وعلي وأسامة رضي الله عنهم، وهم الذين كانوا تولوا غسله، ^(٢) ولأن المتقدم بغسله أقرب إلى ستر أحواله، وقلة الاطلاع عليه، ثم أقرب العصبية، ثم ذوو أرحامه الأقرب فالأقرب، ثم الرجال الأجانب، ثم من محارمه من النساء، ثم الأجنبيةات للحاجة إلى دفنه وعدم غيره. ^(٣)

أما دفن القاتل للمقتول: فقد صرح الحنابلة بأنه لاحق له في دفنه لمباغتته في قطعة الرحم. ^(٤)

دفن المسلم للكافر :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز للمسلم

إني أرسلت إلى النسوة من يدخلها قبرها؟ فأرسلن: من كان يحل له الدخول عليها في حياتها، فأريت أن قد صدقن.

ولأن امرأة عمر رضي الله تعالى عنها لما توفيت قال لأهلها: أنتم أحق بها. ولأنهم أولى الناس بولايتها حال الحياة، فكذا بعد الموت، ثم زوجها، لأنه أشبه بمحرمها من النسب من الأجانب، ولو لم يكن فيهم ذورحم فلا بأس للأجانب وضعها في قبرها، ولا يحتاج إلى إحضار النساء للدفن. لأن النبي ﷺ «حين ماتت ابنته أمر أبا طلحة، فنزل في قبر ابنته». ^(١) وهو أجني، ومعلوم أن محارمها كن هناك، كأختها فاطمة. ولأن تولي النساء لذلك لو كان مشروعا لفعل في عصر النبي ﷺ وعصر خلفائه، ولم ينقل. ثم يقدم خصي، ثم شيخ، ثم أفضل ديناً ومعرفة. فإن لم يكن، فقد روي عن أحمد أنه قال: إنه أحب إلي أن يدخلها النساء، لأنه مباح لمن النظر إليها وهن أحق بغسلها، القريب فالقريب كالرجال.

واستثنى الشافعية الزوج، فإنه أحق من غيره، لأن منظوره أكثر. ^(٢)

(١) القوانين الفقهية ٩٤، ٩٥

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٩/١) - ط الميمنية من حديث ابن عباس، وأعله محقق المسند الشيخ أحمد شاكر بضعف أحد رواته (المسند ١٠٤/٤) - ط دار المعارف.

(٣) روضة الطالبين ١٣٣/٢، وكشاف القناع ١٣٢/٢،

١٣٣، والمغني ٥٠٣/٢

(٤) كشاف القناع ٨٩/٢

(١) حديث: «أمر أبا طلحة بالنزول في قبر ابنته». أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٨/٣) - ط السلفية من حديث أنس بن مالك.

(٢) البدائع ٣١٠/١، وكشاف القناع ١٣٢/٢، ١٣٣، وروضة الطالبين ١٣٣/٢

وروي ذلك عن علي رضي الله عنه . وقال النخعي : حدثني من رأى أهل المدينة في الزمن الأول يدخلون موتاهم من قبل القبلة ، وأن السل شيء أحدثه أهل المدينة .^(١)

وقال المالكية : إنه لا بأس أن يدخل الميت في قبره من أي ناحية كان والقبلة أولى .^(٢)

ويسرى الشافعية والحنابلة أنه يستحب السل ، بأن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسلم من قبل رأسه منحدرًا . وروي ذلك عن ابن عمر وأنس ، وعبد الله بن يزيد الأنصاري ، والشعبي .

واستدلوا بما روي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ سئل من قبل رأسه سلا» .^(٣)

والخلاف بين الفقهاء هنا خلاف في الأولى ، وعلى هذا فإن كان الأسهل عليهم أخذه من القبلة أو من رأس القبر فلا حرج ، لأن

(١) البدائع ٣١٨/١ ، وابن عابدين ٦٠٠/١ ، والمغني ٤٩٦/٢

(٢) القوانين الفقهية/ ٩٤

(٣) حديث ابن عمر وابن عباس : «أن النبي ﷺ سئل من قبل رأسه سلا» . حديث ابن عباس أخرجه الشافعي ورواه البيهقي في سننه (٤/٥٤ - ط دائرة المعارف العثمانية) ، وفي إسناده جهالة .

وأما حديث ابن عمر فقد ذكر ابن حجر في التلخيص (٢/١٢٨ - ط شركة الطباعة الفنية) أن أبا البركات ابن تيمية عزاه إلى أبي بكر النجاد .

أن يدفن كافرًا ولو قريبا إلا للضرورة ، بأن لا يجد من يواريه غيره فيواريه وجوبا . لأنه ﷺ لما أخبر بموت أبي طالب قال لعلي رضي الله عنه : «أذهب فواره»^(١) وكذلك قتلى بدر القوا في القليب ، أو لأنه يتضرر بتركه ويتغير ببقائه . ولا يستقبل به قبلتنا لأنه ليس من أهلها ، ولا قبلتهم لعدم اعتبارها ، فلا يقصد جهة مخصوصة ، بل يكون دفنه من غير مراعاة السنة .

وكذلك لا يترك ميت مسلم لوليه الكافر فيا يتعلق بتجهيزه ودفنه ، إذ لا يؤمن عليه من دفنه في مقبرة الكفار واستقبله قبلتهم ، وغير ذلك .^(٢)

كيفية الدفن :

٨ - ذهب الحنفية إلى أنه يستحب أن يدخل الميت من قبل القبلة بأن يوضع من جهتها ، ثم يحمل فيلحد ، فيكون الأخذ له مستقبل القبلة حال الأخذ .

(١) حديث : «أذهب فواره» . أخرجه أبو داود (٣/٥٤٧ - تحقيق عزت مبيد دساس) ، وقال الرافعي ، وحديث ثابت مشهور ، كذا في التلخيص لابن حجر (٢/١١٤ - ط شركة الطباعة الفنية) .

(٢) ابن عابدين ١/١١٧ ، وجواهر الإكليل ١/١١٨ ، وحاشية الدسوقي ١/٤٠٣ ، وأسنى المطالب ١/٣١٤ ، وروضة الطالبين ٢/١١٩

وفيها أقوال أخرى ذكرت في كتب الفقه. ^(١) ثم تحل عقد الكفن للاستغناء عنها، ويسوى اللين على اللحد، وتسد الفرج بالمدبر والقصب أو غير ذلك كيلا ينزل التراب منها على الميت، ويكره وضع الأجر المطبوخ إلا إذا كانت الأرض رخوة، لأنها تستعمل للزينة، ولا حاجة للميت إليها، ولأنه عما مسته النار. قال مشايخ بخارى: لا يكره الأجر في بلادنا للحاجة إليه لضعف الأراضي، وكذلك الخشب.

ويستحب حثيه من قبل رأسه ثلاثاً: لما روي عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، ثم أتى القبر فحثى عليه من قبل رأسه ثلاثاً». ^(٢) ويقول في الحثية الأولى: منها خلقناكم، وفي الثانية: وفيها نعيدكم، وفي الثالثة: ومنها نخرجكم تارة أخرى.

وقيل: يقول في الأولى: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وفي الثانية: اللهم افتح أبواب السماء لروحه، وفي الثالثة: اللهم زوجّه من الحور العين، وللمرأة: اللهم ادخلها الجنة برحمتك.

استحباب أخذه من أسفل القبر إن كان طلباً للسهولة عليهم والرفق بهم، فإن كان الأسهل غيره كان مستحباً، قال أحمد رحمه الله: كل لا بأس به. ^(١)

ثم يوضح على شقه الأيمن متوجّهاً إلى القبلة، ويقول واضعه: بسم الله وعلى ملة رسول الله، لما ورد عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان إذا أدخل الميت في القبر، قال مرة: «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله». وقال مرة: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله ﷺ». ^(٢)

ومعنى بسم الله، وعلى ملة رسول الله: بسم الله وضعناك، وعلى ملة رسول الله سلمناك.

وقال الماتريدي: هذا ليس دعاء للميت، لأنه إن مات على ملة رسول الله ﷺ لم يجوز أن يبدل حاله، وإن مات على غير ذلك لم يبدل أيضاً، ولكن المؤمنين شهداء الله في أرضه، فيشهدون بوفاء الميت على الملة، وعلى هذا جرت السنة.

(١) ابن عابدين ١/٦٠٠، والبدائع ٣١٩/١، والزرقاني ٩٩/٢، وروضة الطالبين ١٣٤/٢، والمغني ٥٠٠/٢.

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة... لم نجده من حديث أبي هريرة، وإنها وردت من حديث أبي أمامة بلفظ مقارب، أخرجه أحمد (٥/٢٥٤) - ط الميمنية، وضعفه النووي في المجموع (٥/٢٩٤) - ط المنيرية.

(١) روضة الطالبين ١٣٣/٢، وكشاف الفتاوى ١٣١/٢، والمغني ٤٩٦/٢، ٤٩٧.

(٢) حديث عبد الله بن عمر: «أن النبي ﷺ كان إذا أدخل الميت... أخرجه الترمذي (٣/٣٥٥) - ط الحلبي، وابن ماجة (١/٤٩٥)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

ولا تعين في عدد من يدخل القبر عند جمهور الفقهاء، فعلى هذا يكون عددهم على حسب حال الميت، وحاجته، وما هو أسهل في أمره.

وذهب الشافعية، وهو قول القاضي من الحنابلة، إلى أنه يستحب أن يكون وقراً، لأن النبي ﷺ أحده ثلاثة^(١).

ولومات أقارب الشخص دفعة واحدة، وأمكنه دفن كل واحد في قبر، بدأ بمن يخشى تغيره، ثم الذي يليه في التغير، فإن لم يخش تغيراً بدأ بأبيه، ثم أمه، ثم الأقرب فالأقرب، فإن كانا أخوين فأكبرهما، وإن كانتا زوجتين أقرع بينهما^(٢).

أقل ما يجزىء في الدفن :

٩ - صرح جمهور الفقهاء بأن أقل ما يجزىء في الدفن حفرة تكتم رائحة الميت، وتحرسه عن السباع، لعسر نبش مثلها غالباً، وقدر الأقل بنصف القامة، والأكثر بالقامة، ويندب عدم تعميقه أكثر من ذلك، وصرح المالكية بأنه لا حد لأكثره وإن كان النذب عدم عمقه.

ويجوز الدفن في الشق واللحد، فاللحد: أن

ثم يمال التراب عليه، وتكره الزيادة عليه، لأنه بمنزلة البناء^(١).

ويحرم أن يوضع تحت الميت عند الدفن نخدة أو حصير أو نحو ذلك، لأنه إتلاف مال بلا ضرورة، بل المطلوب كشف خده، والإفضاء إلى التراب استكانة وتواضعاً، ورجاء لرحمة الله. وما روي أنه جعل في قبره ﷺ قطيفة^(٢)، قيل: لأن المدينة سيخة، وقيل: إن العباس وعلياً رضي الله عنهما تنازعا فبسطها شقران تحته لقطع التنازع. وقيل: كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويفترشها، فقال شقران: والله لا يلبسك أحد بعده أبداً فألقاها في القبر، ولكنه لم يشتهر ليكون إجماعاً منهم، بل ثبت عن غيره خلافه كما رواه الترمذي أن ابن عباس كره أن يلقي تحت الميت شيء عند الدفن.

وعن أبي موسى قال: (لا تجملوا بيني وبين الأرض شيئاً)^(٣).

(١) ابن عابدين ١/٦٠٠، والبدائع ١/٣١٩، وحاشية الدسوقي ١/٤١٩، وشرح الزرقاني ٢/٩٩، وجوامع الإكليل ١/١١١، وروضة الطالبين ٢/١٣٦، والمغني ٢/٤٩٩، ٥٠٠.

(٢) حديث: «جعل في قبره ﷺ قطيفة». أخرجه مسلم (٢/٦٦٦ - ط الحلبي) من حديث ابن عباس.

(٣) ابن عابدين ١/٥٩٩، وحاشية الدسوقي ١/٤١٩، والقلوبي ١/٣٤٩، والمغني ٢/٤٩٨، ٤٩٩.

(١) البدائع ١/٣١٩، والفوائد الفقهية ٩٤، وروضة الطالبين ٢/١٣٤، ١٣٥، والمغني ٢/٥٠٣، وكشاف القناع ٢/١٣١.

(٢) أسنى المطالب ١/٣٣٣، وروضة الطالبين ٢/٤٢٢.

ذلك، سواء كان رجلاً أو امرأة، والمرأة أكد.
لأنه ربما ينكشف عند الاضطجاع وحل
الشداد، فيظهر ما يستحب إخفاؤه.

اتخاذ التابوت :

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يكره الدفن في
التابوت إلا عند الحاجة كرخاوة الأرض، وذلك
لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه
رضوان الله تعالى عليهم، وفيه تشبه بأهل
الدنيا، والأرض أنشف لفضلاته. ولأن فيه
إضاعة المال.

وفرق الحنفية بين الرجل والمرأة، فقالوا:
لا بأس باتخاذ التابوت لها مطلقاً، لأنه أقرب إلى
الستر، والتحرز عن مسها عند الوضع في
القبر. (١)

الدفن ليلاً وفي الأوقات المكروهة :

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهو
المذهب لدى الحنابلة إلى أنه لا يكره الدفن
ليلاً، لأن أبا بكر رضي الله تعالى عنه دفن
ليلاً، وعلي دفن فاطمة رضي الله تعالى عنها
ليلاً، ومن دفن ليلاً عثمان بن عفان، وعائشة،
وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم. ورفض

يحفر حائط القبر مائلاً عن استوائه من أسفله
قدراً ما يوضع فيه الميت من جهة القبلة.
والشق: أن يحفر وسطه كالنهر، ويسقف. فإن
كانت الأرض صلبة فاللحد أفضل، وإلا
فالشق، (١) وتفصيل ذلك في مصطلح: «قبر».

تغطية القبر حين الدفن :

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يستحب
تغطية قبر المرأة حين الدفن لأنها عورة، ولأنه
لا يؤمن أن يبد منها شيء فيراه الحاضرون،
وبناء أمرها على الستر والخش في ذلك
كالأئني احتياطاً.

واختلفوا في تغطية قبر الرجل، فذهب جمهور
الفقهاء إلى أنه يكره تغطية قبر الرجل إلا لعذر
من مطر وغيره، لما روي عن علي رضي الله
عنه، أنه مريـق وم قد دفنوا ميتاً، وقد بسطوا
على قبره الثوب، فجذبه، وقال: إنما يصنع
هذا بالنساء، مع ما فيه من اتباع أصحاب
رسول الله ﷺ. (٢)

ويسرى الشافعية في المذهب أنه يستحب

(١) ابن عابدين ١/ ٥٩٩، وجواهر الإكليل ١/ ١١١،
وحاشية الدسوقي ١/ ٤٢٩، وشرح الزرقاني ٢/ ١٤٤،
والقليوبي ١/ ٣٣٩، ٣٤٠، وروضة الطالبين ٢/ ١٣٢،
١٣٣، وكشاف القناع ٢/ ١٣٣، ١٣٤

(٢) البهائم ١/ ٣١٩، وابن عابدين ١/ ٦٠٠، وجواهر
الإكليل ١/ ١١١، والقليوبي ١/ ٣٤٩، وأسن المطالب
١/ ٣٢٦، والمغني ٢/ ٥٠١، وكشاف القناع ٢/ ١٣١،
١٣٢

(١) الفتاوى الهندية ١/ ١٦٦، وابن عابدين ١/ ٥٩٩،
والزرقاني ٢/ ١٠٠، وحاشية الدسوقي ١/ ٤١٩، ٤٢٠،
وجواهر الإكليل ١/ ١١٢، والقليوبي ١/ ٣٤٩، والمغني
٢/ ٥٠٣

ويرى الحنفية والشافعية أنه لا يكره الدفن في الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، وإن كان الدفن في غيرها أفضل.^(١)

الدفن قبل الصلاة عليه ومن غير غسل وبلا كفن:

١٣- إن دفن الميت من غير غسل، فذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أنه ينش ويغسل، إلا أن يخاف عليه أن يتفسخ، فيترك، وبه قال أبو ثور.

وقال الحنفية وهو قول لدى الشافعية: إنه لا ينش، لأن النيش مثله وقد نهي عنها.^(٢)

وتفصيل ذلك في (نبش).

أما إن دفن قبل الصلاة عليه، فذهب الحنفية والشافعية، وهو رواية عن الحنابلة اختارها القاضي أنه يصلى على القبر ولا ينش، لأن النبي ﷺ «صلى على قبر المسكينة»^(٣) ولم ينشها، ويرى المالكية، وهو رواية عن أحمد أنه ينش ويصلى عليه، لأنه دفن قبل واجب، فينش، كما لو دفن من غير

فيه عقبة بن عامر، وسعيد بن المسيب، وعطاء، والثوري، وإسحاق، ولكنه يستحب أن يكون نهاراً إن أمكن، لأنه أسهل على متبعي الجنازة، وأكثر للمصلين عليها، وأمكن لاتباع السنة في دفنه.

وكرهه أحمد في رواية، والحسن،^(١) لما ورد أن النبي ﷺ خطب يوماً، فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلا، فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك.^(٢)

أما الدفن في الأوقات المكروهة فصرح المالكية والحنابلة بأنه يكره الدفن عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وعند قيامها،^(٣) لقول عقبة بن عامر الجهني: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب».^(٤)

(١) ابن عابدين ٦٠٧/١، ومساheb الجليل ٢٢١/٢، والقليوبي ٣٥٠/١، وروضة الطالين ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٢) حديث: وأن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه، أنصرجه مسلم ٦٥١/٢، ط الحلي، من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) مواهب الجليل ٢٢٢/٢، وكشاف القناع ١٢٨/٢.

(٤) حديث عقبة بن عامر: وثلاث ساعات... أخرجه مسلم (٥٦٨/١) - ٥٦٩ - ط الحلي.

(١) الاختيار ٤١/١، والقليوبي ٣٥٠/١، وروضة الطالين ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٢) فتح القدير ٤٥٢/١ - ط دار صادر، والاختيار ٩٤/١، وابن عابدين ٥٩٢/١، وجواهر الإكليل ١١١/١، وروضة الطالين ١٤٠/٢، والمفتي ٥٥٣/٢.

(٣) حديث: وأن النبي ﷺ صلى على قبر المسكينة. أخرجه البخاري (الفتح ٥٥٢/١ - ط السلفية)، ومسلم (٦٥٩/٢) - ط الحلي، من حديث أبي هريرة.

غسل، وهذا إذا لم يتغير، أما إن تغير فلا ينش بحال. (١)

وإن دفن بغير كفن، فالأصح عند الشافعية وهو وجه عند الحنابلة، أنه يترك اكتفاء بستر القبر، وحفظاً لحرمة، ولأن القصد بالكفن السترة وقد حصل. ومقابل الأصح عند الشافعية وهو وجه آخر عند الحنابلة ينش، ثم يكفن، ثم يدفن، لأن التكفين واجب فأشبهه الغسل. (٢) وتفصيل ذلك في (كفن).

دفن أكثر من واحد في قبر واحد:

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يدفن أكثر من واحد في قبر واحد إلا لضرورة كضيق مكان، أو تعذر حافر، أو تربة أخرى، لأن النبي ﷺ «كان يدفن كل ميت في قبر واحد». (٣) وعلى هذا فعل الصحابة ومن بعدهم.

إذا دفن جماعة في قبر واحد: قدم الأفضل منهم إلى القبلة، ثم الذي يليه في الفضيلة على

(١) ابن حبان ٥٩٢/١، والاختيار ٩٤/١، وشرح الزرقاني ١١٢/٢، وجواهر الإكليل ١١١/١، وأسنن الطالب ٣٢٣/١، وروضة الطالبين ١٣٠/٢، والمغني ٥٥٣/٢، وروضة الطالبين ١٤٠/٢، والمغني ٥٥٤/٢.

(٢) خبر: «أن النبي ﷺ كان يدفن كل ميت في قبر واحد». قال ابن حجر: «لم أره هكذا، لكنه معروف بالاستقراء». كذا في التلخيص الحبير ١٣٦/٢ - ط شركة الطباعة الفنية.

حسب تقديمهم إلى الإمامة في الصلاة، لما روى هشام بن عامر قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ يوم أحد فقلنا: يا رسول الله: احفر علينا لكل إنسان شديدا. فقال رسول الله ﷺ: «احفروا وأعمقوا، وأحسنوا، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد»، قالوا: فمن نقدم يا رسول الله؟ قال: «قدموا أكثرهم قرآنا». (١)

ثم إن شاء سوى بين رؤوسهم، وإن شاء حفر قبرا طويلا، وجعل رأس كل واحد من الموتى عند رجل الآخر، وبهذا صرح أحمد.

ويجعل بين ميت وآخر حاجز من تراب، ويقدم الأب على الابن، وإن كان أفضل منه، لحرمة الأبوة، وكذا تقدم الأم على البنت. ولا يجمع بين النساء والرجال إلا عند تأكد الضرورة، ويقدم الرجل وإن كان ابنا.

فإن اجتمع رجل وامرأة ونخس وصبي، قدم الرجل، ثم الصبي، ثم الخنثى، ثم المرأة.

ولذلك فيكره الدفن في الفسافي، وهي كبيت معقود بالبناء يسع لجماعة قياما، لمخالفتها السنة، والكراهة فيها من وجوه وهي:

عدم اللحد، ودفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة، واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز،

(١) حديث هشام بن عامر: «احفروا وأعمقوا». أخرجه النسائي (٨١/٤) - ط المكتبة التجارية، والترمذي (٢١٣/٤) - ط الحلبي، واللفظ للنسائي، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

القبر، أو نبش بعض القبر ودفن فيه ، ولا حاجة إلى كشف الميت ، لأن ضرر نبش الميت وكشفه أعظم من الضرر بتفريق أجزائه .^(١)

دفن المسلم في مقابر المشركين وعكسه :

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه إلا للضرورة . أما لو جعلت مقبرة الكفار المندرسة مقبرة للمسلمين بعد نقل عظامها إن كانت جاز ، كجعلها مسجداً ، لعدم احترامهم . والدفن في غير مقبرة الكفار المندرسة أولى إن أمكن ، تباعداً عن مواضع العذاب . ولا يجوز العكس ، بأن تجعل مقبرة المسلمين المندرسة مقبرة للكفار ، ولا نقل عظام المسلمين لتدفن في موضع آخر ، لاحترامها .^(٢)

أما المرتد فقد ذكر الأسنوي نقلاً عن الساوردي أنه لا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم ، ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام .

وتجسيصها والبناء عليها ، وخصوصاً إذا كان فيها ميت لم يبل ، وما يفعله جهلة الحفارين من نبش القبور التي لم تبل أربابها ، وإدخال أجانب عليهم ، فهو من المنكر الظاهر ، وليس من الضرورة المبيحة لدفن ميتين فأكثر في قبر واحد .

ويرى بعض الفقهاء أنه يكره ذلك حتى إذا صار الميت تراباً ، لأن الحرمة باقية .^(٣)

دفن أجزاء الميت بعد دفنه :

١٥ - إذا وجدت أطراف ميت ، أو بعض بدنه لم يغسل ، ولم يصل عليه عند الخنفة ، بل يدفن .^(٤)

ويرى الشافعية أنه لو وجد عضو مسلم علم موته يجب مواراته بخرقه ودفنه ، ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه ، لكن يندب دفنه ، ويجب في دفن الجزء ما يجب في دفن الجملة .

أما الحنابلة فقالوا : إن وجد جزء الميت بعد دفنه غسل ، وصلي عليه ، ودفن إلى جانب

(١) فتح القدير ٢/٧٦ ط دار إحياء التراث العربي ، وابن عابدين ١/٥٧٦ ، والفتاوى ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ ، وروضة الطالبين ٢/١١٧ ، والمغني ٢/٥٤٠ ، وكشاف القناع ١٢٤/٢

(٢) ابن عابدين ١/٥٩٩ ، ووجواهر الإكليل ١/١١٧ ، ١١٨ ، والفتاوى ١/٣٢٩ ، والجليل ٢/٢٠١ ، وروضة الطالبين ١٤٢/٢ ، وكشاف القناع ١٢٤/٢

(٣) الاختيار ١/٩٦ ، ٩٧ ، والبدائع ١/٣١٩ ، وابن عابدين ١/٥٩٨ ، ٥٩٩ ، وحاشية السنوسي ١/٤٢٢ ، ووجواهر الإكليل ١/١١٤ ، وشرح الزرقاني ٢/١٠٣ ، ووجواهر الجليل ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وروضة الطالبين ٢/١٣٨ ، ١٤٢ ، وكشاف القناع ٢/١٤٣ ، والمغني ٢/٥٦٣
(٤) ابن عابدين ١/٥٧٦ ، وفتح القدير ٢/٧٦ ط دار إحياء التراث العربي .

المشركين، لأن الولد في حكم جزء منها مادام في بطنها، وقال واثلة بن الأسقع: يتخذ لها مقبرة على حدة، وهو ما أخذ به الجمهور كما سبق، وهو الأحوط، كما ذكره ابن عابدين نقلاً عن الحلبي.

والظاهر كما أفصح به بعضهم: أن المسألة مصورة فيما إذا نفخ فيه الروح وإلا دفنت في مقابر المشركين.^(١)

الجلوس بعد الدفن :

١٨ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يستحب أن يجلس المشيعون للميت بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما ينحرجون، ويفرق لحمه، لما روي «أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، فقال: «استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت، فإنه الآن يسأل».^(٢) وكان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة ونحوها، ولما روي أن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه لما حضرته الوفاة قال: اجلسوا عند قبري قدر ما ينحرجون ويقسم، فإني أستاذن بكم.^(٣)

وأما من قتل حداً فيدفن في مقابر المسلمين، وكذلك تارك الصلاة.^(١)

دفن كافر حامل من مسلم :

١٧ - اختلف الفقهاء في دفن كافر حامل من مسلم على أقوال: فذهب الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، والمذهب لدى الحنابلة إلى أن الأحوط دفنها على حدة، ويجعل ظهرها إلى القبلة، لأن وجهه السولد لظهرها. واستدل الحنابلة لذلك بأنها كافرة، فلا تدفن في مقبرة المسلمين فيتأذى بعذابها، ولا في مقبرة الكفار، لأن لسدها مسلم، فيتأذى بعذابهم، وتدفن منفردة، وقد روي مثله عن واثلة بن الأسقع.

وفي قول آخر للشافعية: إنها تدفن في مقابر المسلمين، وتنزل منزلة صندوق الولد، وقيل: في مقابر الكفار، وهناك وجه رابع قطع به صاحب «التتمة» بأنها تدفن على طرف مقابر المسلمين، وحكي عن الشافعي: أنها تدفع إلى أهل دينها ليتولوا غسلها ودفنها.^(٢)

واختلف الصحابة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: قال بعضهم: تدفن في مقابرنا ترجيحاً لجانب الولد، وقال بعضهم: تدفن في مقابر

(١) ابن عابدين ١/ ٥٧٧

(٢) حديث: «كان إذا فرغ من دفن الميت...» أخرجه أبو داود (٣/ ٥٥٠ - تحقيق عزت حميد دحلان)، وجود إسناده النووي في المجموع (٥/ ٢٩٢ - ط الثميرية).

(٣) ابن عابدين ١/ ٦٠١، وروضة الطالبين ٢/ ١٣٧، والمغني ٥٥٥/ ٢

(١) أسنى المطالب ٤/ ١٢٢، وروضة الطالبين ١٠/ ١٠٥

(٢) روضة الطالبين ٢/ ١٣٥، والمغني ٥٦٣/ ٢

أجرة الدفن :

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية) إلى أنه يجوز أخذ الأجرة على الدفن، ولكن الأفضل أن يكون مجانا، وتدفع من مجموع التركة، وتقدم على ما تعلق بذمة الميت من دين. ويرى الحنابلة أنه يكره أخذ الأجرة على الدفن، لأنه يذهب بالأجر.^(١)

دفن السقط :

٢٠ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن السقط إذا استبان بعض خلقه يجب أن يدرك في خرقه ويدفن.^(٢)

دفن الشعر والأظفار والدم :

٢١ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يستحب أن يدفن ما يزيله الشخص من ظفر وشعر ودم، لما روي عن مثله بنت مشرح الأشعرية، قالت: «رأيت أبي يلقم أظفاره، ويدفنه ويقول: رأيت النبي ﷺ يفعل ذلك»^(٣) وعن ابن جريح عن

النبي ﷺ قال: «كان يعجبه دفن الدم». ^(١)
وقال أحمد: كان ابن عمر يفعله. وكذلك تدفن العلقة والمضغة التي تلقيها المرأة.^(٢)

دفن المصحف :

٢٢ - صرح الحنفية والحنابلة بأن المصحف إذا صار بحال لا يقرأ فيه، يدفن كالمسلم، فيجعل في خرقه طاهرة، ويدفن في محل غير ممتن لا يوطأ، وفي الذخيرة: وينبغي أن يلحد له ولا يشق له، لأنه يحتاج إلى إهالة التراب عليه، وفي ذلك نوع تحقير إلا إذا جعل فوقه سقفا بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضا. ذكر أحمد أن أبا الجوزاء بلي له مصحف، فحضره في مسجده، فدفنه. ولما روي أن عثمان بن عفان دفن المصاحف بين القبر والمنبر. أما غيره من الكتب فالأحسن كذلك أن تدفن.^(٣)

القتل بالدفن :

٢٣ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو مقتضى

- (١) ابن عابدين ٥٧٦/١، وحاشية الدسوقي ٤١٣/١، وشرح الزرقاني ٩٣/٢، وجواهر الإكليل ١٠٨/١، ونهاية المحتاج ٥/٦ ط الحلبي، وكشاف القناع ١٢٦/٢
- (٢) ابن عابدين ٥٩٥/١، وشرح الزرقاني ١١٢/٢، وجواهر الإكليل ١١٦/١، وروضة الطالبين ١١٧/٢، والمغني ٥٢٣/٢
- (٣) حديث مثله بنت مشرح الأشعرية: أخرجه ابن أبي قاسم وأبسن السكن وغيرهما، وإسناده ضعيف جدا، كذا في الإصابة لابن حجر (٤٢١/٣) ط السعادة.

- (١) حديث: «كان يعجبه دفن الدم». أخرجه الحلال كما في المغني لابن قدامة (٨٨/١) ط الرياض وفي إسناده إرسال.
- (٢) ابن عابدين ٢٦٠/٥، ونهاية المحتاج ٣٤١/١، وأسن المطالب ٣١٣/١، وروضة الطالبين ١١٧/٢، وكشاف القناع ٧٦/١
- (٣) ابن عابدين ١١٩/١، والقلوبي ٣٦/١، وكشاف القناع ١٣٧/١

قواعد المالكية ومحمد من الحنفية، إلى أن من
دفن حيا فيات أنه يجب فيه القصاص. ويرى
الحنفية ما عدا محمدا أن فيه الدية. ^(١)

دليل

التعريف :

١ - الدليل لغة: هو المرشد والكاشف، من
دللت على الشيء ودللت إليه.
والمصدر دلولة ودلالة، بكسر الدال وفتحها
وضمها. والدال وصف للفاعل. ^(١)
والدليل ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى
العلم بمطلوب خبري ولسوظنا، وقد يخصه
بعضهم بالقطعي.
ولذلك كان تعريف أصول الفقه بأنه «أدلة
الفقه» جاريا على الرأي الأول القائل بالتعميم
في تعريف الدليل بما يشمل الظني، لأن أصول
الفقه التي هي أدلة الفقه الإجمالية تشمل ما هو
قطعي، كالكتابات والسنة المتواترة، وما هو ظني
كالعمومات وأخبار الأحاد والقياس
والاستصحاب. ومن هنا عرّفه في المحصول وفي
المعتمد بأنه: «طرق الفقه»، ليشمل القطعي
والظني. ^(٢)



(١) ابن عابدين ٣٤٩/٥، والشرح الصغير ٣٣٩/٤
وما بعدها، وروضة الطالبين ١٢٥/٩، ومطالب أولي
الطلب ٨/٦

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة: «دلل».

(٢) نهاية السؤل بهامش التقرير والتحير ٨/١، والإحكام =

القاصرين عن تحصيل المطالب بالبراهين القطعية العقلية وربما تفضي إلى اليقين بالاستكثار.^(١)

الأدلة المثبتة للأحكام :

٥ - الأدلة المثبتة للأحكام نوعان : متفق عليه ومختلف فيه . فالتفق عليه أربعة وهي : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، التي ترجع إليها أدلة الفقه الإجمالية ، والمختلف فيه كثير جمعها القرافي في مقدمة الذخيرة ، منها : الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، وسد الذريعة ، والعرف ، وقول الصحابي ، وشرع من قبلنا ، والاستصحاب ، وإجماع أهل المدينة ، وغيرها.^(٢) ويقصد بالأحكام : الأحكام التكليفية الخمسة : الوجوب ، والندب ، والإباحة ، والكراهة ، والحرمة . والأحكام الوضعية : كالشرط ، والمانع ، والسبب ونحوها .^(٣)

الدليل الإجمالي والدليل التفصيلي :

٦ - عرف الأصوليون أصول الفقه لقباً بأنه «أدلة

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأمانة :

٢ - الأمانة في اللغة : العلامة وزنا ومعنى - كما في المصباح - وهي عند الأصوليين : ما أوصل إلى مطلوب خبري ظني .

ولم يفرق الفقهاء بين الأمانة والدليل . وعند المتكلمين : الأمانة ما يؤدي النظر الصحيح فيه إلى الظن ، سواء أكان عقلياً أم شرعياً . أما الفقهاء فالأمارات العقلية عندهم أدلة كذلك.^(١)

ب - البرهان :

٣ - البرهان : الحجة والدلالة ، ويطلق خاصة على ما يقتضي الصدق لا محالة . وهو عند الأصوليين ما فصل الحق عن الباطل ، ويميز الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه.^(٢)

ج - الحجة :

٤ - الحجة : البرهان اليقيني ، وهو ما تثبت به الدعوى من حيث الغلبة على الخصم .

والحجة الإقناعية ، هي التي تفيد القانعين

= في أصول الأحكام للإمامي ٩/١ ، والمحصل ج ١ ٩٧/١ ، ١٠٥-١٠٦ ، وفواتح الرحموت ١/٢٠ ، والمعتمد ٩/١-١٠/٢ ، ٦٩٠

(١) المعتمد ٢/٦٩٠ ، المحصول ج ١ ١/١٠٥-١٠٦

(٢) الكليات للكنفي ١/٤٣٢ ، الفروق للمعري ص ٦٢

(١) الكليات للكنفي ٢/١٧٢

(٢) الذخيرة ١/١٤١

(٣) التلويح على التوضيح ١/٢٣ ، المستصفى ٢/٢٢٨ ،

كشف الأسرار ٣/٢٦٨ ، الإحكام في أصول الأحكام

٣/١٨٦ ، نهاية السؤل ١/١٦ (مع شرح البدعشي).

دليل ٧

المتواترة التي لم يختلف فيها، كقوله تعالى: ﴿تلك عشرة كاملة﴾^(١).

٢ - وقطعي الثبوت ظني الدلالة، كبعض النصوص المتواترة التي يختلف في تأويلها.

٣ - وظني الثبوت قطعي الدلالة، كأخبار الأحاد ذات المفهوم القطعي.

٤ - وظني الثبوت والدلالة، كأخبار الأحاد التي مفهومها ظني.^(٢)

وربأصوليو الحنفية على هذا التقسيم ثبوت الحكم بقدر دليله:

فبالقسم الأول يثبت الفرض، وبالقسم الثاني والثالث يثبت الوجوب، وبالقسم الرابع يثبت الاستحباب والسنية.

وهذا التقسيم جار على اصطلاح الحنفية في التفریق بين الفرض والواجب، خلافاً للجمهور. وينظر في تفصيل ما تقدم: الملحق الأصولي في مواضعه. وكذلك مصطلح: «استدلال» و«ترجيح».

الفقه الإجمالية» من حيث إن موضوعه الأدلة الإجمالية، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهي الأدلة المتفق عليها، وما يتبعها من أدلة تختلف فيها إلا أنها ترجع إلى الأربعة المستفق عليها، وهي الاستحسان، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستصلاح. وعلم أصول الفقه يبحث في إثبات حججة الأدلة وطرق دلالتها على الأحكام.

والدليل إن نظر إليه من حيث هو، مع قطع النظر عما يتعلق به من الأحكام كان دليلاً إجمالياً، وإن نظر إليه من حيث ما يتعلق به من الأحكام كان دليلاً تفصيلياً. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) فمن حيث إنه أمر، وأن الأمر يفيد الوجوب، كان دليلاً إجمالياً.

ومن حيث إنه أمر يتعلق بوجوب الصلاة على وجه الخصوص كان دليلاً تفصيلياً.^(٢)

الدليل القطعي والدليل الظني:

٧ - تنقسم الأدلة السمعية إلى أربعة أقسام من حيث الثبوت والدلالة:

١ - قطعي الثبوت والدلالة، كبعض النصوص

(١) سورة البقرة/٤٣

(٢) جمع الجوامع بحاشية المطايع ٤٥/١، الشرقاوي على التحرير ٢٦/١

(١) سورة البقرة/١٩٦

(٢) كشف الأسرار ٨٤/١

النار من الدم والقيح، كما قال أبو إسحاق^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿ويسقى من ماء صديد، يتجرعه﴾.^(٢)

ب - القيح :

٣ - القيح : المدة الخالصة لا يخالطها دم . وقيل : هو الصديد الذي كأنه الماء ، وفيه شُكْلَة دم .^(٣)

الحكم الإجمالي :

٤ - اتفق الفقهاء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ولا يتنفع به ، وقد حمل المطلق في سورة البقرة على المقيّد في سورة الأنعام ، في قوله تعالى : ﴿أو دما مسفوحا﴾.^(٤)

واختلفوا في يسيره على أقوال . كما اختلفوا في تعريف اليسير.^(٥) وتفصيل ذلك في كتب الفقه . ور : مصطلح : (أطعمة) و(وضوء) و(نجاسة) .

مواطن البحث :

٥ - تتعلق بالدم أمور كثيرة بحثها الفقهاء في مواضعها :

(١) لسان العرب المحيط والمغرب للمطرزي مادة : «صدد» ، وتفسير القرطبي ٣٥١/٩ ط دار الكتب المصرية ، وحاشية الدسوقي ٥٦/١

(٢) سورة إبراهيم/١٦

(٣) حاشية الدسوقي ٥٦/١ ولسان العرب المحيط مادة : «قيح» .

(٤) سورة الأنعام/١٤٥

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٧٩/١

دم

التعريف :

١ - الدم بالتخفيف ، هو ذلك السائل الأحمر الذي يجري في عروق الحيوانات ، وعليه تقوم الحياة .^(١)

واستعمله الفقهاء بهذا المعنى ، وكذلك عبروا به عن القصاص والهدي في قولهم : مستحق الدم (يعني ولي القصاص) وقولهم : يلزمه دم . كما أطلقوه على ما تراه المرأة في الحيض ، والاستحاضة ، والنفاس أيضا .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصديد :

٢ - صديد الجرح : ماؤه الرقيق المختلط بالدم . وقيل : هو القيح المختلط بالدم ، والصديد في القرآن الكريم : معناه : ما يسيل من جلود أهل

(١) متن اللغة ، ولسان العرب المحيط مادة : «دمى» .

(٢) الاختصار ٣٠/١ ، ١٤٣ ، ١٥٨ وما بعدها ، والقوانين

الفقهية / ٤٤ و١٣٧ ، وروضة الطالبين ١/١٣٤ ، ١٧٤

وما بعدها ، وكشاف القناع ١/١٩٦ وما بعدها و١/٢١٨

والإحصار^(١) وانظر مصطلح : (إحرام) و(إحصار) و(هدي) و(قران).
وكونه مما يحرم أكله أو يخل في الأطعمة^(٢).
كما تطرق إليه الفقهاء في الذكاة^(٣) والعقيقة^(٤)، والقصاص^(٥) وغير ذلك.



فمسألة نقض الوضوء بخروج الدم تطرق إليه الفقهاء في الوضوء عند الحديث عن نواقض الوضوء^(١) وكونه نجسا تجب إزالته عن بدن المصلي وثوبه ومكانه بحث في باب النجاسات عند الكلام عن إزالة النجاسات^(٢) وفي باب الصلاة عند الحديث عن شروط صحتها^(٣) واعتباره حيضا أو استحاضة أو نفاسا، فصل الكلام عليه في أبواب الحيض والاستحاضة والنفاس^(٤) وكونه من مفسدات الصوم في باب الصوم عند الحديث عن المفطرات^(٥) وانظر في الموسوعة المصطلحات الآتية : (حدث) و(نجاسة) و(طهارة) و(حيض) و(استحاضة) و(نفاس) و(حجامة).

وكونه بمعنى الهدي الذي يترتب على ارتكاب عظمور من عظورات الإحرام قد بحث في الحج عند الكلام عن عظورات الإحرام، ووجوب الهدي في التمتع، والقران،

- (١) الاختيار ١٤٣/١، ١٥٨ وما بعدها، والقوانين الفقهية ١٣٧/١، ونيل المآرب ٢٩١/١، وما بعدها.
(٢) البدائع ٦١/٥، وابن عابدين ٤٧٧/٥، والموسوعة الفقهية مصطلح : «أطعمة» ٧٥-٧٧
(٣) شرح المنهاج القويم ١٤٦ - ط مصطفى الحلبي، ونيل المآرب ٤٠٧/١
(٤) المنهاج القويم ١٤٩، ونيل المآرب ٣١٧
(٥) النجاشي والإكليل على مواهب الجليل ٢٣٠/٦، والشرح الصغير ٣٣٥/٤

- (١) الاختيار ١٠/١
(٢) الاختيار ٣١-٣٢، والقوانين الفقهية ٣٩-٤٠، وروضة الطالبين ١٦/١ وما بعدها ٢٧، ونيل المآرب ١٠١-١٠٢
(٣) روضة الطالبين ١/٢٨٠-٢٨١، والمغني ٢/٧٨
(٤) الاختيار ٢٦-٢٧، والقوانين الفقهية ٤٤، وروضة الطالبين ١/١٣٤ وما بعدها، وكشاف القناع ١/١٩٦ وما بعدها، ونيل المآرب ١٠٤/١ وما بعدها.
(٥) نيل المآرب ١/٢٧٧

ب - النقد :

٣ - النقد ما ضرب من الدراهم والدنانير
والفلوس وهو أعم من الدينار.

ج - الفلوس :

٤ - الفلوس ما ضرب من المعادن من غير
الذهب والفضة .

د - سكة :

٥ - السكة ما يضرب بها النقد .

تعامل العرب بالدينار وموقف الإسلام منه :

٦ - ذكر البلاذري في رواية عبدالله بن ثعلبة بن
صعبر أن دنانير هرقل كانت ترد على أهل مكة
في الجاهلية ، وكانوا لا يتبايعون بها إلا على أنها
تبر ، وكان المثلث عندهم معروف الوزن ، وزنه
اثنان وعشرون قيراطا إلا كسرا ، وأن
رسول الله ﷺ أقر أهل مكة على هذا الوزن .^(١)
وأقره أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية .^(٢)

ونقل النووي عن أبي سليمان الخطابي أن

(١) خبر : « إقرار الرسول ﷺ على وزن المثلث » . أخرجه
البلاذري في فتوح البلدان (ص ٤٥٢) - نشر دار الكتب
العلمية ، وفي إسناده محمد بن عمر الأسلمي الواقدي ،
وهو متروك ، كما في ترجمته من « الميزان » . للذهبي (٣/ ٦٦٣)
- ط الحلبي .

(٢) فتوح البلدان للبلاذري/ ٤٥٢

دنانير

التعريف :

١ - الدنانير جمع دينار ، وهو فارسي معرب .
والدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة
المقدرة بالمثقال ، ويرادف الدينار المثلثال في عرف
الفقهاء ، فيقولون : نصاب الذهب عشرون
مثقالا ، ونقل ابن عابدين عن الفتح : أن المثلثال
اسم للمقدار المقدربه ، والدينار اسم للمقدربه
بقيد كونه ذهباً .^(١)

والدنانير أصلا من ضرب الأعاجم . وكان
وزنه عشرين قيراطا على ما ذكره البلاذري وابن
خلدون والماوردي .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدراهم :

٢ - الدراهم جمع درهم وهو فارسي معرب ، وهو
نوع من النقد ضرب من الفضة . انظر :
(دراهم) .

(١) لسان العرب والمصباح المنير ، وابن عابدين ٢٨/٢ - ٢٩ ،

ونيل المآرب ١/ ٢٥٠ ، والمجموع ٥/ ٤٧٦ - ٤٧٧

(٢) فتوح البلدان/ ٤٥١ ، ومقابلة ابن خلدون/ ١٨٣ ،

والأحكام السلطانية للماوردي/ ١٥٣

وخالقهم في ذلك الحنفية فهو عندهم مائة شعيرة. والظاهر أن منشأ هذا الاختلاف هو في تقدير القيراط. فقد ذكر ابن عابدين أن وزن المثقال عشرون قيراطا، وأن القيراط خمس شعيرات، فالمثقال مائة شعيرة.

ومما يؤيد هذا هو ما ذكره المالكية من أن المثقال أربعة وعشرون قيراطا، وأن القيراط ثلاث حبات من متوسط الشعير، فيكون وزن المثقال اثنتين وسبعين حبة.

وقد ذكر ابن عابدين أن المذكور في كتب الشافعية والحنابلة أن المثقال اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها ما دق وطال، وهو لم يتغير جاهلية ولا إسلاما.

ثم قال وقد ذكرت أقوال كثيرة في تحديد القيراط. (١)

تقدير الدينار الشرعي في العصر الحاضر:

٨ - تبين مما سبق أن الدينار الذي ضربه عبد الملك بن مروان هو الدينار الشرعي لمطابقته لأوزان العرب في الجاهلية وهي الأوزان التي أقرها النبي ﷺ والصحابة، وأن السلف الصالح

عبد الملك بن مروان لما أراد ضرب الدينار، سأل عن أوزان الجاهلية، فأجمعوا له على أن المثقال اثنتان وعشرون قيراطا إلا حبة بالشامي فضرها كذلك. (١)

الدينار الشرعي :

٧ - الدينار الذي ضربه عبد الملك بن مروان هو الدينار الشرعي، لمطابقته للأوزان المكية التي أقرها رسول الله ﷺ والصحابة. ووزنه كما ذكرت الروايات اثنتان وعشرون قيراطا إلا حبة بالشامي، وهو أيضا بزنة اثنتين وسبعين حبة شعير من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقد قطع من طرفيها ما امتد. (٢)

وقال ابن خلدون: الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي: هو الذي وزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، وهو على هذا سبعة أعشار السدينسار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير. (٣)

وبهذا قال جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة).

(١) القريزي في رسالته (التقويم القديمة والإسلامية) هامش الأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٧٥، ١٧٧، والمجموع للنووي ٤٧٥/٥

(٢) فتوح البلدان / ٤٥٣

(٣) مقدمة ابن خلدون/ ١٨٤

(١) ابن عابدين ٢٨/٢ - ٣٠، والفواكه الدواني ٣٨٢/١، والشرح الصغير ٢١٧/١ ط الحلبي، والمجموع للنووي ٤٦٤/٥، ٤٧٥ - ٤٧٦، ومغني المحتاج ١/ ٣٨٩، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ٤٠٢

يجب فيه الزكاة عشرون ديناراً، فإذا تمت ففيها ربع العشر، لما ورد عن عمرو وعائشة «أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً نصف دينار ومن الأربعين ديناراً»^(١) وروى سعيد والأثرم عن علي: في كل أربعين ديناراً دينار وفي كل عشرين ديناراً نصف دينار.

هذا مع الاختلاف هل لابد أن تكون قيمتها مائتي درهم أو أن الزكاة تجب من غير اعتبار قيمتها بالدرهم^(٢) وينظر تفصيل ذلك وغيره في مصطلح: (زكاة).

ب - الدية :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الدية إن كانت من الذهب فإنها تقدر بألف مثقال، وذلك لما روى عمرو بن حزم في كتابه «أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن: وأن في النفس المؤمنة مائة من الإبل وعلى أهل الذمة ألف دينار»^(٣).

(١) حديث عمرو وعائشة: «أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً...» أخرجه ابن ماجه (١/٥٧١) - ط الحلبي. وضمف البوصيري إسناده. ولكن له شواهد يتقوى بها، أوردها ابن حجر في التلخيص (٢/١٧٥) - ١٧٦ - ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) للمفتي ٦/٣

(٣) حديث عمرو بن حزم في كتابه: «أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل...» أخرجه النسائي (٨/٥٨) - ط المكتبة التجارية، ثم ضمفه لضعف روايته، وورد من فصل صبر من الخطب. أخرجه أبو داود (٤/٦٧٩) - تحقيق عزت حيد دعاس وإسناده حسن.

وأما دينار عبد الملك وأقره ولم ينكره، وتبايعوا به.

إلا أن السكك اختلفت بعد ذلك، يقول ابن خلدون: وقع اختيار أهل السكة في الدول على مخالفة المقدار الشرعي في الدينار والدرهم، واختلفت في كل الأقطار والأفاق^(١).

لذلك كان السبيل الوحيد لتقدير الدينار الشرعي هو معرفة الدينار الذي ضرب في عهد عبد الملك بن مروان.

وقد توصل إلى ذلك بعض الباحثين، عن طريق الدنانير المحفوظة في دور الآثار الغربية وثبت أن دينار عبد الملك بن مروان يزن ٢٥، ٤ (أربعة جرامات وخمسة وعشرون من المائة من الجرام) من الذهب^(٢) وبذلك يكون هذا الوزن هو الأساس في تقدير الحقوق الشرعية من زكاة وديات وغير ذلك.

تقدير بعض الحقوق الشرعية بالدينار:

حدد الإسلام مقادير معينة بالدينار في بعض الحقوق الشرعية ومن ذلك:

أ - الزكاة :

٩ - اتفق الفقهاء على أن نصاب الذهب الذي

(١) مقدمة ابن خلدون/ ١٨٤

(٢) الخراج والنظم المالية للدكتور محمد ضياء الرئيس/ ٣٥٢،

ولفه الزكاة ١/ ٢٥٣

من حيث حكم كسرها، وقطعها، واتخاذها حلية، وكذلك حكم مس المحدث الدنانير التي عليها شيء من القرآن، أو حملها حين دخول الخلاء. وقد ذكرت هذه الأحكام في مصطلح دراهم، وهي نفس الأحكام التي تتعلق بالدنانير، فتنظر في: (دراهم). (ف٧، ٩، ١٠).

أما ما يتعلق بها من حيث الحكم في إجازتها، أو رهنها، أو وقفها، أو غير ذلك فتنظر في أبوابها ومصطلحاتها.

وهذا بالنسبة للرجل الحر المسلم. ^(١) وينظر التفصيل في: (ديات).

ج - السرقة :

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النصاب الذي يقطع به السارق بالنسبة للذهب ربع دينار، أو ما قيمته ربع دينار، لقول النبي ﷺ: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا». ^(٢) وإجماع الصحابة على ذلك. أما عند الحنفية فنصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم ^(٣) لقول النبي ﷺ: «لا تقطع اليد إلا في دينار أو في عشرة دراهم». ^(٤) وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في: (سرقة).

ما يتعلق بالدنانير من أحكام:

١٢ - يتعلق بالدنانير بعض الأحكام الشرعية



(١) المغني ٧/ ٧٥٩ - ٧٦٠

(٢) حديث: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا».

أخرجه البزار (الفتح ١٢/ ٩٦ - ط السلفية)، ومسلم

(٣/ ١٣٢١ - ط الحلبي) من حديث عائشة، واللفظ

لمسلم.

(٣) البدائع ٧/ ٧٧، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٩٠، والمهذب

٢/ ٢٧٨، والمغني ٨/ ٢٤٢

(٤) حديث: «لا تقطع اليد إلا في دينار أو في عشرة دراهم».

ورد من حديث عبد الله بن مسعود موقوفا عليه وليس مرفوعا

من قول النبي ﷺ. أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ٢٢٣ - ط

المجلس العلمي)، وأشار إليه الترمذي في الجامع (٤/ ٥١ -

ط الحلبي، وحكم عليه بالانقطاع في سنده.

وهذا إنكار منهم للآخرة وتكذيب للبعث وإبطال للجزاء، كما يقول القرطبي.^(١)

دَهري

الألفاظ ذات الصلة :
أ - الزنديق :

٢ - عرف أكثر الفقهاء الزنديق بأنه هومن يبطن الكفر ويظهر الإسلام. وهو بهذا المعنى قريب من المنافق. وقيل هومن لا يتحلى ديناً، أي لا يستقر عليه.^(٢)

ب - الملحد :

٣ - الملحد : هومن يطعن في الدين مع ادعاء الإسلام أو التأويل في ضرورات الدين لإجراء الأهواء. وعرفه ابن عابدين بأنه من مال عن الشرع القويم إلى جهة من جهات الكفر.^(٣)

ج - المنافق :

٤ - المنافق : هومن يضم الكفر اعتقاداً، ويظهر الإسلام قولاً. أو الذي أظهر الإسلام لأهله، وأضمر غير الإسلام. وعمل النفاق القلب.^(٤)

التعريف :

١ - الدهري في اللغة : منسوب إلى الدهر، والدهري يطلق على الأبد والزمان، ويقال للرجل الذي يقول بقدوم الدهر ولا يؤمن بالبعث : دهري، بالفتح على القياس.

وأما الرجل المسن إذا نسب إلى الدهريقال له : (دُهري) بالضم على غير قياس.^(١) والدهريون في الاصطلاح فرقة من الكفار ذهبوا إلى قدم الدهر وإسناد الحوادث إليه، منكرين وجود الصانع المختار سبحانه،^(٢) كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يَلْكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾.^(٣) يقول الرازي في تفسير الآية : يزعمون أن الموجب للحياة والموت تأثيرات الطبائع، ولا حاجة في هذا الباب إلى إثبات الفاعل المختار.^(٤)

(١) تفسير القرطبي ١٦/١٧، ٧٢

(٢) ابن عابدين ٣/٢٩٦، وجواهر الإكليل ١/٢٥٦،

وحاشية الفلوبي ٣/١٩٨، والمفني لابن قدامة ٨/١٢٦

(٣) المصباح المنير مادة : «لحد»، وابن عابدين ٣/٢٩٦،

(٤) التعريفات للجرجاني والمصباح المنير مادة : «نق»،

والفروق في اللغة ص ٢٢٢

(١) المصباح المنير ولسان العرب مادة : «دهر».

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٤٨٠، وابن عابدين

٢٩٦/٣

(٣) سورة الجاثية/٢٤

(٤) تفسير فخر الرازي ٢٧/٢٧٠

د - المرتد :

٥ - المرتد : هو الراجع عن دين الإسلام بإجراء كلمة الكفر على اللسان ، أو فعل يتضمنه بعد الإيذان ، فالارتداد كفر بعد الإسلام .^(١)
و جميع هؤلاء يشتركون مع الدهري في الكفر .

دهن

التعريف :

١ - السُّدْن - بالضم - ما يدهن به من زيت وغيره وجمعه دِهَان بالكسر ، ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي .^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السمن :

٢ - السمن : ما يكون من الحيوان .^(٢) والدهن أعم من السمن .

ب - الشحم :

٣ - الشحم : ما يلوب من الحيوان بالنار .^(٣) وبينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل شحم دهن ، وليس كل دهن شحم .

الأحكام المتعلقة بالدهن :

تطهير الدهن المتنجس :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٦ - الدهري إذا كان كافر الأصل ، أي لم يسبق له أن اعتنق الإسلام ، فإما أن يعيش في دار الحرب ، فهو حربي ينظر حكمه في مصطلح : (أهل الحرب) . أو يعيش في دار الإسلام بأمان مؤقت فهو مستأمن ، حكمه في مصطلحي : (أمان ومستأمن) . أو يعيش في دار الإسلام بأمان مؤبد ، أي بعقد الذمة فهو ذمي ، وحكمه في مصطلح : (أهل الذمة) .

أما إذا كان مسلماً ، ثم كفر بقوله يقدم الدهر وإنكار إسناد الحوادث إلى الصانع المختار سبحانه وتعالى فهو مرتد . وحكمه في مصطلح : (ردة) .



(١) المصباح المنير مادة : دهن .

(٢) الكلبيات لأبي البقاء الكفوي ٤١ / ٣

(٣) مطالب أولي النهى ٣٩٧ / ٦

(١) ابن حابدين ٢٨٣ / ٣ ، وجواهر الإكليل ٢٧٧ / ٢ ،

وحاشية الفليوي ١٧٤ / ٤ ، والمغني لابن قدامة ١٢٣ / ٨

المتنجس يظهر بالغسل، وكيفية تطهيره أن يجعل الدهن في إناء، ويصب عليه الماء ويكأثره، ويحرك بخشبة ونحوها تحريكاً يغلب على الظن أنه وصل إلى جميع أجزائه، ثم يترك حتى يعلو الدهن، فيؤخذ. أو ينقب أسفل الإناء حتى يخرج الماء فيطهر الدهن.^(١)

هذا ويشترط التثليث لتطهير الدهن عند الحنفية كما جاء في الفتاوى نقلاً عن الزاهدي.^(٢)

وقال في الفتاوى الخيرية: ظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث، وهو مبني على أن غلبة الظن مجزئة عن التثليث.

كما يرى صاحب الفتاوى الخيرية أن شرط غلبان الدهن لتطهيره المذكور في بعض الكتب إنما هو من زيادة الناسخ، أو يعمل على ما إذا جمد الدهن بعد تنجسه.^(٣)

استعمال الدهن للمحرم :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمحرم أن يدهن بدهن فيه طيب، لأنه يتخذ للطيب وتقصد رائحته فكان طيباً كمااء الورد.^(٤) وأما

(١) المجموع ٢/ ٥٩٩، وكشاف القناع ١/ ١٨٨، والمغني ٣٧/ ١، والفتاوى الهندية ٢/ ٤٢

(٢) الفتاوى الهندية ٢/ ٤٢

(٣) ابن عابدين ١/ ٢٢٢ - ٢٢٣

(٤) بدائع الصنائع ٢/ ١٩٠ ط الجسالية، ومراقي الفلاح ص ٤٠٣، والمبسوط ٤/ ١٢٢، وحاشية الدسوقي =

على الأصح وهو قول القاضي وابن عقيل من الحنابلة ومحمد من الحنفية) إلى أن الدهن المائع إذا تنجس لا يقبل التطهير. لقوله ﷺ لما سئل عن الفأرة تموت في السمن: «إن كان جامداً»^(١) فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه» وفي رواية للخطابي: «فأريقوه».^(٢) فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال، ولبينه لهم، وقياساً على الدبس والخل وغيرهما من المائعات إذا تنجست فإنه لا طريق إلى تطهيرها بلا خلاف.^(٣)

ويرى الشافعية في وجهه، وأبو يوسف من الحنفية وأبو الخطاب من الحنابلة أن الدهن

(١) الجامد هو الذي إذا أخدته قطعة لا يتراكم من الباقي ما يملأ محلها من قرب، والمائع بخلافه (نهاية المحتاج ١/ ٢٤٦). قال ابن قدامة: حد الجامد الذي لا تسري النجاسة إلى جميعه هو المناسك الذي فيه قوة تمنع انتقال النجاسة عن الموضع الذي وقعت عليه النجاسة إلى ما سواه (المغني لابن قدامة ١/ ٣٨)

(٢) حديث: «إن كان جامداً فألقوها...» أخرجه ابن حبان (الإحسان ٢/ ٣٣٥ - ط دار الكتب العلمية) من حديث أبي هريرة، وأصله في صحيح البخاري (الفتح ٩/ ٦٦٨ - ط السلفية) وقوله: وفي رواية للخطابي: «فأريقوه»، للخطابي لم يستند به قال: «روى في بعض الأحبار - أنه قال: فأريقوه». كذا في معالم السنن له (٤/ ٢٥٨) - ط حلب، وكذا قال ابن حجر في التلخيص (٣/ ٤) - ط شركة الطباعة الفنية) أن الخطابي لم يستند بها.

(٣) المجموع ٢/ ٥٩٩ نشر السلفية، ونهاية المحتاج ١/ ٢٤٦، وجواهر الإكليل ١/ ١٠، وكشاف القناع ١/ ١٨٨، والمغني ٣٧/ ١، وابن عابدين ٢/ ٢٢٢

بيع الدهن المتنجس :

٦ - يرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) على المشهور والأصح من مذاهم عدم صحة بيع الدهن المتنجس لأن أكله حرام بلا خلاف، فقد سئل النبي ﷺ عن الفأرة تموت في السمن فقال: «إن كان مائعا فلا تقربوه»^(١) وإذا كان حراما لم يجز بيعه لقول النبي ﷺ: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه». ^(٢) ولأنه نجس، فلم يجز بيعه قياسا على شحم الميتة. ^(٣)

وذهب الحنفية والمالكية - على مقابل المشهور عندهم - والشافعية في وجه إلى صحة بيع الدهن المتنجس - وهو الذي عرضت له النجاسة -، لأن تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملك ربه عنه، ولا يذهب جملة المنافع منه، ولا يجوز أن يتلف عليه فجاز له أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه. ^(٤)

وروي عن الإمام أحمد جواز بيع الدهن

ما لا طيب فيه، فقد اختلف الفقهاء في استعماله للمحرم، فرى الحنفية والمالكية حظر استعمال الدهن للمحرم في رأسه ولحيته وعامة بدنه لغبرلة، وإلا جاز. ^(١)

وذهب الشافعية إلى أن الأدهان المطيبة كالزيت، والشيرج، والسمن والزبد، لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه، ويحرم عليه في شعر رأسه ولحيته ^(٢) واستدلوا بما روي «أن النبي ﷺ أدهن بزيوت غير ممتة (أي غير مطيب) وهو محرم». ^(٣)

ويرى الحنابلة - على المعتمد عندهم - جواز الأدهان بدهن غير مطيب في جميع البلدان. ^(٤) ولتفصيل ذلك انظر مصطلح: (إحرام) ف ٧٣ ج ٢ ص ١٥٩

= ٦١/٢ نشر دار الفكر، والمجموع ٧/٢٧٩، والمغني

٣/٣٢٢، والإفصاح لابن هبيرة ١/١٨٧

(١) البناية ٣/٤٨٢، وبدائع الصنائع ٢/١٩٠، وابن عابدين

٢/٢٠٢، والفتاوى الهندية ١/٢٤٠، والمبسوط

للسرخسي ٤/١٢٢-١٢٣، وحاشية الدسوقي ٢/٦٠،

٦١، والشرح الصغير ٢/٨٥، والموسوعة الفقهية ٢/١٥٩

(٢) المجموع ٧/٢٧٩، ٢٨٢

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أدهن بزيوت غير ممتة». أخرجه

الترمذي ٣/٢٨٥ - ط الحلبي من حديث عبدالله بن

عمر، وضعفه النووي في المجموع ٧/٢٨٢ - ط

المنيرة.

(٤) مطالب أولي النهى ٢/٣٣٢ - ٣٣٣

(١) حديث: «إن كان مائعا فلا تقربوه». سبق تحريجه ف

(٢) حديث: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء، حرم عليهم

ثمنه». أخرجه أبو داود (٤/٧٥٨) بتحقيق عزت عبيد

دعس، وإسناده صحيح.

(٣) المجموع ٩/٢٣٨، والشرح الكبير بإيدل المغني ٤/١٤ -

١٥، وكشاف القناع ٣/١٥٦، وحاشية الدسوقي ٣/١٠

نشر دار الفكر.

(٤) الدسوقي ٣/١٠، ونقطة المحتاج ٤/٢٣٥، ٢٣٦، وابن

عابدين ٤/١١٤

سئل عن فارة وقعت في سمن فقال: «إن كان جامدا فالفوها وما حولها، وإن كان مائعا فاستصبحوا به، أو فانتفخوا به»^(١) ولجواز الانتفاع بالنجاسة على وجه لا تتعدى. أما الاستصباح به في المسجد فلا يجوز لئلا يؤدي إلى تنجيسه^(٢).

ويميل الأسنوي إلى جواز الاستصباح بالدهن المتنجس في المسجد حيث قال: وإطلاقهم يقتضي الجواز، وسببه قلة الدخان^(٣).

وللتفصيل (ر): استصباح ومسجد.

دواء

انظر: (تداوي، تطبيب).

المتنجس لكافر يعلم نجاسته، لأنه قد روي عن أبي موسى: لثوا به السوق ويبعوه ولا تبيعوه من مسلم وبينه^(١).

هذا ويعد أن نقل الدسوقي الخلاف في المذهب المالكي حول جواز وعدم جواز بيع الزيت المتنجس قال: هذا في الزيت على مذهب من لا يميز غسله، وأما على مذهب من يميز غسله - وروي ذلك عن مالك - فسيبيله في البيع سبيل الثوب المتنجس^(٢).

أما الوردك (دهن الميتة) فلا يجوز بيعه اتفاقا، وكذا الانتفاع به^(٣)، لحديث البخاري «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، فقيل: يارسول الله أ رأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس، قال: لا هو حرام»^(٤). وللتفصيل: (ر): بيع منهي عنه) ف ١١ ج ٩

ص ١٥٠

الاستصباح بالدهن المتنجس:

٧ - يرى جمهور الفقهاء جواز الاستصباح بالدهن المتنجس في غير المسجد، لأن النبي ﷺ

(١) الشرح الكبير بذييل المفتي ١٥/٤ ط المنار.

(٢) حاشية الدسوقي ١٠/٣

(٣) ابن عابدين ١١٤/٤، وعمدة القاري ١٢/٥٤

(٤) حديث: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٧٤/٤ - ط السلفية) من حديث جابر بن عبد الله.

(١) حديث: «إن كان جامدا...» عزاه صاحب أسنى

المطالب (١/٢٧٨) نشر المكتبة الإسلامية إلى الطحاوي ونقل عنه أنه قال: رجاله ثقات.

(٢) ابن عابدين ١/٢٢٠، ١١٤/٤، ومروءي الجليل

١/١١٧، وأسنى المطالب ١/٢٨٧، وإسلام الساجد

بأحكام المساجد ص ٣٦١، وكشاف القناع ١/١٨٨

(٣) أسنى المطالب ١/٢٧٨

أما في الاصطلاح فلم يَشع استعمال الفقهاء لهذا المصطلح ، وورد استعماله في بعض كتب السياسة الشرعية والأحكام السلطانية .^(١) وسار الفقهاء في الكلام عن اختصاصات «الدولة» على إدراجها ضمن الكلام عن صلاحيات الإمام واختصاصاته حيث اعتبروا أن «الدولة» ممثلة في شخص الإمام الأعظم ، أو الخليفة وما يتبعه من ولايات وواجبات وحقوق .

إلا أن المجهود أن «الدولة» هي مجموعة الإيالات^(٢) تجتمع لتحقيق السيادة على أقاليم^(٣) معينة ، لها حدودها ، ومستوطنوها ، فيكون الحاكم أو الخليفة ، أو أمير المؤمنين ، على رأس هذه السلطات .

وهذا هو المقصود باستعمال مصطلح «دولة» عند من استعمله من فقهاء السياسة الشرعية أو الأحكام السلطانية .^(٤)

(١) كتاب «بدائع السلك في طبائع الملك» لمحمد بن الأزرق وكتاب «تسهيل النظر وتعميل النظر» للماوردي .

(٢) الإيالة : السياسة ، وأخذت في بعض كتب الأنظمة الإسلامية معنى السلطة ، فيقال : إيالة القضاء ، إيالة الحسبة ، وهكذا (الغياثي ٢٥٦) .

(٣) ورد استعمال هذا المصطلح عند المالكية في معرض كلامهم عن أسنان السلطان (الزرقاني ١٢٢/٨ ، والدسوقي ١٦٥/٢) عند تعليقهم على كلام خليل (كتابين غيره إقليبا) .

(٤) انظر مثلا بدائع السلك ١/١٠٨ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٤ ،

١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، وانظر كذلك تسهيل النظر =

دولة

التعريف :

١ - الدولة في اللغة حصول الشيء في يد هذا تارة وفي يد هذا أخرى ، أو العُقبة في المال والحرب (أي التعاقب) ، والدولة والدولة في المال والحرب سواء ، وقيل : الدولة بالضم في المال ، والدولة بالفتح في الحرب .

والإدالة معناها الغلبة ، يقال : أدبل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم . وفي حديث أبي سفيان : «يدال علينا المرة ونبدال عليه الأخرى» .^(١) أي تغلبه مرة ويغلبنا مرة ، من التداول ، ومن ذلك قوله تعالى : «وتلك الأيام نداولها بين الناس»^(٢) وقوله : «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم»^(٣) أي يتداولون المال بينهم ولا يجعلون للفقراء منه نصيبا .^(٤)

(١) حديث أبي سفيان أخرجه البخاري (الفتح ٦/١١٠ - ط السلفية) .

(٢) سورة آل عمران/ ١٤٠

(٣) سورة الحشر/ ٧

(٤) لسان العرب مادة : دول ، والكليات ٢/ ٣٤٠ ، والمصباح المنير .

والرعية هم المقيمون في حدود الدولة من المسلمين وأهل الذمة.

والسيادة هي ظهور حكم الإسلام ونفاذه.

وعدم الخروج عن طاعة ولي الأمر، وعدم الافتيات عليه، أو على أي ولاية من ولايات الدولة، لأن الافتيات عليها افتيات على الإمام. ويكون الافتيات بالسبق بفعل شيء دون استئذان من يجب استئذانه، والافتيات على الإمام يوجب التعزير، فإذا أمن أحد الرعية كافرا دون إذن الإمام، وكان في تأمينه مفسدة، فإن للإمام أن ينبذ هذا الأمان، وله أن يعزr من افتات عليه، وكذلك إذا باشر المستحق فأقام الحد أو القصاص دون إذن الإمام عزره الإمام لافتياته عليه. وينظر تفصيل ذلك في مصطلحات: «أمان» و«افتيات» و«دار الإسلام».

٣- وتتألف الدولة من مجموعة من النظم والولايات بحيث تؤدي كل ولاية منها وظيفة خاصة من وظائف الدولة، وتعمل مجتمعة لتحقيق مقصد عام، وهونوعاية مصالح المسلمين الدينية والدنيوية.

يقول الماوردي: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا)^(١) والإمام هو من تصدر عنه جميع الولايات في الدولة،

ونتيجة لذلك يمكن القول أن الدولة تقوم على ثلاثة أركان وهي: الدار، والرعية، والمنعة^(٢) (السيادة).

٢- ولقد بحث الفقهاء أركان الدولة عند بحثهم عن أحكام دار الإسلام، يتضح هذا من تعريفاتهم لدار الإسلام:

التعريف الأول: «كل دار ظهرت فيها دعوة الإسلام من أهله بلا خفير، ولا مجير، ولا بذل جزية، وقد نفذ فيها حكم المسلمين على أهل الدمة إن كان فيهم ذمي، ولم يقهر أهل البدعة فيها أهل السنة».^(٣)

والتعريف الثاني: «كل أرض سكنها مسلمون وإن كان معهم فيها غيرهم، أو تظهر فيها أحكام الإسلام».^(٤)

فالدار هي البلاد الإسلامية وما تشمله من أقاليم داخلة تحت حكم المسلمين.

١- ص ١٥٧ ويقابل كلام الفقهاء عن الدولة في القوانين المصاصرة، القانون الدستوري الذي يحدد شكل الدولة، والسلطات التي تقسم عليها، واختصاص كل سلطة، وعلاقتها بعضها ببعض، وعلاقة المواطنين بها.

(١) لفظ المنعة أو عبارة أمن الرعية بأمن المسلمين، يستعملها الفقهاء بها يقابل لفظ السيادة. لما يحصل بذلك من حفظ حقوق الدولة من الانتقاص. المواق ٦/٢٧٧، فتح القدير ٤/٤١٤، البدائع ٧/١٣٠، نهاية المحتاج ٧/٣٨٢

(٢) أصول الدين ص ٢٧ أبو منصور عبد القادر البغدادي

(٣) حاشية البجيرمي ٤/٢٢٠، نهاية المحتاج ٨/١٨٤

(١) الأحكام السلطانية ص

ويكونون الوكلاء عنه في إدارة ما وكل إليهم من أعمال. فإدارة الإمام للدولة دائرة بين أن يكون وكلاء عن الناس وثاناً عنهم، وبين أن ينيب هو ويسوكل من يقوم بأعباء الحكم شريطة ألا ينصرف عن النظر العام في شئون الدولة، ومطالعة كليات الأمور مع البحث عن أحوال من يوليهم ليتحقق من كفايتهم لمناصبهم.^(١) وتفصيل ذلك في مصطلح: (إمامة كبرى).

ثانياً: ولي العهد:

٥ - وهو من يوليهِ الإمام عهد الإمامة بعد وفاته. ومن المعلوم أنه ليس لولي العهد تصرف في شئون الدولة مادام الإمام حياً، ولا يلي شيئاً في حياة الإمام، وإنما تبدأ إمامته وسلطته بموت الإمام، فتصرفه كالوكالة المعلقة بشرط، وليس للإمام عزل ولي العهد ما لم يتغير حاله، لأنه استخلفه في حق المسلمين، فلم يكن له عزله، قياساً على عدم جواز خلع أهل الحل والعقد لمن بايعوه إذا لم يتغير حاله.^(٢)

وتفصيله في مصطلح: (إمامة كبرى).

ثالثاً: أهل الحل والعقد:

٦ - وجه اعتبارهم سلطة مستقلة أن لهم قدرة

ويقول ابن تيمية: «المقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خساراً ميبناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم».^(٣)

ويقول ابن الأزرقي: «إن حقيقة هذا الوجوب الشرعي - يعني وجوب نصب الإمام - راجعة إلى النيابة عن الشارع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به، وسمي باعتبار هذه النيابة خلافة وإمامة، وذلك لأن الدين هو المقصود في إيجاد الخلق لا الدنيا فقط».^(٤)

وبعد هذا نعرض إلى مجموع الولايات في الدولة وما يخص كلا منها من وظائف:

أولاً: الحاكم أو الإمام الأعظم:

٤ - الإمام وكيل عن الأمة في خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، ويتولى منصبه بموجب عقد الإمامة.^(٥)

والأصل في الإمام أن يباشر إدارة الدولة بنفسه، ولكن لما كان هذا متعذراً مع اتساع الدولة وكثرة وظائفها، وتعدد السلطات فيها جاز له أن ينيب عنه من يقسم بهذه السلطات من ولاية، وأمراء، ووزراء، وقضاة، وغيرهم،

(١) للسياسة الشرعية ص ٢٢

(٢) بدائع السلك ١/ ٩٣

(٣) الموسوعة ٦/ ٢١٥

(١) الفتاوى للجويني ص ٢٩١ - ٢٩٢

(٢) نهاية المحتاج ٧/ ٣٩١، أسنى المطلب ٤/ ١١٠، الأحكام

السلطانية للهاوردي ص ١١

القيام بنوع خاص من واجبات الدولة وهي :
أ - اختيار الإمام ومبايعته .

ب - استئاف بيعة ولي العهد عند توليته إماما ،
حيث تعتبر شروط الإمامة فيه من وقت العهد
إليه ، فإن كان صغيرا أو فاسقا وقت العهد وكان
بالغا عدلا عند موت المولى لم تصح خلافته حتى
يستأنف أهل الاختيار بيعته .

ج - تعيين نائب عن ولي العهد في حال غيبته
عند موت الخليفة .

د - خلع الإمام إذا قام ما يوجب خله .
وينظر التفصيل في مصطلح : « أهل الحل
والعقد » .^(١)

رابعا : المحتسب :
٧ - هو من يوليه الإمام أو نائبه للقيام بوظيفة

الأمير المعروف والنهي عن المنكر ، وللنظر في
أحوال الرعية والكشف عن أمورهم
ومصالحهم ، وهو فرض في حقه متعين عليه

بحكم الولاية . وموضوع هذه الولاية إلزام
الحقوق والمعونة على استيفائها ، ومحل ولايته كل
منكر موجود في الحال ، ظاهر للمحتسب بغير
تجسس ، معلوم كونه منكرا بغير اجتهد ،
وللمحتسب أن يتخذ على إنكاره أعوانا ، لأنه

منصوب لهذا العمل ، ومن صلاحيته أن يجتهد
رأيه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع ، ولهذا يجب

أن يكون المحتسب فقيها عارفا بأحكام
الشرعة ، ليعلم ما يأمر به وينهى عنه .
وعمل المحتسب واسطة بين عمل القاضي
وعمل والي المظالم .

فيتفق المحتسب مع القاضي في أمور منها :
(١) جواز الاستعداد للمحتسب ، وسماعه دعوى
المستعدي على المستعدي عليه في حقوق
الآدميين فيما يدخل تحت اختصاصه .

(٢) له أن يلزم المدعى عليه للخروج من الحق
الذي عليه ، فإذا وجب عليه الحق ويأقر ، مع
تكمته من الأداء فيلزم بالدفع إلى المستحق ، لأن
تأخير الحق منكر ظاهر ، وهو منصوب لإزالته .
ويفترق المحتسب عن القاضي في أمور

منها :
(١) جواز النظر فيما يأمر به من معروف أو ينهى
عنه من منكر دون التوقف على دعوى أو
استعداد .

(٢) أن الحسبة موضوعة للرهبنة القائمة على قوة
السلطنة المؤيدة بالجنود .^(١)
وللتفصيل في أحكام الحسبة ينظر مصطلح :
« حسبة » .

خامسا : القضاء :
٨ - عرف القضاء بأنه . إنشاء إلزام في مسائل

(١) معالم القربة ص ٧١ ، نهاية الرتبة ص ٦ ، الأحكام
السلطانية ٢٤٠ - ٢٤٢ ، إحياء علوم الدين ٢ / ٣٢٤

(١) الموسوعة ١١٥ / ٥ ، وكذلك الماوردي في الأحكام
السلطانية ص ٦ ، ١١ ، الغياثي ص ١٢٦

والقضاء من المصالح العامة التي لا يتولاها إلا الإمام، كعقد الذمة، والقاضي وكيل عن الإمام في القيام بالقضاء، ولذا لا تثبت ولايته إلا بتولية الإمام أو نائبه، وهو عقد ولاية، فيشترط فيه الإيجاب والقبول، ولا بد فيه من معرفة العقود عليه كالوكالة، ويشترط لصحتها معرفة الإمام أو نائبه أهلية من يتولى القضاء، وكذلك تعيين ما يدخل تحت ولايته من أعمال ليعلم محلها فلا يحكم في غيرها. (١)

وللتفصيل انظر مصطلح: «قضاء».

سادسا : بيت المال :

٩- بيت المال هو الجهة التي يسند إليها حفظ الأموال العامة للدولة، والمال العام هو كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم، وذلك كالزكاة، والفيء، وخمس الغنائم المنقولة، وخمس الخراج من الأرض، والمعادن، وخمس الركاز، والهدايا التي تقدم إلى القضاء، أو أعمال الدولة مما يحمل شبهة الرشوة أو المحاباة، وكذلك الضرائب الموظفة على الرعية لمصلحتهم، وموارث من مات من المسلمين بلا وارث، والغرامات والمصادرات. ويقوم بيت

الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا وعرف كذلك بأنه: الإلزام في الظاهر على صيغة مختصة بأمرظن لزومه في الواقع. فالقضاء سلطة تمكن من تولائها من الإلزام بالأحكام الشرعية، وفصل الخصومات، وقطع المنازعات بين الناس. وقضاء القاضي مظهر للحكم الشرعي لا مثبت له.

وتجتمع في القاضي صفات ثلاثة: فهو شاهد من جهة الإنبات، ومفت من جهة الأمر والنهي، وذو سلطان من جهة الإلزام. ويدخل في ولاية القضاء فصل الخصومات، واستيفاء الحقوق، والنظر في أموال اليتامى، والمجانين، والسفهاء، والحجر على السفه، والفلس، والنظر في الوقوف، وتنفيذ الوصايا، وتزويج اللاتي لا ولي لهن، لقوله ﷺ: «فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». (١) والقاضي ينوب عن الإمام في هذا.

وليس هناك ضابط عام لما يدخل في ولاية القاضي وما لا يدخل، فالأصل فيه العرف والعادة باختلاف الزمان والمكان، فقد تتسع صلاحية القاضي لتشمل ولاية الحرب، والقيام بأعمال بيت المال، والعزل، والولاية، وقد تقتصر على النظر في الخصومات والمنازعات.

(١) حديث: «فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». أخرجه الترمذي (٣/ ٣٩٩ - ط الحلبي) من حديث عائشة: وقال: «حديث حسن».

(١) كشاف القناع ٦/ ٢٨٥، حاشية الدسوقي ٤/ ٢٨٩، حواشي تحفة المحتاج ١٠/ ١٠٢، ١٢٠، تبصرة الحكام ١/ ١٣، ١٤، حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٩٦، ٢٩٧

ثالثها: أن للإمام أن يعزل من قلده الوزير، وليس للوزير عزل من قلده الإمام.

والوزارة ولاية تقتصر على عقد، والعقد لا تصح إلا باللفظ الصريح المشتمل على شرطين: أحدهما: عموم النظر، والثاني: النيابة.

فإذا اقتصر الإمام على عموم النظر دون النيابة كان اللفظ خاصا بولاية العهد، إذ أن نظره عام كنظر الإمام إلا أنه لا ينوب عنه حال حياته، وأما إذا اقتصر على النيابة دون عموم النظر كانت نيابة مبهمة لم تبين ما استأنه فيه، فلا بد أن يجمع له بين عموم النظر والنيابة لتنعقد وزارة التفويض.

أما وزير التنفيذ فلا يستقل بالنظر كوزير التفويض، فتقتصر مهمته على تنفيذ أمر الإمام فهو واسطة بين الإمام والرعية يبلغهم أوامره ويخبرهم بتقليد الولاية، ولذا لا يحتاج وزير التنفيذ إلى عقد وتقليد، وإنما يراعى فيها مجرد الإذن، وتقتصر في شروطها عن شروط وزارة التفويض. ولما قصرت مهمته على تبليغ الخليفة والتبليغ عنه، اشترط فيه الأمانة، والصدق، وقلة الطمع، وأن يسلم من عداوة الناس فيما بينه وبينهم، وأن يكون ضابطا لما ينقل، وأن لا يكون من أهل الأهواء. وقد يشارك وزير التنفيذ في المشورة والرأي فلا بد من أن يكون

المال بصرف هذه الأموال في مصارفها كل بحسبه، ولا بد أن يكون له سجل هوديان بيت المال لضبط ما يرد إليه وما يصدر عنه من أموال، ولضبط مصارفها كذلك. وللتفصيل انظر مصطلح: «بيت المال»^(١).

سابعاً: الوزراء:

١٠ - لما كان المتعذر على الإمام القيام بنفسه بأعباء الحكم وتسيير شئون الدولة مع كثرتها كان لا بد له من أن يستنيب الوزراء ذوي الكفاية لذلك.

والوزير إما أن يكون وزير تفويض، أو وزير تنفيذ. أما وزير التفويض فهو من يفوض له الإمام تدبير أمور الدولة وإمضاءها باجتهاده، وله النظر العام في شئون الدولة، وهو وكيل عن الإمام فيما ولي عليه، وأسند إليه، ويشترط في وزير التفويض ما يشترط في الإمام باستثناء كونه قرشياً، وكونه مجتهداً على خلاف فيه، وكما يجوز لوزير التفويض أن يباشر شئون الدولة، يجوز له أن يستنيب من يباشرها، وكل ما صح من الإمام صح من الوزير إلا أموراً ثلاثة: أحدها: ولاية العهد، فإن للإمام أن يعهد، وليس ذلك للوزير.

ثانيها: أن للإمام أن يطلب الإعفاء من الإمامة، وليس ذلك للوزير.

(١) الموسوعة ٢٤٢/٨

بتجارة أوزراعة، حتى لا ينصرف عن مصابرة العدو^(١).

وتجهيز المثبتين في ديوان الجند من الغزاة في سبيل الله واجب باتفاق الفقهاء، ومحل بيت مال المسلمين، فإن لم يوجد، فعلى أفراد المسلمين وأغنيائهم.

وللتفصيل انظر مصطلح: «جهاد».

زوال الدولة :

١٢ - تزول الدولة بزوال أحد أركانها: الشعب، أو الإقليم، أو المنعة (السيادة) أو بتحوّلها من دار إسلام إلى دار حرب. وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: «دار الإسلام».

تعدد الدول الإسلامية :

١٣ - يتعلق حكم تعدد الدول الإسلامية بحكم تعدد الأئمة حيث إن الدولة الإسلامية تمثل شخص الإمام، لأنه مصدر السلطة فيها، وعنه تصدر جميع سلطات الدولة وصلاحياتها.

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز كون إمامين في العالم في وقت واحد، ولا يجوز لإمام واحد، ودليله قوله ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»^(٢).

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٥ - ٥٤

(٢) حديث: «إذا بويع خليفتين فاقتلوا الآخر منهما». أخرجه مسلم (٣/ ١٤٨٠ - ط. الحلبي) من حديث أبي سعيد الخدري.

صاحب حنكة وتجربة تؤديه إلى إصابة الرأي وحسن المشورة.^(١)

إمارة الحرب :

١١ - تتولى هذه الإمارة ولاية الحرب وحماية الدولة من الاعتداء عليها من الخارج.

وهي إما أن تكون إمارة خاصة مقصورة على سياسة الجيش، وإعداده، وتبدير الحرب. أو أن تتسع صلاحيتها فيما يقوض إليها الإمام فتشمل قسم الغنائم، وعقد الصلح.

ويلزم أمير الجيش في سياسته للجيش عشرة أشياء.

(١) حراستهم من غرة يظفر بها العدو منهم.

(٢) تخيير موضع نزولهم لمحاربة العدو.

(٣) إعداد ما يحتاج الجيش إليه.

(٤) أن يعرف أخبار عدوه.

(٥) ترتيب الجيش في مصاف الحرب.

(٦) أن يقوي نفوسهم بما يشعروهم من الظفر.

(٧) أن يعد أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله.

(٨) أن يشاور ذوي الرأي منهم.

(٩) أن يأخذ جيشه بما أوجبه الله تعالى من حقوقه.

(١٠) أن لا يمكن أحدا من جيشه أن يتشاغل

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢، ٢٣، ٢٧ - ٢٩، الغياثي ١٤٩ - ١٥٨، بدائع السلك ١/ ١٨٥، ١٨٦

(٣) حفظ المال العام للدولة، ويراجع في هذا مصطلح بيت المال.

(٤) إقامة العدل وتنفيذ الأحكام وقطع الخصومات، وينظر في ذلك مصطلح: (قضاء).

(٥) رعاية أهل الذمة، ويراجع مصطلح: (أهل الذمة).

(٦) تكثير العارة، وينظر في مصطلح: (عبارة).

(٧) إقامة السياسة الشرعية، وينظر مصطلح: (سياسة شرعية).

ولأن في تعدد الدول الإسلامية مظنة للنزاع والفرقة، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن ذلك بقوله: ﴿وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾^(١).

وفي أحد أوجه التفسير أن المراد بالريح في الآية الكريمة هو الدولة قاله أبو عبيد^(٢).
انظر التفصيل في مصطلح: (الإمامة الكبرى).

واجبات الدولة العامة: (٣)

١٤ - يتعين على الدولة ممثلة بمجموع سلطاتها أن ترعى المصالح العامة للمسلمين الداخلين تحت ولايتها، وجماع هذه المصالح يعود إلى:

(١) حفظ أصول الدين وإقامة الشريعة. وتنظر الأحكام المتعلقة بهذه المصلحة في مصطلحات: (إمامة كبرى، ردة، بدعة، ضروريات، وجهاد).

(٢) إقامة الحدود، وعقوبة المستحق وتعزيره. وتنظر أحكامها في مصطلحات: (قصاص، تعزير).

(١) سورة الأنفال/٤٦

(٢) الأحكام السلطانية للباوردي ص ٣٧

(٣) بدائع السلك في طبائع الملك ١/ ١٨٥ - ٣٩٧، ٢/ ٦٣٣ - ٦٩٨، ويراجع كذلك مصطلح (إمامة كبرى) (وأولو الأم).



اسم لضمان (مقدر) يجب بمقابلة آدمي أو طرف منه، سمي بذلك لأنها تؤدي عادة وقلما يجري فيها العفول لعظم حرمة الآدمي. (١)

وهذا ما يؤيده العدوي من فقهاء المالكية حيث قال بعد تعريف الدية: إن ما وجب في قطع اليد مثلاً يقال له دية حقيقة، إذ قد وقع التعبير به في كلامهم. (٢)

أما الشافعية والحنابلة فعمموا تعريف الدية ليشمل ما يجب في الجناية على النفس وعلى ما دون النفس. قال الشافعية: (هي المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيها دونها). (٣)

وقال الحنابلة: (إنها المال المؤدى إلى مجني عليه، أو وليه، أو وارثه بسبب جناية). (٤) وتسمى الدية عقلاً أيضاً، وذلك لوجهين: أحدهما أنها تعقل الدماء أن تراق، والثاني أن الدية كانت إذا وجبت وأخذت من الإبل تجمع فتعقل، ثم تساق إلى ولي الدم. (٥)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القصاص :

٢ - القصاص من القصص، وهو في اللغة بمعنى

ديات

التعريف :

١ - الديات جمع دية، وهي في اللغة مصدر ودى القاتل القتل يديه دية إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس، وأصلها وذية، فهي محذوفة الفاء كعدة من الوعد وزنة من الوزن. وكذلك هبة من الوهب. والهاء في الأصل بدل من فاء الكلمة التي هي الواو، ثم سمي ذلك المال (دية) تسمية بالمصدر. (١)

وفي الاصطلاح عرفها بعض الحنفية بأنها اسم للمال الذي هو بدل النفس. (٢) ومثله ما ذكر في كتب المالكية. حيث قالوا في تعريفها: هي مال يجب بقتل آدمي حر عوضاً عن دمه. (٣)

لكن قال في تكملة الفتح: الأظهر في تفسير الدية ما ذكره صاحب الغاية آخر ما أن الدية:

(١) تكملة فتح القدير ٢٠٤/٩، ٢٠٥، والاختيار ٣٥/٥

(٢) كفاية الطالب مع حاشية العدوي ٢٣٧/٣، ٢٣٨

(٣) نهاية المحتاج ٢٩٨/٧، ومغني المحتاج ٥٣/٤

(٤) مطالب أولي النهى ٧٥/٦، وكشاف القناع ٥/٦

(٥) الاختيار ٥٨/٥

(١) المصباح المنير، والمغرب مادة: ودوي.

(٢) الباب شرح الكتاب ٤٤/٣، وتكملة فتح القدير ٢٠٤/٩، ٢٠٥

(٣) كفاية الطالب ٢٣٧/٢، ٢٣٨

الظلم . وتطلق عند الفقهاء على الواجب يقدره عدل في جناية ليس فيها مقدار معين من المال . فهي تختلف عن الأرش والدية في أنها غير مقدرة في الشرع ، وتجب وتقدر بحكم العدل .^(١)

هـ - الضمان :

٦ - الضمان لغة : الالتزام ، وشرعا : يطلق على معنيين :

أ - المعنى الخاص : وهو دفع مثل الشيء في المثلثات ، وقيمة الشيء في القيميات .^(٢)

فهو بهذا المعنى يطلق غالبا على ما يدفع مقابل إتلاف الأموال ، بخلاف الدية التي تدفع مقابل التعدي على الأنفس .

ب - المعنى العام الشامل للكفالة : وعرفها جمهور الفقهاء بأنه التزام دين أو إحضار عين أو بدن . ويقال للمقد المحصل لذلك أيضا ، أو هو شغل ذمة أخرى بالحق .^(٣)

مشروعية الدية :

٧ - الأصل في مشروعية الدية قوله تعالى : ﴿ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية

القطع ، والقصاص في الشرع هو القود ، وهو أن يفصل بالجاني مثل ما فعل .^(١) فإذا قتل قتل مثله ، وإذا جرح جرح مثله . (ر : قصاص) .

ب - الغرة :

٣ - الغرة من كل شيء أوله ، والغرة : العبد أو الأمة ، ومن معانيها في الشرع : ضمان يجب في الجناية على الجنين ، وتبلغ قيمتها نصف عشر الدية ، وهي خمس من الإبل أو خمسمائة درهم على تفصيل يذكر في مصطلح : (غرة) ، سميت غرة لأنها أول مقادير الدية ، وأقل ما قدره الشرع في الجنائيات .^(٢)

ج - الأرش :

٤ - الأرش يطلق غالبا على المال الواجب في الجناية على ما دون النفس ، فهو أخص من الدية بهذا المعنى ، لأنها تشمل المال المؤدى مقابل النفس وما دون النفس . وقد يطلق الأرش على بدل النفس أيضا ، فيكون بمعنى الدية .^(٣)

د - حكومة عدل :

٥ - من معاني حكومة العدل رد الظالم عن

(١) التعريفات للرجزاني ، والمصباح المنير .

(٢) ابن عابدين ٣٧٧/٥ ، وجواهر الإكليل ٣٠٣/١ ،

وحاشية الجعل ١٠١/٥ ، والمغني ٨٠٤/٧

(٣) اللباب شرح الكتاب ٤٤/٣ ، وتكملة الفتح ٢٠٤/٩ ،

٢٠٥ ، والاختيار ٣٥/٥ ، والتعريفات للرجزاني .

(١) تبين الحقائق ١٣٣/٦ ، وتكملة الفتح ٢١٨/٩

(٢) مجلة الأحكام المدلية ٤١٥/٥ ، والزرقاتي ١٤٤/٦ ، ١٤٦

(٣) القليوبي ٣٢٣/٢ ، وجواهر الإكليل ١٠٩/٢ ، ومطالب

أولي النهي ٢٩٢/٣

وقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة.

والحكمة في وجوبها هي صون بنيان الأدمي عن الهدم، ودمه عن الهدر. (١)
أقسام الدية :

٨ - تختلف الدية ومقدارها بحسب اختلاف نوع الجناية وصفة المجني عليه .

فهناك دية النفس ودية الأعضاء، كما أن هناك دية مغلظة ودية غير مغلظة، فدية العمد إذا سقطت القصاص بسبب من أسباب سقوطه كالغزو، أو عدم توفر شرط من شروط القصاص أو بوجود شبهة، دية مغلظة، كما أن دية شبه العمد مغلظة، ودية الخطأ وما يجري مجراه دية غير مغلظة. وهذا في الجملة، وسيأتي تفصيل هذه المسائل مع بيان معنى العمد وشبه العمد والخطأ. وأسباب التغليظ والتخفيف في الدية، واختلاف الفقهاء في بعض الفروع فيما بعد.

شروط وجوب الدية :

٩ - أ - يشترط لوجوب الدية أن يكون المجني عليه معصوم الدم، أي مصون الدم، وهذا باتفاق الفقهاء.

مسلمة إلى أهله، (١) وسنة نبيه ﷺ، فقد روى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن هذه نسختها : من محمد النبي ﷺ إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحريث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعاذ وهمدان أما بعد، وكان في كتابه : «أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار» وفي رواية زيادة «وفي اليد الواحدة نصف الدية». (٢)

== ط شركة الطباعة الفنية، وتكلم على أسانيده، ونقل تصحيحه عن جماعة من العلماء.
(١) الاختيار ٥/٣٥، والفواكه الدواني ٢/٢٥٧، والمهذب ٢/١٩١، ١٩٦ وكشاف القناع ٦/٥، والمغني لابن قدامة ٥٥٨/٧

(١) سورة النساء/٩٢
(٢) حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده في الديات والفرائض: أخرجه النسائي (٨/٥٨-٥٩) ط المكتبة التجارية، وخرجه ابن حجر في التلخيص (٤/١٧-١٨) =

فيها المسلم - ولو كان في دار الحرب - كما يدخل فيها الذمي، والمستأمن، والمعقود معهم عقد المودعة، والهدنة. ^(١)

أسباب وجوب الدية :

أولا : القتل :

١١ - القتل هولغة : إزهاق الروح ، يقال : قتلته قتلا : إذا أزھقت روحه .

وأطلقه الفقهاء أيضا على الفعل المزهق، أي القاتل للنفس، أو فعل ما يكون سببا لزهوق النفس، والمزهوق هو مفارقة الروح البدن. ^(٢)

وقسم الشافعية والحنابلة القتل إلى عمد، وشبه عمد، وخطأ.

وقسمه الحنفية إلى خمسة أقسام : العمد، وشبه العمد، والخطأ، وما يجري مجرى الخطأ، والقتل بالسبب.

وعند المالكية ليس هناك إلا قتل العمد، وقتل الخطأ.

وتفصيله في مصطلح : (قتل).

فإذا كان مهسدر الدم، كأن كان حربيا، أو مستحق القتل حدا أو قصاصا فلا تجب الدية بقتله لفقد العصمة. وليبان معنى العصمة وشروطها ينظر مصطلح : (عصمة).

وأما الإسلام فليس من شرائط وجوب الدية لا من جانب القاتل ولا من جانب المقتول، فتجب الدية سواء أكان القاتل أو المقتول مسلما، أم ذميا، أم مستأمنا.

وكذلك لا يشترط العقل والبلوغ، فتجب الدية بقتل الصبي والمجنون اتفاقا، كما تجب في مال الصبي والمجنون (مع خلاف وتفصيل). وذلك لأن الدية ضمان مالي فتجب في حقهما، ^(٣) وسيأتي تفصيله فيمن تجب عليه الدية.

ب - وجود المجني عليه بدار الإسلام :

١٠ - ويشترط لوجوب الدية عند الحنفية أن يكون المجني عليه بدار الإسلام، قال الكاساني : وعلى هذا فإن الحربي إذا أسلم في دار الحرب فلم يهاجر إلينا فقتله مسلم أو ذمي خطأ لا تجب الدية عند أصحابنا.

ولا يشترط جمهور الفقهاء هذا الشرط فيرون أن العصمة تحصل بالإسلام أو الأمان، فيدخل

(١) البدائع للكاساني ٢٥٣/٧، والتاج والإكليل على هامش الخطاب ٢٣١/٦، والإقناع ١٧٣/٤، وكشاف القناع ٥/٦

(١) المراجع السابقة، وانظر الزرقاني ٤/٨، والغريبي ٢٢١/٤

(٢) المصباح للنسير، والبدائع ٢٣٣/٢، وتكملة الفتح ٢٤٤/٨، والأخيار ٢٣-٢٦، وجواهر الإكليل ٢٥٦/٢، والخطاب ٢٤٠-٢٤٢، وسنن المحاج ٢/٤ - ٣٢، ٤، ٨، ١٣/٥، وكشاف القناع ٥٠٤-٥٠٥

أنواع القتل الذي تجب فيه الدية :

الأول : القتل الخطأ :

١٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا قصاص في القتل الخطأ، وإنما تجب الدية والكفارة . فكل من قتل إنساناً ذكراً أو أنثى، مسلماً أو ذمياً، مستأمناً أو مهادناً، وجبت الدية، لقوله تعالى : ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾^(١) وقوله سبحانه : ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله﴾^(٢)

ودية الخطأ تجب على عاقلة الجاني مؤجلة في ثلاث سنين باتفاق الفقهاء الحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتهما وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتهما»^(٣) أي على عاقلة القاتلة .

ودليل تأجيلها كما قال الكاساني : إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فإنه روي أن عمر رضي الله عنه قضى بذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينقل أنه خالفه أحد، فيكون إجماعاً.^(٤)

حكمة وجوب دية الخطأ على العاقلة :

١٣ - الأصل وجوب الدية على الجاني نفسه، لأن سبب الوجوب هو القتل، وأنه وجد من القاتل، ولا يؤاخذ أحد بذنب غيره، لقوله تعالى : ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾،^(١) ولهذا لم تتحمل العاقلة ضمان الأموال، ودية العمد . لكنه ترك هذا الأصل في دية الخطأ بنص الحديث السابق، وبفعل الصحابة كما تقدم، والحكمة في ذلك كما قال الهوتي : إن جنائيات الخطأ تكثر، ودية الأدمي كثيرة، فإيجابها على الجاني في ماله يحفف به، فاقترضت الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل والإعانة له تخفيفاً.^(٢)

وقال الكاساني : في حكمته : إن حفظ القاتل واجب على عاقلته، فإذا لم يحفظوا فقد فرطوا، والتفريط منهم ذنب .

ويدخل القاتل في تحمل دية الخطأ مع العاقلة عند الحنفية والمالكية فيكون فيما يؤدي مثل أحدهم، خلافاً للشافعي والحنابلة كما سيأتي.^(٣)

(١) سورة النساء/ ٩٢

(٢) سورة النساء/ ٩٢

(٣) حديث أبي هريرة : «اقتلت امرأتان من هذيل» أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٢/١٢ - ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٣١٠ - ط الحلبي).

(٤) البدائع ٢٥٥/٧، والمغني ٧٦٩/٧، ٧٧١ =

= والشرح الكبير للدردير ٢٨١/٤، ومغني المحتاج ٥٥/١، والمهذب ٦/٢

(١) سورة الأنعام/ ١٦٤

(٢) كشف القناع ٦/٦، وانظر الشرح الكبير للدردير ٢٨١/٤

(٣) البدائع ٢٥٥/٧، واللباب شرح الكتاب ٧١/٢

القتل الخطأ أخماساً باتفاق الفقهاء، وهي عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة اتفاقاً. (١) واختلفوا في العشرين الباقية: فقال الحنفية والحنابلة: هي من بني المخاض، وهذا قول ابن مسعود، والنخعي، وابن المنذر أيضاً. (٢)

لما ورد في حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وقد رفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «في دية الخطأ: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض ذكر». (٣) (راجع بيان هذه الأنواع من الإبل في مصطلحاتها).

أما المالكية والشافعية فقالوا في العشرين الباقية: هي من بني اللبون، وهذا قول عمر بن عبدالعزيز، وسليمان بن يسار، والزهري، والليث، وربيعة، لما روي أن النبي ﷺ «ودى الذي قتل بخير بيائة من إبل الصدقة» (٤) وليس

وفي بيان المراد من العاقلة، وتحديدتها، وكيفية تحميلها الدية، ومقدار ما تتحملة العاقلة من الدية خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح: (عاقلة).

١٤ - ودية القتل الخطأ دية مخففة، ولا تغلظ في أي حال عند الحنفية والمالكية، خلافاً للشافعية والحنابلة حيث قالوا بتغليظها في ثلاث حالات: ١ - إذا حدث القتل في حرم مكة، تحقيقاً للأمن.

٢ - إذا حدث القتل في الأشهر الحرم، أي ذي القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب.

٣ - إذا قتل القاتل ذا رحم محرم له. ففي هذه الحالات تجب دية متغلظة، لما روى مجاهد أن عمر رضي الله عنه قضى فيمن قتل في الحرم، أو في الأشهر الحرم، أو محرماً بالدية وثلث الدية. ولا تغلظ الدية في القتل في المدينة عند جمهور الفقهاء. وفي وجه عند الشافعية تغلظ، لأنها كالحرمة في تحريم الصيد فكذلك في تغليظ الدية. (٥)

أما تغليظ الدية في القتل العمد وشبه العمد فسيأتي تفصيله في موضعه، مع بيان معنى التغليظ والتخفيف في الدية.

وتجب الدية من صنف المال الذي يملكه من تجب عليه الدية. فإن كانت من الإبل تؤدي في

(١) مغني المحتاج ٤/ ٥٤، والمهلب ٦/ ١٩٦، ١٩٧، والمغني ٧٧٤، ٧٧٢/ ٧

(١) البدائع ٧/ ٢٥٤، وبداية المجتهد ٢/ ٢٧٥، ومغني المحتاج ٤/ ٥٤، والمهلب ٢/ ١٩٧، والمغني ٧/ ٧٦٩، ٧٧١

(٢) البدائع ٧/ ٢٥٤، والمغني ٧/ ٧٧٠

(٣) حديث ابن مسعود في دية الخطأ: «عشرون حقة...». أخرجه أبو داود (٤/ ٦٨٠ - تحقيق عزت عبيد دعاس) والدارقطني (٢/ ١٧٣ - ط دار المحاسن)، وضعفه الدارقطني، وأطال في بيان وجوه تضعيفه.

(٤) حديث: «ودى الذي قتل بخير بيائة من إبل الصدقة» =

فيها ابن مخاض^(١) .
والدية من الذهب ألف دينار باتفاق
والفقيه، أما من الورق (الفضة) فهي عشرة
آلاف درهم عند الحنفية، وأثناعشر ألف درهم
عند جمهور الفقهاء، وسيأتي تفصيله عند
الكلام عن مقدار الدية .

ولا يشترك فيها الجاني عند الشافعية
والحنابلة، ويشترك فيها عند الحنفية كما في القتل
الخطأ .

ودليل وجوبها على العاقلة ما روي عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال : «اقتلت امرأتان من
هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها
وما في بطنها، ف قضى رسول الله ﷺ بدية المرأة
على عاقلتها» .^(٢)

وقال ابن سيرين، والزهرري، والحارث
العكلي وابن شبرمة، وقتادة، وأبو ثور: إنها تجب
على القاتل في ماله، لأنها موجب فعل قصده،
فلم تحمله العاقلة، كالعمد المحض .^(٣)

وجوه تغليظ الدية وتخفيفها في شبه العمد :

١٦ - إن القتل شبه العمد واسطة بين العمد

= والعصا . أخرجه النسائي (٨/ ٤١) - ط شركة الطباعة
الفنية وصححه ابن القطان كما في التلخيص لابن حجر
(٤/ ١٥) - ط شركة الطباعة الفنية .

(١) البدائع ٧/ ٢٥١، ٢٥٥ ومغني المحتاج ٤/ ٥٥، والمغني
لاين قدامة ٧/ ٧٦٧، ٧٦٧

(٢) الحديث تقدم تخريجه فـ ١٧

(٣) المغني ٧/ ٢٦٧، وما بعدها .

الثاني : القتل شبه العمد :

١٥ - القتل شبه العمد هو القتل بما لا يقتل
غالباً، كما هو تعبير الشافعية والحنابلة، أو هو
القتل بما لا يفرق الأجزاء، كما هو تعبير
الحنفية . ولا يقول به المالكية كما تقدم .

ولا خلاف بين الفقهاء عن يقولون شبه
العمد في أنه موجب للدية .

والدية في شبه العمد مغلظة . ودليل وجوبها
وتغليظها في القتل شبه العمد قوله ﷺ : «ألا وإن
قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا
مائة من الإبل، أربعون في بطونها أولادها» .^(٢)

= أخرجه البخاري (الفتح ١٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠ - ط السلفية)
من حديث سهل بن أبي حنيفة .
(١) المذهب ٢/ ١٩٧، ومغني المحتاج ٤/ ٥٤، وبدائع المجتهد
٢/ ٣٧٥، ط المكتبة التجارية .

وبنت مخاض : هي الإبل التي طمنت في السنة الثانية .
وبنت لبون : هي التي طمنت في الثالثة . وحقة : هي التي
طمنت في الرابعة . وجذعة : هي التي طمنت في الخامسة
(اللياب ٢/ ٤٤) .

(٢) حديث : «ألا وإن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط =

وخمس وعشرون جذعة.^(١)
وفي بيان مقدار ما تتحملة العاقلة خلاف
وتفصيل: (ر: عاقلة).

الثالث: القتل العمد:

١٧ - الأصل أن القتل العمد موجب للقصاص
بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدِ
بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى... الآية﴾.^(٢)
فمن قتل شخصا عمدا عدوانا يقتل قصاصا
باتفاق الفقهاء.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الدية ليست
عقوبة أصلية للقتل العمد، وإنما تجب بالصلح
(برضا الجاني)، كما هو رأي الحنفية والمالكية، أو
بدلا عن القصاص، ولو بغير رضا الجاني، كما
هو المتمد عند الشافعية. فإذا سقط القصاص
لسبب ما وجبت الدية عندهم.

وذهب الحنابلة وهو قول عند الشافعية: إلى
أن الدية عقوبة أصلية بجانب القصاص في
القتل العمد. فالواجب عندهم في القتل العمد
أحد شيئين: القود أو الدية، ويخير الولي بينهما
ولو لم يرض الجاني.^(٣)

(١) اللباب شرح الكتاب ٣/ ٤٤، ٧١، ومعني المحتاج

٥٥/٤، والمعني ٧/ ٧٦٥ - ٧٦٧

(٢) سورة البقرة/ ١٧٨

(٣) البدائع ١/ ٢٤١، والسموئي ٤/ ٢٣٩، ومعني المحتاج

٤٨/٤، وكشاف القناع ٥/ ٥٤٣ - ٥٤٥

والخطأ، فمن جهة أن القاتل قصد الفعل يشبه
العمد، ومن جهة أنه لم يقصد القتل يشبه
الخطأ، ولم يذاروعي في عقوبته التغليظ
والتخفيف معا، فتغلظ الدية فيه من ناحية
أسنان الإبل، وتخفف من ناحية وجوبها على
العاقلة، ومن ناحية التأجيل فتؤدى من قبل
العاقلة في ثلاث سنين في آخر كل سنة ثلثها.
قال ابن قدامة: لا أعلم في أنها تجب مؤجلة
خلافًا بين أهل العلم، وروي ذلك عن عمر
وعلي وابن عباس رضي الله عنهم.^(١)

ولا تغلظ الدية في غير الإبل عند الفقهاء،
لأنها مقدرة، ولم يرد النص في غير الإبل فيقتصر
على التوقيف.^(٢)

واختلف الجمهور في أسنان الإبل الواجبة في
دية القتل شبه العمد:

فقال الشافعية وهو رواية عند الحنابلة وقول
محمد من الحنفية: إنها مثلثة، ثلاثون حقة،
وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه في بطونها
أولادها. وقال أبو حنيفة وأبي يوسف، وهو
المشهور عند الحنابلة: هي مائة من الإبل
أرباعا: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس
وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة،

(١) معني المحتاج ٤/ ٥٥، والمعني لابن قدامة ٧/ ٧٦٦، ٧٦٧

(٢) اللباب ٢/ ٤٤، وكشاف القناع ٦/ ١٩

العاقلة، والعمد يستحق التغليب، ولهذا وجب في ماله لا على العاقلة.

وقال الحنفية: التغليب في القتل العمد كالتغليب في شبه العمد من ناحية أسنان الإبل، فتجب أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وأثلاثا عند محمد، كما تقدم في شبه العمد. إلا أنها تجب في مال الجاني وحده ولا تحملها العاقلة، لأنها جزء فعل ارتكبه قصدا وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تسزروا زرة وزر أخرى﴾. ^(١) وقال ^(٢): «ولا يجني جان إلا على نفسه». ^(٣)

وتجب الدية في القتل العمد مؤجلة أيضا في ثلاث سنين عند الحنفية (خلافًا لجمهور الفقهاء) لأن الأجل وصف لكل دية وجبت بالنص، فدية القتل العمد مغلفة من وجهين فقط: أحدهما من ناحية الأسنان، والثاني أنها تجب في مال الجاني. ^(٣)

حالات وجوب الدية في القتل العمد:

أ - العفو عن القصاص:

١٩ - رغب الشارع في العفو عن القصاص فقال

(١) سورة الأنعام/ ١٦٤

(٢) حديث: «ولا يجني جان إلا على نفسه». أخرجه الترمذي

(٤/ ٤٦١ - ط الحلي) من حديث عمرو بن الأحوص،

وقال: «حديث حسن صحيح».

(٣) البدائع ٧/ ٢٥٦، ٢٥٧

تغليب الدية في القتل العمد:

١٨ - الدية في القتل العمد مغلفة، سواء أوجب فيه القصاص وسقط بالعفو، أو لشبهة أو نحوه، أم لم يجب أصلا، كقتل الوالد ولده. واختلفوا في كيفية تغليب الدية في القتل العمد:

فقال المالكية والحنابلة: تجب أرباعا، خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وتجب في مال الجاني حالة، وذلك تغليظا على القاتل.

لكن المالكية قالوا: تثلث الدية في قتل الأب ولده عمدا إذا لم يقتل به.

ففي هذه الحالة يكون التثلث بثلاثين حقة، وبثلاثين جذعة، وأربعين خلفة أي حاملا.

وقال الشافعية: دية العمد مثلية في مال الجاني حالة فهي مغلفة من ثلاثة أوجه: كونها على الجاني، وحالة، ومن جهة السن. ^(١)

ولا تؤجل الدية في القتل العمد عند جمهور الفقهاء، لأن الأصل وجوب الدية حالة بسبب القتل، والتأجيل في الخطأ ثبت معدولا به عن الأصل، لإجماع الصحابة رضي الله عنهم، أو معدولا بالتخفيف على القاتل، حتى تحمل عنه

(١) القسواكه السدواني ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩، جواهر الإكليل

٢/ ٢٦٥، وكشاف القناع ٦/ ١٩، ٢٠، ومغني المحتاج

٤/ ٥٥٠، ٥٥٣

منه، فإذا سقط القصاص بالعفو فلا بدليل له من الدية، إلا عن طريق التراضي والصلح بين الأولياء والجاني، وإذا حصل الصلح بينهم جاز العفو على الدية أو أكثر أو أقل منها برضا الجاني، لأن بدل الصلح غير مقدر.^(١)

وقال الشافعية والحنابلة: للأولياء أن يعفوا عن القود على الدية بغير رضا الجاني.

والمذهب عند الشافعية أنه لو أطلق العفو لم يتعرض للدية بنفي أو إثبات فلا تجب الدية بناء على القول الراجح عندهم، وهو أن موجب العمد القود، لأن القتل لم يوجب الدية على هذا القول، والعفو إسقاط شيء ثابت، لا إثبات معدوم.

وعلى قول آخر عندهم: تجب الدية، لأن الواجب أحدهما، فإذا ترك أحدهما وهو القود وجب الآخر أي الدية.

وقال الحنابلة: يخير الأولياء بين القود وأخذ الدية، لقوله ﷺ: «من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين، إما أن يودي وإما أن يقاد»^(٢)، وحيث إن الدية دون القصاص فللولي أن ينتقل إليها ولو سخط الجاني، لأنها أقل من حقه.

سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(١) ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٢) وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما نقصت صدقة من مال، ولا عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله عزاء»^(٣).

واتفق الفقهاء على أنه إن عفا عن القصاص مجانا فهو أفضل. وتجب الدية في العفو عن القصاص في الحالات التالية:

١ - عفو جميع أولياء القتل:

٢٠ - إذا عفا جميع أولياء القتل ولم يكن بينهم صغير ولا مجنون يسقط القصاص عند جميع الفقهاء، وتسقط الدية أيضا عند الحنفية وهو الراجح عند المالكية، لأن موجب العمد هو القصاص، وهو الواجب عينا أي متعينا عندهم، فليس للأولياء أن يجبروا الجاني على دفع الدية، وإنما لهم أن يعفوا مجانا أو يقتصوا

(١) البدائع للكاساني ٢٤٧/٧، والدسوقي مع الشرح الكبير للردبر ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

(٢) حديث: «من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين». أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٥/١٢ - ط السلفية) ومسلم (٢/٩٨٩ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(١) سورة البقرة/١٧٨

(٢) سورة البقرة/١٧٨

(٣) حديث: «ما نقصت صدقة من مال...» أخرجه مسلم (٤/٢٠١ - ط الحلبي) وأحمد (٢/٢٣٥ - ط الميمنية) من حديث أبي هريرة، واللفظ لأحمد.

وهذا باتفاق الفقهاء، لأنه من التصرفات المضرة المحضة، فلا يملكه كالاتفاق والعناق ونحوهما. ^(١)

ب - موت الجاني (فوات محل القصاص):

٢٢ - صرح الحنفية والمالكية بأن القاتل إذا مات أوقتل سقط القصاص بفوات محله ولا تجب الدية، لأن القصاص في العمد هو الواجب علينا، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾. ^(٢) الآية، حتى لا يملك الولي أن يأخذ الدية من القاتل بغير رضاه.

وقال الحنابلة: إن مات القاتل أوقتل وجبت الدية في تركته، لأن الواجب بقتل العمد أحد شيئين: القود أو الدية، ويخير الولي بينهما، ولو لم يرض الجاني. فإذا تعدد استيفاء القصاص بموت الجاني بقي حقه في استيفاء الدية.

وللشافعية في المسألة قولان: الأول وهو المعتمد: أن موجب القتل العمد القود علينا، وهذا متفق مع قول الحنفية والمالكية، إلا أنهم قالوا: إن الدية بدل عند سقوط القصاص بعفو

وإن عفا مطلقاً بأن لم يقبده بقود ولا دية، أو قال: عفوت عن القود، فله الدية، لانصراف العفو إلى القود في مقابلة الانتقام، والانتقام إنما يكون بالقتل. ^(١)

٢ - عفو بعض الأولياء :

٢١ - إذا عفا بعض الأولياء عن القود دون البعض سقط القصاص عن القاتل، لأنه سقط نصيب العافي بالعفو، فيسقط نصيب الآخر في القود ضرورة، لأنه لا يتجزأ فلا يتصور استيفاء بعضه دون بعض.

وفي هذه الحالة يبقى للآخرين نصيبهم من الدية، وذلك باتفاق الفقهاء لإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنه روي عن عمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم أوجبوا، في عفو بعض الأولياء، للذين لم يعفوا نصيبهم من الدية، وذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُنقل أنه أنكر أحد عليهم، فيكون إجماعاً.

ويستوي في هذه الحالة عفو أحد الأولياء مجازاً أو إلى الدية.

ولا يصح العفو عن القصاص من قبل الصغير والمجنون، وإن كان الحق ثابتاً لها،

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاظمي ٢٤٦/٧.

٢٤٧، وحاشية الدسوقي مع الفهرست الكبير ٢٦١/٤،

والهذه للشيرازي ١٩٠/٢، والمغني لابن قدامة ٧٤٤/٧

(٢) سورة البقرة/١٧٨

(١) مغني المحتاج ٤٨/٤، ٤٩، والمهذب ١٨٩/٢، كشف

القناع ٥٤٣/٥، ٥٤٤، والمغني ٧٤٢/٧، ٧٤٤

وهذا بخلاف قتل الولد للوالد فيجب القصاص عند الجميع . وعلل الفقهاء ذلك بأن القصاص شرع لتحقيق حكمة الحياة بالزجر والردع، والحاجة إلى الزجر في جانب الولد لا في جانب الوالد . ولأن الوالد كان سببا في حياة الولد فلا يكون الولد سببا في موته .

وقال المالكية : إذا قتل الرجل ابنه متعمداً ، واعترف بقصد قتله ، أو فعل به فعلاً من شأنه القتل مثل أن يذبحه أو يشق بطنه ، ولا شبهة له في ادعاء الخطأ ، يقتل به قصاصاً .^(١)

٢ - الاشتراك مع من لا قصاص عليه :

٢٥ - لو اشترك اثنان في قتل رجل أحدهما عليه القصاص لو انفرد ، والأخر لا يجب عليه لو انفرد ، كالصبي مع البالغ ، والمجنون مع العاقل ، والخطيء مع العاقل فإنه لا قصاص على أي واحد منهما ، وهذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، وهو مذهب المالكية في شريك المخطيء والمجنون . فتجب على المتعمد نصف الدية في ماله ونصفها على عاقلة المخطيء والمجنون . واستدلوا لسقوط القصاص

أو غيره كموت الجاني ، فتجب الدية بغير رضا الجاني .

وفي قول آخر : موجب العمد أحد شيئين (القود أو الدية) مبهما لا بعينه ، وعلى كلا القولين تجب الدية عند سقوط القصاص بموت الجاني عند الشافعية .^(١)

ج - الدية في أحوال سقوط القصاص :

٢٣ - إذا وجد ما يمنع القصاص ، فتجب الدية بدلا عنه ، وقد ذكر الفقهاء لوجوب الدية حال سقوط القصاص بسبب الشبهة أمثلة ، منها :

١ - قتل الوالد ولده :

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا قتل الوالد ولده فلا قصاص ، لحديث : « لا يقاد الأب من ابنه »^(٢) وإنما سقط القصاص عن الوالد لشبهة الجزئية وتجب عليه الدية في ماله . وفي حكم الوالد الجد والوالدة عند جمهور الفقهاء . وفي رواية عند الحنابلة تقتل الأم بقتل ولدها .

(١) البدائع ٢/٢٤١ ، والندوي مع الشرح الكبير للدردير ٤/٢٣٩ ، مغني المحتاج ٤/٤٨ ، كشف القناع ٧/٥٤٣ ، ٥٤٥ .

(٢) حديث : « لا يقاد الأب من ابنه »... أخرجه البيهقي في السنن ٨/٣٨ - ط دائرة المعارف العثمانية - من حديث عبدالله بن عمر ، ونقل الزيلعي في نصب الراية ٤/٣٣٩ - ط المجلس العلمي عن البيهقي أنه صحيحه .

(١) بدائع الصنائع ٧/٢٣٥ ، وحاشية ابن عابدين ٣/٣٤٣ ، مغني المحتاج ٤/١٨ ، والمهذب ٢/١٧٤ ، والمغني ٧/٦٦٦ ، ٦٦٧ ، والندوي ٤/٢٤٢ ، والفواكه الدوان ٢/٢٥٩ .

٣ - إرث الولد حق الاقتصاص من أصله :

٢٦ - إذا ورث الولد القصاص من أحد الأبوين على الآخر يسقط القصاص وتجب الدية وذلك لشبهة الوراثية . فلو قتل أحد الأبوين صاحبه ولهما ولد لم يجب القصاص ، لأنه لو وجب لوجب لولده ، ولا يجب للمولود قصاص على والده . لأنه إذا لم يجب بالجناية عليه فلا ن لا يجب له بالجناية على غيره أولى . وسواء أكان الولد ذكراً أم أنثى . أو كان للمقتول ولد سواء أم من يشتركه في الميراث أم لم يكن ، لأنه لو ثبت القصاص لوجب له جزء منه ولا يمكن وجوبه . وإذا لم يثبت بعضه سقط كله ، لأن القصاص لا يتبعض ، وصار كما لو عفا بعض مستحقي القصاص عن نصيبه منه . وهذا عند من يقول بعدم وجوب القصاص على الوالد بسبب قتل ولده ، وهم الجمهور .

وكذا لو قتل رجل أخاه أو أحدا يرث ابنة حق القصاص أو شيئاً منه .

وهناك أنواع أخرى تمتنع القصاص .^(١) ينظر تفصيلها في مصطلحات : (قصاص ، قتل ، شبهة) .

في هذه الحالات - كما قال الكاساني - يتمكن الشبهة في فعل كل واحد منها ، لأنه يحتمل أن يكون فعل من لا يجب عليه القصاص لو انفرد مستقلاً في القتل ، فيكون فعل الآخر فضلاً .^(١) وفي شريك الصبي قال المالكية : عليه القصاص إن عملاً على قتله عمداً ، وعلى عاقلة الصبي نصف الدية ، لأن عمده كخطئه . وإن لم يتيلاً على قتله وتعمداً قتله ، أو تعمد الكبير فعليه نصف الدية في ماله ، وعلى عاقلة الصبي نصفها .

أما إذا اشترك أجنبي مع الأب في قتل ولده فالجمهور : (المالكية والشافعية وهو الراجح عند الحنابلة) على أنه يقتل شريك الأب ، وعلى الأب نصف الدية مغلظة عند من يقول بعدم القصاص عليه .

وقال الحنفية ، وهو رواية عند الحنابلة : لا قصاص على واحد منها ، لتمكن الشبهة في فعل كل واحد منها ، كشريك الخاطيء والصبي والمجنون ، وعلى ذلك فعلى كل واحد منها نصف الدية .^(٢)

وتفصيله في : (قصاص) .

(١) البدائع ٢٣٥/٧ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٧ ، والدموقي مع الشرح الكبير ٤/٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والمغني ٧/٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٨٠ ، ومغني المحتاج ٤/٢٠ ، ٢١ ، وحاشية القليوبي ١٠٨/٤

(٢) البدائع ٢٣٧/٧ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٧ ، =

= والدموقي ٤/٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ومغني المحتاج ٤/٢٠ ، والمغني ٧/٦٦٦ ، ٦٦٦ .

(١) الزيلعي ٦/١٠٥ ، ١٠٦ ، والفواكه الدواني ٢/٢٥٧ ، وبهاية المحتاج ٧/٢١ ، المغني لابن قدامة ٧/٦٦٨ - ٦٦٩

د - القتل بالنسب :

٢٧ - ذهب الحنفية إلى عدم وجوب القصاص في القتل بالسبب مطلقاً، بل تجب الدية لأنهم اشتروا في القصاص أن يكون القتل مباشرة، ولا يشترط ذلك عند سائر الفقهاء فيقتصر من القاتل في بعض حالات التسبب عندهم .

وهذا في الجملة، وإن اختلفوا في بعض الحالات، ولم يقولوا بالقصاص في حالات أخرى بل قالوا بوجوب الدية .^(١)
وتفصيله في مصطلح : (قتل بالنسب) .

ما تجب منه الدية : (أصول الدية) :

٢٨ - اتفق الفقهاء على أن الإبل أصل في الدية، فتقبل إذا أديت منها عند جميع الفقهاء .^(٢) واختلفوا فيما سوى الإبل : فذهب المالكية وأبو حنيفة إلى أن أصول الدية أي ما تقضى منه الدية من الأموال ثلاثة أجناس : الإبل والذهب والفضة ، لقول النبي ﷺ : «إن

(١) البدائع ٢٣٩/٧ ، ٢٧٤ ، والمهذب ١٩٤/٢ ، المغني ٢٤٥/٧ ، ٨٢٢ ، ٨٣٣ ، التلخيص مع الشرح الكبير ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ ، والمواقي ٢٤١/٦ ، ومغني المحتاج ٦/٤ ، وجواهر الإكليل ٢٤٥/٢

(٢) البدائع ٢٥٣/٧ ، ٢٥٤ ، والقواكه الدواني ٢٥٧/٢ ، وحاشية التلخيص على الشرح الكبير ٢٦٦/٤ ، ومغني المحتاج ٥٥/٤ ، ٥٦ ، وكشاف القناع ١٨/٦ ، ١٩ ، والمغني ٧٥٩/٧ وما بعدها .

في النفس مائة من الإبل» ،^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام : «على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم» .^(٢)
فالدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل الذهب ألف دينار من الذهب وعلى أهل الورق (الفضة) اثنا عشر ألف درهم ، عند المالكية والشافعية والحنابلة : لقوله ﷺ : «على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم» ولما روى ابن عباس رضي الله عنهما «أن رجلاً قتل فجعل رسول الله ﷺ دية اثني عشر ألفاً» .

قال النفرابي المالكي : صرف دينار الدية اثنا عشر درهماً ، كدينار السرقة والنكاح ، بخلاف دينار الجزية والزكاة فصرفته عشرة دراهم ، وأما دينار الصرف فلا ينضب .^(٣)

(١) حديث : «إن في النفس مائة من الإبل» . تقدم من حديث عمرو بن حزم ٧/

(٢) حديث : «على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم» .

مركب من حديثين ، الأول تقدم من حديث عمرو بن حزم ٧/ ، والثاني ورد من فضائله ﷺ ، أخرجه أبو داود (٤/ ٦٨١ - ٦٨٢ - تحقيق عزت عبيد دهاس) من حديث ابن عباس ، وأصل بالإرسال كما في التلخيص لابن حجر (٤/ ٢٣ ط شركة الطباعة الفنية) .

(٣) الزينبي ١٢٧/١ ، والقواكه الدواني ٢٥٧/٢ ، ومغني المحتاج ٥٦/٤ ، وكشاف القناع ٨/٦ ، والمغني ٧٦٠/٧
وحديث : أن رجلاً قتل فجعل رسول الله ﷺ دية اثني عشر ألفاً .

تقدم في التعليق على الحديث السابق .

والذهب والورق والبقر والغنم، وهذا قول عمر وعطاء وطاوس وقفهاء المدينة السبعة، وابن أبي ليلى. وزاد عليها أبو يوسف ومحمد من الحنفية - وهو رواية عن أحمد - الحُلل، فتكون أصول الدية ستة أجناس.

واستدلوا بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن عمر قام خطيباً فقال: (ألا إن الإبل قد غلت. . . ففرضها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحُلل مائتي حلة).^(١) وعلى ذلك فأَي شيء أحضره من عليه الدية من الجاني أو العاقلة من هذه الأصول لزم الولي أو المجني عليه أخذه، ولم يكن له المطالبة بغيره، سواء أكان من أهل ذلك النوع أم لم يكن، لأنها أصول في قضاء الواجب يجزئ واحد منها، فكانت الخيرة إلى من وجبت عليه.^(٢)

وقال الشافعي: وهو رواية عن أحمد وظاهر كلام الحنفي من الحنابلة، وقول طاوس وابن المنذر: إن الأصل في الدية الإبل لا غير لقوله ﷺ: «ألا إن قتيلاً الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل».^(٣) ولأن النبي ﷺ فرق بين دية العمد والخطأ فغلط

وقال الحنفية: الدية من الورق عشرة آلاف درهم لقول عمر رضي الله عنه: (الدية عشرة آلاف درهم)، وكان ذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد، فيكون إجماعاً مع أن المقادير لا تعرف إلا سماعاً فالظاهر أنه سمعه من رسول الله ﷺ، ولما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «قضى بالدية في قتيلاً عشرة آلاف درهم»

ولأن الدينار مقوم في الشرع بعشرة دراهم، كما في الزكاة، فإن نصاب الفضة في الزكاة مقدار بئائني درهم، ونصاب الذهب فيها بعشرين ديناراً.

قال الزيلعي: يحمل ما رواه الشافعي ومن معه على وزن خمسة، وما رويناه على وزن ستة، وهكذا كانت دراهمهم في زمان رسول الله ﷺ إلى زمان عمر رضي الله عنه فاستويا.^(١) وبهذا ظهر أن الاختلاف في مقدار الدية يرجع إلى سعر صرف الدينار.

والمذهب عند الحنابلة، وهو قول صاحبين من الحنفية أن أصول الدية خمسة: الإبل

(١) البدائع ٧/ ٢٥٤

وحديث: «قضى بالدية في قتيلاً بعشرة آلاف درهم...» قال عنه الزيلعي: «غريب» كذا في نصب الرابة (٤/ ٣٦٢ - ط المجلس العلمي) يعني أنه لا أصل له.

(١) المغني ٧/ ٧٥٩، والبدائع ٧/ ٢٥٣، ٢٥٤

(٢) الزيلعي ٦/ ٢٧، والمغني ٧/ ٧٦١

(٣) حديث: «ألا إن قتيلاً الخطأ...» تقدم فقرة ١٥

إقليم من أهل الإبل فإن لم يوجد عندهم إلا الخيل والبقر فلا نص، والظاهر تكليفهم بما يجب على حاضرتهم من ذهب أو فضة، وقيل: يكلفون قيمة الإبل.^(١)

مقدار الدية :

أولا : مقدار الدية في النفس :

أ - دية الذكر الحر :

٢٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن دية الذكر الحر المسلم هي مائة من الإبل أو ما يقوم مقامها على ما سبق تفصيله . كما أنه لا خلاف في مقدار الدية من البقر والغنم والحمل عند من يقول بها.^(٢)

دية الأنثى :

٣٠ - ذهب الفقهاء إلى أن دية الأنثى الحرة المسلمة هي نصف دية الذكر الحر المسلم، هكذا روي عن النبي ﷺ وعن عمرو بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم . قال ابن المنذر وابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل، لما روى معاذ بن النبي ﷺ قال: «دية المرأة على النصف من دية

بعضها وخفف بعضها، ولا يتحقق هذا في غير الإبل، ولأنه بدل متلف (وجب) حقا لأدمي، فكان متعينا كموض الأموال.^(١)

وعلى ذلك فمن تجب عليه الدية وله إبل تؤخذ الدية منها سليمة من العيوب، وأيهما أراد العدول عنها إلى غيرها فلا يخر منعه، ولا يعدل إلى نوع آخر أو قيمته إلا بتراض من المؤدي والمستحق، لأن الحق متعين في الإبل فاستحققت كالمثل في المثليات المتلفة.

ولو عذمت إبل الدية حسا بأن لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه، أو شرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها، فالواجب ألف دينار على أهل الدنانير أو اثنا عشر ألف درهم فضة على أهل الدراهم، وهذا قول الشافعي في القديم لحديث: «على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم»^(٢) وفي القول الجديد للشافعي تجب قيمتها وقت وجوب تسليمها بنقد بلده الغالب بالغة ما بلغت، لأنه بدل متلف، فيرجع إلى قيمتها عند إعواز الأصل.^(٣) وقال المالكية: أهل البوادي من كل

(١) مغني المحتاج ٥٥/٤، ٥٦، والمغني لابن قدامة ٧/٧٥٩، ٧٦٠.

(٢) حديث: «على أهل الذهب ألف دينار». تقدم في نلس الفقرة.

(٣) مغني المحتاج ٥٥/٤، ٥٦، والمغني لابن قدامة ٧/٧٦١، وكشاف القناع ١٨/٦.

(١) الفواكه الدواني ٥٧/٢

(٢) السزيلي ١٢٦/٦، ١٢٧، والبدائع ٢٥٣/٧، ٢٥٤،

وجواهر الإكليل ٢/٢٦٦، والمغني لابن قدامة ٧/٧٦٠ وما بعدها.

حتى يبلغ الثلث من ديتها»^(١) وهونص يقدم على ما سواه^(٢).

دية الخنثى :

٣١ - إذا كان المقتول خنثى مشكلا فيه نصف دية ذكر ونصف دية أنثى عند المالكية والحنابلة، لأنه يحتمل الذكورية والأنوثة، وقد يشنا من انكشاف حاله فيجب التوسط بينهما بكلا الاحتمالين^(٣).

وقال الحنفية : إذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي إلى التبين^(٤).

وقال الشافعية : الخنثى كالأنثى في الدية فيجب في قتلها نصف الدية، لأن زيادته عليها مشكوك فيها^(٥).

دية الكافر :

٣٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا دية للحربي لأنه لا عصمة له.

(١) حديث : عقل المرأة مثل عقل الرجل... أخرجه النسائي (٨/٤٤ - ٤٥) ط المكتبة التجارية) وفي إسناده ضعف كما في نصب الراية (٤/٣٦٤ - ط المجلس العلمي).

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/٣٦٨، والاختيار للموصلي ٥/٣٦، والفرواكة السدواني ٢/٢٥٩، ومغني المحتاج ٤/٥٦، ٥٧، والمغني لابن قدامة ٧/٧٩٧ وما بعدها.

(٣) مواهب الجليل للحطاب وبهامشه التاج والإكليل للمواق ٦/٤٣٣، والمغني ٨/٦٢.

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/٣٦٩.

(٥) مغني المحتاج ٤/٥٧، وروضة الطالبين ٩/١٥٩.

الرجل»^(١) ولأنها في الشهادة والميراث على النصف من الرجل فكذلك في الدية.

وهذا في دية النفس، أما في دية الأطراف والجروح فاختلفوا : فقال الحنفية والشافعية إنها على النصف من دية أطراف وجراح الرجل أيضا، لما روي عن علي رضي الله عنه قال : (عقل المرأة على النصف من الرجل في النفس وفيما دونها). وروي ذلك عن ابن سيرين، وبه قال الثوري والليث وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور، واختاره ابن المنذر : لأنها شخصان تختلف ديتها في النفس فاختلفت في الأطراف.

وقال المالكية والحنابلة : تساوي المرأة الرجل في دية الأطراف إلى ثلث دية الرجل. فإذا بلغت الثلث رجعت إلى عقلها، فإذا قطع لها ثلاث أصابع فلها ثلاثون من الإبل كالرجل، وإذا قطع لها أربع أصابع فلها تأخذ نصف ما يأخذه الرجل : أي تأخذ عشرين من الإبل، وروي ذلك عن عمرو وابن عمرو وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز، وعروة والزهرري، وهو قول فقهاء المدينة السبعة، وذلك لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : «عقل المرأة مثل عقل الرجل»

(١) حديث : دية المرأة على النصف من دية الرجل أخرجه البيهقي (٨/٩٥) ط دائرة المعارف العثمانية) وقال : «إسناده لا يثبت مثله».

وقال الحنابلة: جراحات أهل الكتاب من دياتهم كجراح المسلمين من دياتهم. وتغلظ دياتهم بجتماع الحرمان عند من يرى تغليظ ديات المسلمين.^(١)

والصحيح عند الحنفية أن الذمي - كتابيا كان أو غيره - والمستأمن والمسلم في الدية سواء، وهذا قول إبراهيم النخعي والشعبي، وروي ذلك عن عمرو عثمان وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم.

فلا يختلف قدر الدية بالإسلام والكفر عند الحنفية لتكافؤ الدماء، وذلك لقوله تعالى: ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله﴾.^(٢) أطلق سبحانه وتعالى القول بالدية في جميع أنواع القتل من غير فصل، فدل على أن الواجب في الكل واحد.

وروي أن عمرو بن أمية الضمري قتل مستأمنين ف قضى رسول الله عليه وسلم فيهما بدية حرين مسلمين.^(٣) وروي الزهري أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قضيا في دية الذمي

أما الذمي والمستأمن فقد اختلفوا في مقدار الدية فيهما: فذهب المالكية والحنابلة، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وعروة وعمرون وشعيب أن دية الكتابي الذمي والمعاهد نصف دية الحر المسلم، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «دية المعاهد نصف دية الحر»، وفي لفظ: «دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن».^(١)

وورد من حديث عبد الله بن عمر: «دية المعاهد نصف دية المسلم».^(٢) وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى، ودية المجوسي ثمانمائة درهم عند المالكية والحنابلة، وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم، وكذلك المرتد عند المالكية.^(٣)

وهذا في دية النفس. قال المالكية: ودية جراح أهل الكتاب كذلك على النصف من دية جراح المسلمين.^(٤)

(١) حديث: «دية المعاهد نصف دية الحر...» أخرجه أبو داود (٧٠٧/٤ - ٧٠٨ - تحقيق عزت عبيد دحاس)، واللفظ الثاني أخرجه الترمذي (٢٥/٤ - ط الحلبي) وقال: «حديث حسن».

(٢) حديث: «دية المعاهد نصف دية المسلم...» أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٩٩/٦ - ط القدسي) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جملة لم أعرفهم».

(٣) الفواكه الدواني ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠، والمغني ٧/ ٧٩٣-٧٩٦

(٤) الفواكه الدواني ٢/ ٢٦٠

(١) المغني ٧/ ٧٩٥

(٢) سورة النساء/ ٩٢

(٣) حديث عمرو بن أمية الضمري ذكره ابن إسحاق في سيرته بدون إسناد، ونقله عنه ابن هشام في سيرته كذلك (١٨٦/٢ - ط الحلبي). وأخرجه موصولا الترمذي من حديث ابن عباس (٢٠/٤ - ط الحلبي) وقال: «هذا حديث غريب».

التي ترتب عليها انفصال الجنين عن أمه ميتا هو غرة، سواء أكانت الجناية بالضرب أم بالتحنيف أم الصباح أم غير ذلك، وسواء أكانت الجناية عمدا أم خطأ، ولو من الحامل نفسها أو من زوجها. ^(١) لما ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرح جنيها، فقضى فيها رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة». ^(٢) والغرة نصف عشر الدية الكاملة، وهي خمس من الإبل أو خمسون دينارا، ولا تختلف الغرة بذكورة الجنين وأنوثته، فهي في كليهما سواء (ر: غرة).

وأما جنين الكتابة والمجوسية ممن هن أمان إذا كان محكوما بكفره ففيه عشر دية أمه، لأن جنين الحرة المسلمة مضمون بعشر دية أمه فكذلك جنين الكافرة. ^(٣)

وهذا إذا ألقته نتيجة للجنانية ميتا في حياتها. ^(٤) أما إذا ألقته حيا حياة مستقرة ثم مات نتيجة

بمثل دية المسلم. ولأن وجوب كمال الدية يعتمد على كمال حال القتل فيما يرجع الى أحكام الدنيا وهي الذكورة والحرية والعصمة وقد وجدت، ونقل عن بعض الخنفية أنه لا دية في المستأمن. ^(١)

وقال الشافعية: دية كل من اليهودي أو النصراني إذا كان له أمان وتحمل مناكحته ثلث دية المسلم نفسها وغيرها، ودية الوثني والمجوسي إذا كان لها أمان ثلثا عشر دية المسلم، ومثل المجوسي عابد الشمس والقمر والزنديق ممن له أمان، وذلك لما روى سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وهذا التقدير لا يفعل بلا توقيف، فأما غير المعصوم فدمه هدر. ^(٢)

وهذا كله في الذكور، أما الإناث من الكفار اللواتي هم أمان فديتها نصف دية الذكور منهم اتفاقا. قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافا، ونقل ابن المنذر إجماع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل. ^(٣)

دية الجنين :

٣٣ - اتفق الفقهاء على أن الواجب في الجنانية

(١) ابن عابدين ٣٧٧/٥، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير للردديس ٢٦٩/٤، وأسنى المطالب ٨٩/٤، والمغني لابن قدامة ٧٩٩/٧ - ٨٠٠

(٢) حديث أبي هريرة: «أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى» تقدم فقرة (١٥)

(٣) المغني ٧/٨٠٠

(٤) مغني المحتاج ١٠٣/٤

(١) البدائع ٧/٢٥٤، ٢٥٥، وحاشية ابن عابدين ٣٦٩/٥

(٢) المهذب ٢/١٩٨، ومغني المحتاج ٤/٥٧

(٣) المغني ٧/٧٩٥

يخرج باقيه فيه غرة أيضا عند الحنابلة وهو الأصح عند الشافعية. وقال مالك، وهو مقابل الأصح عند الشافعية: لا تجب الغرة حتى تلقيه كاملا.^(١)

قال الشافعية: ولو ألفت يدا أوراها وماتت فتجب غرة، لأن العلم قد حصل بوجود الجنين، والغالب على الظن أن اليد بانت بالجنانية، ولو عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب إلا نصف غرة، كما أن يد الحي لا يجب فيها إلا نصف دية ولا يضمن باقيه، لأننا لم نتحقق تلقه.

وظاهره أنه يجب للعضو الزائد حكومة، ولو ألفت يدا ثم جنينا ميتا بلا يد قبل الاندخال وزال الألم من الأم فغرة، لأن الظاهر أن اليد مبانة منه بالجنانية، أوحيا فمات من الجنانية فدية ودخل فيها أرض اليد، فإن عاش وشهد القوابل أو علم أنها يد من خلقت فيه الحياة فنصف دية لليد، وإن لم يشهد القوابل بذلك ولم يعلم فنصف غرة لليد عملا باليقين، أو ألقته بعد الاندخال وزال الألم أهدر الجنين لزوال الألم الحاصل بالجنانية، ووجب لليد الملقاة قبله إن خرج ميتا نصف غرة، أوحيا ومات أو عاش فنصف دية إن شهد

للجنانية: كأن مات بعد خروجه مباشرة أو دام ألمه ثم مات ففيه دية كاملة اتفاقا، لأنه قتل إنسان حي.^(١)

وإذا ألقته نتيجة للجنانية عليها ميتا بعد موتها فاختلفوا فيه:

فقال الحنفية والمالكية: في الأم الدية، ولا شيء في الجنين، لأن موتها سبب لموته، لأنه يخنق بموتها، فإنه إنما يتنفس بنفسها، واحتمل موته بالضرورة فلا تجب الغرة بالشك.^(٢)

وقال الشافعية والحنابلة: تجب فيه غرة أيضا، لأنه جنين تلف بجنانية، وعلم ذلك بخروجه فوجب ضمانه، كما لو سقط في حياتها، ولأنه آدمي موروث فلا يدخل في ضمان أمه كما لو خرج حيا.^(٣) وإن ألفت جنينين ميتين أو أكثر ففي كل واحدة غرة باتفاق الفقهاء، لأنه ضمان آدمي فتعدد الغرة بتعدد كالديات.

وإن ألقته أحياء ثم ماتوا ففي كل واحد دية كاملة، وإن كان بعضهم حيا فمات، وبعضهم ميتا، ففي الحي دية كاملة، وفي الميت غرة.^(٤) وإن ظهر بعض خلقه من بطن أمه ميتا ولم

(١) الاختيار ٥/٤٤، والدسوقي ٤/٢٦٩، ومغني المحتاج

١٠٢ - ١٠٤، والمغني ٧/٧٩٩، ٨٠٦

(٢) الاختيار ٥/٤٤، والدسوقي ٤/٢٦٩

(٣) مغني المحتاج ٤/١٠٣، والمغني ٧/٨٠٤، ٨٠٦

(٤) المراجع السابقة.

(١) الاختيار ٥/٤٤، والدسوقي ٤/٢٦٩، ومغني المحتاج

١٠٣/٤، والمغني ٧/٨٠٥، ٨٠٦. وقد راجعت للجنة

كتاب الاختيار وابن عابدين وجمع الفهارات والبسوط ولم

نجد للحنفية نصا في هذه الصورة.

والأذنين، واليدين، والرجلين، والشفتين والحاجبين إذا ذهب شعرهما نهائياً ولم ينبت، والشديين، والحلمتين، والأنتيين، والشفرين والملحيين، والإليتين إذا تلفتا معا ففيهما دية كاملة: وفي إحداهما نصف الدية، ومن أ تلف ما في الإنسان منه أربعة أشياء، كاشفار العينين والأجفان ففيها الدية، وفي كل واحد منها ربع الدية، وما فيه منه عشرة أشياء، كأصابع اليدين، وأصابع الرجلين ففي جميعها الدية الكاملة، وفي كل واحد منها عشر الدية، وما في الأصابع من المفاصل (السلاميات) ففي أحدها ثلث دية الأصبع، ونصف دية الأصبع فيما فيها مفصلان وهي الإبهام خاصة، وفي جميع الأسنان دية كاملة، وفي كل سنّ خمس من الإبل. وهذا في الجملة.

والأصل فيه ما ورد في الكتاب الذي كتبه ﷺ إلى أهل اليمن أن في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية. (١)
فالنص السوار في البعض يكون واردا في الباقي دلالة لأنه في معناه.

والأصل في الأعضاء أنه إذا فوت جنس منفعه على الكمال، أو أزال جمالا مقصودا في الأدمي على الكمال يجب كل الدية، لأن فيه إتلاف النفس من وجه، إذ النفس لا تبقى

القوايل أو علم أنها يد من خلقت فيه الحياة، وإن انفصل بعد إلقاء اليد ميتا كامل الأطراف بعد الاندمال فلا شيء فيه، وفي اليد حكومة، أو قبل الاندمال ميتا فقرة فقط لاحتفال أن اليد التي ألفتها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها، أو حيا ومات فدية لا غرة، وإن عاش فحكومة، وتأخر اليد عن الجنين إلقاء كتقدم لذلك فيما ذكر، وكذا لحم ألفته امرأة بجنابة عليها يجب فيه غرة إذا قال القوايل وهن أهل الخبرة فيه صورة خفية على غيرهن فلا يعرفها سواهن لحذقهن، ونحوه للحنابلة. (١)

ثانيا - الاعتداء على ما دون النفس موجبات إبدية في الاعتداء على ما دون النفس ثلاثة أقسام، وهي إبانة الأطراف، وإتلاف المعاني، والشجاج والجروح.

القسم الأول: إبانة الأطراف: (قطع الأعضاء):

٣٤ - اتفق الفقهاء في الجملة على أن في قطع ما لا نظيره في بدن الإنسان كالأنف واللسان والسذكر والحشف والصلب إذا انقطع المني، ومسلك البول، ومسلك الغائط دية كاملة. ومن أ تلف ما في البدن منه شيان كالعينين

(١) حديث وإن في النفس الدية، وفي اللسان الدية. تقدم من حديث عمرو بن حزم ٧/ف

(١) مغني المحتاج ٤/١٠٤، والمغني ٧/٨١٤، ٨١٥، وكشاف القناع ٣٠/٦

بحسابه من الدية، والنقص يقاس من المارن،
لا من الأصل.^(١)

ب - دية اللسان :

٣٦ - اتفق الفقهاء على أنه تجب الدية الكاملة في قطع اللسان المتكلم به إذا استوعب قطعاً، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم . وورد في كتاب النبي ﷺ إلى أهل اليمن: «وفي اللسان الدية»^(٢) ولأن فيه جمالا ومنفعة . أما الجحال فقد روي أن النبي ﷺ سئل عن الجحال فقال: «في اللسان»^(٣) وأما المنفعة فإن به تبلغ الأغراض وتستخلص الحقوق وتقضى الحاجات وتتم العبادات، والنطق يمتاز به الأدمي عن سائر الحيوانات، وبه من الله تعالى على الإنسان^(٤) بقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان . علمه البيان﴾^(٥) وكذا تجب الدية بقطع بعضه إذا امتنع من الكلام، لأن الدية

منتفعاً بها من ذلك الوجه، وإتلاف النفس من وجهه ملحق بالإتلاف من كل وجه في الأدمي تعظيماً له كما قال الزيلعي.^(١)
وفيهما يلي تفصيل ذلك عند الفقهاء:

أولاً - دية ما لا نظير له في البدن من الأعضاء:
أ - دية الأنف:

٣٥ - الأنف إذا قطع كله أو قطع المارن منه (وهو ما لا من الأنف وخلا من العظم) ففيه دية كاملة، لما روي في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: «وإن في الأنف إذا أوصب جدعه الدية».^(٢) ولأن فيه جمالا ومنفعة زالتا بالقطع فوجبت الدية الكاملة.^(٣)

ثم إن الشافعية والحنابلة قالوا: في قطع كل من طرفي المارن المسميين بالمنخرين، وفي الحاجز بينهما ثلث الدية، توزعاً للدية عليها. وفي قول عند الشافعية وهو وجه عند الحنابلة في الحاجز حكومة عدل، وفيها دية، لأن الجحال وكمال المنفعة فيهما دون الحاجز.^(٤)

وقال المالكية: ما نقص من الأنف ففيه

(١) الخطب ٦/٢٦١
(٢) حديث: وفي اللسان الدية. تقدم من حديث عمرو بن حزم. ف/٧

(٣) حديث: «الجال في اللسان». أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣٣٠ - ط دائرة المعارف العثمانية) من حديث علي بن الحسين مرسلاً، وكذا أخرجه به الذهبي في تلخيص المستدرك.

(٤) الزيلعي ٦/١٢٩، ومغني المحتاج ٤/٦٢، والموافق على الخطب ٦/٢٦٣، والمغني ٨/١٥

(٥) سورة الرحمن/٣

(١) تبين الحقائق للزيلعي ٦/١٢٩

(٢) حديث: «إن في الأنف إذا أوصب جدعه الدية». تقدم من حديث عمرو بن حزم ف/٧

(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ٧/٣١١، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير للدردير ٤/٢٧٢، مغني المحتاج ٤/٦٢، وكشاف القناع ٦/٣٧

(٤) مغني المحتاج ٤/٦٢، والمغني ٨/١٢، ١٣

تجب لتفويت المنفعة، وقد حصل بالامتناع عن الكلام.^(١)

ولو قدر على الكلام ببعض الحروف دون بعض، تقسم الدية على عدد الحروف وهي ثمانية وعشرون، فما نقص من الحروف وجب من الدية بقدره، وقيل: تقسم الدية على الحروف التي تتعلق باللسان دون الشفة والحلق، فتستثنى منها الحروف الشفوية، وهي أربعة: الباء، والميم، والفاء، والواو، وحروف الحلق وهي ستة هي: الهمة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فتبقى ثمانية عشر حرفا تنقسم الدية عليها.^(٢)

وقال المالكية: في اللسان الدية، فإن قطع بعضه فإن منع جملة الكلام ففيه الدية. وقالوا أيضا: الدية في الكلام لا في اللسان، فإن قطع من لسانه ما ينقص من حروفه فعليه بقدر ذلك، ولا يحتسب في الكلام على عدد الحروف، فرب حرف أثقل من حرف في النطق، ولكن بالاجتهاد فيما نقص من الكلام.^(٣)

(١) المراجع السابقة.

(٢) السريزي ٢٢٩/٦، وبهاية المحتاج ٢٢٠/٧، ٣٢١، والمغني ١٧ - ١٤/٨.

(٣) المواف على الخطاب نقلا عن المدونة ٢٦٢/٦، وجواهر الإكليل ٢٦٩/٢.

قطع لسان الأخرس والصغير:

٣٧ - لا دية في قطع لسان الأخرس عند الفقهاء بل تجب فيه حكومة عدل، لأن المقصود منه الكلام، ولا كلام فيه فصار كاليد الشلاء.^(١) وهذا إذا لم يذهب بقطعه الذوق، وإلا تجب الدية كما سيأتي عند الكلام عن إزالة المنافع، أما إذا قطع لسان الصغير الذي لا يتكلم لصغره فقال الشافعية والحنابلة: تجب فيه الدية، لأن ظاهره السلامة، وإن لم يتكلم لأنه لا يحسن الكلام، فوجب به الدية كالكبير، ويخالف الأخرس، فإنه علم أنه أشل، ولأن الدية تجب في سائر أعضاء الصغير فكذلك في قطع لسانه. وإن بلغ حدا يتكلم مثله فلم يتكلم فقطع لسانه لم تجب الدية، لأن الظاهر أنه لا يقدر على الكلام فيجب فيه ما يجب في لسان الأخرس.^(٢)

وفي قول عند الشافعية: يشترط لوجوب الدية في لسان الصغير ظهور أثر نطق بتحريكه لبكاء ومص ثمدي ونحوهما، لأنها أمارات ظاهرة على سلامة اللسان، فإن لم يظهر فحكومة، لأن سلامته غير متيقنة، والأصل براءة الذمة.^(٣) ولم نعر للمالكية على نص في هذه المسألة.

(١) ابن عابدين ٣٦٩/٥، وجواهر الإكليل ٢٦٩/٢، ومغني المحتاج ٦٣/٤، المغني لابن قدامة ١٦/٨.

(٢) ابن عابدين ٣٥٦/٥، ومغني المحتاج ٦٢/٤، ٦٣، والمغني ١٩/٨.

(٣) مغني المحتاج ٦٣/٤.

ج - دية الذكر والحشفة :

٣٨ - اتفق الفقهاء على أنه تجب الدية الكاملة في قطع تمام الحشفة (رأس الذكر) كما تجب في قطع الذكر من أصله،^(١) لأن معظم منافع الذكر من لذة المباشرة، وأحكام الوطء، والإيلاد، واستمساك البول ونحوها تتعلق بها، والحشفة أصل في منفعة الإيلاج والدفع، والقصة كالتابع لها.

وإذا قطع بعض الحشفة ففيه بحسابه من الدية، ويقاس من الحشفة لا من أصل الذكر، وقال الحنابلة وهو قول عند الشافعية: يجب بقسطه من كل الذكر، لأنه هو المقصود بكمال الدية.^(٢) قال الشافعية: وهذا إذا لم يختل مجرى البول، فإن اختل ولم ينقطع البول فعليه أكثر الأمرين من قسط الدية وحكومة فساد المجرى.^(٣) أما إذا انقطع البول وفسد مسلكه فسيأتي بيانه.

وتجب الدية في ذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب على السواء، سواء أقر على الجماع أم لم يقدر عند جمهور الفقهاء، لمعموماً ورد في كتاب النبي ﷺ لأهل اليمن «وفي الذكر

الدية»،^(١) وقال الحنفية في الصغير: إن علمت صحته بحركة للبول ونحوه ففيه الدية، وإن لم تعلم صحته ففيه حكومة عدل.^(٢) أما ذكر العنين والخصي فقال الشافعية وهو رواية عند الحنابلة: إنه تجب فيها الدية لمعموماً الحديث^(٣) ولأن ذكر الخصي سليم قادر على الإيلاج وإنما الفائت الإيلاد، والعنة عيب في غير الذكر، لأن الشهوة في القلب والمخي في الصلب.

وقال الحنفية وهو رواية أخرى عند الحنابلة: لا تكمل ديتهما، لأن منفعتي الإنزال والإحبال والجماع وقد عدم ذلك فيها على وجه الكمال، فلم تكمل ديتهما، وإذا لم تجب فيها دية كاملة تجب فيها حكومة عدل.^(٤)

وفصل المالكية في العنين والخصي فقالوا: إذا كان معترضاً عن جميع النساء ففيه قولان: لزوم الدية، وقيل حكومة عدل، وإن كان معترضاً عن بعض النساء ففيه الدية اتفاقاً عندهم.^(٥)

(١) حديث: «وفي الذكر الدية...» تقدم من حديث

عمرو بن حزم ف/٧

(٢) اللباب شرح الكتاب ٤/٢، والبدائع ٧/٣١١، وابن عابدين ٥/٣٧٤، وجواهر الإكليل ٢/٢٦٨، والروضة

٩/٢٨٧، والمغني ٨/٣٣، ٣٤

(٣) مغني المحتاج ٤/٦٧، والروضة ٩/٢٨٧، والمغني لابن قدامة ٨/٣٣، والبيهقي على الخطيب ٤/٢٦

(٤) المراجع السابقة وابن عابدين ٥/٣٥٦

(٥) جواهر الإكليل ٢/٢٦٨، والواق ١/٢٦١

(١) جواهر الإكليل ٢/٢٦٨، وابن عابدين ٥/٣٦٩، ومغني

المحتاج ٤/٦٧، والمغني ٨/٣٢

(٢) مغني المحتاج ٤/٦٧، والمغني ٨/٣٤

(٣) نفس المرجع.

هذه الحالة تجب دية كاملة عند الحنفية والشافعية

وهو قول ابن القاسم من المالكية إذ به تفوت
المنفعة بالكلية لأنه يمتنع من اللذة، ولا تمسك
الولد ولا البول إلى الخلاء، ولأن مصيبتها
أعظم من المصابة بالشفيرين، كما علله ابن
شعبان من المالكية. (١)

وفي قول آخر للمالكية، وهو مذهب المدونة،
في الإفضاء حكومة عدل. (٢)

وقال الحنابلة: في الإفضاء ثلث الدية، كما
روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه
قضى فيه بذلك.

وقالوا: إن استطلق بولها مع الإفضاء ففيه
دية كاملة. (٣)

د - دية الصلب :

٣٩ - صلب الرجل إذا انكسر وذهب مشيه أو
جماعه ففيه دية كاملة عند جميع الفقهاء. وكذلك
إذا انكسر واحد وذهب وانقطع الماء، فلم يتجبر
وإن لم يذهب جماعه ولا مشيه، لما ورد في كتاب
النبي ﷺ: «وفي الصلب الدية»، (١) وعن سعيد
بن المسيب أنه قال: «مضت السنة أنه في
الصلب الدية»، ولأنه عضوليس في البدن
مثله، وفيه جمال ومنفعة، فوجب فيه دية كاملة
كالأنف. (٢)

وأطلق الحنابلة القول بوجوب الدية في كسر
الصلب وإن لم تذهب منافعه من المشي والقدرة
على الجماع، ولم ينقطع الماء. (٣)

هـ - دية إتلاف مسلك البول ومسلك الغائط :

٤٠ - تجب الدية الكاملة في إتلاف مسلك البول
ومسلك الغائط، وفي إفضاء المرأة من قبل
الزوج أو غيره، وهو رفع ما بين مدخل ذكر
وذب، فيصير مسلك جماعها وغائطها واحدا.
وقيل: الإفضاء رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج
بول، فيصير سبيل جماعها وبولها واحدا، وفي

(١) حديث: وفي الصلب الدية. تقدم من حديث عمرو بن
حزم ف/٧

(٢) البدائع ٣١١/٧، وجواهر الإكليل ٢٦٨/٢، والروضة
٣٠٢/٩، والمغني ٣٢/٨، ومغني المحتاج ٧٤/٤،
والاختيار ٣٧/٥

(٣) المغني ٣٢/٨

(١) البدائع ٣١١/٧، والدسوقي ٢٧٧/٤، ٢٧٨، ومغني
المحتاج ٧٤/٤، ٧٥، والمغني ٥١/٨

(٢) الدسوقي مع الشرح الكبير للدردير ٢٧٧/٤

(٣) المغني ٥١/٨

والأوزاعي، وذلك لخبر عمرو بن حزم: «في الأذن خمسون من الإبل»^(١) ولأنها عضوان فيها جمال ومنقعة، وفي قلعهما أو قطعها تفويت الجبال على الكمال، فوجب أن يكون فيها الدية الكاملة.

وسواء أذهب السمع أم لم يذهب، وسواء أكان سميحاً أم أصم، لأن الصمم نقص في غير الأذن فلم يؤثر في ديتها.^(٢)

وفي وجه أو قول مخرج عند الشافعية ورواية عند المالكية: تجب في الأذن حكومة عدل إلا إذا ذهب السمع ففيه دية اتفاقاً. وثالث الأقوال عند المالكية: هو أن في الأذن حكومة مطلقاً. قال المواق: وهذا هو المشهور.^(٣)

العينان :

٤٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن قطع أوفى العينين دية كاملة، وفي إحداهما نصف الدية، سواء أكانت العين كبيرة أم صغيرة، صحيحة أم مريضة، سليمة أم حواء، وذلك لقول

(١) حديث: «وفي الأذن خمسون». أخرجه هذا الشطر السارقطي (٢٠٩/٣) ط دار المحاسن، وموسطر من

حديث عمرو بن حزم. ق/٧

(٢) الزبلي (١٢٩/٦)، والتاج والإكليل (٢٦١/٦)، وروضة الطالبين (٢٧٢/٩)، ومغني المحتاج (٦١/٤)، والمغني

٩٠٨/٨

(٣) المراجع السابقة.

النبي ﷺ: «وفي العينين الدية».^(١)

ولأن في تفويت الاثنين منها تفويت جنس المنفعة أو الجبال على الكمال، فيجب فيه كمال الدية، وفي تفويت أحدهما تفويت النصف، فيجب نصف الدية.^(٢)

هذا في العيون المبصرة، أما العين العمياء فلا دية في قلعهما بل تجب حكومة عدل.^(٣)

واختلفوا في قلع العين السليمة من الأعور. فقال المالكية والحنابلة، وهو قول ضعيف عند الشافعية: تجب في قلع عين الأعور السليمة دية كاملة، وبه قال الزهري والليث وقتادة وإسحاق، لأن عمر وعثمان وعلياً وابن عمر رضي الله عنهم قضوا في عين الأعور بالدية، ولم نعلم لهم في الصحابة مخالفاً، فيكون إجماعاً ولأن قلع عين الأعور يتضمن إذهاب البصر كله، فوجب الدية الكاملة، كما لو أذهب من العينين، لأن السليمة التي عطلها بمنزلة عيني غيره.^(٤)

(١) حديث: «وفي العينين الدية». تقدم من حديث عمرو بن حزم. ق/٧

(٢) ابن عابدين ٣٧٠/٥ وما بعدها، والتاج والإكليل على هامش الخطاب ٢٦١/٦، ومغني المحتاج ٦١/٤، والمغني لابن قدامة ٢/٨ - ٥

(٣) نفس المراجع.

(٤) المواق على هامش الخطاب ٢٦١/٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٢٧٢/٤، ونهاية المحتاج ٣٠٩/٧، والخرشي ٣٦/٨، والمغني لابن قدامة ٢/٨ - ٥

من جنسها غيرهما، فكان فيها الدية كالعينين.^(١)

ويجب في قطع الكف تحت الرسغ ما يجب في الأصابع، على ما يأتي تفصيله، لما روي أن النبي ﷺ قال في الأصابع: «في كل أصبع عشر من الإبل»^(٢) من غير فصل بين ما إذا قطعت الأصابع وحدها أو قطعت الكف التي فيها الأصابع.^(٣) وهذا في اليد السليمة، أما اليد الشلاء فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا دية في قطعها بل فيه حكومة عدل، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية وهرواية عند الحنابلة لأنها قد ذهبت منفعتها من قبل، فلم تفت المنفعة بالقطع، ولا تقدير فيها، فتجب فيها حكومة عدل.^(٤)

وفي رواية عند الحنابلة أن في اليد الشلاء ثلث ديتها،^(٥) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قضى رسول الله ﷺ في اليد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها»،^(٦) وحده اليد

وقال الحنفية، وهو المشهور في المذهب عند الشافعية وقول مسروق وعبد الله بن مغفل والشوري والنخعي: إذا قلع عين الأعور الأخرى فيها نصف الدية، لقوله ﷺ: «وفي العين خمسون من الإبل»^(١)

وقول النبي ﷺ: «وفي العينين الدية»^(٢) يقتضي أن لا يكون فيها أكثر من ذلك، فإذا قلع عين شخص ووجبت فيها نصف الدية ثم قلع الثانية، فقلع الثانية قالم عين أعور، فلو وجبت فيه دية كاملة لوجب فيها دية ونصف دية.^(٣)

اليدان :

٤٣ - اتفق الفقهاء على وجوب الدية في قطع اليدين ووجوب نصفها في قطع إحداهما، لما روي من حديث عمرو بن حزم: «وفي اليدين الدية، وفي اليد خمسون من الإبل»^(٤) ولأن فيها جمالا ظاهرا ومنفعة كاملة، وليس في البدن

(١) حديث: «في العين خمسون من الإبل». أخرجه الدارقطني (٣/ ٢٠٩ - ط دار المعتمد) ضمن حديث عمرو بن حزم. ف/ ٧

(٢) حديث: «وفي العينين الدية». تقدم من حديث عمرو بن حزم. ف/ ٧

(٣) حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٥/ ٣٧٠، وروضة الطالبين ٩/ ٢٧٢، وبهاية المحتاج ٧/ ٣٠٩، ومغني المحتاج ٤/ ٦١، ٦٢

(٤) حديث: «وفي اليد خمسون من الإبل». تقدم. ف/ ٧

(١) البدائع ٧/ ٣١١، والتاج والإكليل ٦/ ٢٦١، والروضة ٩/ ٢٨٢، والمغني لابن قدامة ٨/ ٢٧

(٢) حديث: «في كل أصبع عشر من الإبل». تقدم من حديث عمرو بن حزم. ف/ ٧

(٣) البدائع ٧/ ٣١٤

(٤) الاختيار ٥/ ٤٠، والندوي ٤/ ٢٧٧، والمغني ٨/ ٣٩، وكشاف القناع ٥/ ٥٠

(٥) المغني لابن قدامة ٨/ ٩، ٤٠

(٦) حديث: «قضى في اليد الشلاء إذا قطعت...» أخرجه =

يسمى يدا، فإذا قطعها من فوق الكوع فما قطع إلا يدا واحدة، والشرع أوجب في اليد الواحدة نصف الدية فلا يزداد على تقدير الشرع. (١)

وفصل المالكية فقالوا: في اليدين سواء من المنكب أو المرفق أو الكوع دية، وكذلك في الأصابع، وأما إن قطع الأصابع أومع الكف فأخذت الدية ثم حصلت جناية عليها بعد إزالة الأصابع فحكومت، سواء أقطع اليد من الكوع، أم المرفق، أم المنكب. (٢)

وسياتي تفصيل دية الأصابع في موضعها.

الأثنيان :

٤٤ - الأثنيان والبيضتان في قطعهما دية كاملة باتفاق الفقهاء، لما ورد في حديث عمرو بن حزم: «وفي البيضتين الدية»، (٣) ولأن فيهما الجمال والمنفعة، فإن النسل يكون بهما بإرادة الله تعالى، فكانت فيهما الدية الكاملة، وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال: مضت السنة أن في الصلب الدية، وفي الأثنيان الدية، وفي إحداهما نصف الدية.

ولا فرق بين اليسرى واليمنى فتجب في كل

التي تجب فيها الدية من الرسغ أو الكوع، لأن اسم اليد عند الإطلاق ينصرف إليه، بدليل أن الله تعالى قال: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (٤) والواجب قطعهما من الكوع.

واختلف الفقهاء فيما إذا قطع ما فوق الكوع أي من بعض الساعد أو المرفق أو المنكب: فقال الشافعية والحنفية فيما رواه أبو يوسف: إن قطعها مع نصف الساعد أو من المرفق أو المنكب ففي الكف نصف الدية، وفي الزيادة حكومة عدل، لأنها ليست بتابعة للكف. (٥) وهو إحدى روايتين عن أبي يوسف.

وقال الحنابلة، وهو رواية أخرى عن أبي يوسف: إن مازاد على أصابع اليد فهو تبع للأصابع إلى المنكب، فإن قطع يده من فوق الكوع مثل أن يقطعها من المرفق أو نصف الساعد فليس عليه إلا دية واحدة، لأن اليد اسم للجميع إلى المنكب بدليل قوله تعالى: ﴿وأيديكم إلى المرافق﴾ (٦) ولما نزلت آية التيمم مسح الصحابة إلى المناكب، وقال ثعلب: اليد إلى المنكب، وفي عرف الناس أن جميع ذلك

= النسائي (٨/ ٥٥ - ط المكتبة التجارية)، والراوي عن عمرو بن شعيب وهو العلاء بن الحارث فيه مقال كما في ترجمته من التهذيب لابن حجر (٨/ ١٧٧ - ط دائرة المعارف العثمانية).

(١) سورة المائدة/ ٣٨

(٢) الهداية مع الفتح ٨/ ٣١٥، والروضة ٩/ ٢٨٢

(٣) سورة المائدة/ ٦

(١) الهداية مع الفتح ٨/ ٣١٥، والمغني ٨/ ٢٨

(٢) الزرقاني ٨/ ٣٧، والدسوقي ٤/ ٢٧٣

(٣) حديث: «وفي البيضتين الدية». تقدم من حديث

عمرو بن حزم. ف/ ٧

اللحيان :

٤٥ - اللحيان هما العظمان اللذان تثبت عليهما
الأسنان السفلى، وملتحاقهما الذقن، وقد صرح
فقههاء الشافعية والحنابلة بأن في اللحين دية
كاملة، وفي إحداهما نصف الدية كالأذنين.
وعللوا وجوب الدية فيهما بأن فيهما جمالا
ومنفعة، وليس في البدن مثلها فكانت فيهما
الدية كسائر ما في البدن منه شيان، وإن قلعهما
بما عليهما من أسنان وجبت ديتهما ودية الأسنان،
ولم تدخل دية الأسنان في ديتهما، بخلاف دية
الأصابع فإنها تدخل في دية اليد. ووجه الفرق
أن اللحين يوجدان قبل وجود الأسنان في الحلقة
ويبقيان بعد ذهابها في حق الكبير، وأن كل
واحد من اللحين والأسنان يتفرد باسمه،
ولا يدخل أحدهما في اسم الآخر، بخلاف
الأصابع والكف، فإن اسم اليد يشملهما، وأن
الأسنان مغروزة في اللحين ولا تعتبر جزءا منها
بخلاف الكف مع الأصابع لأنها كالعضو
الواحد.^(١)

واستشكل المتولي من الشافعية إيجاب الدية
في اللحين بأنه لم يرد فيها خبر، والقياس
لا يقتضيه، لأنها من العظام الداخلة فيشيهان
الترقوة والضلوع، وأيضا فإنه لا دية في الساعد
والععضد والساق والفخذ، وهي عظام فيها جمال

(١) معنى المحتاج ٦٥/٤، والبحري ١٥٤/٤، والمغني
٢٧/٨

واحدة منها نصف الدية.^(١)

واتفق الفقهاء على أنه لو قطع الأثنين
والذكر معا تجب ديتان. وكذا لو قطع الذكر ثم
قطع الاثنين عند جمهور الفقهاء (الحنفية
والشافعية والحنابلة).^(٢) أما إذا قطع أثنين ثم
قطع ذكره ففيه دية للأثنين، وحكومة للذكر
عند الحنفية، وهو المشهور عند الحنابلة، لفوات
منفعة الذكر قبل قطعه، فهو ذكر خصي.^(٣)

وعند الشافعية وهو رواية أخرى عند
الحنابلة، تجب في هذه الصورة ديتان بناء على
قولهم بوجوب الدية في قطع ذكر الخصي
والعنين.^(٤)

أما المالكية فقالوا: إن قطعت الاثنين مع
الذكر ففي ذلك ديتان، وإن قطعنا قبل الذكر أو
بعده ففيهما الدية، وإن قطع الذكر قبلها أو
بعدهما ففيه الدية، ومن لا ذكر له ففي أثنين
الدية، ومن لا اثنين له ففي ذكره الدية.^(٥)

(١) الهداية مع الفتح ٣١٠/٨، ومواهب الجليل ٢٦١/٦،
ومغني المحتاج ٦٧/٤، والمغني لابن قدامة ٣٤/٨،
وكشاف القناع ٤٩/٦

(٢) ابن عابدين ٣٧٠/٥، والتاج والإكليل ٢٦١/٦، ومغني
المحتاج ٦٧/٤، والمغني ٣٣/٨، ٣٤، وكشاف القناع
٤٩/٦

(٣) ابن عابدين ٣٧٠/٥، والمغني ٣٤/٨، وكشاف القناع
٤٩/٦

(٤) معنى المحتاج ٦٧/٤، والروضة ٢٨٧/٩، والمغني ٣٣/٨

(٥) المواقي على هامش المطبوع ٢٦١/٦

بالأصابع^(١)

وقال المالكية: تجب الدية في حلمتيها إذا بطل اللبن أو فسد، وإلا وجبت حكومة بقدر الشين. قالوا: وكذا تلزم الدية كاملة إن بطل اللبن أو فسد من غير قطع الحلمتين، فالدية عندهم لفساد اللبن لا لقطع الحلمتين، ومن ثم استظهر ابن عرفة أن في قطع حلمتي العجوز حكومة كاليد الشلاء.^(٢)

وهذا في ثدي المرأة، أما ثدي الرجل ففيها حكومة عدل عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية وهو المذهب عند الشافعية)^(٣) إذ ليس فيها منفعة مقصودة، بل مجرد جمال. وعند الحنابلة وفي قول عند الشافعية تجب فيها الدية كتثدي المرأة.^(٤)

الأليتان :

٤٧ - الأليتان هما ما علا وأشرف من أسفل الظهر عند استواء الفخذين، وفيهما الدية الكاملة إذا أخذتا إلى العظم الذي تحتهما، وفي كل واحدة منهما نصف الدية، وهذا عند جمهور الفقهاء، لما فيهما من الجمال والمنفعة في التركيب

(١) البدائع ٣١١/٧، والزيلعي ١٣١/٦، والمغني ٣٠/٨.

ومغني المحتاج ٦٦/٤

(٢) الدسوقي مع الشرح الكبير للردير ٢٧٣/٤

(٣) السزيلي ١٣١/٦، والبدائع ٣١١/٧، والدسوقي

٢٧٣/٤، ومغني المحتاج ٦٦/٤

(٤) المغني ٣١/٨، ومغني المحتاج ٦٦/٤

ومنفعة^(١)

وقال الزيلعي من الحنفية: إن اللحين من الوجه فيتحقق الشجاج فيها، فيجب فيها موجبها، خلافا لما يقوله مالك أنها ليسا من الوجه، لأن المواجهة لا تقع بهما.^(٢)

ولم نثر في كتب المالكية على نص في هذا الموضوع.

الثديان :

٤٦ - لا خلاف بين الفقهاء أن في قطع ثديي المرأة دية كاملة، وفي الواحد منها نصف الدية. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في ثدي المرأة نصف الدية، وفي الثديين الدية، ولأن فيها جمالا ومنفعة فأشبهها اليدين والرجلين.^(٣)

كذلك تجب الدية الكاملة في قطع حلمتي^(٤) الثديين عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) وفي إحداهما نصف الدية، وروي نحوه هذا عن الشعبي والنخعي، لأن المنفعة الكاملة وجمال الثدي بهما كمنفعة اليدين وجمالها

(١) مغني المحتاج ٦٥/٤، والمغني ٢٧/٨

(٢) الزيلعي ١٣٢/٦

(٣) البدائع ٣١١/٧، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير

للردير ٢٧٣/٤، ومغني المحتاج ٦٦/٤، والمغني ٣٠/٨

(٤) الحلمة هي المجتمع الناتق على رأس الثدي.

الشفتان :

٤٩ - اتفق الفقهاء على أن في قطع الشفتين دية كاملة، لما ورد في حديث عمرو بن حزم «وفي الشفتين الدية»^(١) ولأنها عضوان ليس في البدن مثلها، فيها جمال ظاهر ومنفعة مقصودة، فإنها طبق على الفم تقيان ما يؤذيه، ويستتران الأسنان، ويردان الريق، وينفخ بهما، ويتم بهما الكلام وغير ذلك من النافع، فتجب فيها الدية كاليدين والرجلين.

وجهور الفقهاء على أنه تجب في كل واحدة منهما نصف البدية من غير تفريق، وروي هذا عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما. وفي رواية عند الحنابلة، يجب في الشفة العليا ثلث الدية، وفي السفلى الثلثان، وبه قال سعيد بن المسيب والزهرري، لأن المنفعة بها أعظم، لأنها هي التي تدور وتتحرك، وتحفظ الريق، والطعام، والعليا ساكنة.^(٢)

الحاجبان واللحية وقرع الرأس :

٥٠ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن في إتلاف

= والروضة ٢٨٥/٩، والمغني ٣٥/٨، والمسم يس في المرقق والروسخ تنوع منه اليد والقدم، اللسان - مادة: «مسم».

(١) حديث: «وفي الشفتين الدية». تقدم تحريجه ف/٧

(٢) تبين الحقائق على كسز الدقائق للزبيدي ١٢٩/٦،

وروضة الطالين ٢٧٤/٩، ومغني المحتاج ٦٢/٤، والمغني

لاين قدامة ١٤/٨

والقعود. وهذا إذا أخذنا إلى العظم واستوصل لحمها حتى لا يبقى على السورك لحم. أما بعض السلمم فإذا عرف قدره فبقسطه من الدية، وإلا فالحكومة، كما صرح به الشافعية والحنابلة، وقالوا: لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة.^(١)

وقال المالكية: في ألتي الرجل حكومة، وكذلك في ألتي المرأة في المشهور عندهم. وقال أشهب: فيها الدية، لأنها أعظم عليها من ثديها.^(٢)

الرجلان :

٤٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه تجب الدية الكاملة في قطع الرجلين كليهما، وأن في إحداها نصف الدية، وحد القطع هنا هو مفصل الكمين.

والخلاف فيما إذا قطع أكثر من الكمين إلى أصل الفخذ من الورك أو الركبة، كالخلاف في قطع اليدين فوق الكوعين في وجوب حكومة عدل مع الدية أو عدم وجوبها عند الفقهاء (ر: ف ٤٣)، ورجل الأعرج كرجل الصحيح، كما أن يد الأعسم كيد الصحيح.^(٣)

(١) الاختصار ٣٨/٥، ومغني المحتاج ٦٧/٤، والمغني لاين قدامة ٣١/٨

(٢) المدسوقي مع الشرح الكبير ٣٧٧/٤

(٣) الهداية مع الفتح ٣١٥/٨، وجواهر الإكليل ٢٦٨/٢، =

هذه الشعور إلا بذهابه على وجه لا يرجى عوده
مثل أن يقلب على رأسه ماء حارا فيتلف منبت
الشعر، فينقلع بالكلية بحيث لا يعود، وإن
رجى عوده إلى مدة انتظر إليها. ^(١)

وقال الشافعية والمالكية: لا يجب في إتلاف
الشعور غير الحكومة، لأنه إتلاف جمال من غير
المنفعة، فلم يجب فيه غير الحكومة، كإتلاف
العين القائمة واليد الشلاء. ^(٢)

الشفران :

٥١ - الشفران بالضم هما اللحمان المحيطان
بفرج المرأة المغطيان له، وفي قطعها أو إتلافها
إن بدا العظم من فرجها الدية الكاملة، وفي
إتلاف أو قطع أحدهما نصف الدية عند جمهور
الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) والدليل
على ذلك ما رواه ابن وهب عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في شفري المرأة
بالدية. ولأن فيهما جمالا ومنفعة مقصودة، إذ بها
يقع الالتذاذ بالجماع. ^(٣) ولا فرق في ذلك بين
الرتقاء والقرناء وغيرهما، ولا بين البكر والثيب،

شعر الحاجبين إذا لم ينبتا الدية، وفي أحدهما
نصف الدية، وكذلك في شعر اللحية إذا لم ينبت
الدية، وهذا قول سعيد بن المسيب وشريح
والحسن وقتادة، وروي ذلك عن علي وزيد بن
ثابت رضي الله عنهما، لأن فيه إذهاب الجمال
على الكمال، وفيه إذهاب منفعة، فإن الحاجب
يرد العرق عن العين ويفرقه، وهذب العين يرد
عنها ويصونها. ^(١)

وأما اللحية فلأن فيها جمالا كاملا، لقوله
عليه الصلاة والسلام: «إن ملائكة سماء الدنيا
تقول: سبحان من زين الرجال باللحي والنساء
بالذوائب». ^(٢)

وعن علي رضي الله عنه أنه أوجب في شعر
الرأس إذا حلق فلم ينبت دية كاملة. ونقل
الموصلي عن أبي جعفر الهمداني قوله: إنها تجب
الدية في اللحية إذا كانت كاملة يتجمل بها. أما
إذا كانت طاقات متفرقة لا يتجمل بها فلا شيء
فيها، وإن كانت غير متفرقة ولا يتجمل بها
وليست الجنانية عليها مما تشينها ففيها حكومة
عدل. ^(٣)

وقال ابن قدامة: ولا تجب الدية في شيء من

(١) للمغني لابن قدامة ٨/ ١٠، ١١

(٢) الموسوي مع الشرح الكبير ٤/ ٢٦٩، والمهذب ٢/ ٢٠٨

(٣) الموسوي مع الشرح الكبير للدردير ٤/ ٢٦٨، ومغني

المحتاج للخطيب الشربيني ٤/ ٦٧، والمغني لابن قدامة

٨/ ٤١ ط. الرياض، والخروشي ٨/ ٤٥

(١) البدائع ٧/ ٣١١، والاختيار ٥/ ٣٨، ٣٩، للمغني لابن

قدامة ٨/ ١٠، ١١

(٢) حديث: «سلائكة سماء الدنيا». أخرجه الديلمي في مسند

القرطوبس (٤/ ١٥٧) - ط دار الكتب العلمية.

(٣) الاختيار ٥/ ٣٩

ولوقلع أو قطع الأهداب وحدها دون
الأشعار، قال الحنفية والخنابلة: ^(١) تجب فيها
دية مثل قطع الأشعار، لأن فيها جمالا ونفعا،
فإنها تقي العينين وترد عنها، وتحملها وتحسنها،
فوجب فيها الدية كما تجب في حلمي الثدي
والأصابع.

وقال الشافعية: في قطع الأهداب وحدها
حكومة عدل كسائر الشعور، لأن الفاتئ
بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية،
وهذا إذا فسد منبتها، وإلا فالتعزير. ^(٢)

أما المالكية فقالوا: لا دية في قلع أشعار
العينين، ولا في أهدابها، بل تجب فيها حكومة
عدل مطلقا، قال المواق نقلا عن المدونة: ليس
في أشعار العين وجفونها إلا الاجتهاد. أي
حكومة عدل. ^(٣)

ما في البدن منه عشرة:

أصابع اليدين وأصابع الرجلين:

٥٣ - اتفق الفقهاء على أن في قطع أو قلع
أصابع اليدين العشرة دية كاملة، وكذلك في

والكبيرة والصغيرة، كما صرح به الشافعية
والخنابلة. ^(١)

ولم نجد فيما اطلعنا عليه من كتب الحنفية
كلاما في هذا الموضوع.

الأعضاء التي في البدن منها أربعة:
أشعار العينين وأهدابها:

٥٢ - الأشعار هي حروف العين التي ينبت عليها
الشعر، والشعر الثابت عليها هو الهدب. ^(٢)
وذهب جمهور الفقهاء إلى أن في قطع أو قلع
أشعار العينين الأربعة دية كاملة، وفي أحدها
ربع الدية، وهذا إذا أتلفت بالكلية بحيث
لا يرجع عودها عند الحنفية والشافعية
والخنابلة، وذلك لأنه يتعلق بها الجسال على
الكسال، وتعلق بها المنفعة وهي دفع الأذى
والقذى عن العين، وتفويت ذلك ينقص
البصر، ويورث العمى، فإذا وجب في الكل
الدية وهي أربعة وجب في الواحد منها ربع
الدية، وفي الاثنين نصف الدية، وفي الثلاثة
ثلاثة أرباع الدية.

ولوقطع أو قلع الجفون مع الأهداب
والأشعار تجب دية واحدة، لأن الأشعار مع
الجفون كشيء واحد كاللارن مع القصبة. ^(٣)

= ٣١١/٧، ٣٢٤، الاختيار ٣٨/٥، وحاشية الدسوقي
مع الشرح الكبير ٣٧٧/٤، ومغني المحتاج ٦٢/٤،
والمغني ٧/٨

(١) الزيلعي ١٣٠/٦، والاختيار ٣٨/٥، والمغني ٨٠٧/٨

(٢) مغني المحتاج ٦٢/٤

(٣) التاج والإكليل على هامش الخطاب ٢٦٣/٦

(١) مغني المحتاج ٦٧/٤، والمغني ٤١/٨، ٤٢

(٢) المصباح المنير.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ١٣٠/٦، وبدائع الصنائع =

جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية وهو الأصح عند الحنابلة) لعدم ورود النص فيها، والتقدير لا يصار إليه إلا بالتوقيف.^(١)

وقال المالكية: في إلتاف الأصبع الزائدة في يد أو رجل إذا كانت قوية على التصرف قوة الأصابع الأصلية عشر الدية إن أفردت بالإلتاف، وإن قطعت مع الأصابع الأصلية فلا شيء فيها.^(٢)

وروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن فيها ثلث دية الأصبع، وذكر القاضي أنه قياس المذهب عند الحنابلة على رواية إيجاب الثلث في اليد الشلاء.^(٣)

ما في البدن منه أكثر من عشرة:
دية الأسنان :

٥٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب في كل سن نصف عشر الدية، وهو خمس من الإبل أو خمسون ديناراً، لقوله عليه الصلاة والسلام: «وفي السن خمس من الإبل».^(٤) والأسنان كلها سواء، لإطلاق الحديث، وقد روي في بعض طرق الحديث: «والأسنان كلها سواء» ولأن

قطع أصابع الرجلين، وفي قطع كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية أي عشرة من الإبل، لحديث عمرو بن حزم: «وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل».^(١) وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع»^(٢) ولأن في قطع الكل تفويت منفعة البطش أو المشي، فتجب فيه دية كاملة، وأصابع كل من اليدين والرجلين عشر، ففي كل أصبع عشر الدية، ودية كل أصبع مقسومة على أناملها (سلامياتها)، وفي كل أصبع ثلاث أنامل إلا الإبهام فلها أنملتان. وعلى ذلك ففي كل أنملة من الأصابع غير الإبهام ثلث دية الأصبع وهو ثلاثة أبعرة وثلث، وفي الإبهام في كل أنملة نصف عشر الدية وهو خمسة أبعرة، والأصابع كلها سواء لإطلاق الحديث.^(٣)

أما الأصبع الزائدة ففيها حكومة عدل عند

(١) حديث: «وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل». تقدم ف/٧

(٢) حديث: «دية أصابع اليدين والرجلين سواء، عشر من الإبل لكل أصبع». أخرجه الترمذي (١٣/٤) - ط الحلبي وقال: «حديث حسن صحيح».

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ١٣١/٦، وجواهر الإكليل ٢٧٠/٢، ومعني المحتاج ٦٦/٤، والمغني لابن قدامة ٣٦، ٣٥/٨

(١) الزيلعي ١٣١/٦، ومعني المحتاج ٦٦/٤ ومبايعةها، والمغني ٣٦/٨

(٢) جواهر الإكليل ٢٧٠/٢

(٣) المغني ٣٦/٨

(٤) حديث: «وفي السن خمس من الإبل» تقدم من حديث عمرو بن حزم. ف/٧

السواد أو إلى الحمرة أو إلى الخضرة ففيها الأرض تاما، لأنه ذهب منفعتها، وذهب منفعة العضو كذهب العضو، وإن كان التغير إلى الصفرة ففيها حكومة عدل. (١)

وقال المالكية: تجب الدية في الأسنان بقلع أو اسوداد أو بهما، أو بحمرة بعد بياض، أو بصفرة إن كانا عرفا كالسواد في إذهاب الجبال، وإلا فعلى حساب ما نقص، كما تجب الدية باضطرابها جدا بحيث لا يرجى ثبوتها، وفي الاضطراب الخفيف الأرض بقدره. (٢)

وقال الشافعية: تكمل دية السن بقلع كل سن أصلية تامة مثغورة غير متقلقلة. (٣)

فلا تجب الدية في السن الشاغية، (٤) وتجب فيها حكومة، ولو سقطت سنه فالتخذ سن من ذهب أو حديد أو عظم طاهر فلا دية في قلعها، وإن قلعت قبل الالتحام لم تجب الحكومة لكن يعزر القالع، وإن قلعت بعد تشبث اللحم بها واستعدادها للضغط والقطع فلا حكومة أيضا على الأظهر، وتكمل دية السن بكسر ما ظهر

الكل في أصل المنفعة سواء، فلا يعتبر التفاوت فيه، كالأيدي والأصابع، وإن كان في بعضها زيادة منفعة ففي الآخر زيادة جمال.

وعلى ذلك تزيد دية الأسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماس الدية عند جمهور الفقهاء، لأن الإنسان له إنسان وثلاثون سنا، فإذا وجب في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل مائة وستون من الإبل. (١)

وفي قول عند الشافعية: لا يزيد على دية إن اتحد الجاني واتحدت الجناية، كان أسقطها بشرب دواء أو بضرب أو ضربات من غير تحلل اندمال، لأن الأسنان جنس متعدد فأشبهه الأصابع، فإن تحلل الاندمال بين كل سن وأخرى أو تعدد الجاني فإنها تزيد قطعا. (٢) وهذا في قلع الأسنان الأصلية المثغورة (الدائمة)، ولو ضرب أسنان رجل فتحركت أو تغيرت إلى السواد أو الحمرة أو الخضرة أو نحوها ففيه عند الفقهاء تفصيل:

فقال الحنفية: لو ضرب أسنان رجل وتحركت ينتظر مضي حول، لأنه مدة يظهر فيها حقيقة حالها من السقوط والتغير والثبوت، سواء أكان المضروب صغيرا أم كبيرا، فإن تغيرت إلى

(١) البدائع للكاظمي ٣١٥/٧

(٢) جواهر الإكليل ٢/٢٧٠

(٣) الروضة ٩/١٧٦

(٤) السن الشاغية هي السن الزائدة على الأسنان التي خالف

منبتها منبت غيرها (المصباح).

(١) الزيلعي ١٣١/٦، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٠، ومغني

المحتاج ٤/٦٤، وكشاف القناع ٢/٤٢

(٢) مغني المحتاج ٤/٦٥

اليأس من عودها وجبت ديتها، وإن عادت قصيرة أو شوهاء أو أطول من أخواتها أو صفراء أو حمراء أو سوداء، أو خضراء فحكومة، لأنها لم تذهب بمنفعتها فلم تجب ديتها، وجبت الحكومة لنقصها، وإن جعل المجني عليه مكان السن المقلوعة سناً أخرى فثبتت لم يسقط دية المقلوعة، كما لو لم يجعل مكانها شيئاً. ثم إن قلعت السن المجعولة ففيها حكومة للنقص، وإن قلعت سنة فردة فالتحم فله أرض نقصه فقط وهو حكومة، ثم إن أبانها أجنبي بعد ذلك وجبت ديتها كما لو لم تتقدم جناية عليها.^(١)

دية المعاني والمنافع :

٥٥ - الأصل في دية المعاني - فضلاً عما ورد في بعضها من نصوص - أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال، أو أزال جلالاً مقصوداً في الأدمي على الكمال يجب كل الدية، لأن فيه إتلاف النفس من وجه، إذ النفس لا تبقى منتفعا بها من هذا الوجه، وإتلاف النفس من وجه ملحق بالإتلاف من كل وجه في الأدمي تعظيماً له.^(٢)

وهذا الأصل كما هو معتبر في الأعضاء مطبق كذلك في إذهاب المعاني والمنافع من الأعضاء وإن كانت باقية في الظاهر. ومما تجب فيه الدية

منها وإن بقي السنخ بحاله.^(١) ولو قلع السن من السنخ وجب أرض السن فقط على المذهب، وإن قلع سن صغير لم يثغر ينتظر عودها، فإن عادت فلا دية وتجب الحكومة إن بقي شين. وإن مضت المدة التي يتوقع فيها العود ولم تعد وفسد الثبت تجب الدية. وإن قلع سناً وكسنت متقلقلة (متحركة) فإن كان بها اضطراب شديد بهرم أو مرض أو نحوهما وبطلت منفعتها ففيها الحكومة، وإن كانت متحركة حركة يسيرة لا تنقص المنافع فلا أثر لها وتجب الدية.^(٢)

ولو تزلزلت سن صحيحة بجناية ثم سقطت بعدها لزم الأرض، وإن ثبتت وعادت كما كانت ففيها حكومة عدل.^(٣)

وقال الحنابلة : في كل سن ممن قد أنغر خمس من الإبل سواء أقلعت بسنخها أو قطع الظاهر منها فقط، وسواء أقلعها في دفعة أو دفعات، وإن قلع منها السنخ فقط ففيه حكومة، ولا يجب بقلع سن الصغير الذي لم يثغر شيء في الحال، لكن ينتظر عودها، فإن مضت مدة يحصل بها

(١) السنخ بالكسر أصل السن، والسنخ الأصل في كل شيء (المصباح).

(٢) الروضة ٢٧٦/٩ - ٢٨٠

(٣) مغني المحتاج ٦٣/٤، ٦٤، ٦٥، وروضة الطالبين

٢٨٠ - ٢٧٦/٩

(١) كشاف القناع ٤٣/٦، والمغني ٢١/٨

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٦/٢٩٩

من المعاني العقل والنطق وقوة الجماع والإماء في الذكر والجل في المرأة، والسمع والبصر والشم والذوق واللمس.

وهذا إذا أتلفت المعاني دون إتلاف الأعضاء المشتتة عليها. فإن تلف العضو والمنفعة معا ففي ذلك دية واحدة. وإن أتلفها بجنايتين منفردتين تحللها البرء فدية كل عضو أو منفعة بحسب الحالة.

وبيان ذلك فيما يلي:

أ - العقل :

٥٦ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الدية الكاملة في إذهاب العقل، لأنه من أكبر المعاني قدرا وأعظمها نفعا، فلأن به يتميز الإنسان ويعرف حقائق الأشياء، ويتبدى إلى مصالحه، ويتقي ما يضره، ويدخل في التكليف. ^(١) وقد ورد في حديث عمرو بن حزم: «وفي العقل الدية». ^(٢)

قال ابن قدامة: فإن أذهب عقله تماما بالضرب وغيره تجب الدية الكاملة، وإن نقص عقله نقصا معلوما بالزمان وغيره، مثل أن صار يجن يوما ويفيق يوما فعليه من الدية بقدر ذلك، وإن لم يعلم مثل أن صار مدهوشا، أو يفرغ عما لا يفرغ منه ويستوحش إذا خلا، فهذا لا يمكن

(١) حاشية ابن عابدين ٣٦٩/٥، والزيلعي ١٢٩/٦، وحاشية الزرقاني ٣٥/٨، روضة الطالبين ٢٨٩/٩، والمغني لابن قدامة ٣٧/٨، وما بعدها.

(٢) حديث: «وفي العقل الدية». تقدم ترجمته ٧/ف

تقديره، فتجب فيه حكومة. ^(١)

ومثله ما في كتب الحنفية والمالكية والشافعية. ^(٢)

وتقدير الجنابة يكون بتقدير القاضي مستعينا بقول أهل الخبرة.

ب - قوة النطق :

٥٧ - ذهب الفقهاء إلى أن في إذهاب قوة النطق دية، فإذا فعل بلسانه ما يعجزه عن النطق بالكمال تجب الدية الكاملة، وإن عجز عجزا جزئيا بأن كان يقدر على نطق بعض الحروف دون بعضها فالدية تقسم بحسب الحروف عند جمهور الفقهاء، لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قسم الدية على الحروف، فما قدر عليه من الحروف أسقط بحسابه من الدية، وما لم يقدر عليه ألزمه بحسابه منها.

وقيل: توزع الدية على الحروف المتعلقة باللسان دون حروف الخلق الستة والحروف الشفوية الخمسة، كما تقدم في دية اللسان. ^(٣) وقال المالكية: يقدر نقص النطق بالكلام اجتهدا من العارفين، لا بقدر الحروف، لا اختلافها بالخفة والثقيل. ^(٤)

(١) المغني لابن قدامة ٣٧/٨، ٣٨،

(٢) ابن عابدين ٣٦٩/٥، والروضة ٢٨٩/٩

(٣) الزيلعي ١٢٩/٦، وابن عابدين ٣٦٠/٥، وجواهر الإكليل ٢٦٨/٢، ٢٦٩، وروضة الطالبين ٢٩٦/٩، وكشاف القناع ٤٠/٦

(٤) جواهر الإكليل ٢٦٨/٢، ٢٦٩

الفقهاء. ^(١) ولو أذهب البصر من إحدى العينين أو السمع من إحدى الأذنين ففيه نصف الدية.

أما لو أذهب بعض البصر أو بعض السمع من إحدى العينين أو الأذنين أو كليهما، فعليه الدية بحسب ما ذهب إن كان منضبطا، كما يقول المالكية والشافعية، وقال الحنابلة: في نقصان السمع أو البصر حكومة مطلقا. ^(٢)

ولو أزال أذنيه وسمعته تجب ديتان كما صرح به الشافعية والحنابلة، لأن محل السمع غير محل القطع، فالسمع قوة أودعها الله تعالى في العصب المفروش في الصياخ، بخلاف ما لوفقا عينيه فأذهب بصره فوجب دية واحدة، لأن البصر يكون بهما. ^(٣)

هـ - قوة الشم :

٦٠ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الصحيح عند الشافعية) إلى أنه تجب الدية الكاملة في إتلاف الشم كاملا، لأنه حاسة تختص بمنفعة، فكانت فيه الدية كسائر الحواس.

وقد ورد في حديث عمرو بن حزم: «وفي

وتجب هذه الدية بالجنابة على النطق، وإن كان اللسان باقيا.

ج - قوة الذوق :

٥٨ - الذوق قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان، تدرك به الطعم لمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم، ووصولها إلى العصب. ^(١)

وقد ذهب الفقهاء إلى وجوب الدية في إتلاف حاسة الذوق، ولو جنى عليه فأذهب كلامه وذوقه معا فعليه ديتان، لأن كل واحد منها منفعة مقصودة في الإنسان. ^(٢)

قال النووي: يبطل الذوق بالجنابة على اللسان أو الرقبة أو نحوهما. والمدرك بالذوق خمسة أشياء: الحلاوة والحموضة والمرارة والملوحة والعذوبة. والدية تنوزع عليها.

فإذا أبطل إدراك واحدة وجب خمس الدية، وإذا أبطل إدراك اثنتين وجب خمس الدية وهكذا. ولو نقص الإحساس فلم يدرك الطعم على كاملها فالواجب الحكومة. ^(٣)

د - السمع والبصر :

٥٩ - تجب الدية الكاملة في إذهاب قوة السمع أو قوة البصر إذا ذهبت المنفعة بتامها، عند جميع

(١) حاشية ابن عابدين ٢٦٩/٥، والزيلعي ١٢٩/٦.

وحاشية الدسوقي ٢٧٢/١، والروضة ٢٩١/٩، ومغني

المحتاج ٦٩/٤، ٧٠، وكشاف القناع ٣٤١/٦، ٣٥.

(٢) الدسوقي ٢٧٢/٤، والروضة ٢٩٢/٩، والمغني ٢/٨،

٣، كشاف القناع ٣٦/٦.

(٣) مغني المحتاج ٦٩/٤، والمغني ٢/٨، ٩.

(١) الحارثي ٣٥/٨.

(٢) الهداية مع الفتح ٣٠٨/٨، وابن عابدين ٣٦٩/٥،

والحارثي ٣٥/٨، وحاشية الدسوقي ٢٧٢/١، ومغني

المحتاج ٧٤/٤، وكشاف القناع ٤٠/٦.

(٣) الروضة ٣٠١/٩.

المشام الدية^(١).

وإن نقص الشم بأن علم قدر الذاهب وجب قسطه من الدية، وإن لم يعلم وجبت حكومة يقدرها الحاكم بالاجتهاد^(٢).

وفي قول عند الشافعية: لا تحجب الدية في الشم بل فيه حكومة^(٣).

و- اللمس:

٦١ - اللمس قوة منبهة على سطح البدن تدرك به الحرارة والبرودة والنعومة والخشونة ونحوها عند المساسة. وقد ذكر فقهاء المالكية أن في إذهاب هذه القوة دية كاملة قياسا على الشم^(٤). ولم نجد لبقية الفقهاء كلاما في هذا الموضوع.

ز- قوة الجماع والإمضاء:

٦٢ - صرح الفقهاء بأنه تحجب الدية الكاملة بالجنسية على قوة الجماع إذا عجز عنه كاملا، بإفساد إنعاضه، ولو مع بقاء المني وسلامة الصلب والذكر، أو انقطع ماؤه، سواء أكان بالضرب على الصلب أو غير ذلك. لأن الجماع منفعة مقصودة تتعلق به مصالح جمّة. فإذا فاتت وجبت به دية كاملة. وكذلك بانقطاع الماء يفوت

جنس المنفعة من التوالد والتناسل^(١).

ولا تندرج في إتلاف الجماع أو الإمضاء دية الصلب وإن كانت قوة الجماع فيه كما قال المالكية. فلو ضرب صلبه فأبطله وأبطل جماعه فعليه ديتان.

وذكر الشافعية من هذا القبيل إتلاف قوة حبل المرأة فيكمل فيه ديتها، لانقطاع النسل^(٢).

دية الشجاج والجراح:

٦٣ - الشجاج ما يكون في الرأس أو الوجه، والجراح ما يكون في سائر البدن.

وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجب أرض مقدر في سائر جراح البدن، باستثناء الجائفة، وإنما تحب فيها الحكومة^(٣). وذلك لأنه لم يرد فيها نص من الشرع ويصعب ضبطها وتقديرها^(٤). أما الجائفة، وهي ما وصل إلى الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو ثغرة نحر أو ورك أو جنب أو خاصرة أو مشانة أو غيرها فاتفق الفقهاء على

(١) الاختيار ٣٧/٥، وحاشية الدسوقي ٢٧٢/٤، وقلوبي

١٤٢/٤، وبهاية المحتاج ٣٣٢/٧، ٣٢٤، والمغني ٣٢/٩

(٢) القليوبي ١٤٢/٤، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير

٧٤/٤، ومغني المحتاج ٧٤/٤

(٣) الحكومة هي ما تدفع للمجني عليه من قبل الجاني باجتهاد

القاضي أو بتقدير أهل الخبرة، وذلك لما لا يكون فيه أرض

مقدر (ر: حكومة عدل).

(٤) الاختصار لتعميل المختار ٤٢/٥، والزيلعي ١٣٢/٦،

١٣٤، وجواهر الإكليل بهامش خليل ٢٦٧/٢، وروضة

الطالبين ٢٦٥/٩، والمغني ٤٤/٨

(١) حديث: «ولي المشام الدية». تقدم ترجمه ف/٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٦٩/٥، وجواهر الإكليل ٢٦٨/٢،

وروضة الطالبين ٢٩٥/٢، ومغني المحتاج ٧١، ٧٠،

والمغني لابن قدامة ١١/٨، ١٢

(٣) مغني المحتاج ٧١/٤

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٧٢/٤

بأن كان على رأسه موضحة إذا قيس بها الباضعة مثلاً عرف أن المظطوح ثلث أو نصف في عمق اللحم وجب قسطه من أرش الموضحة. قال النووي: فإن شككنا في قدرها من الموضحة أوجبنا اليقين، قال الأصحاب: وتعتبر مع ذلك الحكومة، فيجب أكثر الأمرين من الحكومة وما يقتضيه التقسيط، لأنه وجد سبب كل واحد منهما.^(١)

أما الموضحة والهاشمة والمنقلة والأمة أو المأمومة ففي كل واحد منها أرش مقدر، وبيانه فيما يلي:

أ - الموضحة :

٦٥ - الموضحة هي أقل شجة فيها أرش مقدر من الشارع، ولها أهمية عند الفقهاء، لأنه يجب فيها القصاص إذا كانت عمداً، وهي الفاصل بين وجوب المقدر أي الأرض وغير المقدر أي الحكومة.

واتفق الفقهاء على أنه في الموضحة نصف عشر الدية، وهو خمس من الإبل في الحر الذكر المسلم.^(٢) ولما ورد في حديث عمرو بن حزم «وفي الموضحة خمس من الإبل».^(٣)

إلا أن المالكية لا يعتبرون الجرح على

أن فيها ثلث الدية، سواء أكانت عمداً أم خطأ، وذلك لما ورد في حديث عمرو بن حزم: «وفي الجائفة ثلث الدية».^(١)

كما اتفقوا على أن الجائفة إذا نفلت من جانب لآخر تعتبر جائفتين، وفيها ثلثا الدية.^(٢)

أما الشجاج وهي الجروح الواقعة في الرأس والوجه فقد قسمها أكثر الفقهاء إلى عشرة أقسام، على اختلاف في تسميتها، وينظر ذلك في مصطلح كل منها. جزاء هذه الشجاج :

٦٤ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو وجه عند الشافعية) إلى عدم وجوب أرش مقدر فيها يكون أقل من الموضحة، أي قبل الموضحة، وهي الحارصة، والدائمة والدائمة والباضعة والمتلاحة والسمحاق، وإنما يجب في كل من هذه الشجاج حكومة عدل.^(٣) لأنه ليس فيها أرش مقدر، ولا يمكن إهدارها، فتجب الحكومة.^(٤)

والقول الثاني عند الشافعية أنه إن لم يمكن معرفة قدرها من الموضحة فكذلك. وإن أمكن

(١) حديث: «وفي الجائفة ثلث الدية». تقدم تحريجه ف/٧
(٢) الاختيار ٤٢/٥، وابن عابدين ٣٥٦/٥، والمواق

٢٤٦/٦، ٢٥٨، وجواهر الإكليل ٢٦٧/٢، والروضة

٢٦٦/٩، وما بعدها، والمغني ٤٩/٨

(٣) الزيلعي ١٣٣/٦، والاختيار ٤٢/٥، والفواكه الدواني

٢٦٣/٢، والروضة ٢٦٥/٩، والمغني ٤٢/٨

(٤) المراجع السابقة، والاختيار ٤٢/٥

(١) روضة الطالبين ٢٦٥/٩، وجواهر

(٢) ابن عابدين ٣٧٢/٥، والمسلونة ٣١٠/٦، وجواهر

الإكليل ٢٦٧/٢، والروضة ٢٦٣/٩، والمغني ٤٢/٨

(٣) حديث: «وفي الموضحة خمس من الإبل». سبق تحريجه

ف/٧

رضي الله عنها وبه قال شريح ومكحول
والشعبي والزهري وربيعة.

وروي عن سعيد بن المسيب وهورواية عن
أحمد أن موضحة الوجه فيها عشر من الإبل لأن
شينها أكثر، وموضحة الرأس يسترها الشعر
والعمامة. (١)

ب - الهاشمة :

٦٦ - الهاشمة هي التي تتجاوز الموضحة وتهشم
العظم أي تكسره، كما تقدم.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن فيها عشر
الدية، وهو عشرة أبعة، وهذا عند الحنفية
والحنابلة، وهو قول الشافعية إذا كانت مع
الإيضاح. وروي ذلك عن زيد بن ثابت
رضي الله عنه، وهو لا يكون إلا عن توقيف،
وبه قال قتادة والثوري. (٢)

أما في الهاشمة دون الإيضاح ففيها خمسة
أبعة على الأصح عند الشافعية، وقيل:
حكومة. (٣)

وقال ابن المنذر: تجب في الهاشمة الحكومة،
إذ لا سنة فيها ولا إجماع، فتجب فيها الحكومة

الأنف واللمحي الأسفل موضحة، فلا يقولون
فيها بأرش مقدر، فتجب فيها حكومة عدل،
كسائر جراحات البدن. (١)

وقيدها الحنفية بأن لا يكون المجني عليه
أصلعاً، وإلا ففيها حكومة عدل، لأن جلده
أنقص زينة من غيره. (٢)

وقال الشافعية وإنما يجب في الموضحة خمس
من الإبل في حق من تجب الدية الكاملة بقتله،
وهو الحر المسلم الذكر وهذا المبلغ نصف عشر
ديته، فتراعى هذه النسبة في حق غيره فتجب
في موضحة اليهودي نصف عشر ديته وهو بعير
وثلاثان، وفي موضحة المرأة بعيران ونصف، وفي
موضحة المجوسي ثلثا بعير. (٣)

وذهب الحنابلة إلى التسوية بين الذكر
والأنثى في موضحتهما لما ورد في حديث عمرو بن
حزم: «وفي الموضحة خمس من الإبل»، (٤) وهو
مطلق، فالرجل والمرأة لا يختلفان في أرش
الموضحة لأنه دون الثلث، وهما يستويان فيما
دون الثلث ويختلفان فيما زاد على الثلث. (٥)

وذهب أكثر الفقهاء إلى أن موضحة الرأس
والوجه سواء، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر

(١) المدونة ٦/ ٣١٠

(٢) ابن عابدين ٥/ ٣٧٧

(٣) الروضة ٩/ ٢٦٣

(٤) حديث: «وفي الموضحة خمس من الإبل». سبق تحريجه
٧/ ف

(٥) المغني لابن قدامة ٨/ ٤٢، ٤٣

(١) نفس المرجع.

(٢) الزيلعي ٦/ ١٣٣، ١٣٤، وانظر نصب الراية ٤/ ٣٧٥،

وبهاية المحتاج ٧/ ٣٠٥، والمغني ٨/ ٤٥، ٤٦

(٣) مغني المحتاج ٤/ ٥٨

مرفوعا، وقد حكى ابن المنذر إجماع أهل العلم عليه.^(١)

وقد سبق كلام بعض المالكية أن المنقلة يقال لها الهاشمة أيضا عندهم.^(٢)

د - الأمة أو المأمومة :

٦٨ - الأمة والمأمومة شيء واحد. قال ابن قدامة نقلا عن ابن عبد البر: أهل العراق يقولون لها الأمة، وأهل الحجاز يقولون لها المأمومة، وهي الجراحة الواصلة إلى أم الدماغ، وهو الجبلدة التي تجمع الدماغ وتستره.

ويجب في المأمومة ثلث الدية عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة، وفي الصحيح عند الشافعية)^(٣) لما ورد في حديث عمرو بن حزم: «في المأمومة ثلث الدية»^(٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثل ذلك.

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٢/٥، والاختيار ٤٢/٥، والمواق على هامش الخطاب ٢٥٨/٦، ومغني المحتاج ٥٨/٤، والروضة ٢٦٤/٩، والمغني ٤٦/٨

(٢) الفواكه الدواني ٢٦٢/٢، الزرقاني ٣٤/٨

(٣) الاختيار ٤٢/٥، والزيلعي ١٣٢/٦، وجواهر الإكليل ٢٦٠/٢، والمواق ٢٥٨/٦، والروضة ٢٦٢/٩، والمغني ٤٧/٨

(٤) حديث: «في المأمومة ثلث الدية». تقدم من حديث عمر بن حزم ٧/ف

كما تجب فيها دون الموضحة.^(١)

أما المالكية فقد اختلفت أقوالهم: فقد جاء في مختصر خليل وشروحه أن الهاشمة أرشها عشر الدية ونصفه.^(٢) ونقل المواق عن ابن شاس أن الهاشمة لا دية فيها بل حكومة.

وقال ابن رشد: لم يعرفها مالك، وفي قول عندهم فيها عشر الدية مائة دينار.^(٣)

وقال النفراوي المالكي: المنقلة، ويقال لها: الهاشمة أيضا، فيها عشر الدية ونصف عشرها وهي خمسة عشر بعيرا.^(٤)

ج - المنقلة :

٦٧ - المنقلة هي التي تنقل العظام بعد كسرها وتزيلها عن مواضعها.

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب في المنقلة عشر الدية ونصفه - أي خمسة عشر بعيرا - وذلك لما ورد في حديث عمرو بن حزم: «وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل».^(٥) ومثله ما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

(١) المغني ٤٥/٨، ٤٦

(٢) جواهر الإكليل ٢٦٧/٢

(٣) المواق بهامش الخطاب ٢٥٨/٦، ٢٥٩

(٤) الفواكه الدواني ٢٦٢/٢

(٥) حديث: «وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل». سبق تخريجه

٧/ف

واتلاف الأعضاء أو المعاني المختلفة إذا لم تقض إلى الموت. فإن قطع يديه ورجليه معا ولم يمت المجني عليه تجب ديتان.

ونقل النووي عن الماوردي أن فيها ثلث الدية وحكومة. (١)

هـ - الدامغة :

وإن جنى عليه فأذهب سمعه وبصره وعقله وجب ثلاث ديات، وهكذا، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رجل رمى آخر بحجر فذهب عقله وبصره وسمعه وكلامه فقصى فيه بأربع ديات وهو حي، لأنه أذهب منافع في كل واحدة منها دية، فوجب عليه دياتها كما لو أذهبها بجنايات مختلفة.

٦٩ - الدامغة هي الشجة التي تتجاوز عن الأمة فتخرق الجلد وتصل إلى الدماغ وتخسف. (٢) ولم يذكرها بعض الفقهاء في بحث الشجاج، لأن المجني عليه يموت بعدها عادة، فيكون قتلا، لا شجا.

أما إذا أفضت الجناية إلى الموت فتتدخل ديات الأطراف والمعاني في دية النفس فلا تجب إلا دية واحدة. (١)

فإن عاش المجني عليه بعد الدامغة، فذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية في المعتمد وهو المذهب عند الحنابلة والأصح المنصوص عند الشافعية) إلى أن فيها ما في الأمة، وهو ثلث الدية.

٧١ - وبناء على هذا الأصل اتفق الفقهاء في الجملة على أن الجناية على ما دون النفس إذا لم يطرأ عليها البرء والاندمال وكانت من جان واحد تتدخل مع الجناية على النفس.

وفي قول عند الشافعية والحنابلة تجب فيها مع الثلث حكومة لخرق غشاء الدماغ. وفي قول عند المالكية تجب في الدامغة حكومة عدل. (٣)

تدخل الديات وتعددها :

فإذا قطع يديه خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء لا يجب على الجاني إلا دية واحدة. وكذلك إذا قطع سائر أعضائه خطأ ثم قتله خطأ، أو سرت

٧٠ - الأصل أن الدية تتعدد بتعدد الجناية

(١) الروضة ٢٦٤/٩

(١) بدائع الصنائع ٣٠٣/٧، وفتح القدير ٢٨٢/٨، والاختيار ٤٣/٥، والزيلعي ١٣٥/٦، والمواق ٢٦٤/٦، وحاشية الزرقاني ٨٣/٨، وجواهر الإكليل ٢٧٠/٢، ومغني المحتاج ٧٦/٤، والروضة ٣٠٦/٩، والمغني ٦٨٥/٧ وما بعدها، و ٣٨/٨

(٢) المصباح المنير مادة: «دماغ»، والزيلعي ١٣٠/٦، ١٣١، ومغني المحتاج ٥٨/٤، والمغني ٤٧/٨
(٣) المحرشي ١٦/٨، والزرقاني ١٧/٨، وجواهر الإكليل ٦٠/٢، والمواق ٢٤٦/٦، واللمسوقي ٢٧٠/٤، ومغني المحتاج ٥٨/٤

الجناية على طرف أو معنى لكنها سرت إلى طرف أو معنى آخر ففي هذه المسائل وفروع أخرى من نوعها خلاف وتفصيل، بيان ضوابطه فيما يلي:

٧٧ - يقول الحنفية: من قطع يد رجل خطأ ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ، أو قطع يده عمدا ثم قتله خطأ أو قطع يده خطأ فبرئت يده ثم قتله خطأ، أو قطع يده عمدا فبرأت ثم قتله عمدا فإنه يؤخذ بالأمرين جميعا. جاء في الهداية وفتح القدير: الأصل فيه أن الجمع بين الجراحات واجب ما أمكن تمييزا للأول لأن القاتل في الأعم يقع بضربات متعاقبة وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض الحرج إلا أن لا يمكن الجمع فيعطى كل واحد حكم نفسه وقد تعلل الجمع في هذه الفصول في الأولين لاختلاف حكم الفعلين وفي الآخرين لتدخل البرء، وهو قاطع للسراية حتى لو لم يتدخل وقد تجانسا بأن كانا خطاين يجمع بالإجماع لإمكان الجمع واكتفي بدية واحدة.^(١)

وقال الموصلي الحنفي: من شج رجلا فذهب عقله أو شعر رأسه دخل فيه أرش الموضحة لأن العقل إذا فات فأتت منفعة جميع الأعضاء فصار كما إذا شجته فأت، وأما الشعر فلأن أرش الموضحة يجب لغوات بعض الشعر حتى لو نبت

(١) الهداية مع الفتح ٢٨٢/٨، ٢٨٣

الجناية على الأطراف إلى النفس فأت منها.^(١) كما اتفقوا على أنه تتداخل الأعضاء في منافعها، والمنافع في الأعضاء إذا كانت الجناية على نفس المحل، سواء أكانت مرة واحدة أم بدفعات مختلفة، إذا لم يطرأ عليها البرء. فإذا قطع أنفه وأذهب شمه لا تجب لإلاديه واحدة، وإذا أذهب بصره ثم فقأ عينيه لا تجب لإلاديه واحدة وهكذا. وسواء أحصلت الجنايتان معا أم بالتراخي بشرط أن لا يتدخل بينهما برء.

وهذا إذا اتفقت صفة الجناية على النفس والأطراف في العمد والخطأ، وكانت الجناية في الأطراف بالقطع وإتلاف المعاني في محل واحد، ولم يطرأ على الجنايتين اندمال.

وإذا طرأ البرء والاندمال بين الجنايتين على الأطراف، أو على طرف ومعنى من نفس الطرف تعدد الديات. فإذا قطع أنفه واندمل ثم أتلف شمه تجب عليه ديتان. وإذا قطع يديه ورجليه ولم يسر إلى النفس واندملت تجب عليه ديتان، وهكذا.^(٢)

أما إن اختلفت الجناية صفة، بأن كانت إحداها عمدا والأخرى خطأ، أو لم يكن محل الجنايتين واحدا، ولم يتدخل بينهما برء، أو كانت

(١) البدائع ٣٠٣/٧، وجواهر الإكليل ٢٧٠/٢، والروضة ٣٠٧/٩

(٢) نفس المراجع السابقة.

سقط الأرض، والدية تجب بفوات جميع الشعر، وقد تعلقا بفعل واحد فدخل الجزء في الكل كما لو قطع أصبعه فشلت يده.

وإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه لم تدخل، ويجب أرش الموضحة مع ذلك، لما روينا عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في ضربة واحدة بأربع ديات، ولأن منفعة كل عضو من هذه الأعضاء مختصة به لا تعدى إلى غيره فأشبه الأعضاء المختلفة، بخلاف العقل فإن منفعته تتعدى إلى جميع الأعضاء. وعن أبي يوسف أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام دون البصر، لأن السمع والكلام أمر باطن فاعتبره بالعقل، أما البصر فامر ظاهر فلا يلتحق به. ^(١)

وقال الزيلعي: الجناية إذا وقعت على عضو واحد فأتلفت شيئين، وأرش أحدهما أكثر، دخل الأقل فيه، ولا فرق في هذا بين أن تكون الجناية عمدا أو خطأ، وإن وقعت على عضوين لا يدخل، ويجب لكل واحد منها أرشه سواء كان عمدا أو خطأ عند أبي حنيفة رحمه الله، لسقوط القصاص به عنده، وعندهما يجب للأول القصاص إن كان عمدا وأمكن الاستيفاء، وإلا فكما قال أبو حنيفة. وقال زفر: لا يدخل أرش الأعضاء بعضه في بعض لأن كل واحد منهما جناية فيها دون النفس فلا يتداخلان

كسائر الجنائيات. ^(١)

٧٣ - يقول المالكية: تتعدد الدية بتعدد الجنابة إلا المنفعة بمحلها، فلوضرب صلبه فبطل قيامه وقوة ذكره حتى ذهب منه أمر النساء لم يندرج، ووجبت ديتان، كما أن من شج رجلا موضحة فذهب من ذلك سمعه وعقله فعلى عاقلته ديتان بجانب أرش الموضحة.

أما إذا ذهبت المنفعة بمحلها فتندرج الجنائيات، فتجب دية واحدة، على المنفعة ومحلها معا. ^(٢)

وكذا إذا جنى على لسانه فأذهب ذوقه ونطقه أو فعل به ما منع به واحدا منها، أوهما مع بقاء اللسان إذا ذهب كله بضربة أو بضربات في فور. وأما بضربات بغير فور فتتعدد بمحلها الذي لا توجد إلا به. فإن وجدت بغيره وبه ولو أكثرها، كأن كسر صلبه فأقعده وذهبت قوة الجماع فعليه دية لمنع قيامه، ودية لعدم قوة الجماع وإن كان أكثرها في الصلب.

واختلفت أقوال المالكية في الأذن والأنف، فقد نقل أكثر شراح خليل عن ابن القاسم أن في الشم دية ويندرج في الأنف كالבصر مع العين والسمع مع الأذن. وهذا مطابق لقاعدة: إن المنفعة لا تتعدد بمحلها، كما اقتضاه نص خليل: (وتعددت الدية بتعددتها إلا المنفعة

(١) الزيلعي ٦/ ١٣٥

(٢) المواق ٦/ ٢٦٤

(١) الاختيار للموصلي ٥/ ٤٣

الروضة وأصلها، أما ما لا يقدر بالدية فيدخل أيضا كما فهم مما تقرر بالأولى، وكذا لو حزه الجاني أي قطع عن المجني عليه قبل اندماله من الجراحة يلزمه للنفس دية واحدة في الأصح المنصوص، لأن دية النفس وجبت قبل استقرار ما عداها فيدخل فيها بدله كالسراية. والثاني تجب ديات ما تقدمها، لأن السراية قد انقطعت بالقتل فأشبه انقطاعها بالاندمال. وما سبق هو عند اتحاد الفعل المجني به، فإن كان مختلفا كان جز الرقبة عمدا والجناية الحاصلة قبل الحز خطأ، أو شبه عمد أو عكسه كان حزه خطأ والجنايات عمدا أو شبه عمد فلا تدخل لشيء مما دون النفس فيها في الأصح، بل يستحق الطرف والنفس لاختلافها واختلاف من تجب عليه، فلو قطع يديه ورجليه خطأ أو شبه عمد ثم حزر رقبته عمدا، أو قطع هذه الأطراف عمدا ثم حزر الرقبة خطأ أو شبه عمد وعفا الأول في العمد على دينه وجبت في الأولى دية خطأ أو شبه عمد ودية عمد، وفي الثانية ديتا عمد ودية خطأ أو شبه عمد، والقول الثاني وهو مقابل الأصح تسقط الديات فيها، ولو حزر الرقبة غيره أي الجاني المتقدم تعددت، أي الديات، لأن فعل الإنسان لا يدخل في فعل غيره، فيلزم كلا منهما ما أوجبه جنائيه. (١)

(١) معنى المحتاج ٤/٧٦، ٧٧، وبهاية المحتاج ٧/٣٢٤،

وانظر الروضة ٩/٣٠٦، ٣٠٧.

بمحلها)، وهذا هو الصواب، كما قال البتاني. (١)

وقال الزرقاني: ولا يشمل قوله (بمحلها) الأذن والأنف، وإن اقتضاه كلام بعض الشراح، بل في قطع الأذن أو الأنف غير المارن حكومة، والدية في السمع والشم، لأن السمع ليس عمله الأذن. والشم ليس عمله الأنف بدليل تعريفهما. (٢)

٧٤ - أما الشافعية فقال الشريبي في شرحه على المنهاج: إذا أزال الجاني أطرافا تقتضي ديات كقطع أذنين، وسدين ورجلين، ولطائف (معاني) تقتضي ديات، كإبطال سمع، وبصر، وشم، فمات سراية منها، وكذا من بعضها ولم يندمل البعض كما اقتضاه نص الشافعي، واعتمده البلقيني إذا كان قبل الاندمال للبعض الآخر فدية واحدة وسقط بدل ما ذكره، لأنها صارت نفسا، أما إذا مات بسراية بعضها بعد اندمال بعض آخر منها لم يدخل ما اندمل في دية النفس قطعا، وكذا لو جرحه جرحا خفيفا لا مدخل للسراية فيه ثم أجافه (أصابه بجائفة) فمات بسراية الجائفة قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل أرشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام

(١) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ٢/٧٧٠، والناج والإكليل بهامش الخطب ٦/٢٦٤، وحاشية البتاني على

الزرقاني ٨/٤٣

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٨/٤٣

ولا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا^(١).

ويشترك مع العاقلة في تحمل دية الخطأ الجاني نفسه عند الخفية والمالكية، خلافا للشافعية ومن معهم، حيث قالوا: ليس على الجاني المخطئ شيء من الدية^(٢).

وقد تقدم دليل وحكمة تحمل العاقلة دية الخطأ وشبه العمد.
وينظر تفصيل هذه المسائل في مصطلح: عاقلة).

أما إذا كانت الجناية عمدا وسقط القصاص بشبهة أو نحوها، أو ثبتت باعتراض الجاني أو الصلح فإن الدية تجب في مال الجاني نفسه، لأنها دية مغلظة، ومن وجوه التغليب في العمد وجوب الدية على الجاني نفسه كما سبق.

واختلفوا في عمد الصبي والمجنون: فقال جمهور الفقهاء (الخفية والمالكية والحنابلة وهو مقابل الأظهر عند الشافعية) إن عمد الصبي والمجنون خطأ تحمله العاقلة، لأنه لا يتحقق منها كمال القصد، فديتها على عاقلتها كشبه

(١) حديث: ولا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا. أورده الزيلعي في نصب الراية (٤/٣٩٩ - ط المجلس العلمي) وقال: «وغيره» يعني لا أصل له.
(٢) حاشية ابن عابدين ٤١٢/٥، وحاشية القليوبي ١٥٦/٤، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٠

٧٥- وقال الحنابلة: إذا قطع يديه ورجليه ثم عاد فضرب عنقه قبل أن تندمل جراحه، وصار الأمر إلى الدية بعفو الولي أو كون الفعل خطأ أو شبه عمد أو غير ذلك فالواجب دية واحدة، لأنه قاتل قبل استقرار الجرح، فدخل أرش الجراحة في أرش النفس، كما لو سرت إلى النفس.

وقال بعضهم: تجب دية الأطراف المقطوعة ودية النفس. لأنه لما قطع بسراية الجرح بقتله صار كالمتقرر، فأشبه ما لو قتله غيره^(١).

وإن قطع الجاني بعض أعضائه ثم قتله بعد أن برأت الجراح، مثل أن قطع الجاني يديه ورجليه فبرأت جراحته ثم قتله فقد استقر حكم القطع بالبرء ولولي القاتل الخيار، إن شاء عفا وأخذ ثلاث ديات، وإن شاء قتله وأخذ ديتين، دية للميتين ودية للرجلين، لأن كل جناية من ذلك استقر حكمها، كما قال البهوتي^(٢). وهذا يعني أنه لا تدخل بعد الاندمال عندهم لا في النفس ولا في الأعضاء.

من تجب عليه الدية :

٧٦- الأصل أن الدية إذا كان موجبها الفعل الخطأ أو شبه العمد، ولم تكن أقل من الثلث تتحملها العاقلة، إلا دية العبد أو ما وجب بإقرار المجني عليه أو الصلح، لقوله ﷺ:

(١) المغني ٧/١٨٥، ١٨٦، وكشاف القناع ٥/٥٣٩

(٢) كشاف القناع ٥/٥٤٠

وجوب الدية في بيت المال :
يتحمل بيت المال الدية في الحالات التالية :

أ - عدم وجود العاقلة أو عجزها عن أداء الدية :
٧٨ - صرح الفقهاء بأن من لا عاقلة له ، أو كان له عاقلة وعجزت عن جميع ما يجب بخطئه أو تمتعه تكون ديته في بيت المال ، لقوله ﷺ : «أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه» .^(١)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : هذا إذا كان الجاني مسلماً ، فإن كان مستأمناً أو ذمياً فديته في مال الجاني عند الحنابلة في الراجح ، وهو المذهب عند الشافعية ، وقيل : عندهم قولان ، كمسلم لا عاقلة له ولا بيت مال .^(٢)

قال ابن قدامة : من لا عاقلة له هل يؤدي عنه من بيت المال أو لا ؟ فيه روايتان :

إحداهما : يؤدي عنه منه ، وهو مذهب الزهري والشافعية ، لأن النبي ﷺ ودى الانتصاري الذي قتل بخيبر من بيت المال . ولأن

العمد .^(٣) ولأن مجنوناً صال على رجل بسيف فضربه ، فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه فجعل عقله على عاقلته بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم وقال : (عمده وخطؤه سواء) . ولأن الصبي مظنة الرحمة ، والعاقل المخطيء لما استحق التحفيف حتى وجبت الدية على عاقلته ، فهؤلاء - وهم أغرار - أولى بهذا التحفيف .^(٤)

وقال الشافعية في الأظهر : إن عمد الصبي والمجنون عمد إذا كان لهما نوع تمييز ، إلا أنه لا يجب عليهما القصاص للشبهة لأنهما ليسا من أهل العقوبة ، فيجب عليهما موجه الآخر وهو الدية .^(٥)

وجوب الدية على أهل القرية :

٧٧ - إذا وجد قتيلى في قرية أو مكان مملوك لجماعة ، ولا يعرف قاتله ، وادعى الأولياء القتل على أهل المحلة ، وجبت الدية بعد القسامة ، على خلاف وتفصيل في شروط وأحكام القسامة ،^(٦) تنظر في مصطلح : (قسامة) .

(١) تبين الحقائق للزليعي ١/١٣٩ ، والنسوتي مع الشرح الكبير ٤/٢٨٢ ، ٤٨٦ ، ومعني المحتاج ٤/١٠ ، والمغني لابن قدامة ٧/٧٧٦

(٢) نفس المراجع السابقة .

(٣) معني المحتاج ٤/١٠

(٤) ابن عابدين ٥/٤١٠ ، وسابدها ، جواهر الإكليل ١٥/٢ ، وحاشية القليوبي على المنهاج ٤/١٦٣ ، والمغني ٦٨ - ٦٤/٨

(١) حديث : «أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه» . أخرجه ابن ماجه (٢/٨٨٠ - ط الحلي) من حديث القدماء بن عبدكرب ، وحسنه أبو زهرة الرازي كما في التلخيص لابن حجر (٣/٨٠ - ط شركة الطباعة الفنية) .

(٢) ابن عابدين ٥/٤١٣ ، والمواق على هامش الخطاب ٦/٢٦٦ ، وجواهر الإكليل ٢/٧٧١ ، والروضة ٩/٣٥٤ ، والمغني ٧/٧٩١ ، وسابدها ، ومعني المحتاج ٤/٩٧

بخطئه، كما لورمى صيدا فقتل آدميا. (١)
وعند المالكية: إن زاد في التعزير يظن
السلامة فحساب ظنه فهدر، وإن شك فالدية
على العاقلة، وهو كواحد منهم. (٢)
ج- وجود القتل في الأماكن العامة:

٨٠- إذا وجد القتل في مكان يكون التصرف
فيه لعامة المسلمين، كالشارع الأعظم النافذ،
والجامع الكبير، والسجن وكل مكان لا يختص
التصرف فيه لواحد منهم، ولا لجماعة يمحسون،
فالدية في بيت المال، لأن الغرم بالغنم، فلما كان
عامة المسلمين هم المتفيعين بهذه الأماكن كان
الغرم عليهم، فيدفع من مالهم الموضوع لهم في
بيت المال. وكذلك إذا قتل شخص في زحام
طواف أو مسجد عام أو الطريق الأعظم ولم
يعرف قاتله، فديته في بيت المال، (٣) لقول علي
رضي الله عنه: (لا يطل دم امرئ مسلم). (٤)
تعدر حصول الدية من بيت المال:

٨١- إذا لم يكن للجاني عاقلة، وتعدر حصول
الدية من بيت المال، لعدم وجوده أو عدم
ضبطه، فهل يسقط الدم أو تجب الدية كاملة
على الجاني نفسه؟ اختلف الفقهاء: فقال
الحنفية والمالكية وهو الأظهر عند الشافعية

(١) الروضة ٢٢٨/٩ والمغني ٣٠٨/١١، والمغني ٣١٢/٨
(٢) السوقي ٣٥٥/٤

(٣) ابن عابدين ٤٠٦/٥، ونيل المآرب ١١٠/٢
(٤) أثر علي رضي الله عنه ولا يطل دم امرئ مسلم؛ أخرجه
سعيد بن منصور في سننه كما في المغني لابن قدامة (٨/٦٩-
ط الرياض).

المسلمين يرثون من لا وارث له، فيعقلون عنه
عند عدم عاقلته، كعصبائه ومواليه.
والثانية: لا يجب ذلك، لأن بيت المال فيه
حق للنساء والصبيان والمجانين والفقراء،
ولا عقل عليهم، فلا يجوز صرفه فيما لا يجب
عليهم. (١)

وقال المالكية: الكافر الذمي يعقل عنه ذوو
دينه الذين يؤدون معه الجزية، والصلحي يعقل
عنه أهل صلحه. (٢)

ب- خطأ الإمام أو الحاكم في حكمه:
٧٩- إذا أخطأ ولي الأمر أو القاضي في حكمه
فتلف بذلك نفس أو عضو، فديته على بيت
المال عند جمهور الفقهاء وهم الحنفية، وهو
الأصح عند الحنابلة وقول عند الشافعية، ومثاله
من مات في التعزير بسبب الزيادة والتجاوز بأمر
الإمام، فإن ديته تجب في بيت المال، لا على
العاقلة.

واستدلوا على وجوبها في بيت المال بأنه خطأ
يكثر وجوده، فلو وجب ضمانه على عاقلة الإمام
أجحف بهم. (٣)

وفي الأظهر عند الشافعية وهو الرواية الثانية
عند الحنابلة: أنها تجب على عاقلته لأنها وجبت

(١) المغني ٧٩١/٧

(٢) جوامع الإكليل ٢٧١/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ١٩٠/٥، وروضة الطالبين
٣١٢/٨، والمغني ٣٠٨/١١

للأولياء المطالبة بشيء إذا لم تسر الجناية إلى النفس.

أما إذا سرت الجناية إلى النفس ومات المجني عليه بعد عفو عن قطع الأطراف والمعاني فهل للأولياء المطالبة بدية النفس لأن العفو حصل عن القطع لا عن القتل؟ أوليس لهم المطالبة بالدية الكاملة لأن العفو عن موجب الجناية وهو القطع عفو عن الجناية نفسها؟ في ذلك خلاف وتفصيل، ينظر في مصطلح: (قصاص، وعفو، وسراية).

أما دية النفس فهي موروثة كسائر أموال الميت حسب الفرائض المقدرة شرعا في تركته فيأخذ منها كل من الورثة الرجال والنساء نصيبه المقدر له باستثناء القاتل، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مَسْلُومَةٍ إِلَى أَهْلِهَا﴾^(١) ولما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «العقل ميراث بين ورثة القاتل على فرائضهم»^(٢). وهذا قول أكثر الفقهاء.^(٣)

واختاره ابن قدامة من الخنابلة: أنها تجب في مال الجاني.^(١) وذهب الخنابلة إلى أنها تسقط^(٢) بتعذر أخذها من بيت المال حيث وجبت فيه، ولا شيء على القاتل، وهذا هو المذهب عندهم، ولا على العاقلة أيضا لعجزها عن أداء ما وجب عليها من الدية. ولو أيسرت العاقلة بعد ذلك أخذت الدية منها كاملة لثلا يضيع دم المسلم هدرا، قال الرحيباني: وهذا متجه، ويتجه أنه إذا تعذر أخذ الدية من بيت المال فتجب في مال القاتل.^(٣)

وفي وجه عند الشافعية: لا تؤخذ من الجاني بل تجب على جماعة المسلمين كنفقة الفقراء، كما ذكره النووي في الروضة، وقال: لو حدث في بيت المال مال هل يؤخذ منه الواجب؟ وجهان: أحدهما لا، كما لا يطالب فقير العاقلة لغناه بعد الحول.^(٤)

من يستحق الدية:

٨٢- لا خلاف بين الفقهاء في أن المستحق للدية في الجناية على ما دون النفس أي قطع الأطراف وإزالة المعاني هو المجني عليه نفسه، إذ هو المتضرر، فله أن يطالب بالدية، وله حق الإبراء والعفو عنها. وإذا عفا عن الدية فليس

(١) ابن عابدين ٤١٣/٥، الحرشي ٤٦/٨، ومغني المحتاج ٩٧/٤، والروضة ٣٥٧/٩، والمغني ٧٩٢/٧ و٧٩٣.

(٢) نيل المآزب ١١٠/٢.

(٣) مطالب أولي النهى ١٣٩/٦، ١٤٠.

(٤) الروضة ٣٥٧/٩.

(١) سورة النساء/٩٢.

(٢) حديث: «العقل ميراث بين ورثة القاتل على فرائضهم». أخرجه النسائي (٣/٨). ط المكتبة التجارية، وأبو داود (٤/٦٩٢). تحقيق عزت عبيد دعاس وإسناده حسن.

(٣) فتح القدير مع الهداية ٢٨٤/٨، ٢٨٦، وكفاية الطالب شرح الرسالة ٢٤٧/٢، والمواق مع الخطاب ٦/٢٥٨، وحاشية الجمل ١٠٨/٥، ١٠٩، ومغني المحتاج ٤/١٠٥، ومطالب أولي النهى ٤/٤٩٨، ٤٩٨، والأم للشافعي ١٤٩/٧، والمغني لابن قدامة ٦/٣٢٠.

المستحق الوحيد في دية الأطراف والمعاني .
واتفقوا على أن دية النفس تسقط بعفو أو
إبراء جميع الورثة المستحقين لها . وإذا عفا أو أبرأ
بعضهم دون البعض يسقط حق من عفا وتبقى
حصصة الآخرين في مال الجاني إن كانت الجناية
عمداً ، وعلى العاقلة إن كانت خطأ .
واتفقوا في الجملة على أن المجني عليه له
العفو عن دم نفسه بعدما وجب له الدم مثل أن
يعفو بعد انقضاء مقاتله عمداً كان القتل أو خطأ .
وإذا صار الأمر إلى الدية يكون العفو بمنزلة
الوصية فينقذ في الثلث .^(١)

أما إذا عفا المجني عليه عن دية قطع عضو ،
فسرت الجناية إلى عضو آخر أو مات من ذلك
فهل يشمل العفوية النفس أو العضو الذي
سرت إليه الجناية ؟ ففيه ما يأتي من التفصيل :
أ - إذا عفا عن القطع بلفظ الجناية بأن قال :
عفوت عن جنائتك ، أو قال : عفوت عن القطع
وما يحدث منه ، شمل العفو ما يحدث من القطع
من إتلاف عضو آخر أو الموت .

وإن عفا عن القطع مطلقاً بأن لم يقيد به بقود
ولا دية ، ولم يكن بلفظ الجناية ، ولم يذكر
ما يحدث منه فهذا العفو يخص القطع ،
ولا يتناول ما يسري منه من إتلاف أعضاء

(١) فتح القدير مع الهداية ٨/ ٢٨٥ ، وجواهر الإكليل
٢/ ٢٦٤ ، وكشاية الطالب ٢/ ٢٣٧ ، وحاشية الجمل
٥/ ٥٥ ، ٥٦ ، وكشاف القناع ٥/ ٥٤٣ ، وما بهما .

وذكر ابن قدامة رواية أخرى عن علي
رضي الله عنه قال : لا يرث الدية إلا عصابات
المقتول الذين يقتلون عنه ، وكان عمر رضي الله
عنه يذهب إلى هذا ثم رجع عنه لما بلغه عن
النبي ﷺ توريث المرأة من دية زوجها .^(٢) فقد
ورد في حديث الضحاك الكلابي قال : « كتب
إلي رسول الله ﷺ أن أورت امرأة أشيم الضبابي
من دية زوجها أشيم » .^(٣)

وإذا لم يوجد للمقتول وارث تؤدي دية
ليبت المال ، لقوله ﷺ : « أنا وارث من لا وارث
له ، أعقل عنه وأرثه » .^(٣)

العفو عن الدية :

٨٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الدية تسقط
بالعفو عنها . فإذا عفا المجني عليه عن دية الجناية
على ما دون النفس من القطع وإتلاف المعاني
تسقط ديتها ، لأنها من حقوق العباد التي تسقط
بعفو من له حق العفو ، والمجني عليه هو

(١) المراجع السابقة ، والمفني لابن قدامة ٦/ ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
وجواهر الإكليل ٢/ ٢٦٤

(٢) حديث : « أنه ورث امرأة أشيم الضبابي » . أخرجه أبو داود
(٣/ ٣٣٩ - ٣٤٠ - تحقيق عزت هيب دحلان) ونقل
الزبيدي عن ابن القفطان أنه عمله بالاتطاع بين عمر بن
الخطاب والراوي عنه وهو سعيد بن المسيب ، كذا في نصب
الراية للزبيدي (٤/ ٣٥٢ - ط المجلس العلمي) .

(٣) حديث : « أنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه » .
سبق تخريجه ف/ ٧٨

لواقصر، أو القتل إذا سري، فكان العفو عنه عفواً عن موجبيه أيهما كان. ولأن اسم القطع يتناول الساري والمقتصر، فيكون العفو عن القطع عفواً عن نوعيه، وصار كما إذا كان العفو عن الجنائية، فإنه يتناول الجنائية السارية والمقتصرة فكذا هذا.

وعلى ذلك فتسقط بعفو المجني عليه عن القطع ولو سرت الجنائية إلى النفس عندهم^(١) وتفصيل هذه المسائل في مصطلحات: (قتل، قصاص، سرية).



أخرى أو النفس عند أكثر الفقهاء (المالكية والشافعية، وهو قول أبي حنيفة ورواية عند الحنابلة)، وعلى ذلك فالجاني ضامن للجنائية وما تسري إليه من نفس أو عضو. حتى إن المالكية قالوا بالقصاص بعد القسامة إن كانت الجنائية عمداً من واحد تعين لها.

واستدل الفقهاء لعدم شمول العفو لما يسري منه من إتلاف الأعضاء أو النفس بأن سبب الضمان قد تحقق وهو قتل النفس المعصومة (أو إتلاف العضو)، والعفو لم يتناوله بصريحه، لأنه عفا عن القطع، وهو غير القتل، وبالسرية تبين أن السواقع قتل، فوجب ضمانه، وكان ينبغي أن يجب القصاص في العمد إلا أنه تجب الدية لأن صورة العفو أورثت شبهة وهي دائرة للقود، بخلاف العفو عن القطع بلفظ الجنائية لأنها اسم جنس وبخلاف العفو عن القطع وما يحدث منه لأنه صريح في العفو عن السرية والقتل^(١).

وفي رواية عند الحنابلة، وهو قول أبي يوسف ومحمد من الحنفية يصح العفو، ويتناول ما يسري عن القطع من إتلاف عضو آخر أو النفس، فلا شيء على القتاتل، وذلك لأن العفو عن القطع عفو عن موجب، وموجب القطع

(١) فتح القدير مع الهداية ٨/ ٢٨٤، ٢٨٥، والبدائع ٧/ ٢٤٩، ومواهب الجليل مع السواق ٥/ ٨٦، ٨٧، ٦/ ٢٥٥، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٧٦، وحاشية الجمل على المبع ٥/ ٥٤، ٥٦، والمغني ٧/ ٧٤٨ وما بعدها.

(١) المراجع السابقة.

القاف وسكون الراء - والقرنان (١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - قيادة :

٢ - القيادة ذات الصلة بالديانة هي : السعي بين الرجل والمرأة بالفجور، وهي فعل القواد، كما أن الديانة فعل الديوث، وهما متقاربان في المعنى (٢).

الحكم التكليفي :

٣ - الديانة من الكبائر لقوله ﷺ : «ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والديوث، ورجلة النساء» (٣).

فإن كانت عامة يمكن احتسابها من الإفساد في الأرض. قال القاضي أبو بكر بن العربي :

= المتنبية ١٦٨/٢ ط. المكتبة الإسلامية، أسنى المطالب ٣٢٧/٣ ط. الميمنية، روضة الطالبين ١٨٥/٨ - ١٨٦ ط. المكتب الإسلامي، مغني المحتاج ٣/٣٣٤ ط. التراث، نهاية المحتاج ٥١/٧ - ٥٢ ط. المكتبة الإسلامية، حاشية الفليوي ٣/٣٦٤ ط. الحلبي، كشف القناع ١١٢/٦ ط. النصر، المغني ٨/٢٢٣ ط. الرياض.

(١) المصباح مادة: وقرن،، المسموق ٤/٣٢٩ ط. الفكر، جواهر الإكليل ٢/٢٨٨ ط. المعرفة، الزرقاني ٨/٨٩ ط. الفكر، التاج والإكليل ١/٦/٣٠١ ط. النجاح، الحارثي ٨٨/٨ - ٨٩ ط. بولاق، المغني ٨/٢٢٣ ط. الرياض.

(٢) لسان العرب، والمعجم الوسيط.

(٣) حديث: وثلاثة لا يدخلون الجنة. أخرجه الحاكم

(١/٧٢ - ط. دائرة المعارف العشماينة) من حديث

عبد الله بن عمر، وصححه، ووافقه الذهبي.

ديانة

التعريف :

١ - الديانة لغة: الالتواء في اللسان، ولعله من التذليل والتلين، وهي مأخوذة من داث الشيء ديثا من باب باع لان وسهل، ويعلى بالتثنية فيقال ديث غيره. ومنه اشتقاق الديوث، وهو الرجل الذي لا غيرة له على أهله، والديانة بالكسر: فعله (١).

وفي اصطلاح الفقهاء عرفت الديانة بألفاظ متقاربة يجمعها معنى واحد لا تخرج عن المعنى اللغوي وهو عدم الغيرة على الأهل والمحارم (٢).

ومثل الديوث عندهم القرطبان (٣) - بفتح

(١) المصباح والقاموس واللسان والمصباح مادة: «ديث»، والمغرب ١٧٢/ ط. العربي.

(٢) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣/١٨٤ ط. المصرية، أسنى المطالب ٣/٣٢٧ ط. الميمنية، روضة الطالبين ٨/١٨٥ - ١٨٦ ط. المكتب الإسلامي، كشف القناع ١١٢/٦ ط. النصر، المغني ٨/٢٢٣ ط. الرياض.

(٣) المصباح مادة: وقرط، حاشية ابن عابدين ٣/١٨٤ ط. المصرية، تبيين الحقائق ٣/٢٠٨ ط. بولاق، الفتاوى =

ج - الشهادات :

٦ - ذكر الشافعية والحنابلة أن الديانة أن الأمور المسقطه للعدالة^(١) وتفصيل ذلك ينظر مصطلح : (شهادة).

(إن الحرابة في الفروج أفحش منها في الأموال، وإن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب من بين أيديهم ولا يحرب المرء من زوجته أو بنته، ولو كان فوق ما قال الله عقوبة، لكانت لمن يسلب الفروج).^(٢)

ما يتعلق بالديانة من أحكام :

أ - الطلاق :

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن الديانة من مقتضيات الطلاق وأسبابها، على اختلاف في الحكم من حيث الوجوب أو الندب.^(٣) وتفصيل في مصطلح : (طلاق).



ب - القذف والتعزير :

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن من شتم آخر بأن قال له : ياديوث، فإنه يعزروا ولا يحد، لأنه آذاه بإلحاق الشين به، ولا مدخل للقياس في باب الحدود فوجب التعزير.^(٣)

= الإسلامية، المدسوقي ٣٢٩/٤ ط. الفكر، جواهر الإكليل ٢/٢٨٨ ط. المعرفة، الزرقاني ٨/٨٩ ط. الفكر، التاج والإكليل ١/٣٠١ ط. النجاشي، الحارثي ٨/٨٨ ط. ٨٩ ط. بولاق، روضة الطالبين ٨/٣١٣ ط. المكتب الإسلامي، كشف القناع ٦/١١٢ ط. النصر، المغني ٢٢٣/٨ ط. الرياض.

(١) حاشية الدرر على الفروج ٤٢٩ ط. العناية، حاشية ابن عابدين ٤/٣٧٧ ط. المصرية، فتح القدير ٦/٣٨ ط. الأميرية، مواهب الجليل ٦/١٥١ ط. النجاشي، المدسوقي ٤/١٦٥ ط. الفكر، الحارثي ٧/١٧٧ ط. بولاق، الزرقاني ٧/١٥٨ ط. الفكر، جواهر الإكليل ٢/٢٣٣ ط. المعرفة، أسنى المطالب ٤/٣٤١ ط. اليمنية، روضة الطالبين ١١/٢٢٣ ط. المكتب الإسلامي، كشف القناع ٥/٤٢١ ط. النصر.

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٩٤، الشرح الصغير للدريز ٤/٤٩١، الكبار للذهبي ص ١٠٠، كبيرة ٢٧٠. (٢) أسنى المطالب ٣/٣٢٧ ط. اليمنية، روضة الطالبين ٨/١٨٥ - ١٨٦ ط. المكتب الإسلامي، مغني المحتاج ٣/٣٣٤ ط. التراث، ونهاية المحتاج ٧/٥١ - ٥٢ ط. المكتبة الإسلامية، وحاشية القليوبي ٣/٣٦٤ ط. الحلبي، كشف القناع ٥/٢٣٣ ط. النصر، المغني ٧/٩٧ ط. الرياض.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/١٨٤ ط. المصرية، تبين الحقائق ٣/٢٠٨ ط. بولاق، الفتاوى الهندية ٢/١٦٨ ط. المكتبة=

ب - الإفتاء :

٣ - الإفتاء لغة : إبانة الحكم ، واصطلاحاً : هو إظهار الحكم الشرعي في الواقعة لا على سبيل الإلزام .

ديانة

الحكم التكليفي :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا تلفظ بلفظ صريح بالطلاق كأن يقول مخاطباً زوجته : أنت مطلقة أو أنت طالق ، ثم يقول : أردت أنت مطلقة من قيد حسي أو من دين كان عليها ، أو يقول : أردت أن أقول : أنت حائض مثلاً فسبق لساني إلى أنت طالق ، ولم أقصد إليه ، فإنه لا يقبل قضاء لأنه خلاف الظاهر ، ويقبل ديانة ، لأنه صرف اللفظ إلى معنى يحتمله . ويترك وشأنه فيما بينه وبين الله تعالى .^(١)

وقال المالكية : إن سألته الطلاق وكانت موثقة ، فقال : أنت طالق ، وادعى أنه لم يرد الطلاق ، وإنما أراد من الوثاق ، أو كانت موثقة لم تسأله ، فقال : أنت طالق ، أو لم تكن موثقة وقال لها : أنت طالق ، فالحكم في الأول يدين بلا خلاف ، وفي الثالث لا يدين من غير خلاف ، أما الثاني فقليل : يدين وقيل : لا يدين .^(٢)

التعريف :

١ - الديانة في اللغة : مصدر دان يدين بالدين ديانة : إذا تعبد به . وتدين به كذلك ، فهو دين ، مثل ساد فهو سيد ، ودينته (بالتشديد) وكلته إلى دينه ، وتركته وما يدين : لم أعترض عليه فيما يراه سائغاً في اعتقاده .^(١)

وفي الاصطلاح الفقهي : هي قبول دعوى الخالف ، أو المطلق ونحوهما بلفظ صريح بالنية ، لا قضاء إذا ادعى أنه قصد باللفظ ما يخالف ما يقتضيه ظاهر اللفظ عرفاً ، ولكنه يحتمله ، احتمالاً بعيداً .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القضاء :

٢ - القضاء لغة : الحكم ، واصطلاحاً : هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام .^(٣)

(١) المصباح المبرور فاج العروس مادة : «دين» .

(٢) ابن عابدين ٩٧/٣ ، روضة الطالبين ١٨/٨ ، المغني ١٢٢/٧ .

(٣) معين الأحكام ص ٦ ، نهاية المحتاج ٢٣٥/٨ .

(١) ابن عابدين ٤٣١/٢ ، المغني ١٢٢/٧ ، روضة الطالبين ١٨/٨ .

(٢) اللسوقي ٣٧٨/٢ .

مطلقاً، بأن يقول: أنت طالق، ثم يقول: أردت عند دخول الدار، فلا يقبل ظاهراً، وفي التدين خلاف.

ثالثها: أن يرجع ما يدعيه إلى تخصيص عموم فدين، وفي القبول ظاهراً خلاف.

رابعها: أن يكون اللفظ محتملاً للطلاق من غير شيسوع وظهور، وفي هذه المرتبة تقع الكنايات، ويعمل فيها بالنية (أي قضاء وديانة).

وللشافعية ضابط آخر: قالوا: ينظر في التفسير بخلاف الظاهر، فإن كان لو وصل باللفظ لا ينتظم الكلام ولا يستقيم معناه لم يقبل قضاء، ولا ديانة، كأن يقول: أردت طلاقاً لا يقع، وإن كان الكلام ينتظم ويستقيم معناه بالوصل، فلا يقبل ظاهراً، ويقبل ديانة. كأن يقول: أردت طلاقاً في وثاق، أو: أردت إن دخلت الدار، لأن اللفظ يحتمله. ^(١)

واستثنوا من هذا نية التعليق بمشيئة الله تعالى فقالوا: لا يدين فيه على المذهب.

٦ - واليمين، والإيلاء، والظهار، ونحو ذلك كالطلاق، فلا يقبل منه قضاء إذا ادعى أنه أراد

ومعنى الديانة هنا مع نفي القبول ظاهراً، أن يقال للمرأة: أنت حرام عليه، ولا يجوز لك تمكينه من نفسك إلا إذا غلب على ظنك صدقه بقرينة. ويقال للزوج: لا نمكنك من تتبعها، ولك أن تتبعها، والطلب فيما بينك وبين الله إن كنت صادقاً، وتحمل لك إذا راجعتها. ^(١)

وقال الحنفية: معنى الديانة أنه يجوز للمفتي أن يفتيه بعدم وقوع الطلاق. أما القاضي فلا يجوز له تصديقه، ويقضي عليه بالوقوع، لأنه خلاف الظاهر، بلا قرينة، والمرأة كالقاضي، لا يحمل لما تمكينه من نفسها، وليس لها دفعه عنها بقتله، بل تفدي نفسها بهال أو تمهرب منه. ^(٢)

ضابط ما يدين فيه، وما يقبل ظاهراً:

٥ - قال القاضي حسين من الشافعية: ما يدعيه الشخص من النية: أربع مراتب: أحدها: أن يرفع ما صرح به بأن قال: أنت طالق، ثم قال: أردت طلاقاً لا يقع عليك، أو لم أرد إيقاع الطلاق، فلا تؤثر دعواه ظاهراً، ولا يدين باطناً، لأنه خلاف الظاهر، ولم يذكر معنى يحتمله اللفظ.

ثانيها: أن يكون ما يدعيه مقيداً لما تلفظ به

(١) روضة الطالبين ١٨/٨ - ٢٠

(٢) ابن عابدين ٤٣٢/٢، وفيه تفصيل لأبد من الرجوع إليه لضبط المسألة.

(١) روضة الطالبين ١٩/٨ - ٢٠

تكون قرينة مصدقة. ونقل فيمن قال: أنت طالق، ونوى من وثاق، أنه قيل: يدين، وقيل: لا إلا أن يكون جواباً.^(١)

باللفظ الصريح فيما ذكر ما يخالف ما يقتضيه ظاهر اللفظ، فإن حلف أنه لا يأكل خبزاً أو لا يشرب لبناً، ثم قال: أردت نوعاً خاصاً من الخبز واللين، فلا يقبل منه قضاء لأنه خلاف الظاهر ويقبل ديانة، لأن تخصيص العام بالنية جائز والاحتياط قائم، فيوكل إلى دينه باطناً، أما في الظاهر فيحكم بحثه، لأنه يدعي خلاف الظاهر.^(١)



ونحن نحكم الظواهر والله يتولى السرائر.

وفي الإيلاء: إن قال: والله لا وطئتك، أو والله لأجامعتك، أو لا أصبتك، أو لا باشرتك، ثم قال أردت بالوطء: بالقدم، وبالإجماع: اجتماع الأجسام، وبالإصابة: الإصابة باليد، لم يقبل منه في الحكم، لأنه خلاف الظاهر والعرف، ويقبل منه ديانة لأن اللفظ يحتمله.

وتنظر الأمثلة والتطبيقات في أبواب الطلاق والأيمان، والإيلاء، والظهار وغيرها.

وقد تعرض المالكية لهذا في مسألة نفوذ حكم الحكم ظاهراً وباطناً بما يدل على أن العبرة للنية ولعلم الشخص، لا للحكم الظاهر فيما يلزم عليه في الباطن فعل الحرام، وقال القرافي: يؤخذ الناس بألفاظهم ولا تنفعهم نيتهم إلا أن

(١) الفروق للقرافي ١/١٦٤، الشرح الصغير ٤/٢٢٣،

القوانين الفقهية ١٥٣، القليوبي ٤/١٠، المغني ٧/٣١٧

(١) ابن عابدين ٣/٦٨

أ - الاستجارية :

٤ - ذكر الخفية أنه يكره الاستجارية بخرقه
الدياج لما فيه من إفساد المال من غير ضرورة .
وجوز الشافعية ذلك حتى للرجال ، لأن
الاستجارية ، لا يعد استعمالا له في العرف .
ولزيد من التفصيل ينظر : (حرير) .

دياج

التعريف :

١ - الديداج ضرب من الثياب سداه ولحمته من
الإبريسم (الحرير الطبيعي)^(١)

دير

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - يتصل بلفظ دياج عدد من الألفاظ وهي :
إبريسم - استبرق - خز - دمقس - سندس - قز .
وقد تقدم الكلام فيها مفصلا في مصطلح :
(حرير) فليرجع إليه .

انظر : معابد

الأحكام الإجمالية :

٣ - أحكام الديداج في الجملة هي الأحكام التي
ذكرت في مصطلح حرير ، إذ الديداج لا يخرج
عن كونه حريرا ، ولم يذكر الفقهاء أحكاما خاصة
بالديداج إلا في بعض الفروع .



(١) اللسان والمصباح والصحاح مادة : «ديج» ، والمغرب
/ ١٥٩ - ١٦٠ ط . الصربي ، والمصباح مادة : «سده» ،
ومادة : «لحم» ، وفي معنى : الإبريسم . وراجع تاج العروس
باب الميم فصل الباء مادة : «برسم» .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العين :

٣ - يطلق الفقهاء في اصطلاحهم كلمة «العين» في مقابل «الدين» باعتبار أن الدين هو ما يثبت في الذمة من غير أن يكون معينا مشخصا، سواء أكان نقدا أم غيره. ^(١) أما العين «فهى الشيء المعين الشخص، كبيت». ^(٢)

ب - الكالىء :

٤ - الكالىء في اللغة معناه المؤخر. ^(٣) وقد جاء في الحديث «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالىء بالكالىء». ^(٤) والمراد به عند الفقهاء بيع النسبة بالنسبة، أو الدين المؤخر بالدين المؤخر. ^(٥)

(١) انظر رد المحتار (بوقلاق سنة ١٢٧٢ هـ) ٢٥/٤، ومادة (١٥٨) من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) انظر ١٥٩م من مجلة الأحكام العدلية.

(٣) لسان العرب، معجم مقاييس اللغة، الصحاح.

(٤) حديث: «نهى عن بيع الكالىء بالكالىء...». أخرجه السدراقطبي (٣/٧١ - ط دار المسحاسن) من حديث ابن عمر، ونقل ابن حجر عن الشافعي أنه قال: (أهل الحديث يوهنون هذا الحديث). وذكر ابن حجر سبب ضعفه، كما في التلخيص الحبير (٣/٢٦ - ٢٧ - ط شركة الطباعة الفنية).

غير أن الأمة تلتفته بالقبول، كما انعقد الإجماع على عدم جواز بيع الكالىء بالكالىء.

وهذا يؤيد قوله ويشهد لصحة الاحتجاج به.

(٥) انظر المطاوع (٢/٦٢٨، الأم ٣/٣٣، المهذب ١/٢٧٨،

شرح منتهى الإرادات ٢/٢٠٠، المبدع ٤/١٥٠، البناء

على الهداية ٦/٥٥٠، المغني ٤/٥٣، نظرية العقد لابن

تيمية ص ٢٣٥، تكملة المجموع (التبصرة) ١٠/١٠٧،

بداية المجتهد ٢/١٦٢، الإجماع لابن المنذر ص ١١٧

دين

التعريف :

١ - الدين في اللغة: يقال دان الرجل يدين دينا من المداينة. ويقال: دأبت فلانا إذا عاملته دينا، إما أخذا أو عطاء. من أدنت: أقرضت وأعطيت دينا. ^(١)

ب - معنى الدين في اصطلاح الفقهاء :

٢ - قيل في معناه أقوال متعددة أوضحها ما قاله ابن نجيم: «الدين لزوم حق في الذمة». فيشمل المال والحقوق غير المالية كصلاة فائتة وزكاة وصيام وغير ذلك، كما يشمل ما ثبت بسبب قرض أو بيع أو إجارة أو تلف أو جناية أو غير ذلك. ^(٢)

(١) لسان العرب، معجم مقاييس اللغة.

(٢) فتح الغفار شرح المنار (ط. مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٥ هـ) ٣/٢٠، والعتابية شرح المداينة (مطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ) ٦/٣٤٦، وانظر الفروق للفراfi ٢/١٣٤، منح الجليل ١/٣٦٢ وما بعدها، نهاية المحتاج ٣/١٣٠ وما بعدها، أسنى المطالب ١/٣٥٦، العصب الفاضل شرح عمدة الفاضل ١/١٥٠، والزرقي على خليل ٢/١٦٤، ١٧٨، وشرح منتهى الإرادات ١/٣٦٨، والقواعد لابن رجب ص ١٤٤

ج - القرض :

يكون ديناً في الذمة ، ومن هنا جاز إقراضه والسلم فيه باتفاق الفقهاء . فإذا وجب شيء منه في الذمة ، كانت المطالبة به متعلقة بعين موصوفة غير مشخصة ، وكل عين تتحقق فيها تلك الصفات المعينة يصح للمدين أن يقضي بها دينه ، وليس للدائن أن يمتنع عن قبولها .^(١)

٥ - القرض عقد مخصوص يرد على دفع مال مثلي لا خير ليد مثله .^(٢) ويطلق عليه أحياناً اسم «دين» فيقال : دان فلان يدين ديناً : استقرض . ودنت الرجل : أقرضته .^(٣) والقرض أخص من الدين .

ما يقبل الثبوت في الذمة ديناً من الأموال :

٦ - عرف الحنفية الدين بأنه عبارة عن «ما يثبت في الذمة من مال في معاوضة ، أو إتلاف ، أو قرض» .

ب - وأما القيمي : فله حالتان :
٨ - الأولى : أن يكون مما يضبط بالوصف . ولا خلاف بين الفقهاء في صحة أن يكون ديناً في الذمة . وقد نص على ذلك الحنفية في الاستصناع والمالكية والشافعية والحنابلة في القرض والسلم .^(٤) وجاء في «المهذب» للشرازي : «يجوز قرض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف ، لأنه عقد تمليك يثبت الحوض فيه في الذمة ، فجاز فيها يملك ويضبط بالوصف كالسلم» . وقال : «يجوز السلم في كل

وهو عند جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة عبارة عن «ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته» . وهذا الخلاف في حقيقة الدين - بالنظر إلى سبب الوجوب في الذمة - ليس له أثر على قضية : أي الأموال يصح أن تثبت ديناً في الذمة ، وأياً لا تقبل ذلك ؟

ويبان ذلك أن المال ينقسم عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى قسمين : أعيان ومنافع .

أولاً : أما الأعيان فهي نوعان : مثلي ، وقيمي .

أ - أما المثلي :

٧ - فلا خلاف بين الفقهاء في صحة أن

(١) انظر م ٥٢٢ ، وم ٧٩٨ من مرشد الحيران .
(٢) انظر رد المحتار ٢١٢/٤ ، فتح الميز ٢٦٨/٩ ، اختلاف الفقهاء للطبري (ط) . فريدريك كرن ص ١٠١ وما بعدها ١٠٩ ، الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب (ط) . تونين ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٩٥ ، ٣١٥ ، شرح الحرشي ٢١٢/٥ ، وما بعدها ، الزرقاني على خليل ٢١٣/٥ ، وما بعدها ، شرح منتهى الإرادات ٢١٤/٢ ، كشف القناع ٢٧٧/٣ ، وما بعدها ٣/٣٠٠ ، وانظر م ٣٨٨ - ٣٩٢ من مجلة الأحكام العدلية وم ٥٧١ من مرشد الحيران .

(١) رد المحتار (بولاق ١٢٧٢ هـ) ١٧١/٤
(٢) الصحاح للجوهري والصحاح للثيرمادة : «دين» ، كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ط) . كلكتة ٥٠٢/٢

وقد استثنى مالك والحنفية من هذا الأصل دين المهر، فأجازوا أن يكون قيميا معلوم الجنس، وإن كان مجهول الصفة، وجعل مالك لها الوسط مما سمي إن وقع النكاح على هذا النحو. وقال الحنفية: للزوج الخيار في أداء الوسط منه أو قيمته. وعللوا ذلك بأن الجهالة فيه لا تضر، إذ المال غير مقصود في الزواج، فيتسامح فيه بما لا يتسامح به في عقود المعاوضات المالية الأخرى. لأن المعاوضات تبنى على المشاحة والمكايسة، فكان الجهل بأوصاف العوض فيها غملا بالمقصود منها، بخلاف النكاح فإنه مبني على المكايسة والمساهلة، وليس المقصود من الصداق أن يكون عوضا عاثلا، ولذلك سماه الشارع نحلة، فهو كالهبة، وعلى ذلك لا يضر الجهل به كما لا يضر بالهبة. ^(١)

(والقول الثاني) للشافعية، وهو غير الأصح، أنه يصح كونه ديناً في الذمة إذا كان معلوم القدر. ^(٢) وفيما يكون به الوفاء في هذه الحالة وجهان:

= ص ٦٨، ٧٠، نهاية المحتاج ٢/ ١٩٤، ٢٢٢، أسنى المطالب ٢/ ١٤١، اختلاف الفقهاء للطبري ص ١٠١، ١١٤، وانظر ٣٨١ م من مجلة الأحكام العدلية وم ٥٥٢ من مرشد الحيران.
(١) رد المحتار ٢/ ٣٤٧، الكافي لابن عبد البر ١/ ٤٥٣، بداية المجتهد ٢/ ١٩، البسوط ٥/ ٦٨-٦٧.
(٢) فتح العزيز ٩/ ٣٤٥، وما بعدها، ٣٦٣، وما بعدها، المهذب ١/ ٣١٠، ٣١١، نهاية المحتاج ٤/ ٢٢٢

مال يجوز بيعه وتضبط صفاته كالأثمان والحبوب والثمار والثياب. ^(١)

٩ - والحالة الثانية للقيمي: أن يكون مما لا يضبط بالصفة، كالجواهر من لؤلؤ وعقيق وفيروز ونحوها مما تختلف آحاده وتتفاوت أفرادها ولا يقبل الانضباط بالأوصاف.

وفي هذه الحالة اختلف الفقهاء في صحة كون هذا المال ديناً في الذمة على قولين: (أحدهما) لجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الأصح، وهو أنه لا يصح جعله ديناً في الذمة، لأنه لو صح انشغال ذمة الملتزم بذلك المال لكان غير متعين، ولوجب عندئذ أن تفرغ الذمة ويوفى الالتزام بأداء أي فرد كان من أمثاله، ولا مثل له.

وعلى هذا شرطوا في صحة القرض والسلم والاستصناع أن يكون المال الثابت في الذمة منضبطاً بالصفة بالقسوة والفعل، لأن ما لا تضبط صفاته تختلف آحاده كثيراً، وذلك يؤدي في الغالب إلى المنازعة والخسومة عند الوفاء، وعدمها مطلوب شرعا. ^(٢)

(١) المهذب ١/ ٣١٠

(٢) رد المحتار ٤/ ١٧١، ٢٠٣، كشف القناع ٣/ ٣٧٦، ٢٧٨، فسخ منتهى الإرادات ٢/ ٢١٤، ٢٢٥، شرح الحرشي ٥/ ٢١٢، ٢٢٩، الزرقاني على غليل ٥/ ٢١٣، القوانين الفقهية ص ٢٩٥، ٣١٥، المهذب ١/ ٣١٠، التنبيه للشريرازي (ط. مصطفى الحلبي) =

معينة. كما إذا استأجر شخص دابة موصوفة لتحمله من مكان إلى مكان، فإن المنفعة المستحقة بالعقد تثبت ديناً في ذمة المؤجر أو المكاري، وعليه أن يحمله من مكانه إلى المكان المطلوب على أية دابة يحضرها إليه. ولهذا لا يفسخ العقد إذا هلك الدابة التي عنها المؤجر أو استعقت، بل يرجع المستأجر عليه فيطالبه بغيرها، لأن العقود عليه غير معين، بل متعلق في الذمة، وعلى المؤجر الوفاء بتلك المنفعة بأية دابة أخرى يحضرها له.

وقد اعتبر المالكية والشافعية «إجارة الذمة» سلباً في المنافع، ولهذا اشترطوا في صحتها تعجيل الأجرة كما هو الشأن في السلم، سواء عقدت بلفظ الإجارة أو السلم أو غير ذلك. ووافقهم على ذلك الشرط الحنابلة إذا عقدت بلفظ السلم، أما إذا عقدت بغيره، فلم يشترطوا تعجيل الأجرة.^(١)

أما الحنفية، فقد ذهبوا إلى أن المنافع لا

(أحدهما): أنه يتحقق بأداء القيمة المالية، كما لو أنفد لشخص عينا مالية قيمية، فإنه يلزمه قيمتها. قال الشيرازي: «لأن ما ضمن بالمثل إذا كان له مثل، ضمن بالقيمة إذا لم يكن له مثل كالتلفات».^(١)

والوجه الثاني: أنه يتحقق برد مثله من حيث الصورة والخلقة مع التضاضي عن التضاوت اليسير في القيمة.

ثانياً: أما المنافع، ومدى قبولها للثبوت ديناً في الذمة:

١٠ - فإن جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ذهبوا إلى أن المنافع تعتبر أموالاً بحد ذاتها، وأنها تخاز بحيازة أصولها ومصادرها، وهي الأعيان المنتفع بها، ولهذا جازت المعاوضة عنها بالمال في الإجارة بشتى صورها. كما ذهبوا إلى أن المنافع تعتبر صالحة لأن تثبت ديناً في الذمة إذا كانت مثلية أو قابلة لأن تضبط بالوصف، كما هو الشأن في الأعيان ولا فرق، وسواء أكانت منافع أعيان أم منافع أشخاص.

وعلى هذا نصوا في باب الإجارة على جواز التعاقد على منفعة موصوفة في الذمة غير معينة بالذات، وسموها «إجارة الذمة» نظراً لتعلق المنفعة العقود عليها بذمة المؤجر، لا بأشياء

(١) فتح الميزان ١٢/٢٠٥، المهلب ١/٤٠٦، مغني المحتاج ٣٣٤/٢، روضة الطالبين ١٧٦/٥، نهاية المحتاج ٢٠٨/٤، ٣٠١، ٢٦٢/٥، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٤١٨/٤، شرح منتهى الإرادات ٢/٣٦٠، كشف القناع ٣/٥٥٦، الفروق للقرافي ٢/١٣٣، ميارة على تحفة ابن حاصم ٩٨/٢، القوانين الفقهية ص ٣٠٧، شرح الحرشي ٣/٧٢، الأقباء والنظار للسيوطي ص ٢٨١، شرح الأبي على صحيح مسلم ٢٤٥/٤

من أنواع التصرفات.

هذا هو الأصل في جميع الديون، ولكن لهذه القاعدة استثناءات، حيث إن بعض الديون تتعلق بأعيان المدين المالية تأكيداً لحق الدائن وتوثيقاً له، ومن ذلك:

١٢ - أ - الدين الذي استوثق له صاحبه برهن، فإنه يتعلق بالعين المرهونة. وعلى ذلك فلا يكون لصاحبها أن يتصرف فيها إلا بإذن المرتهن، ويقدم حق المرتهن في استيفاء دينه منها على من عدها من الدائنين. ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك. (ر: رهن، تركة، إفلاس).

١٣ - ب - الدين الذي حجب على المدين بسببه، فإنه يتعلق بأمواله باتفاق العلماء،^(١) لأن حجر المفلس يعني «خلع الرجل من ماله لغرمائه»،^(٢) ولأنه لو لم يكن حق الغرماء متعلقاً بهاله لما كان في الحجر عليه فائدة، «ولأنه يباع ماله في ديونهم، فكانت حقوقهم متعلقة به كالرهن».^(٣)

ولا يخفى أن السدين ههنا إنسا يتعلق بهالية الأعيان المملوكة بنواتها، بمعنى أن المدين ليس

تعتبر أموالاً، لأن المال عندهم هو: «ما يميل إليه طبع الإنسان، ويمكن اتخاذه لوقت الحاجة».^(١) والمنافع غير قابلة للإحراز والادخار، إذ هي أعراض تحدث شيئاً فشيئاً، وآناً فآناً، وتنتهي بانتهاء وقتها وما يحدث منها غير ما ينتهي. وبناء على عدم اعتبارهم المنافع أموالاً، وقصرهم الدين على المال، فإن المنافع لا تقبل الثبوت في الذمة دينا وفق قواعد مذهبهم، ومن أجل ذلك لم يميزوا في باب الإجارة أن يرد العقد على منفعة موصوفة في الذمة، وشرطوا لصحة عقد الإجارة كون المؤجر معيناً.^(٢)

عمل يتعلق الدين واستثناءاته:

١١ - تقدم أن الدين في اصطلاح الفقهاء، هو «ما وجب من مال في الذمة...» وعلى ذلك فإنه يكون تعلقه بذمة المدين، ولا يتعلق بشيء من أمواله، سواء أكانت مملوكة له عند ثبوت الدين أم ملكها بعد ذلك، وتكون جميع أمواله صالحة لوفاء أي دين ثبت عليه، ولا يكون الدين مانعاً له من التصرف في أمواله بأي نوع

(١) ١٢٦م من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) جاء في ٤٤٩م من مجلة الأحكام العدلية «يلزم تعيين المأجور، بناءً على ذلك لا يصح إيجار أحد الحائزين من دون تعيين أو تمييز». وجاء في ٥٨٠م من مرشد الحيران «يشترط لصحة الإجارة رضا العاقدين وتعيين المؤجر».

(١) الهداية (مع فتح القدير مطبعة الميمنية) ٢٠٧/٨، مع ملاحظة أن أبا حنيفة يمنع الحجر على المفلس. شرح الحرشي ٣٦٢/٥، فتح العزيز ١٩٦/١٠، كشف القناع ٤١١/٣ (مطبعة الحكومة بمكة المكرمة)، نهاية المحتاج ٣٠٥/٤

(٢) شرح الحرشي ٢٦٢/٥

(٣) كشف القناع ٤١١/٣

فتتقيد تصرفاته أيضا بما لا يضر بحقوق الورثة .
أما الثلث فقد جعله الشارع حقا للمريض
ينفقه فيما يرى من سبل الخير ونحوها ، سواء
بالتبرع المنجز حال المرض ، أو بالوصية ، أو غير
ذلك .^(١)

١٥ - على أن هناك فرقا بين تعلق حق الدائنين
وتعلق حق الورثة بهال المريض ، وهذا الفرق
يؤول إلى أمرين :

أحدهما : أن حق الدائنين يتعلق بهال
المريض معنى لا صورة ، أي أنه لا يتعلق بذات
الأشياء التي يملكها ، وإنما يتعلق بمقدار ما فيها
من مالية ، لأن الغرض من تعلق حقهم بهاله هو
التمكن من استيفاء ديونهم .^(٢)

أما تعلق حق الورثة بهال المريض فقد
اختلف الفقهاء فيه هل يتعلق بهالته أم بعينه ؟
على قولين :

- فذهب المالكية والشافعية والحنابلة وابن أبي
يعلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن إلى أنه
كحق الغرماء يتعلق بهال المريض معنى
لا صورة ، فيصح بيع المريض بمثل القيمة

له أن يتصرف تصرفا ينقص من قيمتها المالية ،
فليس له أن يتبرع بشيء منها ، ولا أن يعاوض
عليها بغير يلحقه ، لما في ذلك من الإضرار
بحقوق الدائنين . . وتصح فيه المبادلات المالية
التي لا غبن عليه فيها ، لأنها إذا أخرجت من
ملكه شيئا ، فقد أدخلت فيه ما يعادله ، فبقيت
قيمة الأموال ثابتة . . .^(١)

١٤ - ج - حقوق الدائنين والورثة في مال
المريض مرض الموت ، حيث إنها تتعلق فيه بهال
المريض بعد أن كانت متعلقة بذمته في حال
الصحة .

وعلة ذلك أن مرض الموت مرحلة تنهيا فيها
شخصية الإنسان وأهليته للزوال ، كما أنه مقدمة
لثبوت الحقوق في أموال المريض لمن يستقل
إليهم هذه الأموال بعد موته من دائنين وورثة .
فيتنتج عن ذلك أن تصبح الديون متعلقة بهال
المريض بعد أن كانت متعلقة بذمته قبل
المرض ، لأن الذمة تضعف بالمرض لعجز
صاحبها عن السعي والاكسباب ، فيتحول
التعلق من ذمته - مع بقائها - إلى ماله توثيقا
للدائن ، وتتقيد تصرفاته بما لا يضر بحقوق
الدائنين . كما ينشأ عن ذلك تعلق حق الورثة
بهاله ليخلص لهم بعد وفاته تملك الثلثين مما
يبقى بعد سداد الديون إن كانت هناك ديون ،

(١) انظر قرة عين الأعيان ٢/٢٧٧ ، مغني المحتاج ٢/١٦٥ ،
شرح المحرشي ٥/٣٠٥ ، المغني ٤/٥٠٨ (ط . المنار
١٣٤٨هـ) ، كشف الأسرار على أصول البزدوي
٤/١٤٢٧ (استانبول ١٣٠٧هـ) فواتح الرحموت
١/١٧٤ ، بذائع الصنائع ٧/٢٢٤

(٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٠٧

في التعلق ببال المريض مقدم على حق الورثة، لأن وفاء الدين مقدم على توزيع الميراث، فيتعلق حق الدائنين بجميع ماله إن كانت ديونهم مستغرقة، في حين لا يتعلق حق الورثة بأكثر من ثلثي التركة بعد وفاء الديون، لأن للمريض حق التصرف في ثلث ماله بطريق التبرع، سواء أكان منجزاً أم مضافاً إلى ما بعد الموت، ويأخذ تبرعه هذا حكم الوصية.

١٦ - د - ما يتفق في سبيل تسديد الديون المحيطة بأموال المدين المحجور عليه عند بيع أمواله للوفاء بديونه، كاجرة المنادي والكيال والحمال ونحوها من المؤن، فإنها تتعلق بأموال المدين، ويقدم الوفاء بها على سائر الديون المطلقة. (١)

١٧ - هـ - دين مشتري المتاع الذي باعه الحاكم من أموال المدين المغلس إذا ظهر مستحقاً وتلف الثمن المقبوض، فإنه يتعلق ببال المدين، ويقدم بدل الثمن الذي دفعه على باقي الغرماء، ولا يضارب به معهم لئلا يرغب الناس عن شراء مال المغلس. (٢)

١٨ - و - الدين الذي يستحقه الصانع كصائغ ونساج وخياط أجرة عمله إذا أفلس

للأجنبي وللوارث، لأنه ليس في تصرفه إبطال لحق السورثة في شيء مما يتعلق به حقهم وهو المالية، فكان الوارث والأجنبي في ذلك سواء. (١)

وذهب أبو حنيفة وأبو الخطاب من الخنابلة إلى أنه يتعلق تارة بالصورة والمعنى، وتارة أخرى بالمعنى دون الصورة، فإذا كان تصرف المريض مع غير وارث كان تعلق حق السورثة بالمالية، فيصح بيعه للأجنبي بمثل القيمة لا بأقل. وإذا كان تصرفه مع وارث كان حقهم متعلقاً بالعين والمالية، فليس للمريض أن يؤثر أحداً من ورثته بعين من ماله ولو بالبيع له بمثل القيمة، إذ الإشاركيا يكون بالتبرع بغير عوض، يكون بأن يخصه بأعين يختارها له من ماله، ولو كان البذل مثل قيمتها. (٢)

والفرق الثاني بين تعلق حق الدائنين ببال المريض وبين تعلق حق الورثة أن حق الدائنين

(١) كشف الأسرار ١٤٣١/٤ وما بعدنا، المبسوط ١٤/١٥٠، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٢٩، رد المحتار ١٩٣/٤ (يولاي ١٢٩٩ هـ)، المهذب ١/٤٦٠، نهاية المحتاج ٤٠٨/٥، ٤١٧، الفتاوى ٢٢٢/٣ (الطبعة الأخيرة ١٣٢٤ هـ)، المسقى (ط. المنار ١٣٤٨ هـ) ٦/٤٢١، الإنصاف ١٧٢/٧.

(٢) كشف الأسرار ١٤٣٢/٤، المبسوط ١٤/١٥٠، رد المحتار (يولاي ١٢٩٩ هـ) ١٩٣/٤ العقود الدورية لأبن عابدين ٢/٢٦٨، تناوى قاضيهان ١٧٢/٧، الإنصاف للمرداوي ١٧٢/٧.

(١) نهاية المحتاج ٣١٧/٤، كشف القناع ٣/٤٢٤، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ١٣٥/٥، شرح منتهى الإرادات ٢٨٤/٢.

(٢) نهاية المحتاج ٣١٧/٤، تحفة المحتاج ١٣٥/٥.

صاحبه، والعين بيد الصانع، فانه يتعلق بها في يده من متاعه، ويقدم به على سائر الغرماء. (١)

٢٠ - ح - الدين الواجب على من توفي وترك مالا، فإنه يتعلق بتركته كتعلق الدين بالمرهون. وقد أثبت الشارع هذا التعلق لمصلحة الميت كي تبرأ ذمته وقال لا يسلط الوارث عليه. (٢)

٢١ - ط - الدين الذي يكون للمستاجر الذي عجل الأجرة وتسلم العين المؤجرة، إذا فسخت الإجارة قبل انتهاء مدتها لموت المؤجر، فإن ما يقابل المدة الباقية من الأجرة يكون ديناً متعلقاً بالعين المؤجرة، فإذا بيعت الديون على مالها المتوفى كان دين المستاجر مقدماً على ديون سائر الغرماء، وهذا على مذهب الحنفية القائلين بانهساخ الإجارة بموت أحد العاقلين. قال ابن عابدين: «فإنه إذا أعطى الأجرة أولاً ثم مات الأجر صارت الدار هنا بالأجرة». (٣)

أسباب ثبوت الدين :

٢٢ - الأصل براءة ذمة الإنسان من كل دين أو

جاء في «المدونة»: «إذا أفلس الرجل وله حل عند صائغ قد صاغه له، كان هو أولى بأجره، ولم يحاصه الغرماء، بمنزلة الرهن في يديه»، (١) «وكل ذي صنعة مثل الخياط والصباغ والصائف وما أشبههم منهم، أحق بها في أيديهم من الغرماء في الموت والتفليس جميعاً، وكل من تكسور على حمل متاع فحمله إلى بلد من البلدان، فالمكرى أحق بها في يديه من الغرماء في الموت والتفليس جميعاً». (٢)

١٩ - ز - دين الكراء الذي يستحقه صاحب الأرض المؤجرة إذا أفلس المستاجر بعدما زرعها، فإنه يتعلق بالزرع، ويقدم به على سائر غرماء المستاجر. (٤) قال التسولي: «لأن الزرع كرهن بيده في كرائها، فيباع ويؤخذ الكراء من ثمنه». (٥) وكذا «كل من استؤجر في زرع أو نخل أو أصل يسقيه، فسقاه ثم فليس صاحبه،

(١) القوانين الفقهية ص ٣٤٧، البهجة شرح التلحة للتسولي

٣٣٣/٢، شرح ميسرة على تحفة ابن عاصم ٢٤٢/٢

(٢) المدونة ٢٣٩/١٣ (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٣هـ).

(٣) المدونة ٢٣٩/١٣ (مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣هـ).

(٤) شرح ميسرة على التلحة ٢٤٢/٢، والقوانين الفقهية

ص ٣٤٧

(٥) البهجة شرح التلحة ٣٣٣/٢

(١) المدونة ٢٣٨/١٣

(٢) المسدات للمرخني (مطبعة الميمنية سنة ١٣١٩هـ)

٤٣٦/٩، وروضة الطالبين ٨٤/٤، المهذب ٣٣٤/١،

شرح منتهى الإرادات ٩٨٦/٢، كشاف القناع ٤٢٧/٣،

الزرقاني على خليل ٢٠٣/٨، منيع الجليل ٢٩٧/٤

(٣) رد المحتار ٤٨٤/٥ (بولاق ١٢٧٢هـ)

مثلية يكون قد اقترضها منه، وثبتت ديناً في ذمته.

على أن جميع الديون التي تثبت في عقود المعاوضات المالية لا تستقر في الذمة بعد لزومها إلا بقبض البذل المقابل لها، إذ به يحصل الأمن من فسخ العقد بسبب تعذر تسليمه إلا ديناً واحداً، وهو دين السلم، فإنه وإن كان لازماً، فهو غير مستقر، لاحتمال طروء انقطاع المسلم فيه، مما يؤدي إلى انفساخ العقد وسقوط الدين.

وتعليل ذلك أن استقرار الدين في أي عقد من عقود المعاوضات إنما يعني الأمن من فسخ العقد بسبب تعذر حصول الدين المذكور، لعدم وجود جنسه وامتناع الاعتياض عنه. . وذلك مخصوص بدين السلم دون بقية الديون، لجواز الاعتياض عنها عند انقطاع جنسها. (١)

٢٤ - والثاني: العمل غير المشروع المقتضي لثبوت دين على الفاعل: كالقتل الموجب للمدية والجنائيات الموجبة للأرض، وإتلاف مال الغير، وكتعدي يد الأمانة أو تفریطها في المحافظة على ما بحوزته من أموال، كتعمد الأجير الخاص إتلاف الأعيان الموجودة تحت يده أو إهماله في

(١) الأضياف والنظائر للسبيوطي ص ٣٢٦، الأضياف والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٠

التزام أو مسئولية ما لم يوجد سبب ينشئ ذلك ويلزم به، ومن هنا كان لا بد لثبوت أي دين من سبب موجب يقتضيه. . والباحث في كتب الفقه يجد أن أسباب وجوب الدين عديدة متنوعة، غير أنه يمكن حصرها في تسعة أسباب:

٢٣ - أحدها: الالتزام بالمال: سواء أكان في عقد يتم بين طرفين كالبيع، والسلم، والقرض، والإجارة، والزواج، والطلاق على مال، والحوالة، والكفالة بالمال، والاستصناع ونحوها، أو أكان في التزام فردي يتم بإرادة واحدة كتسليم المال عند جميع الفقهاء، والتزام المعروف عند المالكية. (١)

ففي القرض مثلاً يلتزم المقرض أن يرد للمقرض مبلغاً من النقود، أو قدراً من أموال

(١) حيث إن المالكية يرون أن كل التزام فردي بهبة، أو صدقة، أو حبس، أو جائزة، أو قرض، على وجه الصلة وطلب البر والمكافأة وما أشبه ذلك من الوجوه المعروفة بين الناس في احتسابهم وحسن معاملتهم، لازم لصاحبه، لا يقبل منه الرجوع عنه، ولصاحب الحق فيه إذا كان معينا أن يخاصمه فيه أمام القضاء، فيقضى عليه به، وقد جاء في تحرير الكلام في مسائل الالتزام للمصطفي ٢١٩/١ (مصطفي ضمن فتح العملي المسالك لمعالي ط الحلي ١٩٥٨ م): «من التزم الإنفاق على شخص مدة معينة أو مدة حياة المتفق أو المتفق عليه، أو حتى يقدم زيد، أو إلى أجل مجهول لزمه ما لم يفسل أو يميت، لأن في كلام ابن رشد أن المعروف - على مذهب مالك وأصحابه - لازم لمن أوجبه على نفسه ما لم يفسل أو يميت».

(١) حفظها.

المتضررين بزلزال مدمر، أو حريق شامل، أو حرب مهلكة، ونحو ذلك مما يفجأ الناس ولا يتسع بيت المال لتحمله أو التعويض عنه. (١)

لكن لا يجوز هذا إلا بشروط:

الشرط الأول: أن تتعين الحاجة. فلو كان في بيت المال ما يقوم به لم يجوز أن يفرض عليهم شيء.

الشرط الثاني: أن يتصرف فيه بالعدل. ولا يجوز أن يستأثر به دون المسلمين، ولا أن ينفقه في سرف، ولا أن يعطي من لا يستحق، ولا يعطي أحدا أكثر مما يستحق.

الشرط الثالث: أن يصرف مصرفه بحسب المصلحة والحاجة لا بحسب الغرض.

الشرط الرابع: أن يكون الغرم على من كان قادرا من غير ضرر ولا إجحاف. ومن لا شيء له، أو له شيء قليل فلا يغرم شيئا.

الشرط الخامس: أن يتفقد هذا في كل وقت، فربما جاء وقت لا يفتقر فيه لزيادة على ما في بيت المال، فلا يوزع. وكما يتعين المال في

ويعد من هذا القيسل ما لو أتلّف على شخص وثيقة تتضمن ديناً له على إنسان، ولزم من إتلافها ضياع ذلك الدين، فيلزمه الدين. (٢)

٢٥ - والثالث: هلاك المال في يد الحائز إذا كانت يد ضمان، مهما كان سبب الهلاك، كتلف المصنوب في يد الغاصب وهلاك المتاع في يد الأجير المشترك أو القابض على سوم الشراء ونحو ذلك.

٢٦ - والرابع: تحقق ما جعله الشارع مناطا لثبوت حق مالي: كحولان الخول على النصاب في الزكاة، واحتباس المرأة في نفقة الزوجية، وحاجة القريب في نفقة الأقارب، ونحو ذلك. فإذا وجد سبب من ذلك وجب الدين في ذمة من قضى الشارع بإلزامه به.

٢٧ - والخامس: إيجاب الإمام لبعض التكاليف المالية على القادرين عليها للوفاء بالمصالح العامة للأمة إذا عجز بيت المال عن الوفاء بها، أو للمساهمة في إغاثة المنكوبين، وإعانة

(١) القوانين الفقهية لأبن جزي ص ٣٦٠، الفروق للقرافي

٢٠٦/٢

(٢) قاله الإمام تقي الدين السبكي، ونقله عنه ولده تاج الدين في طبقات الشافعية الكبرى (ط. عيسى الحلبي).

٢٣٢/١٠، وانظر القوانين الفقهية ص ٣٦١، الفروق

للقرافي ٢٠٦/٢

(١) رد المحتار (ط. مصطفى الحلبي ١٣٧٦هـ) ٣٣٦/٢

٣٣٧، نهاية المحتاج ٥٠/٨، حاشية الجمل ٥٨٨/٣

١٨٣/٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٢/٢

الميسار للوثريسي ط. الأوقاف المصرية ١٣١/١١

والمصنفى ٣٠٤/١

قال له: أَدِّ ديني - فقط - فأداه. ^(١)

ومثل ذلك ما لو أمر شخص آخر بشراء شيء له، أو ببناء دار، أو دكان، أو غير ذلك، ففعل المأمور ذلك، فإنه يرجع على الأمر بما دفعه، سواء اشترط عليه الرجوع أو لم يشترط. ^(٢) وكذا لو أمر شخص آخر بأن يكفله بالمال، فكفله، ثم أدى الكفيل ما كفله به، فإنه يرجع على المكفول بما أدى عنه. ^(٣) وكذا إذا أحال مدين دائئه على شخص غير مدين للمحيل، فرضي المحال عليه، وأدى عنه الدين المحال به بناء على طلبه، فإن المحال عليه يرجع على المحيل بما أدى عنه. ^(٤)

(١) رد المحتار (ط. الحلبي، ١٣٨٦هـ) ٢/٦٧٤، تكملة رد المحتار ٢/٣٣٤، اختلاف الفقهاء لابن جرير الطبري ٢/٦٢ وما بعدها، نهاية المحتاج ٤/٤٤٨، فتح العزيز ١٠/٣٨٩، وانظر (١٥٠٦) من المجلة العدلية وم ١٩٨، ١٩٩ من مرشد الحيران.

(٢) تكملة رد المحتار ٢/٣٣٤ وانظر (١٥٠٨) من المجلة العدلية وم ٢٠٠ من مرشد الحيران.

(٣) رد المحتار ٤/٢٧١، المغني لابن قدامة ٥/٨٦، نهاية المحتاج ٤/٤٤٧، المهذب ١/٣٤٩، فتح العزيز ١٠/٣٩٠ وانظر ٨٢٢ من مرشد الحيران، الإشراف للقاضي عبد الوهاب ط. تونس ٢/٢١.

(٤) بدائع الصنائع ٣/٣٤٣ مطبعة الإسماع، رد المحتار ٤/٢٩٤، تبیین الحقائق ٤/١٧٤، فتوح العزيز، ١٠/٣٣٩، المغني ٤/٥٧٩، أسنى المطالب ٢/٢٣١، المهذب ١/٣٤٥، كشاف الفتاوى ٣/٣٧٢، البهجة شرح التحفة ٢/٥٨، شرح التاودي على التحفة ٢/٥٧، الشرح الكبير على المتق ٥/٥٨.

التوزيع، فكذاك إذا تعينت الضرورة للمعونة بالأبدان ولم يكف المال، فإن الناس يجبرون على التعاون على الأمر الداعي للمعونة بشرط القدرة وتعين المصلحة والافتقار إلى ذلك. ^(١)

٢٨ - السبب السادس من أسباب ثبوت الدين: أداء ما يظن أنه واجب عليه، ثم يتبين براءة ذمته منه: كمن دفع إلى شخص مالا يظنه ديناً واجباً عليه، وليس بدين واجب في الحقيقة ونفس الأمر، فله أن يرجع على القايض بما أخذه منه بغير حق، ويكون ذلك ديناً في ذمته، وذلك لأن من أخذ من غيره ما لا حق له فيه، فيجب عليه رده إليه. ^(٢) وقد نصت م ٢٠٧ من مرشد الحيران «من دفع شيئاً ظاناً أنه واجب عليه، فتبين عدم وجوبه، فله الرجوع به على من قبضه منه بغير حق».

٢٩ - والسابع: أداء واجب مالي يلزم الغير عنه بناء على طلبه: كما إذا أمر شخص غيره بأداء دينه، فأداه المأمور من ماله عنه، فإن ما دفعه يكون ديناً في ذمة الأمر للمأمور، يرجع عليه به، سواء شرط الأمر رجوعه - بأن قال له: أَدِّ ديني على أن أؤديه لك بعد - أو لم يشترط ذلك، بأن

(١) المعيار للوثنيسي ١١/١٢٧ - ١٢٨.

(٢) وهذه القضية فرع للقاعدة الفقهية الكلية ولا يجوز لأحد أخذ مال أحد بلا سبب شرعي (م ٩٧ من المجلة العدلية)، وانظر المبدع لبرهان الدين ابن مفلح شرح المغتنع ٤/٢٠٢.

عنه كان واجبا على المالك، والواجب لا يؤخذ له عوض.^(١)

وهناك رأى ثالث عند المالكية، وهو أن المضطر إلى طعام الغير لدفع الهلاك عن نفسه إنما يضمن قيمته لصاحبه إن كانت معه - أي بأن كان معه مال حاضر - وإلا فلا شيء عليه لوجوب بذل ربه له.^(٢)

٣١ - والتاسع: القيام بعمل نافع للغير بدون إذنه: وهو نوعان:

النوع الأول: أن يأتي بعمل يلزم الغير أو يحتاجه بدون إذنه، كمن أنفق عن غيره نفقة واجبة عليه، أو قضى عنه ديناً ثابتاً في ذمته، ولم ينو المنفق بذلك التبرع، فإن ما دفعه يكون ديناً في ذمة المنفق عنه. وعلى ذلك نص المالكية والحنابلة،^(٣) خلافاً للشافعية والحنفية.^(٤) فقد جاء في مرشد الحيران (م ٢٠٥): «إذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن

٣٠ - والثامن: الفعل المشروع حالة الضرورة إذا ترتب عليه إتلاف مال الغير: كمن أكل طعام غيره بدون إذنه مضطراً لدفع الهلاك عن نفسه، فإن ترخيص الشارع وإباحته استهلاك مال الغير بدون إذنه لداعي الضرورة لا يسقط عن الفاعل المسؤولية المالية، ولا يعفيه من ثبوت مثل ما أئلفه، أو قيمته ديناً في ذمته للملكه، فالأعذار الشرعية لا تنافي عصمة المحل، والإباحة للاضطراب لا تنافي الضمان،^(١) ولأن إذن الشارع العام بالتصرف إنما ينفي الإثم والمؤاخذه بالعقاب، ولا يعني من تحمل تبعه الإتلاف، بخلاف إذن المالك،^(٢) وللقاعدة الفقهية الكلية «الاضطرار لا يبطل حق الغير» (٣٣م) من المجلة العدلية. وبهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في المشهور عندهم، وغيرهم.^(٣)

وخالف في ذلك بعض المالكية فقالوا: لا ضمان عليه في هذه الحالة، لأن دفع الهلاك

(١) الفرق للقرافي ١/١٩٦

(٢) الزرقاني على خليل وحاشية البناي عليه ٣/٣٠، منح الجليل وحاشيته لعليش ١/٥٩٩، المحلى لابن حزم

٣٠٣/٨

(٣) شرح الحرشي ٧/٦٤، ١٢٨، الزرقاني على خليل

٧/٦٣، ١١٦، القواعد لابن رجب ص ١٤٣ وما بعدها،

منح الجليل ٤/١٢٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

٩/٢٣٢، أصلام الموقعين ٢/٤١٤ - ٤٢٠، القياس لابن

تيمية (ط. السلفية) ص ٣٨

(٤) فتح العزيز ١٠/٣٨٨، نهاية المحتاج ٤/٤٤٨

(١) رد المحتار ٥/٢١٥

(٢) وهو ما عبر عنه القرافي بقوله: «الإذن العام من قبل صاحب الشرع في التصرفات لا يسقط الضمان، وإذن

المالك الآدمي في التصرفات يسقطه». الفرق ١/١٩٥

(٣) قواعد الأحكام للزمزمين عبد السلام ١/٩٤، ٢/١٧٦،

القواعد لابن رجب ص ٣٧، ٦٩، ٧٢، الفروق

١/١٩٦، رد المحتار ٥/٢١٥، المهذب ١/٢٥٧، التتبع

للشرازي (ط. الحلبي) ص ٥٣، نهاية المحتاج ٨/١٥٢

وما بعدها م (٣٣) من مجلة الأحكام العدلية.

ذلك نصت المجلة العدلية في (٧٢٥م). (١)
جـ - إذا أدى المستأجر المصاريف اللازمة على
المؤجر بلا أمره يكون متبرعا (٥٢٩م) من
المجلة العدلية. (٢)

وإذا أعطى المستأجر الحيوان المأجور علفا
بدون أمر المؤجر يكون متبرعا. (٣)

د - إذا كفل شخص دين آخر بدون أمره يكون
متبرعا. (٤)

هـ - إذا صرف المسودع على السديعة بلا أمر
صاحبها أو إذن الحاكم يعد متبرعا. (٥)

و - إذا عثر الشريك الملك المشترك من تلقاء
نفسه بدون إذن الشريك أو الحاكم يعد
متبرعا. (٦)

ز - لو أنشأ أحد دارا أو عثمرا لصاحبها بدون
أمره كان البناء أو العمارة لصاحب العرصة أو
الدار، ويكون المنشئ متبرعا فيها أنفقه. (٧)

ح - لو أنفق شخص على عرس آخر بلا إذنه

المدين، سواء أقبل أم لم يقبل، ويكون الدافع
متبرعا لا رجوع له على المدين بشيء مما دفعه
بلا أمره، ولا رجوع له على رب الدين القابض
لاسترداد ما دفعه إليه.

وحجتهم على ذلك: أن من أدى عن غيره
واجبا عليه من دين أو نفقة على قريب أو زوجة
من غير إذنه، فهو إما فضولي، وهو جدير بأن
يفسوت عليه ما فوته على نفسه، أو متفضل
فعوضه على الله دون من تفضل عليه، فلا
يستحق مطالبته. (١)

٣٢ - وقد ذكر علي حيدر في كتابه: «درر الحكام»
شرح مجلة الأحكام قاعدة الخفية في هذا النوع
وهي: «أن من أدى مصروفا عائدا على غيره
بدون أمره أو إذن الحاكم يكون متبرعا».
وحكى هذه القاعدة فروعا كثيرة منها:

أ - إذا وفى شخص دين آخر بدون أمره يكون
متبرعا. (٢)

ب - إذا دفع الراهن أو المرتهن من تلقاء نفسه
مصروفا على الرهن يلزم الآخر بدون أمره أو
إذن الحاكم يعتبر متبرعا، ولا يحق له المطالبة
به، لأنه ليس مضطرا لهذا الإنفاق طالما أنه
مقتدر على استحصال أمر من الحاكم به لتأمين
حقه بالرجوع على المستفيد بما أدى عنه. وعلى

(١) انظر درر الحكام ١١٢/٢ وما بعدها، ٦٤٢/٣

(٢) وانظر درر الحكام ٥١٧/١ وما بعدها، ١١٤/٢

(٣) ٥٦١م من المسجلة، وانظر درر الحكام ١/١، ٥٥١.

١١٤/٢، ٦٤٢/٣

(٤) درر الحكام ١/٦٩٤، ١١٤/٢

(٥) انظر ٧٨٦م من المجلة، درر الحكام ١١٤/٢، ٢٥٢.

٦٤٢/٣

(٦) انظر ١٣١١م من المجلة وم ٧٦٥ - ٧٦٩ من مرشد الحيران

ودرر الحكام ١١٤/٢، ٣٣٤/٣ وما بعدها.

(٧) درر الحكام ٦٤٢/٣

(١) انظر أعلام الموقعين ١١٨/٢

(٢) درر الحكام ١١٤/٢، ٦٣٨/٣

كان متبرعا. (١)

٣٣ - والنوع الثاني من القيام بعمل نافع للغير: أن يقوم بعمل يحتاجه لمصلحة نفسه ولا يتوصل إليه إلا بإسداء نفع لغيره يحتاجه ولم يأذن له فيه. كما إذا أعار شخص لأخر عينا ليرهنها بدين عليه، ولما أراد المعير استردادها لم يتمكن من ذلك إلا بقضاء دين المرتين ففعل، فإنه يرجع على المستعير بالدين. وهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، (٢) وعليه نصت مجلة الأحكام العدلية في (م ٧٣٢) منها.

والثاني: تقديم الديون الموثقة المتعلقة بأعيان التركية في حال وفاة المدين على تجهيزه عند جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية. (١) «إشارا للأهم، كما تقدم تلك الحقوق على حقه في الحياة». (٢) أما الديون المرسلة في الذمة فيقدم التجهيز عليها. قال ابن عابدين: «فلذا رهن شيئا وسلمه، ولم يترك غيره، فدين المرتين مقدم على التجهيز، فإن فضل بعده شيء صرف إليه». (٣) ولإنا قد امت الديون الموثقة على التجهيز لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة، «والأصل أن كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة». (٤)

أقسام الدين :

٣٤ - ينقسم الدين باعتبار التعلق إلى قسمين : أ - دين مطلق : وهو الدين المرسل التعلق بالذمة وحدها.

ب - دين موثق : وهو الدين المتعلق بعين مالية لتكون وثيقة لجانب الاستيفاء كدين الرهن ونحوه.

وثمره هذا التقسيم تؤول إلى أمرين :

-
- (١) در الحکام ٣/ ٦٤٢
(٢) تبیین الحقائق للزليفي ٦/ ٨٩، رد المحتار ٥/ ٣٣١، القواعد لابن رجب ص ١٤٦ - ١٤٨، أصلام الموقنين ٢/ ٤١٧ وما بعدها، در الحکام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ٢/ ١١٣، ١٣٠، ٣/ ٣٣١، ٣٤٢ وما بعدها، وانظر م ١٣١٠ - ١٣١٦ من مجلة الأحكام العدلية، وم ٧٦٥ - ٧٦٨، ٧٧٢ من مرشد الحيران.
-
- (١) رد المحتار (بولاق ١٢٧٢هـ) ٥/ ٤٨٣ - ٤٨٤، وبهاية المحتاج ٦/ ٥، ٧، ٨، تحفة المحتاج ٦/ ٣٨٥، والزرقاتي على خليل ٨/ ٢٠٣، ٢٠٤
(٢) نهاية المحتاج ٦/ ٨
(٣) رد المحتار ٥/ ٤٨٣ (بولاق سنة ١٢٧٢هـ)
(٤) رد المحتار ٥/ ٤٨٤

وابن أبي ليلى والتميمي من الخنابلة : وهو أن ديون الصحة تستوي مع ديون المرض في الاستيفاء من التركة ، وتقسم بينهم على قدر حصصهم^(١).

واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى : ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾^(٢) حيث لم يفضل أحد الدينين على الآخر ، فوجب أن يتساويا في الاستيفاء ، ولأنهما حقان يجب قضاؤهما من رأس المال لاستوائهما في سبب الوجوب وفي محله .

- أما السبب : فهو الإقرار الصادر عن عقل ودين . من شأن العقل والدين أن يمنعا من قاما به عن الكذب في الإخبار ، إذ الإقرار إخبار عن الواجب في ذمة المقر وهذا المعنى لا يختلف بين الصحة والمرض ، بل في حالة المرض يزداد رجحان جهة الصديق ، لأن المرض سبب التورع عن المعاصي والإنابة عما جرى في الماضي ، لكونه آخر عهده بالدنيا ، وأول عهده بالآخرة ،

مقدم على قضاء ديونه ، فكذا كفى الميت ، ولأن سترته واجبة في الحياة ، فكذا بعد الموت^(٣).

٣٥ - وينقسم الدين باعتبار قوته وضعفه إلى قسمين :

أ - دين الصحة : وهو الدين الذي شغلت به ذمة الإنسان حال صحته ، سواء ثبت بإقراره فيها أم بالبينة ، ويلحق به في الحكم الدين الذي لزمه وهو في مرض الموت ، وكان ثبوته بالبينة .

ب - دين المرض : وهو الدين الذي لزم الإنسان بإقراره وهو في مرض الموت ، ولم يكن طريق لثبوته غير ذلك^(٤).

وقد اتفق الفقهاء على استواء دين الصحة ودين المرض في الاستيفاء من التركة إذا كان في التركة سعة لهما^(٥).

٣٦ - أما إذا كانت التركة لا تفي بكليهما ، فقد اختلف الفقهاء في تقديم دين الصحة على دين المرض في الاستيفاء من التركة على قولين :

أحدهما : للملكية والشافعية في الأصح

(١) نهاية المحتاج ٧١/٥ ، مفتي المحتاج ٢/ ٢٤٠ ، الأم (بولاق ١٣٢٢هـ) ١١٠/٧ ، إصانة الطالبين ١٩٤/٣ ، الجبري على الخطيب ١٣٦/٣ ، المبسوط ١٨/٢٦ ، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٦٣ ، المهذب ٢/ ٣٤٥ ، بدائع الصنائع ٧/ ٢٢٥ ، تبيين الحقائق ٥/ ٢٣ ، تكملة فتح القدير ٧/ ٣ ، الفرة المنيفة للفرنزوي ص ١٠٨ (مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٠م) .

(٢) سورة النساء/ ١١

(١) الملأب الفاضل شرح عمدة القاراض ١٣/١
(٢) البدائع ٧/ ٢٢٥ ، تكملة فتح القدير (ط. مصطفى عمدة سنة ١٣٥٦هـ) ٢/٧ ، تكملة رد المحتار (مصر سنة ١٣٣٠هـ) ٢/ ١٣٠
(٣) المغني (مطبعة المنار سنة ١٣٤٨هـ) ٣٤٣/٥ ، الشرح الكبير على المنقح ٥/ ٢٧٥ ، إصانة الطالبين ٣/ ١٩٤ ، جواهر العقود للأسيرطي (القاهرة ١٩٥٥م) ١٨/١

ديون المرض أن الحقوق إذا اجتمعت في مال الميت يقدم الأقوى، كالدين يقدم على الوصية، والوصية تقدم على الميراث، ودين الصحة هنا أقوى، لأنه ظهر بإقراره في وقت لم يتعلق بهاله حق أصلاً، ولم يرد عليه نوع حجر، ولهذا صح عتقه وهبته من جميع المال، بخلاف دين المرض الذي ثبت في حاله تعلق بأمواله دين صحته، وصارت هذه الأموال محلاً للوفاء به، وضماناً له، وورد عليه فيه نوع حجر، ألا ترى أن تبرعائه لا تنفذ إلا من الثلث، فكان الأقوى أولى.

وسبب إلحاق الديون التي لزمته في حال مرضه بالبينية بديون الصحة في الحكم هو انتفاء التهمة في ثبوتها، إذ الثابت بالبينية لا مرد له، فيقدم على المقر به في حال المرض.^(١)

٣٧ - وينقسم الدين باعتبار الدائن إلى قسمين:

أ - دين الله: وهو كل دين ليس له من العباد من يطالب به على أنه حق له. وهو نوعان:

- نوع يظهر فيه وجه العبادة والتقرب إلى الله تعالى، وهو ما لا مقابل له من المنافع الدنيوية، كصدقة الفطر، وفدية الصيام، وديون النذور،

(١) قرءة عبون الأعيان ٢/١٣٠، تكملة فتح القدير ٧/٥، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٥/٢٣، المبوط ٢٧/١٨

فيكون خوف المقر أكثر، كما يكون أبعد عن الكذب، فإذا لم يكن الإقرار في حالة المرض أولى، فلا أقل من أن يكون مساوياً.

- وأما المحل: فهو الذمة، إذ هي محل الوجوب في الصحة والمرض ولا فرق.

فلما استويا في سبب الوجوب وعمله لزم أن يستويا في الاستيفاء.

والثاني: للحنفية والحنابلة والشافعية في غير الأصح: هو أن ديون الصحة وما في حكمها مقدمة على ديون المرض، وإذا لم تف التركة بديون الصحة قسمت بين دائني الصحة بالخصص. وكذلك الحال إذا لم تكن ديون صحة، وكانت هناك ديون مرض، وضاعت عنها التركة، فإنها تقسم بين الدائنين بالخصص، ومثل ذلك في الحكم ما لو وفيت ديون، ولم يف ما بقي من التركة بديون المرض كلها.^(١)

ودليلهم على تقديم ديون الصحة على

(١) جامع الفصولين (بولاى ١٣٠٠هـ) ٢/١٨٢، وما بعدها، المبوط ١٨/٢٦، تبين الحقائق وحاشية الشلبي عليه ٥/٢٢، البدائع ٧/٢٢٥، تكملة فتح القدير ٧/٢، المغني لابن قدامة (مطبوع مع الشرح الكبير) ٥/٣٤٣، نهاية المحتاج ٢/٢٤٠، مغني المحتاج ٥/٧١، الشرح الكبير على المتن ٥/٢٧٧، الفقرة المنقولة للفرغوني حرره ١٠٨ وانظر م ١٦٠٢ من مجلة الأحكام العدلية وم ٥٦٩ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية.

ودين المهر، ودين الاستهلاك ونحوها.
ب - والدين غير الصحيح : هو الدين الذي يسقط بالأداء أو الإبراء وبغيرهما من الأسباب المقتضية سقوطه، مثل دين بدل الكتابة، فإنه يسقط بعجز العبد المكاتب عن أدائه.

٣٩ - وينقسم الدين باعتبار الشركة فيه إلى قسمين : مشترك وغير مشترك. (١)

أ - فالدين المشترك : هو ما كان سببه متحدا، سواء أكان ثمن مبيع مشترك بين اثنين أو أكثر، بيع صفقة واحدة ولم يذكر عند البيع مقدار ثمن حصة كل واحد من الشركاء، أم دينا آيلا بالإثرت إلى عدة ورثة، أم قيمة مال مستهلك مشترك، أم بدل قرض مستقرض من مال مشترك بين اثنين أو أكثر.

ب - الدين غير المشترك : هو ما كان سببه مختلفا لا متحدا، كان أقرض اثنان كل منهما على حدة، مبلغا لشخص، أو باعاه مالا مشتركا بينهما، وسمى حين البيع كل واحد منهما لنصيبه ثمنا على حدة.

٤٠ - وتبرز ثمرة هذا التقسيم في المسائل التالية :

أولا : إذا كانت الديون المطلوبة من المدين

والكفارات ونحو ذلك، فإنها عبادات يؤديها المسلم امتثالا لأمر الله تعالى وتقربا إليه.

- ونوع يفرض لتمكين الدولة من القيام بأعباء المصالح العامة للأمة، وهو ما يقابل - في الغالب - بمنفعة دينوية للمكلف، كخمس الغنائم، وما أفاء الله على المؤمنين من أعدائهم من غير قتال، وما يفرضه الإمام على القادرين من أفراد الأمة للوفاء بالمصالح التي يعجزيت المال عن الوفاء بها.

ونفصيل ذلك في مصطلح : (دين الله).

ب - ودين العبد : وهو كل دين له من العباد من يطالب به على أنه حق له، كثمن مبيع، وأجرة دار، وبديل قرض، وإتلاف، وأرض جنائية، ونحو ذلك. ولصاحب هذا الدين أن يطالب به المدين، وأن يرفع أمره إلى القاضي إذا امتنع عن الأداء ليجبره عليه بالطرق المشروعة. (ر: حبس، حجر).

٣٨ - وينقسم الدين باعتبار السقوط وعلمه إلى قسمين : صحيح وغير صحيح. (١)

أ - فالدين الصحيح : هو الدين الثابت الذي لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، كدين القرض

(١) الدر المختار مع رد المحتار (بولاقي ١٢٧٢ هـ) ٤/ ٤٨٠، حرر الحكماء شرح مجلة الأحكام ٥٣/ ٣، وانظر ١٦٩، ١٧٠ من مرشد الحيران وم ١٠٩١ من المجلة العدلية، والفتاوى الهندية ٣٣٦/ ٢

(١) رد المحتار (بولاقي ١٢٧٢ هـ) ٤/ ٢٦٣، كشف اصطلاحات الفنون ط كلكته ٥٠٢/ ٢، وسامعدها، التصريفات للهرجاني (الدار التونسية ١٩٧١ م) ص ٥٦، وانظر ٨٥٢، ٨٥٣ من مرشد الحيران.

ثالثا: إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك، وتلفت في يده بدون تعد منه ولا تقصير، فلا يضمن حصته شريكه في المقبوض، ولكنه يكون مستوفيا حصته نفسه، وما بقي من الدين في ذمة المدين فيكون حقا للشريك الآخر.^(١)

رابعا: إذا أخذ أحد الدائنين - دينا مشتركا - كفيلا بخصته من الدين المشترك، أو أحاله المدين على آخر، فلشريكه الآخر أن يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل أو المحال عليه.^(٢)

٤١ - وينقسم الدين باعتبار وقت أدائه إلى قسمين: حال ومؤجل.^(٣)

أ - فالدين الحال: هو ما يجب أدائه عند طلب الدائن، فتجوز المطالبة بأدائه على الفور، والمخاصمة فيه باتفاق. ويقال له «الدين المعجل» أيضا.

ب - والدين المؤجل: هو ما لا يجب أدائه قبل حلول الأجل. لكن لو أدى قبله يصح، ويسقط عن ذمة المدين.

- (١) الفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٧، درالحكام ٣/ ٧٣، وانظر ١١٠٦م من المجلة العنلية و١٧٦م من مرشد الحيران.
(٢) الفتاوى الهندية ٢/ ٣٤٠، درالحكام ٣/ ٧٥، وانظر ١١٠٩م من المجلة العنلية و١٨١م من مرشد الحيران.
(٣) كشف اصطلاحات الفنون ط كلكته ٥٠٢/٢

غير مشتركة، فلكل واحد من أربابها استيفاء دينه على حدة من المدين، وما يقبضه يحسب من دينه خاصة، لا يشاركه فيه أحد من الدائنين الآخر.^(١)

أما إذا كان الدين المطلوب من المدين مشتركا بين اثنين أو أكثر، فلكل واحد من الشركاء أن يطلب حصته منه، ولا يختص القابض منهم بما قبضه، بل يكون مشتركا بين الشركاء، لكل واحد منهم حق فيه بقدر حصته.^(٢)

ثانيا: إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وأخرجها من يده بوجه من الوجوه كهبه، وقضاء دين عليه، أو استهلكها فلشريكه أن يضمنه حصته منها.

فلو كان مبلغ ألف دينار دينا مشتركا بين اثنين مناصفة، فقبض أحدهما من المدين خمسمائة واستهلكها، فللدائن الآخر أن يضمنه مائتين وخمسين. أما الخمسمائة الأخرى فتبقى بين الاثنين مشتركة.^(٣)

- (١) ١٧٢م من مرشد الحيران، ١٠٩٩م من المجلة العنلية، والفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٧، ودرالحكام ٣/ ٦٢
(٢) الفتاوى الهندية بولاق ١٣١٠هـ ٢/ ٣٣٦، درالحكام ٣/ ٦٣، وما يمسدها، وانظر ١١٠١، ١١٠٠م من المجلة العنلية و١٧٣م من مرشد الحيران.
(٣) الفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٧، درالحكام ٣/ ٦٦، وانظر ١١٠٣، ١١٠٢م من المجلة العنلية، ١٧٥م من مرشد الحيران.

له في ذمة المدين من مال بشيء يعتمد عليه - كالكتابة والشهادة - لمنع المدين من الإنكار، وتذكيره عند النسيان، وللعحولة دون ادعائه أقل من الدين، أو ادعاء الدائن أكثر منه، أو حلوله أو انقضاء الأجل ونحو ذلك، بحيث إذا حصل نزاع أو خلاف بين المتدائنين، فيعتبر هذا التوثيق وسيلة يحتج بها لإثبات الدين المتنازع فيه أمام القضاء.

والأمر الثاني: تثبيت حق الدائن فيما يكون له في ذمة المدين من مال وإحكامه، بحيث يتمكن عند امتناع المدين عن الوفاء - لأي سبب من الأسباب - من استيفاء دينه من شخص ثالث يكفل المدين بهاله، أو من عين مالية تتعلق بها حق الدائن وتكون رهينة بدينه.

طرق توثيق الدين :

اتفق الفقهاء على أن طرق توثيق الدين أربعة :

أ - توثيق الدين بالكتابة :

٤٣ - دلت آية الدين وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ . . . ﴾^(١) إلى آخر الآية على مشروعية

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن من الديون ما لا يكون إلا حالاً، بحيث لا يصح تأجيله، فإن تأجل فسد العقد. مثل رأس مال السلم (ر: السلم) والبديلين في الصرف (ر: الصرف) باتفاق الفقهاء، ورأس مال المضاربة عند الحنفية والمالكية والشافعية (ر: مضاربة) والأجرة في إجارة الذمة عند المالكية والشافعية (ر: إجارة) ومصطلح : (أجل).

توثيق الدين :

معنى توثيق الدين :

٤٢ - التوثيق في اللغة معناه الإحكام. ومن هنا سمي العهد ميثاقاً وموثقاً لما فيه من الإحكام والثبوت.^(١)

أما في الاصطلاح الفقهي :

فذكر إلكيا الهراسي في كتابه : «أحكام القرآن» أن الوثيقة هي «ما يزداد بها الدين وكادة»^(٢) ويتبع استعمال الفقهاء لمصطلح : «توثيق الدين» نجد أنهم يطلقونه على أمرين :

أحدهما : تقوية وتأكيد حق الدائن فيما يكون

(١) لسان العرب، معجم مقاييس اللغة، المصباح المنير :

(وثق) والمطلع للبهلي ص ٢٤٧

(٢) أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (ط) دار الكتب الحديث

بمصر ١/ ٢٦٩

(١) سورة البقرة / ٢٨٢

وثيقة وحجة، لأن الشهادة ترفع الشك وتزيل
الاحتال.^(١)

ومن أهم صور التوثيق بالكتابة :

٤٤ - أولا : إذا أمر شخص آخر بأن يكتب
إقراره، فيكون هذا الأمر إقرارا حكما.^(٢)

جاء في «الدر المختار» : «الأمر بكتابة الإقرار
إقرار حكما، فإنه كما يكون باللسان يكون
بالبنان، فلو قال للصكاك : اكتب خط
إقرارى بألف علي، أو اكتب بيع داري، أو
طلاق امرأتي صح».^(٣)

٤٥ - ثانيا : إن قيود التجار - كالمصارف والبيع
والسمسار - التي تكون في دفاترهم المعتد بها،
وتبين ما عليهم من ديون تعتبر حجة عليهم،
ولولم تكن في شكل صك أو سند رسمي، وذلك

توثيق الدين بالكتابة المينة له، العربية عنه،
المعرفة للحاكم بما يحكم عند الترافع إليه،
وذلك في صك موضح للدين بجميع صفاته.^(١)

غير أن الفقهاء اختلفوا في حجية الكتابة في
توثيق الدين على قولين :

أ - فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة)
إلى صحة توثيق الدين بالكتابة، وأنها بينة
معتبرة في الإثبات إذا كانت صحيحة النسبة
إلى كاتبها.^(٢)

ب - وذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه
وجماة من الفقهاء إلى أنه لا يعتمد على الخط
المجرد إذا لم يشهد عليه، لأن الخطوط تشبه
والتزوير فيها ممكن، وقد تكتب للتجربة أو
اللهو. ومع قيام هذه الاحتمالات والشبهات
لا يبقى للخط المجرد حجية، ولا يصلح
للاعتداع عليه وحده. أما إذا أشهد عليه فيعتبر

(١) طرح التشريب ١/٦، الأبى على صحيح مسلم
٣٣٨/٤، أدب القاضي للماوردي ٩٨/٢، أصول
السرعي ٣٥٨/١، كشف الأسرار للبخاري ٥٢/٣،
المهلب ٣٠٥/٢، رد المحتار (بولاق ١٢٧٢هـ) ٣٥٢/٤،
الأشياء والنظام لابن نجيم ص ٢١٧، معين الأحكام
للطرابلسي (ط. الحلبي) ص ١٢٥، الطرق الحكمية (ط.
السنة المصنوعة) ص ٢٠٤ وما بعدها، مرقاة المفاتيح للملا
علي القاري ٣/٣٩٧، الإشراف للقاضي عبدالوهاب
٢٨٠/٢، كشف القناع ٣٧٣/٤، شرح منتهى الإرادات
٥٣٩/٢

(٢) قرة عيون الأعيان (المينة ١٣٢١هـ) ٩٧/٢، الفتاوى
الهندية (بولاق ١٣١٠هـ) ١٦٧/٤، در الحكام ١٣٨/٤
وانظر م ١٦٠٧ من المجلة المدلية.

(٣) رد المحتار (بولاق ١٢٧٢هـ) ٤٥٥/٤

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٢٤٨/١

(٢) شرح أدب القاضي للجصاص ص ٢٥٤، مختصر الفتاوى
المصرية لابن تيمية ص ٦٠١، تبصرة الحكام لابن فرحون
(بهاش فقاوى عيش) ٣٦٣/١، كشاف القناع
٣٧٣/٤، ظفر اللاضي فيما يجب في القضاء على القاضي
لصديق حسن خان (لاهور) ص ١٣٠، ١٣١، الطرق
الحكمية ص ٢٠٥، كشف الأسرار ٣/٥٢، ٥٣، معين
الحكام ص ١٢٥، فتح العلي المالك لعيش ٣١١/٢، در
الحكام شرح مجلة الأحكام ١٣٧/٤

أما إذا أنكر خط السند الذي أعطاه مرسوما أيضا وقال: إنه ليس خطي، فينظر:

- فإن كان خطه مشهورا ومتعارفا بين الجار وأهل البلد وثبت أنه خطه، فلا يعتبر إنكاره، ويعمل بذلك السند بدون حاجة لإثبات مضمونه^(١).

- أما إذا لم يكن خطه مشهورا ومتعارفا فيستكتب، ويعرض خطه على الخبراء، فإذا أفادوا أن الخطين لشخص واحد، فيؤمر ذلك الشخص بأداء الدين المذكور، وإلا فلا^(٢).

٤٨ - خامسا: إذا أعطى شخص لآخر سنداً رسمياً فيفيد أنه مدين له بمبلغ من المال، ثم توفي، فيلزم ورثته بإيفائه من التركة إذا اعترفوا بكون السند للمتوفى، ولو أنكروا الدين.

أما إذا أنكروا السند، فينظر: إن كان خط المتوفى وخطه مشهورا ومتعارفا، وثبت أن الخط خطه والخطم ختمه، فيجب عليهم أداء الدين من التركة، ولا عبرة بإنكارهم. وإن كان خلاف ذلك فلا يعمل بالسند لوجود شبهة التزوير فيه^(٣).

لأن العادة جرت أن التاجر يكتب دينه ومطلوبه في دفتره صيانة له من النسيان، ولا يكتبه للهو واللعب. أما ما يكتب فيها من ديون لهم على الناس فلا يعتبر وثيقة وحجة، ويحتاج في إثباتها إلى وجه آخر^(٤).

٤٦ - ثالثا: السندات والوصولات الرسمية تعتبر حججا معتمدة في توثيق الدين وإثباته^(٥).

جاء في فتاوى قارىء الهداية: «إذا كتب على وجه الصكوك يلزمه المال، وهو أن يكتب: يقول فلان الفلاني أن في ذمتي لفلان الفلاني كذا وكذا، فهو إقرار يلزم»^(٦).

٤٧ - رابعا: إذا أنكر من كتب أو استكتب سنداً رسمياً مضمياً بإمضائه أو غتوما بختمه الدين الذي يحتويه ذلك السند مع اعترافه بخطه وختمه، فلا يعتبر إنكاره، ويلزمه أداء ذلك الدين دون حاجة إلى إثبات بوجه آخر^(٧).

(١) فتح المولى الملك ٣١١/٢، الأشياء والنظار لابن نجيم ص ٢١٨، نشر الصرف لابن عابدين (ضمن رسائل ابن عابدين - استنبول) ١٤٤/٢، معين الأحكام ص ١٢٦، قره حيون الأخير ٦٠/١، ٩٧/٢، الفتاوى الهندية ١٦٧/٤، درر الأحكام ١٣٨/٤، وانظر م ١٦٠٨ من المجلة العدلية، رد المحتار ٣٥٣/٤ وما بعدها.

(٢) رد المحتار ٣٥٤/٤، درر الأحكام ١٣٩/٤، ١٤٠، وانظر م ١٦٠٩ من المجلة العدلية.

(٣) رد المحتار ٣٥٤/٤

(٤) قره حيون الأخير ١/٥٩، رد المحتار ٣٥٤/٤، ٣٧٤، درر الأحكام ١٤١/٤، وانظر م ١٦١٠ من المجلة العدلية.

(١) رد المحتار ٣٥٤/٤

(٢) قره حيون الأخير ٢/٩٧، ٩٨، درر الأحكام ٤/١٤١،

١٤٢، معين الأحكام للطرابلسي ص ١٢٥، تبصرة الأحكام

لابن فرحون (بهامش فتاوى عيش) ١/٣٦٣، وانظر

م ١٦١٠ من المجلة العدلية.

(٣) رد المحتار ٤/٣٥٤، درر الأحكام ٤/١٤٢، وانظر م ١٦١١

من المجلة العدلية. ترى اللجنة أنه قد وجدت في هذا

المعسر ومساائل يثبت بها من الخطوط - المزور منها =

المتعاملين، وقد درج الناس من عهد الصحابة إلى يومنا هذا على عدم كتابة الديون ما دامت الثقة قائمة بين المتدائنين، ولم ينقل عن فقهاءهم تكريم مع اشتها ذلك.

٤٩ - سادساً: إذا وجد الوارث خطأ لمورثه يفيد أن عليه ديناً قدره كذا وكذا لفلان، فيجب على السوارث العمل بخط مورثه ودفع الدين إلى من هو مكتوب باسمه من التركة.^(١)

٥١ - والثاني: لا ين جريير الطبري وبعض السلف: وهو أن كتابة الدين واجبة لقوله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ إذ الأصل في الأمر إرادة الوجوب. وما يؤيد دلالة هذا الأمر على الوجوب اهتمام الآية ببيان من له حق الإملاء، وصفة الكاتب، وحته على الاستجابة إذا طلب منه ذلك، والحث على كتابة القليل والكثير، ثم التعبير عن عدم وجوب الكتابة في المبادلات الناجزة بنفي الجناح، حيث أنه يشعر بعلوم من ترك الكتابة عند تعامله بالدين.^(٢)

حكم التوثيق بالكتابة:

اختلف الفقهاء في حكم توثيق الدين بالكتابة على قولين:

٥٥ - أحدهما: لجمهور الفقهاء، وهو أن كتابة الدين مندوب إليها وليست واجبة.^(٣)

إذ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ للإرشاد لمن يخشى ضياع دينه بالنسيان أو الإنكار، حيث لا يكون المدين موضع ثقة كاملة من دائنه، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾^(٤) وهو يفيد أن الكتابة غير مطلوبة إذا توافرت الأمانة والثقة بين

ب - توثيق الدين بالشهادة:

٥٢ - دل قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ...﴾^(٥) إلى آخر الآية على مشروعية توثيق الدين بالشهادة وأنها وثيقة واحتياط للدائن، لأن استشهداد الشهود أنفى للريب، وأبقى للحق، وأدعى إلى رفع

= وغير المزور - فينبغي النظر إليها بعين الاعتبار لأنها نكاد تكون يقينية.

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/٤٥٧، رد المحتار ٤/٣٥٤،

مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية ص ٤١٧، الإفصاح

لابن هبيرة (ط. الرياض) ٢/٢٧، كشاف الفتاوى ٤/٢٠٣

(٢) أحكام القرآن للجصاص (استاتبول) ١/٤٨٢، أحكام

القرآن للشافعي ١/١٣٧، الأم (دار المعرفة ١٣٩٣ هـ).

٣/٨٩ وما بعدها، المحقق لابن قدامة ٤/٣٦٢، جامع

البيان للطبري ٣/٧٧، تفسير القرطبي ٣/٣٨٣

(٣) سورة البقرة/ ٢٨٣

(١) للمحلى لابن حزم ٨/٨٠، تفسير الطبري (بسلاقي)

٣/٧٧، ٧٩، تفسير القرطبي (دار الكتب) ٣/٣٨٣

(٢) سورة البقرة/ ٢٨٢

مصلحة، فالشهادة متى شرعت في النكاح لم تسقط بتراضيهما وأمن بعضهما بعضاً، فدل

ذلك أن الشهادة (في غير النكاح) شرعت للطمأنينة، ولأن الله تعالى جعل لتوثيق الديون طرقاً منها: الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد، ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروع بطريق الندب لا بطريق الوجوب، فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد^(١).

٥٤ - والثاني: لبعض السلف: وهو أن الإشهاد على الدين واجب لقوله تعالى في آية الدين: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾. الآية^(٢)

ج - توثيق الدين بالرهن :

٥٥ - المراد بالرهن «المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفي من ثمنه إن تعذر استيفاؤه ممن هو عليه»^(٣). وبهذه الوثيقة يصير المرتهن أحق بالرهن من سائر الغرماء، فإذا كان على الراهن ديون أخرى لا تفي بها أمواله، ويبيع الرهن لسداد ما عليه، كان للمرتهن أن يستوفي دينه

التنازع والاختلاف، وفي ذلك صلاح الدين والدنيا معاً.

وبينت الآية أن نصاب الشهادة على الدين هو: إما رجلان، أو رجل وامرأتان ممن يرتضى من العدول الثقات، فإذا تحقق ذلك كان وثيقة معتبرة وحجة شرعية في إثبات الدين، وبينت قوة يعتمد عليها القاضي في الحكم به لطلبه.

حكم التوثيق بالشهادة :

اختلف الفقهاء في حكم توثيق الدين بالشهادة على قولين:

٥٣ - أحدهما: لجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: وهو أن الإشهاد على الدين مندوب إليه وليس بواجب^(١)، لقوله تعالى: ﴿فلان آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته﴾، قال إلكيا الهراسي: «ومعلوم أن هذا الأمن لا يقع إلا بحسب الظن والتوهم لا على وجه الحقيقة، وذلك يدل على أن الشهادة إنما أمر بها لطمأنينة قلبه لا لحق الشرع، فإنها لو كانت لحق الشرع لما قال: ﴿فلان آمن بعضكم بعضاً﴾ ولا ثقة بأمن العباد، إنما الاعتماد على ما يراه الشرع

(١) أحكام القرآن لإلكيا الهراسي ١/ ٣٦٥

(٢) المحلى ٨/ ٨٠، أحكام القرآن للجصاص ١/ ٤٨١، ٤٨٢

(٣) المغني ٤/ ٣٦١، وانظر رد المحتار ٥/ ٣٠٧، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٨

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٢٦٧، أحكام القرآن للجصاص ١/ ٤٨٢، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي ٣٦٥/ ١

الكفيل إلى ذمة المكفول في الالتزام بالدين،
فيثبت في ذمتها جميعا، ولصاحب الحق مطالبة
من شاء منها^(١).

وشغل الدين الواحد ذمتين على سبيل
التعلق والاستيثاق، كتعلق دين الرهن به وبذمة
الراهن،^(٢) وأنه كفرض الكفاية، يتعلق بالكل
ويسقط بفعل البعض. وتعلقه هذا لا يعني
تعددته، لأنه في الحقيقة واحد. وما تعدد إلا
بالنسبة لمن تعلق بهم فقط.^(٣) وعلى هذا فلا
زيادة في الدين، لأن الاستيفاء لا يكون إلا من
واحد منها.^(٤)

٢ - وذهب المالكية إلى أنها «ضم ذمة الكفيل
إلى ذمة المكفول في الالتزام بالدين» إلا أنهم
قالوا: ليس للمكفول له أن يطالب الكفيل
بالدين إلا إذا تلذر عليه الاستيفاء من الأصل،
لأن الضمان وثيقة، فلا يستوفى الحق منها إلا عند
العجز عن استيفائه من المدين، كالرهن.^(٥)

من ثمنه أولا، فإذا بقي شيء فهو لسائر
الغرماء.^(١)

حكم التوثيق بالرهن :

٥٦ - ذهب جماهير الفقهاء إلى أن توثيق الدين
بالرهن غير واجب، وأن الأمر به في الآية
للإرشاد.^(٢) قال ابن قدامة: «والرهن غير
واجب، لا نعلم فيه مخالفا، لأنه وثيقة بالدين،
فلم يجب كالضمان والكتابة، وقول الله تعالى :
﴿فرهان مقبوضة﴾^(٣) إرشاد لنا، لا إيجاب
علينا، بدليل قوله تعالى : ﴿فإن أمن بعضكم
بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته﴾، ولأنه أمر به
عند إعواز الكتابة، والكتابة غير واجبة، فكذا
بدلها».^(٤)

د - توثيق الدين بالكفالة :

٥٧ - اختلف الفقهاء في حقيقة كفالة الدين
على أربعة أقوال :

١ - فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها «ضم ذمة

(١) الأم ٢٢٩/٣، المهذب ٣٤٨/١، نهاية المحتاج ٤٤٣/٤،
كشف القناع ٣/٣٥٠، وسامعدهما، الشرح الكبير على
المفتح ٧٠/٥، شرح منتهى الإرادات ٢٤٥/٢، المغني
٥٩٠/٤

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢٤٦/٢

(٣) نهاية المحتاج ٤٤٤/٤

(٤) تبيين الحقائق للزيلعي ١٤٦/٤

(٥) الحارثي على خليل وحاشية العلوي عليه ٢٨، ٢١/٦

القوانين الفقهية ص ٣٥٤، الزرقاني على خليل ٢٢/٦

٢٩، مع الجليل ٢٤٣/٣، ٢٥٨

(١) أحكام القرآن للجصاص ٥٢٣/١

(٢) أحكام القرآن لإكيا المراسي ٣٦٥/١، أحكام القرآن

للجصاص، ٤٨٢/١، الرهان للزركشي ٣/٣٩، الأم

(ط. دار المعرفة) ١٣٨/٣، المحلى ٨٠/٨، كشف القناع

٣٠٧/٣ (ط. مكة).

(٣) سورة البقرة/٢٨٣

(٤) المغني ٣٦٢/٤

التصرف في الدين :

التصرف في الدين إما أن يكون من الدائن،
وإما أن يكون من المدين .

تصرف الدائن :

ينحصر تصرف الدائن في دينه بتخليكه
للمدين أو لغيره بإحدى طرائق التمليك
المشروعة ، سواء بعوض أم بغير عوض .

الحالة الأولى : (تمليك الدين للمدين) :

يختلف حكم تمليك الدين للمدين بحسب
حال الدين ومدى استقرار ملك الدائن عليه ،
وذلك لأن الديون نوعان :

٥٨ - (النوع الأول) ما يكون الملك عليه
مستقرا : كقرضة المثلث ، وبدل القرض ، وقيمة
المفصوب ، وعوض الخلع ، وثمن المبيع ،
والأجرة بعد استيفاء المنفعة ، والمهر بعد
الدخول ، ونحو ذلك . وهذا النوع من الديون
لا خلاف بين الفقهاء في جواز تمليكها لمن
عليه بعض أو بغير عوض .^(١)

(١) المجموع شرح المهذب ٩/ ٢٧٤ ، فتح العزيز ٨/ ٤٣٤
ومابعدهما ، المهذب ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، نهاية المحتاج
٨٨/ ٤ ، أسنى المطالب ٢/ ٨٤ ، الأشباه والنظائر للسيوطي
ص ٣٣١ ، رد المحتار ٤/ ١٦٦ ، ٢٤٤ ، تبيين الحقائق
للزيلي ٤/ ٨٢ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٨ ،
المغني لابن قدامة ٤/ ١٣٤ ، شرح منتهى الإرادات
٢/ ٢٢٢ ، كشاف القناع ٣/ ٢٩٣ ، المبدع =

٣ - وذهب الحنفية إلى أنها ضم ذمة الكفيل إلى
ذمة الأصيل في وجوب الأداء ، لا في وجوب
الدين ، لأن ثبوت الدين في الذمة اعتبار شرعي
لا يكون إلا بدليل ، ولا دليل على ثبوته في ذمة
الكفيل ، لأن التوثيق يحصل بالمشاركة في وجوب
الأداء من غير حاجة إلى إيجاب الدين في
الذمة ، كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن ، والتمن
في ذمة الموكل وحده ، وعلى هذا عرفوها بأنها
«ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في
المطالبة» .^(١)

٤ - وذهب ابن أبي يعلى وابن شبرمة وأبو ثور
وأحمد في رواية عنه إلى أن الدين يتقل بالكفالة
إلى ذمة الكفيل - كما في الحوالة - فلا يكون
للدائن أن يطالب الأصيل .^(٢)

وعلى أية حال ، فسواء أكانت كفالة الدين
معناها ضم ذمة الكفيل إلى ذمة المكفول في
الالتزام بالدين ، أم في المطالبة فقط ، أم انتقال
الدين من ذمة المكفول إلى ذمة الكفيل . فلأنها
تقتضي بإتفاق الفقهاء التزام الكفيل بأداء
الدين إلى الدائن إذا تعذر عليه استيفاؤه من
الأصيل ، وذلك هو معنى التوثيق ، وفائدته ،
وثمرته .

(١) رد المحتار ٤/ ٢٤٩ ، تبيين الحقائق ٤/ ١٤٦ ، تعريفات
المجرجاني (ط . تونس) وانظر م ٨٣٩ من مرشد الحيران ،
م ٦١٢ من مجلة الأحكام العدلية
(٢) المحلى ١١١/ ٨ ، الشرح الكبير على المتن ٥/ ٧١

شيء^(١). فقد شرط بالتقاضي القبض قبل التفرق^(٢). وعلى ذلك فإذا قبض الدائن العوض في المجلس، فإنه يصح بيع الدين وتخليكه لانتفاء المانع، إذ يصدق على ما ذكر أنه تقاض، لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين، والحكمي فيما في ذمة المدين، لأنه كأنه قبضه منه ورده إليه^(٣).

وكذلك اشترط جمع من الفقهاء انتفاء بيع الدين بالدين لصحة تملك الدين لمن هو عليه، حيث نقل أحمد وابن المنذر وابن رشد والسبكي وغيرهم إجماع أهل العلم على أن بيع الدين بالدين غير جائز^(٤). وعلى ذلك:

أ - نص الشافعية والخنابلة على عدم جواز صرف ما في الذمة. فلو كان لرجل في ذمة رجل

غير أن جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة استثنوا من قاعدة جواز تملك الدين لمن عليه بعوض بدل الصرف ورأس مال السلم، فلم يجزوا التصرف في أي منها قبل قبضه، لأن في ذلك تفويتا لشرط الصحة، وهو القبض في بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق^(١).

كما اشترط الشافعية والحنابلة لصحة تملك الدين لمن عليه أن يخلو العقد من ربا النسبة، فلو باع الدائن دينه من المدين بما لا يساع به نسبة كذهب بفضة أو حنطة بشعر ونحو ذلك من الأموال الربوية، فلا يصح ذلك إلا إذا قبض الدائن العوض قبل التفرق من المجلس، وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال:

كنت أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطني هذه من هذه، فأنتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فقال: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما

= شرح المفتي ١٩٨/٤، بدائع الصنائع (مطبعة الإمام) ٣١٠٣/٧، وانظر م ٤٢٤م من مرشد الحيران.

(١) تبين الحقائق وحاشية الشلبي عليه ٨٢/٤، ١١٨، ١٣٦، رد المحتار ١٦٦/٤، ٢٠٩، ٢٤٤، بدائع الصنائع ٣١٠٢/٧ وما بعدها، ٣١٨٨/٧، أسنى المطالب ٨٥/٢، القواعد لابن رجب ص ٨٢، وانظر م ٥٥٩م من مرشد الحيران.

(١) حديث ابن عمر: كنت أبيع الإبل بالبقيع. أخرجه أبو داود (٣/٦٥٠-٦٥١). تحقيق عزت هبيد دعاس، ونفل البيهقي عن شعبة أنه حكم عليه بالوقف، كذا في التلخيص الحبير (٣/٢٦) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) نهاية المحتاج ٨٨/٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٣١، شرح منتهى الإرادات ٢٢٢/٢، المغني لابن قدامة ٥٤/٤، ١٣٤، المبدع ١٩٨/٤، الشرح الكبير على المفتي ١٧٢/٤، كشف القناع ٣/٢٩٤، فتح العزيز ٤٣٦/٨، المجموع شرح المهذب (مطبعة التضامن الأخوي) ٢٧٤/٩.

(٣) حاشية الشريفي على نهاية المحتاج ٨٩/٤، كشف القناع ٢٥٧/٣، شرح منتهى الإرادات ٢٠٠/٢، المغني ٥٤/٤.

(٤) تكملة المجموع للسبكي (مطبعة التضامن الأخوي) ١٠٧/١٠، المغني ٥٣/٤، بداية المجتهد ١٦٢/٢.

ب - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم، إلى أنه لا يجوز جعل الدين الذي على المسلم إليه رأس مال سلم، وذلك لأنه يؤدي إلى بيع الدين بالدين، وهو غير جائز.^(١)

وخالف في ذلك تقي الدين ابن تيمية وابن القيم وقالوا: بجوازه لعدم تحقق المنهي عنه - وهو بيع الكالئ بالكالئ، أي الدين المؤخر بالدين المؤخر - في هذه المسألة.^(٢)

ج - نص الحنفية والحنابلة والشافعية في وجهه على أن الدائن إذا باع الدين ممن هو عليه بشيء موصوف في الذمة، فيشترط لصحة ذلك أن يقبض السدائن الموض قبل التفريق من المجلس، كيلا يترتب على ذلك بيع الدين بالدين، وهو غير جائز.^(٣)

أما إذا باع الدين ممن هو عليه بشيء معين، فلا يشترط في مذهب الحنفية قبض المشتري،

دنائير، والآخر عليه دراهم، فاصطرفا بما في ذمتيهما، فلا يصح ذلك.^(١) قال الشافعي في «الأم»: «ومن كانت عليه دراهم لرجل، وللرجل عليه دنائير، فحلت أو لم تحل، فتطارحها صرفا، فلا يجوز، لأن ذلك دين بدين».^(٢)

وخالف في ذلك الحنفية والمالكية وتقي الدين السبكي من الشافعية وتقي الدين بن تيمية من الحنابلة وقالوا: بجواز صرف ما في الذمة، لأن الذمة الحاضرة كالعين الحاضرة.

غير أن المالكية اشترطوا أن يكون الدينان قد حلا معا، فأقاموا حلول الأجلين في ذلك مقام الناجز بالناجز.^(٣)

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٠٠، المبدع ٤/ ١٥٦، المغني ٤/ ٥٣، تكملة المجموع للسبكي ١٠/ ١٠٧، كشاف القناع ٣/ ٢٥٧

(٢) الأم ٣٣/ ٣ (ط. دار المعرفة ببلتان ١٣٩٣هـ).

(٣) بداية المجتهد ٢/ ٢٢٤ (ط. دار الكتب الحديثة بمصر)، تبين الحقائق للزليعي ٤/ ١٤٠، شرح الحرشي ٥/ ٢٣٤، الزرقاني على خليل ٥/ ٢٣٢، منح الجليل ٣/ ٥٣، اختلاف الفقهاء للطبري ص ٦٠، إيضاح المسالك للونشربسي ص ١٤١، ٣٢٨، طبقات الشافعية لابن السبكي (ط. الخليلي) ١٠/ ٢٣١، مواهب الجليل ٤/ ٣١٠، الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للبطي ص ١٢٨، رد المحتار ٤/ ٢٣٩، تكملة المجموع للسبكي (طبعة التضامن الأخوي) ١٠/ ١٠٧، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٢٠، مجموع فتاوى ابن تيمية (ط. الرياض) ٢٠/ ٥١٢، نظرية العقد لابن تيمية ص ٢٣٥

(١) رد المحتار ٤/ ٢٠٩، تبين الحقائق ٤/ ١٤٠، فتح العزيز ٩/ ٢١٢، الشرح الكبير على المنقح ٤/ ٣٣٦، بدائع الصنائع ٧/ ٣١٥٥ (طبعة الإمام)، نهاية المحتاج ٤/ ١٨٠، المغني ٤/ ٣٢٩، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢١

(٢) أعلام الموقعين ٢/ ٩

(٣) البدائع ٧/ ٣٣٣، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٢، كشاف الصنائع ٣/ ٢٩٤، المغني ٤/ ١٣٤، المبدع ٤/ ١٩٩، المجموع شرح المهذب (طبعة التضامن الأخوي) ٩/ ٢٧٤، فتح العزيز ٨/ ٤٣٧

المسلم فيه للمدين، أو الاعتياض عنه على قولين:

أحدهما: لجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو أنه لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في ذمته، لأنه لا يؤمن من فسخ العقد بسبب انقطاع المسلم فيه وامتناع الاعتياض عنه، فكان كالبيع قبل القبض، ولقوله ﷺ: «من أسلم في شيء فلا يصرفه في غيره» ^(١). قالوا: وهذا يقتضي ألا يبيع المسلم دين السلم لا من صاحبه ولا من غيره ^(٢).

والثاني: للملكية وأحمد في رواية عنه، وصححه تقي الدين بن تيمية وابن القيم، وهو جواز بيع العرض المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في ذمته بثمن المثل، أو دونه، لا أكثر منه ^(٣).

(١) حديث: «من أسلم في شيء فلا يصرفه في غيره». أخرجه أبوداود (٣/٧٤٤ - ٧٤٥ - تحقيق عزت عبيد دحاس) والسنن والحاكم (٣/٤٥٠ - ط دار المحاسن) من حديث أبي سعيد الخدري واللفظ للدارقطني، وضمفه ابن حجر ونقل من غيره أنه أحله بالضعف والاضطراب. التلخيص الحبير (٣/٢٥٠ - شركة الطباعة الفنية).

(٢) الأم (٣/١٣٣ - رد المحتار ٤/١٦٦، ٢٠٩، تبين الخلاف وحاشية الشامي عليه ٤/١١٨، أسنى المطالب ٢/٨٤، نهاية المحتاج ٤/٨٧، المهذب ١/٢٧٠، فتح الميز ٨/٤٣٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، المغني ٤/٣٣٤، الميع ٤/١٩٧، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٢٦، ٣٣١، وانظر ٥٩٩ م مرشد الحيران.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٨، ٥١٩، تحليل سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته لابن -

لانتفاء بيع الدين بالدين. قال الكاساني: وإن الدين لا يخلو من أن يكون دراهم، أو دنانير، أو فلسا، أو مكيلا، أو موزونا، أو قيمة المستهلك، فإن كان دراهم أو دنانير فاشترى به شيئا بعينه جاز الشراء، وقبض المشتري ليس بشرط، لأنه يكون افتراقا عن عين بدين، وأنه جائز فيها لا يتضمن ربا النساء، ولا يتضمن ههنا. وكذلك إن كان الدين مكيلا أو موزونا أو قيمة المستهلك لما قلنا ^(١).

٥٩ - (والنوع الثاني من الديون) ما لا يكون الملك عليه مستقرا: كالسلم فيه والأجرة قبل استيفاء المنفعة أو مضي زمانها، والمهر قبل استيفاء المنفعة أو مضي زمانها، والمهر قبل الدخول ونحو ذلك. وهذا النوع من الديون يجوز تملكه ممن هو عليه بغير عوض، لأن ذلك يعتبر إسقاطا للدين عن المدين، ولا دليل على منعه ^(٢).

أما تملكه بعوض، فقد فرق الفقهاء بين دين السلم وبين غيره من الديون غير المستقرة. وبيان ذلك فيما يلي:

أ - دين السلم.

٦٠ - اختلف الفقهاء في صحة بيع المسلم الدين

(١) البدائع ٧/٣٢٢٩

(٢) رد المحتار ٤/٢٠٩، البدائع ٧/٣١٧٨، كشاف القناع ٣/٢٩٢، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٢

عليها لعدم قبض المدين الشيء المقابل لها،
كالأجرة قبل استيفاء المنفعة أو مضي زمانها،
والمهر قبل الدخول ونحو ذلك .

وهذه الديون تختلف الفقهاء في جواز
تمليكها من هي عليه بموضع على قولين:
(أحدهما) للحنابلة: وهو أنه لا يجوز بيعها من
هي عليه، لأن ملكه عليها غير تام. ^(١)

والثاني: للحنفية والشافعية: وهو جواز بيعها
من هي عليه، كالديون التي استقر ملك الدائن
عليها، إذ لا فرق بينها. ^(٢)

الحالة الثانية: (تمليك الديون لغير المدين):

٦٢ - تختلف الفقهاء في حكم تمليك الدين لغير
من عليه على أربعة أقوال:

أحدها: رواية عن أحمد ووجه عند
الشافعية: وهو أنه يجوز تمليك الدين من غير من
عليه الدين بعوض وبغير عوض. ^(٣)

واستدلوا على جواز بيعه من المدين
والاعتراض عنه إذا كان بسعر المثل أو دونه بعدم
المانع الشرعي، إذ الحديث الذي استدل به
المانعون «من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى
غيره» ضعيف عند علماء الحديث، وحتى لو
صح، فإن معنى «فلا يصرفه إلى غيره» أن
لا يصرفه إلى سلم آخر، أو لا يبيعه بمعين
مؤجل، وذلك خارج عن محل النزاع. قال ابن
القيم: «ثبت أنه لا نص في التحريم ولا إجماع
ولا قياس، وأن النص والقياس يقتضيان
الإباحة». ^(١)

أما عدم جواز الاعتراض عنه بأكثر من
قيمه، فلأن دين السلم مضمون على البائع،
ولم ينتقل إلى ضمان المشتري، فلو باعه المشتري
من المسلم إليه بزيادة، فقد ربح رب السلم فيما
لم يضمن، وقد صح عن النبي ﷺ أنه «نهى عن
ربح ما لم يضمن». ^(٢)

٦١ - (ب) الديون التي لم يستقر ملك الدائن

القيم ١١٧/٥، القوانين الفقهية ص ٢٩٦، مختصر
الفتاوى المصرية لابن تيمية ص ٣٤٥
(١) مهذب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته لابن القيم
١١٧/٥

(٢) حديث: «نهى عن ربح ما لم يضمن». ورد من حديث
عبدالله بن عمرو بن لطف: «لا يحمل سلف وبيع، ولا شرطان
في بيع، ولا ربح ما لم يضمن».
أخرجه الترمذي (٣/٥٢٧ - ط الحلي)، وقال:
«حديث حسن صحيح».

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٣، كشف القناع ٣/٢٩٤
(٢) رد المحتار ٤/١٦٦، نهاية المحتاج ٤/٨٨، المجموع شرح
المهذب (مطبعة التضامن الأعوي) ٩/٢٧٥، فتح العزيز
٨/٤٣٤ وما بعدها، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٣١
(٣) المبدع بشرح الفتق ٤/١٩٩، مجموع فتاوى ابن تيمية
٢٩/٥٠٦، مهذب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته لابن
القيم ٥/١١٤، للفتاوى للزركشي ٢/١٦١

ملكه الدين في قبض ذلك الدين من مدينه، فيصح ذلك، ويقبض الدين من المدين باعتباره وكيلًا عن الدائن، وبمجرد القبض يصير قابضًا لنفسه، وتنتقل ملكية الدين إليه.

والثانية: إذا أحال الدائن الشخص الذي ملكه الدين على مدينه، فيصح ذلك، ويقبض الدين من المدين باعتباره محالًا من الدائن عليه، وبمجرد القبض تنتقل ملكية الدين إليه.

والثالثة: الوصية، فإنها تصح بالدين لغير من هو عليه، لأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت، فينتقل الملك فيه كما ينتقل بالإرث.

والثالث: للشافعية في قول - صححه كثير من أئمتهم كالشيرازي في المهذب والنووي في زوائد الروضة، واختاره السبكي وأفتى به زكريا الأنصاري وغيره - وهو أنه يجوز بيع سائر الديون - عدا دين السلم - لغير من عليه الدين، كما يجوز بيعها للمدين ولا فرق، وذلك إذا كان الدين حالًا والمدين مقرًا مليشًا أو عليه بينة لا كلفة في إقامتها. وذلك لانقضاء الغرر الناشئ عن عدم قدرة الدائن على تسليم الدين إليه. (١)

(١) للمهذب ١/ ٧٧٠، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٣١، المجموع شرح المهذب ٩/ ٢٧٥، فتح العزيز ٨/ ٤٣٩، بداية المحتاج ٤/ ٩٠، روضة الطالبين للنووي ٣/ ٥١٤، أسنى الطالب شرح روض الطالب ٨٥/ ٢

والثاني: للحنفية والحنابلة والشافعية في الأظهر: وهو أنه لا يصح تمليك الدين لغير من هو عليه، سواء أكان بمعوض أم بغير عوض.

كان يقول شخص لآخر: وهبتك ما لي من دين على فلان، فيقبل. أو يقول له: اشتريت منك كذا بما لي من دين على فلان، فيقبل أو يقول له: استأجرت منك كذا بالدين الثابت لي في ذمة فلان، فيقبل. فهذا كله غير جائز، لأن الواهب أو المشتري أو المستأجر يبوع أو يبيع ما ليس في يده، ولا له من السلطنة شرعًا ما يمكنه من قبضه منه، فكان بيعًا لشيء لا يقدر على تسليمه، إذ ربما منعه المدين أو جحده، وذلك غرر، فلا يجوز. (١)

وقد استثنى الحنفية من قاعدة عدم جواز تمليك الدين لغير من هو عليه ثلاث حالات: (٢)

الأولى: إذا وكل الدائن الشخص الذي

- (١) رد المحتار ٤/ ١٦٦، تبيين الحقائق ٤/ ٨٣، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٧، ٣٥٨، أسنى الطالب ٢/ ٨٥، بداية المحتاج ٤/ ٨٩، فتح العزيز ٨/ ٤٣٩، المجموع شرح المهذب ٩/ ٢٧٥، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٣١، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٢، المبدع ٤/ ١٩٩، كشاف الفتاوى ٣/ ٢٩٣، ٢٩٤، بدائع الصنائع ٧/ ٣١٠٤، الشرح الكبير على المفتي ٤/ ٣٤٢ (٢) رد المحتار ٤/ ١٦٦، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٧، ٣٥٨، البدائع ٧/ ٣١٠٤

- ٧ - أن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه، احترازاً عما لو كان طعاماً، إذ لا يجوز بيعه قبل قبضه.
- ٨ - ألا يقصد المشتري إعانات المدين والإضرار به.

تصرف المدين :

- ٦٣ - ينحصر تصرف المدين في الدين الثابت في ذمته في أمرين : الحوالة ، والسفينة .
- الحالة الأولى : الحوالة . (ر : حوالة) .
- الحالة الثانية : السفينة . (ر : سفينة) .

الدين في ظل تغيرات النقود :

- ٦٤ - يفرق الفقهاء في أحكام الدين من النقود عند طرؤه التغيرات على النقد بين ما إذا كان الدين الثابت في الذمة نقداً بالخلقة (أي من الذهب أو الفضة) وما إذا كان ثابتاً بالاصطلاح (بأن كان من غير النقدين وجرى الاصطلاح على استعماله استعمال النقدين) كالفلوس الراجعة ونحوها من العملات . . وبيان ذلك فيما يلي :

تغير النقود إذا كان الدين نقداً بالخلقة :

- ٦٥ - إن الدين الثابت في الذمة إذا كان عملة ذهبية أو فضية محددة مساةً، فقلت أوركضت عند حلول وقت الأداء، فلا يلزم المسدين أن

وكما اشترط التقابض في المجلس في بيع السدين للمدين إذا كان بما لا يساع به نسيئة - كالبويات بعضها - فإنه يشترط كذلك في بيع الدين لغير من هو عليه .

والرابع : للملكية ، وهو أنه يجوز بيع الدين لغير المدين بشروط تباعد بينه وبين الغرر، وتنفي عنه سائر المحظورات الأخرى ، وهذه الشروط ثمانية :^(١)

- ١ - أن يعجل المشتري الثمن ، لأنه إذا لم يعجل في الحين فإنه يكون من بيع الدين بالدين .
- ٢ - أن يكون المدين حاضراً في البلد ، ليعلم حاله من فقر أو غنى ، لأن عوض الدين يختلف باختلاف حال المدين ، والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً .
- ٣ - أن يكون المسدين مقراً بالدين ، فإن كان منكراً له فلا يجوز بيع دينه ولو كان ثابتاً بالبينة حسناً للمنازعات .
- ٤ - أن يساع بغير جنسه ، أو بجنسه بشرط أن يكون مساوياً له .
- ٥ - ألا يكون ذهباً بفضة ولا عكسه ، لاشتراط التقابض في صحة بيعها .
- ٦ - ألا يكون بين المشتري والمدين عداوة .

(١) منح الجليل ٢/ ٥٦٤ وما بعدها ، الزرقاني على خليل ٨٣/ ٥ ، البهجة شرح التفتة ٢/ ٤٧ وما بعدها ، الموطأ (ط . صبي الحلي) ٢/ ٦٧٥ ، شرح المحرشي ٥/ ٧٧ ، التاودي على التفتة ٢/ ٤٨ .

«الأم» والمالكية في المشهور عندهم. ^(١) قال الشافعي: «ومن سلف فلوسا أودراهم أوباع بها، ثم أبطلها السلطان، فليس له إلا مثل فلوسه أودراهم التي سلف أوباع بها». ^(٢)

وقال بعض المالكية: إذا أبطلت هذه العملة واستبدل بها غيرها، فيرجع إلى قيمة العملة الملقاة من الذهب، ويأخذ صاحب الدين القيمة ذهباً. ^(٣)

أما إذا عدت تلك العملة أو انقطعت أو فقدت في بلد المتدائنين، فتجب عندئذ قيمتها مما تجدد وتوفر التعامل به من العملات. ^(٤) ولو قلت أو عَزَّ وجودها في أيدي الناس، فإنه لا يجب غيرها، لإمكان تحصيلها مع الحصة، بخلاف انقطاعها وانعدامها وفقدانها. ^(٥) قال الهيثمي: «ولوباع بنقد دراهم أودنانير، وعيَّن شيئاً موجوداً، اتبع وإن عَزَّ». ^(٦)

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الحنابلة قلدوا القول بالزام الدائن بقبول مثل النقد الذي ثبت في ذمة المدين، والزام المدين بأدائه إذا كان

يؤدي غيرها، لأنها نقد بالخلقة، وهذا التخير في قيمتها لا تأثير له على الدين البتة. ^(١) وقد جاء في (م ٨٠٥) من مرشد الحيران: «وإن استقرض شيئاً من المكيالات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة، فرخصت أسعارها أو غلت، فعليه رد مثلها، ولا عبء برخصها وغلوها».

وحتى لو زادت الجهة المصدرة لهذه العملة سعرها أو نقصته، فلا يلزم المدين إلا ما جرى عليه العقد. ^(٢) يقول ابن عابدين: «ثم اعلم أنه تعدد في زماننا ورود الأمر السلطاني بتغيير سعر بعض من النقود الرائجة بالنقص، واختلف الإفتاء فيه. والذي استقر عليه الحال الآن دفع النوع الذي وقع عليه العقد لو كان معيناً، كما إذا اشترى سلعة بمائة ريال أفرنجي أو مائة ذهب عتيق». ^(٣)

ولو أبطلت السلطة المصدرة لهذه العملة التعامل بها، فإنه لا يلزم المدين سواها، وفاء بالعقد، إذ هي المعقود عليها، وهي الثابتة في الذمة دون غيرها. وعلى ذلك نص الشافعي في

(١) حاشية الرهوني ١١٨/٥، ١١٩، منح الجليل ٥٣٤/٢،

حاشية المنذرى على كنز ١١٨/٥

(٢) الأم ٣٣/٣ ط. دار المعرفة بيروت.

(٣) حاشية الرهوني ١١٩/٢

(٤) منح الجليل ٥٣٥/٢

(٥) نهاية المحتاج ٣٩٧/٣

(٦) تحفة المحتاج ٢٥٥/٤

(١) تنبيه الرقود على مسائل العقود لابن عابدين (مطبوع

ضمن رسائل ابن عابدين) ١٤/٢

(٢) منح الجليل لعليش ٥٣٤/٢، قطع المجادلة عند تغيير

المعاملة للسبوطي (مطبوع ضمن كتاب الحاوي للفتاوى)

٩٧/١ وما بعدها.

(٣) تنبيه الرقود ٢٦/٢

وهو ما يسميه الفقهاء بـ «كساد النقد»^(١).
ففي هذه الحالة : لو اشترى شخص سلعة
بنقد محدد معلوم، ثم كسد ذلك النقد قبل
الوفاء، أو استدان نقدا معلوما ثم كسد قبل
الأداء، أو وجب في ذمته المهر المؤجل نقدا
محدا، ثم كسد قبل حلوله. فقد اختلف
الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول: لأبي حنيفة، وهو أن النقد
الذي كسد إذا كان ثمنا في بيع، فإنه يفسد
العقد، ويجب الفسخ مادام يمكننا، لأنه بالكساد
خرج عن كونه ثمنا، حيث أن ثمنه ثبت
بالاصطلاح، فإذا ترك الناس التعامل به، فإنها
تزل عنه صفة الثمنية، فيبقى المبيع بلا ثمن،
فيفسد البيع.

أما إذا كان ديناً في قرض أو مهراً مؤجلاً،
فيجب رد مثله ولو كان كاسداً، لأنه هو الثابت
في الذمة لا غيره^(٢). حيث «إن القرض إعارة،
وموجبها رد العين معنى، وذلك يتحقق برد مثله

متوفراً - في حالتي الغلاء والرخص - بأن يكون
التعامل بهذا النقد مسموحاً به من قبل الدولة.

أما إذا منعت الدولة الناس من التعامل به،
فلا يجبر الدائن على قبوله، ويكون له القيمة
وقت ثبوت الدين من غير جنسه من النقود إن
ترتب على أخذ القيمة من جنسه ربا الفضل،
سواء اتفق الناس على ترك التعامل بهذا النقد
أم لم يتفقوا، أما إذا لم يترتب على أداء القيمة
من جنسه ربا الفضل، فلا مانع من أن يكون
الوفاء بقيمته من جنسه^(٣).

تغير النقود إذا كان الدين نقداً بالاصطلاح :

إذا كان الدين الثابت في السلمة نقداً
بالاصطلاح لا بالخلقة، كسائر العملات
الأخرى غير الذهبية والفضية، فطراً عليه تغير
عند حلوله، فعندئذ يفرق بين خمس حالات :

الحالة الأولى : (الكساد العام للنقد) :

٦٦ - وذلك بأن توقف الجهة المصدرة للنقد
التعامل به، فتترك المعاملة به في جميع البلاد،

(١) الكساد في اللغة : عدم الضاق لقلّة الرغبات. (المصباح
الشري ٢/٦٤٤) أما في اصطلاح الفقهاء : وهو أن يبطئ
التداول بنوع من العملة، ويسقط رواجها في البلاد
كاملة. (شرح المجلة لملي حيدر ١/١٠٨)، تبين الحقائق
١٤٣/٤، تنبيه الرقود لابن عابدين ٢/٦٠

(٢) الفتاوى الهندية ٣/٢٢٢، بدائع الصنائع ٧/٣٢٤٤
ومابعدا، تبين الحقائق ٤/١٤٢، دور الحكام لملي حيدر
٩٤/٣

(١) كشاف القناع ٣/٣٠١، الشرح الكبير على المتبع
٣٥٨/٤، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٦، المحض
٣٦٥/٤ (مطبوع مع الشرح الكبير بمطبعة المنار
١٣٤٧هـ)، المبدع ٤/٢٠٧، المحرر لمجد الدين بن تيمية
٣٣٥/١

«٨٠٥» من مرشد الحيران حيث جاء فيها: «إذا استقرض مقدارا معنا من الفلوس الرائجة والنقود غالبية الغش»^(١) فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها».

واستدلوا على ذلك:

أولا: بأن إيقاف التعامل بها من قبل الجهة المصدرة لها منع لنفاقها وإبطال لماليتها، إذ هي إثبات بالاصطلاح لا بالخلفة، فصار ذلك إتلافا لها، فيجب بدلها وهو القيمة بناء على قاعدة الجوابر.

ثانيا: ولأن الدائن قد دفع شيئا منتفعا به لأخذ عوض منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينتفع به.

قالوا: وإنما اعتبرت القيمة يوم التعامل، لأنه وقت الوجوب في الذمة.

والقول الثالث: لمحمد بن الحسن الشيباني وبعض الحنابلة، وهو أنه يجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع به التعامل من النقد الآخر وقت الكساد، أي في آخر نفاقها، وهو آخر ما تعامل الناس بها، لأنه وقت الانتقال إلى القيمة، إذ كان يلزمه رد مثلها ما دامت نافعة، فإذا كسدت انتقل إلى قيمتها حينئذ.^(٢)

(١) المراد بالنقود غالبية الغش: العملة التي يكون غالبها من معدن غير الذهب والفضة.

(٢) الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤، الفتاوى الهندية =

- ولو كان كاسدا - لأن الثمنية زيادة فيه، حيث إن صحة القرض لا تعتمد الثمنية، بل تعتمد المثلية، وبالكساد لم يخرج من أن يكون مثلا، وهذا صح استقراضه بعد الكساد، وصح استقراض ما ليس بثمن كالجوز والبيض والمكيل والموزون وإن لم يكن ثمنا، ولو لا أنه إعارة في المعنى لما صح، لأنه يكون مبادلة الجنس بالجنس نسيئة وأنه حرام، فصار المردود عين المقبوض حكما، فلا يشترط فيه الرواج كرد العين المغصوبة، والقرض كالغصب إذ هو مضمون بمثله»^(١).

والقول الثاني: لأبي يوسف والحنابلة على الراجح عندهم والمالكية في غير المشهور، وهو أنه لا يجزى رد المثل بعدما كسد، ويجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع عليه العقد - يوم التعامل - من نقد آخر.^(٢) وبهذا أخذت المادة:

(١) تبين الحقائق للزيلعي ١٤٤/٤

(٢) الفتاوى الهندية ٣/٢٢٥، تبين الحقائق ١٤٢/٤، مرد الحكام شرح مجلة الأحكام ٣/٩٤، كشاف القناع ٣/٣٠١، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٦، الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤، حاشية الرومي ١٢٠/٥، حاشية المدني ١١٨/٥

وقد حكى صاحب الذخيرة البرهانية: أن هذا القول هو المفتى به في مذهب الحنفية، وذلك لأنه أيسر، حيث إن القيمة يوم التعامل تكون معلومة، بخلاف يوم الكساد، فإنها لا تصرف إلا بحرج. (انظر الفتاوى الهندية ٣/٢٢٥ تبين الحقائق ١٤٤/٤، الشلبي على تبين الحقائق ١٤٢/٤، تنبيه الرقود ٥٩/٧).

الأداء، فإن البيع لا يفسد، ويكون البائع بالخيار بين أن يطالبه بالنقد الذي وقع به البيع، وبين أخذ قيمة ذلك النقد من عملة رائجة. وهذا هو القول المعتمد في مذهب الحنفية. ^(١)

وحكي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا كسد النقد في بلدة واحدة، فيجري عليه فيها حكم الكساد العام في جميع البلاد اعتبارا لاصطلاح أهل تلك البلدة. ^(٢)

الحالة الثالثة: (انقطاع النقد):
٦٨ - وذلك بأن يفقد النقد من أيدي الناس، ولا يتوفر في الأسواق لمن يريده. ^(٣)

ففي هذه الحالة: لو اشترى شخص سلعة

والقول الرابع: للشافعية والمالكية على المشهور عندهم، وهو أن النقد إذا كسد بعد ثبوته في الذمة وقبل أدائه، فليس للدائن سواء. ويعتبر هذا الكساد كجائحة نزلت بالدائن، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الدين قرضا أو ثمن مبيع أو غير ذلك. ^(١)

الحالة الثانية: (الكساد المحلي للنقد):

٦٧ - وذلك بأن يطل التعامل بالنقد في بعض البلاد لا في جميعها. ومثله في عصرنا الحاضر العملات التي تصدرها بعض الدول وتمنع تداولها في خارج أراضيها.

ففي هذه الحالة: إذا اشترى شخص بنقد نافق ثم كسد في البلد الذي وقع فيه البيع قبل

(١) تبين الحقائق وحاشية الشلبي عليه ١٤٣/٤، تنبيه الرقود لابن عابدين ٥٩/٢، ٦٠

(٢) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٤٣/٤

(٣) وحسد الانقطاع - كما جاء في تبين الحقائق والذخيرة البرهانية - هو ألا يوجد في السوق، وإن كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت. (تبين الحقائق ١٤٣/٤، تنبيه الرقود ٦٠/٢).

وفي شرح المجلة لعملي حيدر: «الانقطاع: هو عدم وجود مثل الشيء في الأسواق، ولو وجد ذلك المثل في البيوت، فإنه ما لم يوجد في الأسواق، فيعد منقطعاً». (دور الحكم ١٠٨/١).

وقال الخرشى والزرقاني في ضابط الانقطاع: «إن العبرة بالعدم في بلد المعاملة أي البلد التي تعامل فيها، ولو وجد في غيرها فإنه يعتبر منقطعاً». (انظر شرح الخرشى ٥٥/٥، الزرقاني على خليل ٦٠/٥).

== ٢٢٥/٣، الزيلعي ١٤٣/٤، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٤٢/٤، تنبيه الرقود ٥٩/٢، دور الحكم شرح مجلة الأحكام ٩٤/٣

وقد جاء في كتب الحنفية المشار إليها نقلاً عن المحيط والنية والحقائق أن الفتوى في المذهب على قول الامام محمد بن الحسن رفقا بالمدينين، حيث إن القيمة في آخر اتفاق تكون عادة أقل منها يوم التعامل.

(١) تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه ٢٥٨/٤، ٤٤/٥، أسنى المطالب ١٤٣/٢، قطع المجادلة عند تغيير للمعاملة للسوطي ٩٧/١ وما بعدها، المجموع شرح المذهب ٧٨٢/٩، ٣٣١، الأم ٣٣/٣، نهاية المحتاج ٣٩٩/٣، ٢٢٣/٤، شرح الخرشى ٥٥/٥، الزرقاني على خليل ٦٠/٥، حاشية الرهوني ١٢٠/٢، ١٢١، منح الجليل ٥٣٤/٢

قيمته ، سواء أكان دين قرض أو ثمن مبيع أو غير ذلك .

لكن أصحاب هذا القول اختلفوا في الوقت الذي تجب فيه القيمة عندما يصار إليها :

فقال الشافعية : تجب في وقت المطالبة .^(١)

- وقال المالكية في المشهور عندهم : (٢) تجب في أبعد الأجلين من الاستحقاق - وهو حلول الأجل - والعدم الذي هو الانقطاع .^(٣)

- وذهب بعض المالكية إلى أن القيمة إنما تقدر وقت الحكم .^(٤)

الحالة الرابعة : (غلاء النقد ورخصه) .

٦٩ - وذلك بأن تزيد قيمة النقد أو تنقص بالنسبة إلى الذهب والفضة ، اللذين يعتبران

(١) تحفة المحتاج ٢٥٨/٤ ، نهاية المحتاج ٣/٣٩٩ ، وانظر قطع المجادلة للسيوطي ٩٧/١
(٢) منح الجليل ٥٣٥/٢ ، الحرشي ٥٥/٥ ، الزرقاني على خليل ٦٠/٥
(٣) سواء مطله المدين بها أم لا ، كما هو ظاهر كلام خليل والمندونة ، وذهب الحرشي وغيره إلى أن هذا مفيد بها إذا لم يحصل من المدين مطلق ، ولا واجب عليه ما آل إليه ، أي من المعاملة الجديدة لا القيمة - أي ما آل إليه الأمر من السكة الجديدة الزائدة على القديمة - لأنه ظالم . وقال صاحب تكميل المهج : هذا ظاهر إذا آل الأمر إلى الأحسن ، فإن آل إلى الأردأ فإتينا يعطيه ما ترتب في فته . (انظر الحرشي ٥٥/٥ ، الزرقاني ٦٠/٥ ، منح الجليل ٥٣٥/٢ ، حاشية الرهوني ١٢١/٥) .
(٤) منح الجليل ٥٣٥/٢ ، الزرقاني على خليل ٦٠/٥

بنقد معين ، ثم انقطع قبل أن يؤدي الثمن ، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول : للحنبالة ومحمد بن الحسن الشيباني ، وهو المقتى به في مذهب الحنفية ، وهو أن على المشتري أداء ما يساويه في القيمة في آخر يوم قبل الانقطاع ، لتعذر تسليم مثل النقد بعد انقطاعه ، فيصار إلى بدله وهو القيمة . ومثل ذلك يقال في دين القرض وغيره .

وإنما اعتبرت القيمة قبيل الانقطاع ، لأنه الوقت الذي ينتقل الوجوب فيه من المثل إلى القيمة .^(١)

والقول الثاني : لأبي يوسف ، وهو أنه يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة يوم التعامل ، لأنه وقت الوجوب في الذمة .^(٢)

والقول الثالث : لأبي حنيفة ، وهو أن الانقطاع كالفساد يوجب فساد البيع .^(٣)

والقول الرابع : للمالكية والشافعية ، وهو أنه إن أمكن الحصول على ذلك النقد مع فقدته وانقطاعه ، فيجب السوفاء به ، وإلا فتجب

(١) الشرح الكبير على المفتح ٣٥٨/٤ ، تبين الحقائق وحاشية الشلبي عليه ١٤٢/٤ ، تنبيه الرقود ٥٩/٢ ، ٦٠
(٢) الفتاوى الهندية ٣/٢٢٥ ، تبين الحقائق ١٤٢/٤
(٣) تنبيه الرقود ٥٩/٢ ، تبين الحقائق ١٤٢/٤ ، الفتاوى الهندية ٣/٢٢٥

القيمة يوم العقد، وفي القرض يوم القبض.^(١)
والقول الثالث: وجه عند المالكية، وهو أن
التغير إذا كان فاحشاً، فيجب أداء قيمة النقد
الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص. أما إذا لم
يكن فاحشاً فالمثل.^(٢) قال الرهوني - معلقاً على
قول المالكية المشهور بلزوم المثل ولو تغير النقد
بزيادة أو نقص - : «قلت: وينبغي أن يقيس
ذلك بما إذا لم يكثر ذلك جداً، حتى يصير
القبايض لها كالقبايض لما لا كبير منفعة فيه،
لوجود العلة^(٣) التي علل بها المخالف في
الكساد.^(٤)

انقضاء الدين :

إذا ثبت الدين في ذمة المدين فإنها تبقى
مشغولة بالدين، ولا تبرأ إلا بحصول أحد
أسباب انقضاء الدين التالية :

أولاً : الأداء :

٧٠ - إذا أدى المدين أو نائبه أو وكيله أو غيرهم

المقياس الذي تقدر بالنظر إليه أثمان الأشياء
وقيمها، ويعدان ثمناً. وهذا هو مراد الفقهاء
بـ «الغلاء» و«الرخص» في هذا المقام.
ففي هذه الحالة : إذا تغيرت قيمة النقد
غلاءً أو رخصاً بعدما ثبت في ذمة المدين بدلاً في
قرض أو دين مهر أو ثمن مبيع أو غير ذلك وقبل
أن يؤديه، فقد اختلف الفقهاء في ما يلزم المدين
أداؤه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : لأبي حنيفة والشافعية
والحنابلة والمالكية على المشهور عندهم، وهو أن
السواجب على المدين أدائه هو نفس النقود
المحدد في العقد والثابت ديناً في الذمة، دون
زيادة أو نقصان، وليس للدائن سواء.^(١) وقد
كان القاضي أبو يوسف يذهب إلى هذا الرأي
أولاً ثم رجع عنه.

والقول الثاني : لأبي يوسف وعليه الفتوى
عند الحنفية - وهو أنه يجب على المدين أن يؤدي
قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص يوم
ثبوته في الذمة من نقد رائج. ففي البيع تجب

(١) تنبيه الرقود لابن عابدين ٢/٦٠، ٦١، ٦٣

(٢) حاشية للمدني (بإمضاء الرهوني) ١١٨/٥

(٣) ويقصد العلة التي استدلل بها أصحاب القول المقابل
للمشهور في مسألة كساد النقد، وهي أن الدائن قد دفع
شيئاً منتفعاً به لأخذ منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينتفع
به. (انظر حاشية الرهوني ١٢٠/٥، حاشية المدني
١١٨/٥).

(٤) حاشية الرهوني ١٢١/٥

(١) تنبيه الرقود ٢/٦٠، حاشية الشلبي على تبين الخلافات
١٤٣/٤، ١٤٢/٤، قطع المجادلة عند تغير المعاملة للسوطيني
٩٧-٩٩، البدائع ٧/٣٢٤٥، الشرح الكبير على
المنقح ٤/٥٨، شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٦، كشاف
الفتاوى ٣/٣٠١، المغني (الطبوع مع الشرح الكبير)
٤/٣٦٥، الزرقاني على خليل ٥/٦٠، حاشية الرهوني
١٢١/٥، منح الجليل ٢/٥٣٤، ٥٣٥

ثانياً: الإبراء :

٧١- وذلك كما إذا كان لزيد في ذمة بكر مائة دينار ثمن مبيع أو بدل قرض أو غير ذلك فأبرأه من الدين كله، فينتهي بذلك التزام المدين لفراغ ذمته بالإبراء، وينقضي الدين. كما تبرأ ذمة الكفيل بالدين تبعاً لبراءة ذمة الأصل إذا كان الدين مضموناً. ولو أبرأه من بعض الدين لم يبق له إلا مطالبته بالباقي. والإبراء يتم بإيجاب من الدائن، ولا يحتاج إلى قبول من المدين، غير أنه يرتد برده، لأن الإبراء عن الدين إسقاط من وجه وتقليك من وجه آخر. فمن جهة كونه إسقاطاً لا يتوقف على القبول، وباعتباره تمليكاً يرتد بالرد، لأن المرء لا يجبر على إدخال شيء في ملكه بغير رضاه. إلا في الإرث. (١)

(ر: إبراء).

ثالثاً: المقاصة :

٧٢- وهي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه، وذلك بأن تشغل ذمة الدائن بمثل ماله على المدين في الجنس والصفة ووقت الأداء، فعندئذ تقع المقاصة ويسقط الدينان إذا كانا متساويين في المقدار، فإن تفاوتا في القدر سقط من الأكثر بقدر الأقل وبقيت الزيادة، فتكون

الدين إلى الدائن أو نائبه الذي له ولاية قبض ديونه، فإن ذمة المدين تبرأ بالأداء، ويسقط عنه الدين. أما إذا دفع الدين إلى من لا ولاية له على قبض ديون الدائن، فلا ينقضي الدين، ولا تبرأ ذمة المدين. (٢) (ر: أداء).

وولاية قبض الديون بطريق النيابة تثبت بأمرين : إما بتولية الدائن، وإما بتولية الشارع : - أما التي تثبت بتولية الدائن : فهي ولاية الوكيل بقبض الدين، لأن من ملك التصرف في شيء أصالة ملك التوكيل فيه، ونفس القبض والاستيفاء مما يقبل النيابة، فكان قبض الوكيل بمنزلة قبض الموكل ولا فرق. . ولا بد في ذلك أن يكون كل من الوكيل والموكل أهلاً للقبض.

(ر: قبض).

- وأما التي تثبت بتولية الشارع : فهي ولاية من يلي مال المحجور ويتولى قبض حقوقه. وهذه الولاية ليست بتولية الدائن، لانتهاء أهليته، وإنما هي بتولية الشارع. (ر: ولاية).

ويشترط لنفاذ وفاء الدين والبراءة منه أن يكون الدافع مالكا لما دفعه، فإن استحق بالينة وأخذ صاحبه فللدائن الرجوع بدينه على غريمه. (٣)

(١) انظر م ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٥، ٢١٧، ٢١٨ من

مرشد الحيران.

(٢) م ٢٢١ من مرشد الحيران.

(٣) انظر م ١٥٦ من مجلة الأحكام العدلية، وانظر م ٢٣٤،

٢٣٦، ٢٤٦ من مرشد الحيران.

على الأعيان المالية بخيار من الخيارات، أو بسبب من الأسباب الموجبة لفسخه، فإنه ينقضي الدين الذي كان مترتباً عليه، وتبرأ ذمة المدين من البذل الذي وجب عليه بالعقد. ومن أمثلة ذلك هلاك العين المنتفع بها، وفوات المتفعة المقصودة منها في إجارة الأعيان، حيث تسقط الأجرة عن المدة المتبقية، وتبرأ ذمة المستأجر منها، وإن كان قد عجل شيئاً منها، فله استرداد ما عجله زائداً على أجرة المدة السابقة على هلاك العين.^(١) (ر: فسخ، إجارة، بيع، خيار).

سابعاً: تجديد الدين :

٧٦ - وذلك باستبدال دين جديد بالدين الأصلي، حيث نص الفقهاء على جواز فسخ عقد المدائنة الأولى وتجديدها في عقد آخر بتراضي المتدائنين، كما إذا كان زيد مديناً ل بكر بمبلغ عشرين ديناراً أجرة منزل مملوك ل بكر استأجره زيد منه، فيتفق معه على أن يبقى ذلك الدين بذمته على سبيل القرض.^(٢)

ولا يخفى أنه إذا فسخ عقد المدائنة الأولى وصار تجديده بعقد آخر، سقط الدين الواجب بالعقد الأول، وترتب على المدين دين جديد

المقاصة في القدر المشترك، ويبقى أحدهما مديناً للآخر بما زاد.^(١) (ر: مقاصة).

رابعاً: اتحاد الذمة :

٧٣ - وذلك كما إذا كان زيد مديناً لأخيه الشقيق بكر بمبلغ ألف دينار مثلاً، ثم مات بكر الدائن، وليس له وارث إلا أخوه زيد، فيرث زيد من ضمن ما يرثه عن بكر هذا الدين، وبذلك يكون زيد مديناً وذائناً لحلوله محل الدائن المورث، فإذا طالب بالدين، فهو إنما يطالب نفسه ليأخذه لنفسه، وذلك لاتحاد الذمة، فيسقط الدين وينقضي لعدم الفائدة في المطالبة. (ر: إرث).

خامساً: التقادم :

٧٤ - لا يعتبر التقادم من أسباب انقضاء الدين شرعاً، لأن الحق ثابت لاصق بذمة من عليه الدين لمن هوله، لا يسقطه تقادم الزمن مهما طال. ولكن تقادم الزمن يؤثر في منع سماع الدعوى إذا كان المدعي عليه منكراً، والمدعي لا عذر له في ترك المطالبة، على ما هو مبين في موضعه بياناً مفصلاً.^(١) (ر: تقادم).

سادساً: انفساخ سبب الوجوب :

٧٥ - وذلك كما إذا فسخ عقد المعاوضة الوارد

(١) انظر م ٢٢٤، ٢٢٦، ٣٣٠، ٢٣١ من مرشد الحيران.

(٢) انظر م ٢٥٦م - ٢٦١ من مرشد الحيران وم ١٦٦ - ١٦٧ من مجلة الأحكام العدلية.

(١) انظر م ٢٥٣ - ٢٥٥ من مرشد الحيران.

(٢) الفتاوى الحائية ٢/ ٢١٨، وانظر م ٢٥٠ من مرشد الحيران.

عن الميت المفلس، إلا إذا كان به كفيل حال حياته أورهن^(١). ومن هنا لم تصح عندهم كفالة دين ميت مفلس بعد وفاته^(٢). وخالفهم في ذلك سائر الفقهاء للأحاديث الدالة على بقاء الدين عليه بعد موته^(٣). (ر: إفلاس، كفالة، تركة).

بالعقد الثاني^(١). ومن آثار انقضاء الدين وسقوطه في هذه الحالة أنه إذا كان الدين الأول مكفولا، وفسخ عقده، وصار تجديده بعقد آخر، بطلت الكفالة ويرى الكفيل، فلا يطالب بالدين الحاصل بالعقد الجديد إلا إذا جددت الكفالة^(٢).

ثامنا: الحوالة :

٧٧ - وذلك أن المحال إذا قبل الحوالة ورضي المحال عليه بها برىء المحيل وكفيله - إن كان له كفيل - من الدين ومن المطالبة معا، لانقضاء الدين بالحوالة، ويثبت للمحال حق مطالبة المحال عليه، غير أن براءة المحيل وكفيله المشار إليها مقيدة بسلامة حق المحال لدى المحال عليه عند الحنفية^(٣). (ر: حوالة).

تاسعا: موت المدين مفلسا:

٧٨ - وذلك عند الحنفية الذاهبين إلى سقوط الدين في أحكام الدنيا عن المدين إذا مات مفلسا، ولم يكن هناك كفيل بالدين، أورهن قبل الموت. قال ابن عابدين: «إن الدين يسقط



(١) رد المحتار ٤ / ٢٧٠

(٢) رد المحتار ٤ / ٢٧٠

(٣) انظر الإشراف على مسائل الخلاف للفاضل عبد الوهاب ٢ / ٢١، المغني لابن قدامة ٤ / ٥٩٣ (ط). مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ.

(١) المقنن الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ١ / ٢٨٨، وانظر ٢٥١٢م من مرشد الحيران.

(٢) المقنن الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ١ / ٢٨٨ (بولاق ١٣٠٠هـ) وانظر ٢٥٢٢م من مرشد الحيران.

(٣) رد المحتار ٤ / ٢٩١، ٢٩٢ (بولاق ١٢٧٢هـ).

وهذا في الجملة إذ أن الزكاة من حق الإمام المطالبة بها وكذا قال بعض الفقهاء بالنسبة للمحقوق المالية كال كفارة والهدي .^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

حق الله تعالى :

٢ - الحق ضد الباطل ، وحق الأمر: أي ثبت ووجب .

وحق الله سبحانه وتعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به أحد ، وينسب إلى الله تعالى تعظيها .

قال القرطبي : حق الله أمره ونهيته . وفي الحديث : «حق الله تعالى على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا» .^(٢)

وقد قسم الفقهاء حقوق الله تعالى إلى عبادات وعقوبات وكفارات^(٣) . . . الخ

دين الله

التعريف :

١ - في اللغة : دان يدين ديناً ، ودأينه مداينة وديناً ، عامله بالدين فأعطاه ديناً وأخذ بدين ، وأدان : اقترض فصار ديناً . والدين : القرض وثمن المبيع ، وكل ما ليس حاضراً .^(١)
والدين اصطلاحاً : عرف بتعريفات كثيرة وأولى هذه التعريفات هو «لزوم حق في الذمة» .^(٢)

وهذا التعريف يشمل كل ما يشغل ذمة الإنسان سواء أكان حقاً للعبد أم لله سبحانه وتعالى .

ودين الله تعالى هو حقوقه التي ثبتت في الذمة ولا مطالب لها من جهة العباد ، كالنذور والكفارات ، وصدقة الفطر ، والحج ، والصوم الذي لم يؤد ، والصلاة التي خرج وقتها ولم تؤد ،

(١) لسان العرب ومعجم مقاييس اللغة والمعجم الوسيط والمصباح المنير ، والعناية على الهداية وفتح القدير ٦/٣٤٦ ، ط ٦٣٢ ط إحياء التراث وابن عابدين ٤/١٦٩
(٢) فتح الغفار شرح المنار ٣/٢٠
(٣) المصباح المنير ، وابن عابدين ٤/١٨٨ ، وكشف الأسرار ٤/١٣٤ - ١٣٥ ، والمنثور في القواعد ٢/٥٨ ، والفروق للقرطبي ١/١٤٠ - ١٤٢

وكذلك قال النبي ﷺ : «من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(١)

وقد اتفق الفقهاء على ذلك إلا ما ذكر عن ابن بنت الشافعي أن من ترك الصلاة لغير عذر لا يقضي لفهوم قوله عليه الصلاة والسلام : «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها»^(٢) وحكمته التغليظ عليه، قال الشريفي الخطيب : وهو مذهب جماعة^(٣)

هذا مع اختلاف الفقهاء فيما يجب على الفور أو التراخي وفيما يقضى عن الميت أو لا يقضى .

أسباب صيرورة حق الله تعالى ديناً في الذمة :
يصير حق الله تعالى ديناً في الذمة لأسباب متعددة منها :

- (١) حديث : «من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها...» أخرجه البخاري (الفتح ٧٠/٢ - ط السلفية)، ومسلم (٤٧٧/١ - ط الحلبي) من حديث أنس بن مالك .
(٢) حديث : «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها...» أخرجه مسلم (٤٧٧/١ - ط الحلبي) من حديث أنس بن مالك .

- (٣) ابن عابدين ٤٩٣/١، وبيدائع الصنائع ٢٤٥/١ - ٢٤٧، ١٠٣/٢، وفتح القدير ١١٤/٢، ومع الجليل ١٧٠/١، ٣٩٢، ٥٢٢، والمنثور ١٠١/١، و٣١٦/٣ - ٣١٧، وأشبه السيوطي ص ٣٦١ ط الحلبي، ومغني المحتاج ١٢٧ - ١٢٨، ٣٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، وأسنن المطالب ٣٥٦/١، وشرح منتهى الإرادات ١٣٩/١ - ٤٥٣، ٤٥٦

فحق الله تعالى أعم من دين الله تعالى لأنه يشمل كل ما يجب لله تعالى سواء أكان ديناً ترتب في الذمة أم لا .

الحكم التكليفي :

٣ - دين الله تعالى الذي يترتب في ذمة المكلف سواء أكان هذا الدين عبادات بدنية أم مالية أم كان كفارات أم نذوراً يجب قضاؤه، لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال : نعم، حجي عنها، أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء»^(١)

قال ابن حجر : ولتتحقق بالحج كل حق ثبت في الذمة من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك^(٢) وروى البخاري كذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ قال : نعم، فدين الله أحق أن يقضى»^(٣)

- (١) حديث ابن عباس : «أرايت لو كان على أمك...» أخرجه البخاري (الفتح ٦٤/٤ - ط السلفية).
(٢) فتح الباري ٦٤/٤ - ٦٦
(٣) حديث ابن عباس : «دين الله أحق أن يقضى» . أخرجه البخاري (الفتح ١٩٢/٤ - ط السلفية).

أ - خروج الوقت قبل الأداء :

٤ - العبادة البدنية التي لها وقت محدد كالصلاة والصوم إذا فات الوقت المحدد لها قبل الأداء استقرت ديناً في ذمة المكلف ووجب القضاء ، يقول القرافي : الصلاة لا ينتقل الأداء فيها إلى الذمة إلا إذا خرج الوقت ، لأنها معينة بوقتها ، والقضاء ليس له وقت معين يتعين حده بخروجه فهو في الذمة ، فالصلاة إن تعذر فيها الأداء بخروج وقتها (أي الاختياري والضروري) لعذر لا يجب القضاء ، وإن خرج لغير عذر تربت في الذمة ووجب القضاء . ويمثل ذلك قال الكاساني (١).

ويدخل في ذلك ما أوجبه العبد على نفسه بالنذر من عبادات بدنية مقيدة بوقت كمن نذر صوم شهر رجب مثلاً ومضى شهر رجب دون أن يصومه فإنه يصبح ديناً في ذمته ويجب عليه القضاء .

ولذلك يقسم الحنفية صوم الفرض إلى قسمين : عين وذين . فالعين ما له وقت معين إما بتعيين الله تعالى كصوم رمضان وإما بتعيين العبد كالصوم المنذور في وقت بعينه ، وأما صوم الدين فما ليس له وقت معين كصوم قضاء رمضان (٢) . . . الخ يقول الكاساني : فمن

قال : لله على صوم رجب فأفطر فيه قضى في شهر آخر لأنه فوت الواجب عن وقته فصار ديناً عليه والدين مقضي على لسان رسول الله ﷺ (١).

وينبغي أن يراعى أن كون الصلاة أو الصيام تصبح ديناً في الذمة بخروج الوقت لا يناقض التعلق بالذمة في وقت الأداء ، وهذا مبني على كلام الأصوليين في التفرقة بين أصل الوجوب ووجوب الأداء ، وبين الواجب بالامر والواجب بالسبب وينظر ذلك في الملحق الأصولي .

ب - إتلاف المعين من الأموال أو تلفه :

٥ - مع اختلاف الفقهاء في تعلق الزكاة بالعين أو بالذمة إلا أنهم جميعاً يتفقون على أن استهلاك مال الزكاة أو التصرف فيها بعد الوجوب يجعلها ديناً ثابتاً في الذمة . يقول القرافي : إن الزكاة ما دامت معينة بوجود نصابها لا تكون في الذمة فإذا تلف النصاب بعذر لا يضمن نصيب الفقراء ولا ينتقل الواجب إلى الذمة ، ويقول الكاساني : من أتلف الثمار أو الزرع أو أكلها بعد وجوب الزكاة فيها ضمنها وكانت ديناً في ذمته كما لو أتلف مال الزكاة بعد حوّلان الحول (٢) . وينظر تفصيل ذلك في : (زكاة).

(١) البدائع ٩٥/٥ ، والمغني ٢٨/٩ - ٣٠

(٢) الفروق ١٣٤/٢ ، والبدائع ٦٣/٧ ، والمغني

٦٧٩/٢ ، ومغني المحتاج ١٩٩/١

(١) الفروق للقرافي ١٣٤/٢ ، والبدائع ٩٥/١

(٢) البدائع ٧٥/٢ - ٧٦

وتفصيل ذلك في: (صوم، وكفارة، وقتل، وظهار).

د - النذور المطلقة :

٧ - وهي التي لم تعلق على شرط أو تقيد بوقت بل كانت مضافة إلى وقت مبهم كمن قال: الله عليّ أن أصوم شهرا، فهي في الذمة إلى أن تؤدي جميع العمر وقت لها عند من يقول بأن الأمر المطلق على التراخي.

ويدخل في ذلك الحجج عند من يقول بأنه على التراخي كالحنفية. (١)

ويقول الشربيني الخطيب: يشترط في انعقاد نذر القرية المالية كالصدقة والأضحية الالتزام لها في الذمة أو الإضافة إلى معين يملكه. (٢)

ويقول القرافي: جميع العمر ظرف لوقوع التكليف بإيقاع النذور والكفارات لوجود التكليف في جميع ذلك. (٣)

النيابة عن الغير في أداء دين الله:

٨ - ذَيْنَ اللَّهِ المالي المحض كالزكاة والصدقات والكفارات تجوز فيه النيابة عن الغير سواء أكان من هو في ذمته قادرا على ذلك بنفسه أم لا، لأن الواجب فيها إخراج المال وهو يحصل بفعل النائب، وسواء أكان الأداء عن الحي أم عن

ويدخل في ذلك ما كان معينا من نذر أو هدي واجب. فمن عين هديا فعطب أو سرق أو ضل عاد الوجوب إلى ذمته. (١)

ج - المعجز عن الأداء حين الوجوب :

٦ - قال النووي والسيوطي والزرکشي: الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة أضرب:

١ - ضرب يجب لا بسبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر فإذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت في ذمته فلو أيسر بعد ذلك لم يجب.

٢ - وضرب يجب بسبب من جهته على جهة البذل كجزاء الصيد وفدية الخلق والطيب واللباس في الحج، فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت في ذمته تغليبا لمعنى الغرامة لأنه إلتلاف محض.

٣ - وضرب يجب بسببه لا على جهة البذل ككفارة الجساع في نهار رمضان وكفارة اليمين والظهار والقتل، ففيها قولان مشهوران أصحهما أنها تثبت في الذمة عند المعجز لأن حق الله تعالى وجب بسبب من جهته فلم يسقط بالمعجز كجزاء الصيد. (٢)

(١) المغني ٣/ ٥٣٤، وابن عابدين ١٢/ ٢

(٢) المجموع شرح المهذب ٦/ ٣٠٩، وأشباه السيوطي

ص ٣٦١ ط عيسى الحلبي، والمنصور ٢/ ٥٩ - ٦٠، ومغني

الاحتاج ٣/ ٣٦٧ و ١/ ٤٤٠، ٤٤٥

(١) البدائع ٥/ ٩٤

(٢) مغني المحتاج ٤/ ٣٥٨

(٣) الفروق ١/ ٢٢١ - ٢٢٢

ينظر في مصطلح : (وصية) .

أما عند الشافعية فلا يجوز القضاء عن الميت عما ترتب في ذمته من صلاة فائتة ومات دون قضائها . وأما الصوم فما ترتب في ذمة الميت منه ففي الجديد لا يصح الصوم عنه لأنه عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في حال الحياة فكذلك بعد الموت ، وإنما يكفر عنه بإخراج مد من طعام عن كل يوم فاته ، وفي القديم يجوز أن يصوم وليه عنه لخبر الصحيحين : «من مات وعليه صيام صام عنه وليه»^(١) وهذا هو الأظهر ، قال السبكي : ويتعين أن يكون هو المختار والمفتى به ، والقولان يجريان في الصيام المنذور إذا لم يؤد .

وأما الحنابلة فقد فصلوا بين الواجب بأصل الشرع من صلاة وصيام وبين ما أوجبه الإنسان على نفسه من نذر صلاة وصيام . فقالوا : من مات وفي ذمته صلاة مفروضة لم تؤد ، أو صيام رمضان لم يؤد ، فلا تجوز النيابة عن الميت في ذلك لأن هذه العبادات لا تدخلها النيابة حال الحياة فبعد الموت كذلك . أما ما أوجبه الإنسان على نفسه بالنذر من صلاة وصوم وتمكن من الأداء ولم يفعل حتى مات سن لوليه فعل النذر

الميت ، إلا أن الأداء عن الحي لا يجوز إلا بإذنه باتفاق وذلك للافتقار في الأداء إلى النية لأنها عبادة فلا تسقط عن المكلف بدون إذنه . أما بالنسبة للميت فلا يشترط الإذن إذ يجوز التبرع بأداء الدين عن الميت . وهذا في الجملة .

وأما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم فلا تجوز النيابة فيها حال الحياة لقول الله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١) وقول عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما : «لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد»^(٢) .

قال الكاساني : أي في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب . وهذا باتفاق . وكذلك الحكم بعد المات عند الحنفية والمالكية .

وهذا الحكم إنما هو بالنسبة لقضاء العبادة نفسها عن الميت . أما فدية الصيام وكفارة الإفطار فيجوز للورثة أن يتبرعوا بها عن الميت إذا لم يوص . أما إذا أوصى فقال الحنفية فتؤدى من ثلث ماله .^(٣) ولغيرهم من الفقهاء تفصيل

(١) سورة النجم / ٣٩

(٢) الأثر عن ابن عباس : «لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم ...» أخرجه النسائي في الكبرى ١/٢ - ٣٤١ ط المكتبة الفيصة ، وصححه ابن حجر في التلخيص ٢/٢٠٩ ط شركة الطباعة الفتية .

(٣) البدائع ١/٢٤١ ، ٥٣ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ٢١٢ ، ٩٦/٥ ، وابن عابدين ١/٤٩١ - ٤٩٣ ، والزيلعي ١/٢٣٠ ، =

= ومنع الجليل ١/٣٧٥ ، ٣٨٣ ، ٤٠٤ ، والمطاب ٢/٥٤٣ - ٥٤٤ ، والفروق ٢/٢٥٠ ، ١٨٨/٣

(١) حديث : «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» . أخرجه البخاري (الفتح ٤/١٩٢ ط السلفية) ، ومسلم (٢/٨٠٣ ط الحلبي) من حديث عائشة .

فقال لها النبي ﷺ: «حجي عن أمك». ^(١) ولأنه حتى تدخله النيابة حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الأدمي، وسواء في ذلك حج الفريضة والنذر. فإن حج عنه الوارث بنفسه أو باستئجار سقط الحج عن الميت. وأضاف الشافعية أنه لو حج عن الميت أجنبي جاز ولو بلا إذن كما أن له أن يقضي دينه بلا إذن.

وعند الحنفية والمالكية يجوز تبرع الوارث بالحج بنفسه عن الميت أو بالإحجاج عنه رجلا آخر ولكن مع الكراهة عند المالكية. ^(٢)

أثر دين الله تعالى في وجوب الزكاة :

٢٨ - من شروط وجوب الزكاة ألا يكون هناك دين لأدمي يمنع وجوب الزكاة عند بعض الفقهاء لأن له مطالبا من جهة العباد.

وكذلك بالنسبة لدين الله تعالى كالكفارة والنذر والهدي وصدقة الفطر وغير ذلك.

فعند الحنفية وهو الأظهر عند الشافعية وقول خليل وابن رشد من المالكية أنه لا يمنع وجوب

عنه لحديث ابن عباس: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ قال: أرأيت لو كان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فصومي عن أمك». ^(١) لأن النذر أخف حكما من الواجب بأصل الشرع.

ويجوز لغير الولي فعل ما على الميت من نذر بإذنه وبدون إذنه. ^(٢)

وقد اختلف الفقهاء بالنسبة للحج لما فيه من جانب مالي وجانب بدني، فمن كان عاجزا بنفسه عن أداء الحج وأمكنه الأداء بإناة غيره مناب نفسه لزمه الإنابة في الحج عنه، وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض فقهاء المالكية، والمشهور عندهم عدم جواز النيابة في الحج. وهذا بالنسبة للحج في الجملة.

أسا من مات وكان مستطيعا ولم يحج فعند الشافعية والحنابلة يجب القضاء من رأس مال تركته، لما روى بريدة قال: «أت النبي ﷺ امرأة فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج،

(١) حديث يريسة: «حجي عن أمك». أخرجه مسلم (٨٠٥/٢) - ط الحلي.

(٢) البدائع ٢١٢/٢ - ٢١٣، ٢٢١، وابن عابدين ١/٥١٤ - ٥١٥ و ٢٤٥/٢، والشرح الكبير ١٠/٢، ومعني المحتاج ١/٤٦٨، والمجموع شرح المهذب ٧/٨٢ - ٨٧، والمغني ٣/٢٤١ - ٢٤٥

(١) حديث ابن عباس: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (٨٠٤/٢) - ط الحلي.

(٢) بداية المحتاج ٣/١٨٤ - ١٨٧، والمجموع شرح المهذب ٧٧/١، ٣٣٧ - ٣٤٣ تحقيق المطيعي، ومعني المحتاج ١/٤٣٩ و ٦٨/٣، ٦٩، شرح منتهى الإرادات ١/١٢١، ٤٥٣ و ٤٥٧ - ٤٥٨، والمغني ٣/١٤٣ و ٩٠/٣١ - ٣٠

الأموال الظاهرة.
وقال أبو يوسف: دين الزكاة لا يمنع وجوب
الزكاة الحاضرة، وهو قول زفر في الأموال
الباطنة.

وحجة القائلين بالمنع أن دين الزكاة له
مطالب من جهة العباد وهو الإمام فأشبهه دين
الآدمي وهو تعليل زفر في الأموال الظاهرة
بخلاف الباطنة.

ويلاحظ أن الأحكام السابقة جميعها إنما هي
عند المالكية بالنسبة لزكاة العين (النقدين
وعروض التجارة) فهي التي يؤثر فيها الدين،
أما زكاة الحرث والماشية فلا يؤثر الدين في
وجوب إخراجها. (١)
ولتفصيل ذلك ينظر: (زكاة).

حكم الإيصاء بدين الله تعالى:

٩٠ - ديون الله تعالى المالية التي استقرت في ذمة
العبد من زكاة، أو كفارة يمين، أو إقطاع في
رمضان، أو ظهار، أو قتل، أو فدية أذى في
الحج، أو جزاء صيد، أو هدي لتمتع أو قران إذا
أدركته الوفاة ولم يؤديها يجب عليه الإيصاء بها.
وكذلك من كان قادراً على الحج، أو كان

الزكاة، لأن أثر هذا الدين إنما هو في حق أحكام
الآخرة وهو الثواب بالأداء والإثم بالترك،
ولإطلاق الأدلة الموجبة للزكاة.

وعند الحنابلة وفي قول للشافعية وعند ابن
عتاب من المالكية أن هذا الدين يمنع وجوب
الزكاة، وذلك لما روى أبو عبيد في الأموال عن
السائب بن يزيد قال: سمعت عثمان بن عفان
يقول: هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين
فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم. ولقول
النبي ﷺ: «دين الله أحق أن يقضى». (١)

وفي قول ثالث للشافعية أن هذا الدين يمنع
زكاة المال الباطن وهو النقد والعرض ولا يمنع
زكاة المال الظاهر وهو الماشية والزروع والثمار
والمعادن.

وهذا الحكم عام بالنسبة لديون الله تعالى بما
في ذلك دين الزكاة، وذلك عند الشافعية
والحنابلة.

أما الحنفية والمالكية فقد فرقوا بين دين الزكاة
وغيره من الديون. فالحكم السابق عندهم إنما
هو بالنسبة لغير دين الزكاة.

أما من كان في ذمته زكاة سنوات مضت فإن
الحكم يختلف بالنسبة للزكاة الحاضرة.

فعند المالكية وأبي حنيفة ومحمد دين الزكاة
يمنع وجوب الزكاة الحاضرة، وهو قول زفر في

(١) البدائع ٧/٢ - ٨، وابن عابدين ٥/٢، والبدسوقي
٤٨٣/١، ومنع الجليل ٣٦٢/١ - ٣٦٣، ومفي المحتاج
٤١١/١، ونهاية المحتاج ٣/١٣٠، وشرح منتهى
الإرادات ٣٦٨/١ - ٣٦٩

(١) حديث: «دين الله أحق أن يقضى». سبق ترجمه ف/٣

سبحانه وتعالى المترتب في ذمة الميت يتعلق بتركه، ويجب أدائه منها سواء أوصى الميت بذلك أم لم يوص.

وذهب الحنفية إلى أن السدين الذي لله سبحانه وتعالى في ذمة العبد لا يتعلق بالتركة إلا أن يوصي به الميت فإذا أوصى به أخرجه الورثة من التركة.

وأما المالكية فعندهم أنه لا يتعلق دين الله بالتركة إلا في أحوال خاصة هي :

- أ - أن يوصي الميت بذلك فتخرج من التركة.
 - ب - أن يشهد في صحته بأن هذا الدين في ذمته لله تعالى فيخرج من التركة ولو لم يوص بذلك.
 - ج - أن تكون العين الواجب إخراجها قائمة كزكاة الحرث والماشية. وهذا في الجملة.
- وهل يكون ذلك من رأس المال أو من الثلث، وما يقدم من ذلك بعضه على بعض^(١) سبق تفصيله في مصطلح: (تركة).

سقوط دين الله :

١١ - الأصل أن دين الله تعالى لا يسقط ولا تبرأ منه الذمة إلا بالقضاء، لكن هناك بعض الأسباب التي يسقط بها القضاء ومن ذلك :

(١) شرح السراجة للجرجاني بهاشية الفاري ص ٣٠، والدسوقي ٤٤١/٤ - ٤٥٧، ومغني المحتاج ٦٨/٣ - ٦٩، وبهاشية المحتاج ٧/٦، ٧٦، وشرح منتهى الإرادات ١٢١/١، ٣٧٣، ٤١٧، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٤٧/٢، والمغني ٦٨٣/٢ - ٦٨٤، ٨١/٣، ١٤٣ - ١٤٥

عاجزا بنفسه وأمكنه الأداء بهاله بإئابة غيره مناب نفسه فإنه يجب عليه أن يوصي بالحج عنه.

أما العبادات البدنية التي ترتبت في ذمة المكلف كالصيام والصلاة فإن الصيام الذي فرط الإنسان فيه كقضاء رمضان أو صيام كفارة أو نذر، فإنه يجب عليه أن يوصي عند وفاته بالفدية، وهي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام الصيام التي فاتته.

والحكم في جميع ما سبق هو باتفاق الفقهاء. وزاد الحنفية وجوب الوصية بالنسبة لمن فاتته صلاة لم يقضها. قال ابن عابدين : من فاتته صلوات وكان يقدر على الصلاة ولو بالإياء ولم يصل فإنه يلزمه الإيضاء بالكفارة بأن يعطي لكل صلاة قاتته نصف صاع من بر كالفطرة، قال : وكذا حكم الوتر. ونقل البويطي من الشافعية أن يطعم لكل صلاة مد.^(١)

تعلق دين الله بتركة الميت :

١٠ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن دين الله

(١) البدائع ١٠٣/٢، ١٠٤، ١١٨، ٢٢١، ٣٣٠/٧، وابن عابدين ١/١ - ٤٩٢، وفتح القدير ٢٧٣/٢ ط دار إحياء التراث، والكافي لابن عبد البر ١/٣٣٩ - ٣٣٩، ١٠٣٦/٢، ومنح الجليل ٦٤٣/٤، والشرح الصغير ٢/٤٦٥ ط الحلبي، ومغني المحتاج ١/٤٣٩، ٣٩/٣، وفتاوى ١٧٧/٣، وشرح منتهى الإرادات ٢/٤٠ - ٤٤٧

١ - الحرج :

١٢ - أ - فالخائض والنفساء لا يسقط عنها قضاء الصوم ويسقط عنها قضاء الصلاة للحرج ، يقول الكاساني : يجب على الخائض والنفساء قضاء الصوم لفترات صوم رمضان عليها ولقدترتها على القضاء في عدة من أيام أخر من غير حرج ، وليس عليها قضاء الصلوات لما فيه من الحرج لأن وجوبها يتكرر في كل يوم خمس مرات .^(١)

ب - المعنى عليه ، إن أغنى على شخص يوماً وليلة أو أقل يجب عليه قضاء الصلاة لانعدام الحرج ، وإن زاد على يوم وليلة لا قضاء عليه لأنه يخرج في القضاء لدخول العبادة في حد التكرار . وهذا عند الحنفية . وعند المالكية والشافعية لا قضاء عليه إلا أن يفيق في جزء من وقتها . وعند الحنابلة يقضى الصلوات التي فاتته حال إغوائه .

وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح : (إغواء) .

ج - يقول الحنفية : المريض العاجز عن الإيما في الصلاة إذا فاتته صلوات ثم برأ ، فإن كان ما فاتته يوماً أو أقل قضاء ، وإن كان أكثر لا قضاء عليه لما في ذلك من الحرج ، وذلك هو الصحيح عند الحنفية ، ويمثل ذلك روي عن الإمام أحمد

(١) البدائع ٨٩/٢ ، والمغني ١٤٢/٣ ، والفروق ٦٢/٢

وهو أيضاً من اختيارات ابن تيمية .^(١)

٢ - العجز عن القضاء :

١٣ - أ - من أخر قضاء رمضان لعذر من سفر أو مرض ثم مات سقط عنه القضاء ولا شيء عليه ، لأنه حق لله تعالى وجب بالشرع ، وقد مات قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كالحج .^(٢)

ب - من عجز عن كفارة الإفطار في رمضان التي وجبت بجساع أو غيره ، على تفصيل في المذاهب ، سقطت عنه لأن النبي ﷺ وأمر الأعرابي أن يطعم أهله ،^(٣) ولم يأمره بكفارة أخرى ولا يبين له بقاءها في ذمته .

وهذا مذهب الحنابلة . وهو مقابل الأظهر عند الشافعية . وعند الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر وفي رواية عن الإمام أحمد : تبقى في ذمته .^(٤)

٣ - هلاك مال الزكاة :

١٤ - هلاك نصاب الزكاة بعد وجوبها بحولان

(١) البدائع ٢٤٦/١ ، والاختيارات ص ٧٧ ، والمغني ٤٠٠/١

(٢) البدائع ١٠٣/٢ ، والاختيار ١٣٤/١ ، ومنع الجليل

٤١٣/١ ، ومعني المحتاج ٤٣٨/١ ، والمهذب ١٩٤/١ ،

وشرح منتهى الإرادات ٤٥٧/١

(٣) حديث : «أمر الأعرابي أن يطعم أهله» . أخرجه البخاري (الفق ١٦٣/٤ - ط السلفية) من حديث أبي هريرة .

(٤) شرح منتهى الإرادات ٤٥٣/١ ، والمغني ١٣٢/٣ ، ومعني

المحتاج ٤٤٥/١ ، والمحطاب ٤٣٢/٢ ، والبدائع ١١٢/٥

٤ - الردة :

١٥ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الردة تسقط دين الله تعالى، سواء أكان بدنيا أم ماليا لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) وقول النبي ﷺ : «الإسلام يهدم ما كان قبله» ^(٢).

وعلى هذا فمن كان مسلما ثم ارتد - والعياذ بالله - ثم أسلم فما كان من ديون الله تعالى في ذمته فقد بطل تعلقه بها وسقط عنه القضاء.

وذهب الشافعية إلى أن الردة لا تسقط حقا لله تعالى ماليا أو بدنيا. ^(٣)

وقد فصل ابن قدامة القول بالنسبة لمذهب الحنابلة فقال في الزكاة : من ارتد قبل مضي الحول وحال الحول وهو مرتد فلا زكاة عليه، نص عليه لأن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فعدمه في بعض الحول يسقط الزكاة كالمملك والنصاب، وإن رجع إلى الإسلام قبل مضي الحول استأنف حولا، أما إن ارتد بعد الحول لم تسقط الزكاة عنه.

(١) سورة الأنفال / ٣٨

(٢) حديث : «الإسلام يهدم ما كان قبله» أخرجه مسلم

(٣) ١١٢/١ - ط (الجلي) من حديث عمرو بن العاص.

(٣) البدائع ٤/٢، ٥٣، ١١٧/٧٠، ١٣٦، ومنع الجليل

٤٧٢/٤، ومعني المحتاج ١/ ١٣٠، ٤٠٨

الحول يسقط الزكاة عند الحنفية سواء أكان الهلاك قبل التمكن من الأداء أم بعده لأن وجوب الضمان يستدعي تفويت ملك أو يد، وتأخير الزكاة عن أول أوقات الإمكان لم يفوت على الفقير ملكا ولا يدا فلا يضمن.

ويقول ابن عبد البر من المالكية : من وجبت عليه زكاة فعزها وأخرجها فتلفت منه بغير تفريط فلا شيء عليه. وعند الشافعية لا تسقط الزكاة إلا إن تلف المال قبل التمكن من الأداء بلا تقصير، أما بعد التمكن فتلف المال يوجب الضمان. ^(١)

وقال ابن قدامة : الزكاة لا تسقط بتلف المال فرط أو لم يفرط، هذا المشهور عن أحمد، وحكى عنه الميموني أنه إذا تلف النصاب قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة عنه، وإن تلف بعده لم تسقط، وحكاه ابن المنذر مذهبا لأحمد، ثم قال ابن قدامة بعد ذلك : والصحيح إن شاء الله أن الزكاة تسقط بتلف المال إذا لم يفرط في الأداء لأنها تجب على سبيل المواساة فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال وفقير من تجب عليه. ^(٢)

وينظر تفصيل ذلك في : (زكاة).

(١) البدائع ٣٢٢/٣، ٥٣، والأشباه لابن نجيم ص ٣٥٩،

والكافي لابن عبد البر ٣٠٢/١، ومعني المحتاج ١/ ٤١٨

(٢) المعني ٢/ ٦٨٢ - ٦٨٣

وعليها صوم نذر أفاصوم عنها قال: «أرأيت لو كان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم. قال: فصومي عن أمك». (١)

وما روى النسائي أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أبي مات ولم ينجح أفأحج عنه؟ قال: «أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضييه؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق»، (٢) كما استدلل الشافعية بصيام الولي بقول النبي ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه». (٣)

ويرى الحنفية أن الموت من أسباب سقوط دين الله تعالى إذا لم يوص به، فمن مات وفي ذمته صلاة أو صوم أو زكاة أو حج أو كفارة أو غير ذلك مما هو من حقوق الله تعالى سقطت عنه في حق أحكام الدنيا، ولذلك لا تؤخذ من تركته ولا يؤمر الوصي أو الوارث بالأداء من التركة، لأن دين الله عبادة ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية المكلف وفعله فإذا لم يوص فقد فات الشرط بموته فلا يتصور بقاء الواجب فيسقط في حق أحكام الدنيا للتعذر.

لكنهم اختلفوا في العشر إذا كان قائماً، فمن

(١) حديث ابن عباس: «قالت امرأة: يا رسول الله إن أبي مات وعليها...» أخرجه مسلم (٢/٨٠٤ - ط الحليمي).

(٢) حديث: «أرأيت لو كان على أبيك دين». أخرجه النسائي (١١٨/٥ - ط المكتبة التجارية) من حديث عبدة بن عباس.

(٣) حديث: «من مات وعليه صيام... سبق تحريجه ف/٧

وأما الصلاة فلا تسقط أيضاً لكن لا يطالب بفعلها لأنها لا تصح منه ولا تدخلها النيابة، فإذا عاد وجب عليه قضاؤها، والزكاة تدخلها النيابة ولا تسقط بالردة كالدين. (١) وينظر تفصيل ذلك في: (ردة، زكاة).

٥ - الموت:

١٦ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن ديون الله لا تسقط بالموت بل تتعلق بالتركة فيخرج منها ما على الميت من ديون الله تعالى كديون الأدمي. وهذا بالنسبة للحقوق المالية كالزكاة والكفارات ويدخل في ذلك الحج فيجح عنه من ماله. أما العبادات البدنية المحضة فإن الصلاة تسقط عنه عندهما في حق أحكام الدنيا إلا ما قاله البوطي الشافعي من الإطعام عنه لكل صلاة مد، ومثل ذلك قيل في الاعتكاف الواجب في الذمة.

وأما الصيام فيفدى عنه، وفي القديم عند الشافعية يصام عنه، قال الشريفي الخطيب: والقديم أظهر.

وعند الحنابلة نذر العبادة يفعل عن الميت من تركته، أما صوم رمضان والكفارة فيطعم عنه.

وقد استدلل الشافعية والحنابلة لعدم سقوط دين الله بالموت بما رواه مسلم عن ابن عباس قال: قالت امرأة: يا رسول الله إن أبي مات

مات وعليه العشر، فإن كان الخارج قائماً فلا يسقط بالموت في ظاهر الرواية، وروى عبدالله بن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط، أما لو كان الخارج مستهلكاً فإنه يسقط.

والأصل عند المالكية أن الموت يسقط ما على المكلف من ديون الله تعالى إلا في أحوال ثلاثة

وهي:

أ - إذا أوصى بها.

ب - إذا أشهد في صحته أنها بذمته ولم يوص بها.

ج - إذا تعلق بعين قائمة كزكاة الحرت والماشية.^(١)

وينظر تفصيل ذلك في: (حج، وصوم).

الدينارية الصغرى

التعريف:

١ - الدينارية: منسوبة إلى الدينار، ووصفت بالصغرى للتمييز بينها وبين «الدينارية الكبرى». والدينار فارسي معرب.^(١) انظر تفصيله في مصطلح: (دنانير).

والدينارية الصغرى في اصطلاح الفقهاء: هي مسألة من المسائل الملقبات في الموارث، وهي المسائل التي لقيت كل منها بلقب أو أكثر، ومنها - غير مسألتنا - الدينارية الكبرى، والأكدرية، والخرقاء، وغيرها.^(٢)

صورة المسألة وما لقيت به:

٢ - صور الفقهاء «الدينارية الصغرى» في إرث انحصار في سبع عشرة أنثى، هن: ثلاث زوجات، وجدتان، وأربع أخوات لأم، وثلاث أخوات شقيقات أو لأب.



(١) لسان العرب، والاصباح المنير مادة: «دنر»، المقادير

الشرعية ١١٨، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٣

(٢) أسنى المطالب ٣/٢٥

(١) ابن عابدين ١/٤٩٢، ٥/٤٨٤، والزيلعي ٦/٢٣٠، والبدائع ٢/٥٣، وشرح السراجية بحاشية الفناري ص ٣٠ وأشباه ابن نجيم ص ٣٦٠، والبدوي ٤/٤٤١ - ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٥٧، ومنع الجليل ٤/٦٧٠ - ٦٧١

الدينارية الصغرى ٣

اثنان، ولكل واحدة من الأخوات الأربع للأم سهم من نصيبهن «الثلاث» وهو أربعة، ولكل واحدة من الأخوات الشقيقات أولاب سهم من نصيبهن «الثلاث» وهما ثمانية.

أصل المسألة اثنا عشر وعالت إلى سبعة عشر.

وهذه المسألة من المسائل التي يعاينها فيقال: سبع عشرة امرأة من جهات مختلفة، اقتسمن مال الميت، حصل لكل واحدة منهن سهم^(١).

وليزيد من التفصيل في هذه المسألة ونحوها يراجع: «إرث» وينظر: «عول».



ولقب هذه المسألة بالقباب أخرى - غير لقب: الدينارية الصغرى - منها: «السبعة عشرية» نسبة إلى عدد الوارثات فيها، وأم الأرامل، لكثرة ما فيها من الوارثات الأرامل، وأم القروج» لأن جميع الوارثات فيها من النساء، والمنسرية»، وأما تلقيبها «بالدينارية الصغرى» فلأن ميتا ترك سبعة عشر دينارا فخص كل وارثة دينار.^(١)

الحكم في الدينارية الصغرى:

٣ - اتفق الفقهاء على أن الإرث حين ينحصر في: ثلاث زوجات، وحدثين، وأربع أخوات لأم، وثنائي أخوات شقيقات أولاب، فإنه يكون للزوجات الثلاث الربع - وهو ثلاثة من أصل المسألة وهو اثنا عشر - وللحدثين السدس - وهو اثنان - وللأخوات لأم الثلاث - وهو أربعة - وللأخوات الشقيقات أولاب الثلاث - وهو ثمانية - فيكون مجموع السهام سبعة عشر، وهو العدد الذي عالت إليه المسألة.

ويكون لكل واحدة من الوارثات سهم لكل واحدة من الزوجات الثلاث سهم من نصيبهن «الربع» وهو ثلاثة، ولكل واحدة من الجحدثين سهم من نصيبهما «السدس» وهو

(١) الاختصار ٣/٢٢٧ - ٢٢٨، الزرقاني ٨/٢١٦ - ٢١٧، روضة الطالبين ٦/٦٣، أسنى المظالم ٣/٢٥، مطلب أولي النهى ٤/٥٨٣ - ٥٨٤

(١) المراجع السابقة.

وقالت: إن أخي ترك ستائة دينار فأعطاني شريح ديناراً واحداً، فقال عليّ: لعل أخاك ترك زوجة، وأما، وابتين، واثني عشر أخا، وأنت؟ قالت: نعم، فقال عليّ، ذلك حقك ولم يظلمك شريح شيئا.

وتلقب أيضا «بالداودية» لأن داود الطائي سئل عن مثلها فقسّمها هكذا، فجاءت الأخت - وهي غير الأخت في المسألة السابقة - إلى أبي حنيفة فقالت: إن أخي مات وترك ستائة دينار فما أعطيت إلا ديناراً واحداً، فقال: من قسم التركة؟ قالت: تلمذك داود الطائي، قال: هو لا يظلم، هل ترك أخوك جدة؟ قالت: نعم، قال: هل ترك بنتين؟ قالت: نعم، قال: هل ترك زوجة؟ قالت: نعم، قال: هل معك اثنا عشر أخا؟ قالت: نعم، قال: إذن حقك دينار. وتلقب أيضا «بالعامرية» لأن الأخت سألت عامرا الشعبي عنها، فأجاب بمثل ذلك.^(١)

الحكم في الدينارية الكبرى:

٣ - اتفق الفقهاء على أن الإرث حين ينحصر في: زوجة، وأم أوجدة، وبتين، واثني عشر أخا وأخت واحدة لأب وأم أولاب، والتركة ستائة دينار، أنه يكون للبتين الثلثان أربعمائة دينار، وللأم أو الجدة السدس مائة دينار،

(١) الاختيار ٣/ ٢٥٨، الزرقاني ٨/ ٢١٧، أسنى المطالب

٣/ ٢٧، مطالب أولي النهى ٤/ ٥٨٤

الدينارية الكبرى

التعريف:

١ - الدينارية: منسوبة إلى الدينار. وتفصيله في مصطلح «دنانير».

والكبرى: صفة تميزها عن «الدينارية الصغرى». انظر مصطلح: «دينارية صغرى». والدينارية الكبرى في اصطلاح الفقهاء هي مسألة من المسائل الملقبات في الموارث. وقد سبق التعريف بها في مصطلح: «الدينارية الصغرى».

صورة المسألة، وما لقبت به:

٢ - صورة المسألة: انحصار الإرث في زوجة، وأم، وبتين، واثني عشر أخا، وأخت لأب وأم، أو لأب.

ولقبت «بالدينارية الكبرى»، و«بالركابية»، و«بالشاكبة» لأن شريحا قضى فيها للأخت بدينار واحد، وكانت التركة ستائة دينار، فلم ترض الأخت، ومضت إلى عليّ كرم الله وجهه تشكي شريحا، فوجدته راكبا، فأمسكت بركابه

وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً، ولكل أخ
ديناران، وللأخت ديناراً. . بتوزيع الباقي بعد
الفروض على الإخوة الاثني عشر، وعلى
الأخت للذكر مثل حظ الأنثيين.

والمسألة عادلة، وهي من أربعة وعشرين،
وهي من مسائل المعاياة. ^(١)

وليزيد من التفصيل يرجع إلى: (إرث).

التعريف :

١ - الديوان فارسي معرب، ويطلق في اللغة
على مجتمع الصحف، وعلى الكتاب الذي
يكتب فيه أهل الجيش وأهل العطية، وعلى
جريدة الحساب، ثم أطلق على الحساب، ثم
على موضع الحساب، وفي تاج العروس: معاني
الديوان خمسة: الكتبة وعلمهم، والدفتر وكل
كتاب، ومجموع الشعر. ^(١)

والديوان في الاصطلاح: الدفتري الذي ثبتت
فيه الأسماء أو الوثائق، وما وضع لحفظ ما يتعلق
بحقوق السلطنة «الدولة» من الأعمال،
والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعامل. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السجل :

٢ - السجل لغة: الكتاب الكبير، وفي حديث



(١) القاموس المحيط، لسان العرب، تاج العروس، المصباح

المثير مائة: «دون»، وتجهيز الأسماء والمفاتيح ١٠٧/٣

(٢) الدر المختار ٣٠٨/٤، جواهر الإكليل ٢٥٦/١، كشف

الفتاوى ٣١٢/٢، الأحكام السلطانية للماوردي ١٩٩

(١) المراجع السابقة.

أول من وضع الديوان في الإسلام :

٤ - أول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .^(١)

وتفصيل ذلك في مصطلح أهل الديوان (الموسوعة ج ١١٨/٧).

ما يتعلق بالديوان من أحكام :

اتخاذ الديوان :

٥ - ذهب المالكية إلى أنه يجوز للإمام أن يجعل ديواناً أي : دفترًا يجمع فيه أسماء الجنود وعطاءهم .^(٢)

وقال الشافعية - في المعتمد عندهم - : إن وضع ديوان الجنود مستحب كما اقتضاه كلام الشيخين (النووي والرافعي) ، وكلام إمام الحرمين صريح فيه ، وهو ظاهر كلام القاضي أبي الطيب في المحرر ، قال صاحب الأنوار : يستحب أن يضع الإمام دفترًا ، وإن قال بعض المتأخرين : إن الظاهر الوجوب ، لثلاث تشبه الأحوال ويقع الخطب والغلط .^(٣)

وقال الحنابلة : ينبغي للإمام أن يضع ديواناً

الحساب يوم القيامة : « . . فتوضع السجلات في كفة . . »^(١)

وقيل : السجل حجر كان يكتب فيه ، ثم سمي كل ما يكتب فيه سجلاً .

وقال القرطبي : السجل : الصك ، وهو اسم مشتق من السجالة وهي الكتابة .^(٢)

واصطلاحاً : ما يكتب متضمناً حكم القاضي ، أي ما يكتب من ادعاء ، وإجابة ، وبينه ، وحكم القاضي .^(٣)

والديوان قد يتضمن السجل وغيره من المحاضر ، والحجج ، والوثائق ، ولا عكس .

ب - المحضر :

٣ - المحضر لغة : السجل .

واصطلاحاً : ما يكتب من وقائع الدعوى دون حكم .^(٤)

والديوان يتضمن - عادة - المحضر وغيره من الأوراق والوثائق .

(١) حديث : « فتوضع السجلات في كفة » . أخرجه الترمذي (٢٥/٥) - ط الخليلي من حديث عبدالله بن عمرو ، وقال : وهذا حديث حسن غريب .

(٢) لسان العرب مادة : « سجل » ، والمفردات ٢٢٥ ، وتفسير القرطبي ٣٤٧/١١

(٣) الدر المختار ٣٥١/٤ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٠٣/٤ ، كشف القناع ٣١٢/٦

(٤) لسان العرب مادة : « حضر » ، ومعني المحتاج ٣٩٤/٤ ، ونقل ابن عابدين عن الدر أن المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من إقرار أو إنكار والحكم بينة أو نكل على وجه يرفع الاشتباه ، ابن عابدين ٣٠٨/٤

(١) الأحكام السلطانية للمبارودي ص ١٩٩ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧ ، بدائع الصنائع ٢٥٦/٧ ، نهاية

المحتاج ١٣٨/٦

(٢) جواهر الإكليل ٢٥٦/١

(٣) فتاوى الرملي باماش الفتاوى الكبرى للبهيمي ١٣٥/٣ ، القليوبي ٩٨٩/٣

من حارهم - سقطت أرزاقهم ، وإن ضعفوا عنهم لم تسقط .

وإذا مرض بعضهم أو جن ورجي زوال المرض أو الجنون ولو بعد مدة طويلة أعطي وبقي اسمه في الديوان لثلا يرغب الناس عن الجهاد ويشغلوا بالكسب ، فإنهم لا يأمنون هذه العوارض . باتفاق الشافعية والحنابلة .

وإن لم يرج زوال المرض أو الجنون ، فقال الحنابلة : يخرج من الديوان ويسقط سهمه ، لأنه في مقابل عمل قد عدم ، وهو الأظهر عند الشافعية ، ويعطى الكفاية الثلاثة به ، ومقابل الأظهر عندهم أنه لا يعطى لعدم رجاء نفعه ، أي : لا يعطى من أربعة أخماس الفيء المعدة للمقاتلة ، ولكن يعطى من غيرها إن كان محتاجاً .^(١)

القسم الثاني : ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق :

٩ - وبيانه من جوانب :
الأول : تحديد العمل بما يتميز به عن غيره ، وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها ، فيجعل لكل بلد حدا لا يشاركه فيه غيره ، ويفصل نواحي كل بلد إذا اختلفت أحكامها .

الثاني : بيان حال البلد هل فتح عنوة أو صلحا

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ٢٠٦ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤٣

فيه أساء المقاتلة ، وقدر أرزاقهم ضيقا لهم ، ولما قدر لهم .^(١)

ديوان الدولة وأقسامه :

٦ - ديوان الدولة - ونحوها كالسلطنة أو الإمارة أو المملكة - وضع لحفظ ما يتعلق بها من الأعمال ، والأموال ، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال .
وقسم - في أصل وضعه - أربعة أقسام : -

القسم الأول : ما يختص بالجيوش من إثبات وعطاء :

٧ - ذكر المساوردي وأبو يعلى أن الإثبات في الديوان معتبر بثلاثة شروط :
وينظر تفصيلها في مصطلح : (أهل الديوان) ، ومصطلح : (عطاء) .

الإخراج أو الخروج من ديوان الجيش :

٨ - إذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش من الديوان لسبب أوجبه ، أو لعذر اقتضاه جاز ، وإن كان لغير سبب لم يجوز لأنهم جيش المسلمين .

وإذا أراد بعض الجيش إخراج نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ، ولم يجوز مع الحاجة إليه ، إلا أن يكون معذورا .

وإذا جرد الجيش لقتال فامتنعوا - وهم أكفاء

(١) مطالب أولي النهى ٢/ ٥٧٥ ، المغني ٦/ ٤١٧

وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج ، فإن كان جميعه أرض عشر لم يلزم إثبات مساحاته ، لأن العشر على الزرع دون المساحة ، ويكون ما استؤنف زرعه مرفوعا إلى ديوان العشر لا مستخرجا منه ، ويلزم تسمية أربابه عند رفعه إلى الديوان ، لأن وجوب العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الأرضين ، وإذا رفع الزرع بأسماء أربابه ذكر مبلغ كيله وحال سقيه بسبح (ماء جار) أو عمل ، لاختلاف حكمه ليستوفى على موجب .

والإن كان جميعه أرض خراج لزم إثبات مساحاته لأن الخراج على المساحة ، فإن كان هذا الخراج في حكم الأجرة لم يلزم تسمية أرباب الأرضين لأنه لا يختلف بإسلام ولا بكفر ، وإن كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية أربابهم ووصفهم بإسلام أو كفر لاختلاف حكمه باختلاف أهله .

وإن كان بعضه عشرا وبعضه خراجا فصل في ديوان العشر ما كان منه عشرا ، وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجا ، لاختلاف الحكم فيها ، وأجري على كل واحد منها ما يختص بحكمه .

القسم الثالث : ما يختص بالعمال من تقليد وعزل :

١٠ - وبيانها فيما يلي :

الأول : ذكر من يصح منه تقليد العمال ، وهو (١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠٩ - ٢٠٩ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٤٤ - ٢٤٦

الثالث : بيان أحكام الأرض الخراجية وما استقر عليها من مقاسمة على الزرع أو ورق (فضة) مقدر على الخراج .

الرابع : ذكر من في كل بلد من أهل النمة

وإن كان بعضه عشرا وبعضه خراجا فصل في ديوان العشر ما كان منه عشرا ، وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجا ، لاختلاف الحكم فيها ، وأجري على كل واحد منها ما يختص بحكمه .

الثالث : بيان أحكام الأرض الخراجية وما استقر عليها من مقاسمة على الزرع أو ورق (فضة) مقدر على الخراج .

الرابع : ذكر من في كل بلد من أهل النمة

من جهة المولي، وله صرفه والاستبدال به إن رأى ذلك صلاحا.

ب - أن يقدر بالعمل، فيقول المولي: قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة، أو قلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام، فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله، فإذا فرغ انعزل عنه، وهو قبل فراغه يجوز أن يعزله المولي، وعزله لنفسه معتبر بصحة جاريه^(١) وفساده.

ج - أن يكون التقليد مطلقا فلا يقدر بمدة ولا عمل، فيقول المولي مثلا: قلدتك خراج الكوفة، أو أعشار البصرة، أو حامية بغداد، وهو تقليد صحيح وإن جهلت مدته.

الخامس: في جاري (مقابل) العامل على عمله، ولا يخلو من ثلاثة أحوال:

أ - أن يسمى معلوما، فيستحق المسمى إذا وفى العمالة حقها، فإن قصر فيها روعي تقصيره، وإن زاد في العمل روعيت الزيادة.

ب - أن يسمى مجهولا، فيستحق جاري مثله فيسا عمل، فإن كان جاري العمل مقدرا في الديوان، وعمل به جماعة من العمال، صار ذلك القدر هو جاري المثل، وإن لم يعمل به إلا واحدا لم يصير ذلك مألوفًا في جاري المثل.

ج - أن لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم، وفيها الجاري هو ما يجري عليه من الرزق (المرتب).

معتبر بنفوذ الأمر وجواز النظر، وهذا يكون من أحد ثلاثة: السلطان المستولي على كل الأمور، أو وزير التفويض، أو عامل عام الولاية كعامل إقليم أو مصر عظيم يقلد في خصوص الأعمال عاملا.

أما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد عامل إلا بعد المطالعة والاستثمار.

الثاني: ذكر من يصح أن يتقلد العمالة، وهو من استقل بكفايته ووثن بأمانته، فإن كانت عمالة تفويض تفتقر إلى اجتهاد روعي فيها الحرية والإسلام، وإن كانت عمالة تنفيذ لا اجتهاد للعامل فيها، لم يفتقر إلى الحرية والإسلام. الثالث: ذكر العمل الذي يتقلده، وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط:

أ - تحديد الناحية بما تتميز به عن غيرها.

ب - تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر.

ج - العلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينفي عنه الجهالة.

فإذا استكملت هذه الشروط في عمل علم به المولي والمولى صح التقليد ونفذ.

الرابع: بيان زمان النظر، ولا يخلو من ثلاثة أحوال:

أ - أن يقدر بمدة محصورة، فيكون التقدير بهذه المدة مجوزا للنظر فيها، وما نما من النظر بعد انقضائها، ولا يكون النظر في المدة المقدرة لازما

العقود، وإن كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لا لفظاً صح التقليد، وانعقدت به الولايات السلطانية إذا اقترنت به شواهد الحال، اعتباراً بالعرف الجاري فيه، وهذا إذا كان التقليد مقصوراً عليه لا يتعداه إلى استنابة غيره فيه، ولا يصح إن كان عاماً متعدداً.^(١)

كاتب الديوان :

١١ - كاتب الديوان هو صاحب ذمامه. والمعتبر في صحة ولايته شرطان: العدالة، والكفاية.

أما العدالة: فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية، فاقضى أن يكون في العدالة والأمانة على صفة المؤتمنين.

وأما الكفاية: فلأنه مباشر لعمل يقتضي أن يكون في القيام به مستقلاً بكفاية المباشرين. فإذا صح تقليد الكاتب فالذي ندب له ستة أشياء:

١ - حفظ القوانين على الرسوم العادلة من غير زيادة تحيف بها الرعية أو نقصان يتثلم به حق بيت المال.

٢ - استيفاء الحقوق من وجبت عليه من العاملين، ومن القابضين لها من العمال.

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠٩ - ٢١٣، وأبي يعلى ص ٢٤٧ - ٢٥١

يستحقه خلاف: قال الماوردي: اختلف الفقهاء في استحقاقه الجاري مثله على عمله على أربعة مذاهب قالها الشافعي وأصحابه.

فمذهب الشافعي أنه لا جاري له على عمله ويكون متطوعاً به حتى يسمى جارياً معلوماً أو مجهولاً لخلو عمله من عوض.

وقال المزني: له جاري مثله وإن لم يسمه، لاستيفاء عمله عن إذنه.

وقال ابن سريج: إن كان مشهوراً بأخذ الجساري على عمله فله جاري مثله، وإن لم يشهر بأخذ الجساري عليه فلا جاري له.

وقال المروزي من أصحاب الشافعي: إن دعي إلى العمل في الابتداء، أو أمر به، فله جاري مثله، فإن ابتدأ بالطلب فأذن له في العمل فلا جاري له.

ولخص أبو يعلى رأي الحنابلة فقال: قياس المذهب أنه إن كان مشهوراً بأخذ الجساري على عمله فله جاري مثله، وإن لم يشهر بأخذ الجساري عليه فلا جاري له. وهو موافق لقول ابن سريج من الشافعية.

وقال الماوردي وأبو يعلى: إذا كان في عمله مال يجتبي فجاربه يستحق فيه وإن لم يكن فيه فجاربه في بيت المال مستحق من سهم المصالح.

السادس: فيما يصح به التقليد، فإن كان نطقاً تلفظ به المولى صح به التقليد كما تصح به سائر

٦ - تصفح الظلامات . وهو مختلف بحسب

اختلاف المتظلم :

فإن كان المتظلم من الرعية تظلم من عامل تحيفه في معاملة ، كان صاحب الديوان فيها حاكما بينها ، وجازله أن يتصفح الظلامة ويزيل التحيف ، لأنه مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق ، فصار بعقد الولاية مستحقا لتصفح الظلامات .

وإن كان المتظلم عاملا جوزف في حسابه أو غولط في معاملته ، صار صاحب الديوان خصما في الظلامة ، وكان المتصفح لها ولي الأمر .^(١)

أهل الديوان :

١٢ - أهل الديوان هم الذين يعطون من الديوان عطاء ويأخذون منه رزقا .

وفي بيان أصنافهم ، وشروط إثباتهم في الديوان ، والضابط للمصارف . تفصيل ينظر في مصطلح : (أهل الديوان) .

عقل الديوان عن أهله :

١٣ - يتحمل الديوان الدية التي تجب بذات القتل إذا كان القاتل واحدا من أهل الديوان . على تفصيل وخلاف ينظر في : (أهل الديوان ، ودية ، وعاقلة) .

(١) الأحكام السلطانية للباوردي ص ٢١٠ - ٢١٨ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٥٣ - ٢٥٧

٣ - إثبات الرفوع ،^(١) وينقسم ثلاثة أقسام .

أ - رفوع المساحة والعمل . . فإن كانت أصولها مقدرة في الديوان اعتبر صحة الرفع بمقابلة الأصل ، وأثبت في الديوان إن وافقها ، وإن لم يكن لها في الديوان أصول عمل في إثباتها على قول رافعها .

ب - رفوع قبض واستيفاء . . فيعمل في إثباتها على قول رافعها ، لأنه يقربها على نفسه لا لها . ج - رفوع الخراج والنفقة . فرافعها مدع لها فلا تقبل دعواه إلا بالحجج البالغة .

٤ - محاسبة العمال . . ويختلف حكمها باختلاف ما تقلدوه ، فإن كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب ، ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما رفعوه ، وإن كانوا من عمال العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ، ولم يجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه ، لأن العشر عنده صدقة لا يقف مصرفها على اجتهاد السوالة ، ولو تفرد أهلها بمصرفها أجزأت ، ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب ، ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه ، لأن مصرف الخراج والعشر عنده مشترك .

٥ - إخراج الأموال . . ولا يخرج منها إلا ما علم صحته ، ولا يتبدى بذلك حتى يستدعي منه .

(١) الرفوع الزيادات التي ترد على المرتبات والاستحقاقات وفيرها .

ديوان القاضي :

١٤ - هوما فيه وثائق الناس من المحاضر والسجلات وغيرها.

وأول ما يبدأ به القاضي إذا تقلد أن يطلب ديوان القاضي قبله ، لأن الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة ، فيجعل في يد من له ولاية القضاء ، ولأنه الأساس الذي يبنى عليه القاضي حكمه ، ويلزم القاضي السابق تسليمه إلى القاضي الذي خلفه ، لأن الديوان كان في يده بحكم الولاية ، وقد صارت إلى القاضي الجديد. (١)

وليزيد من التفصيل ينظر: (قضاء). (٢)

ذات عرق

التعريف :

١ - ذات عرق بكسر العين المهملة وإسكان الراء بعدها قاف ، ميقات أهل العراق ومن يمر بها من أهل الآفاق ، وهي على مرحلتين من مكة. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - يتصل بذات عرق ألفاظ وهي : جميع المواقيت المعروفة ، وإحرام . وتفصيل ذلك في : (إحرام ، وحج ، وميقات).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن ذات عرق ميقات لأهل العراق ومن يمر به من أهل الآفاق . كما لا خلاف بينهم في أن الإحرام منها واجب على كل من مر بها من أهلها أو من غيرهم ، قاصدا مكة لأداء أحد النسكين (الحج

ديوان الرسائل :

١٥ - استحدث هذا الديوان عندما ضعفت اللغة ، وفسدت الأسنن ، فاحتاج أولو الأمر إلى من يكتب الكتب عنهم بألفاظ بليغة مؤثرة تفي بالمراد. (٣)

(١) ابن عابدين ٣٠٨/٤ ، أدب القضاء : الذر المنظومات في الألقية والحكومات لابن أبي الدم ص ١٢٢ ، كشف القناع ٣١٢/٦

(٢) مقدمة ابن خلدون ٢/٦١٨ ط لجنة البيان العربي.

(٣) ترى اللجنة أن ترتيب السديوان من الأمور الإجرائية التنظيمية التي قد تتغير بالزمان أو المكان ، والشرع لا يمنع ما تقتضيه المصلحة من تطوير في الديوان بحيث لا يخالف نصا أو مجمعا عليه أو قاعدة ، ويشترط أن لا يسبب ظملا أو فسادا.

(١) تهذيب الأساء واللغات ٣/١١٤ ط . المكتبة العلمية ، والمصباح مادة : «عرق».

ذات عرق ٣

احتج القائلون بثبوته بالنص بأحاديث منها، ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يسأل عن المَهْلُ فقال: سمعت - أحسبه رفع إلى النبي ﷺ - فقال: «مَهْلُ أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر الجحفة، ومَهْلُ أهل العراق من ذات عرق، ومَهْلُ أهل نجد من قرن، ومَهْلُ أهل اليمن من يلملم.»^(١)

ومنها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «وَقَّتْ لأهل العراق ذات عرق.»^(٢)

قالوا: والأحاديث الدالة على ذلك وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة، فمجموعها يقوي بعضه بعضاً، ويصير الحديث حسناً، ويحتج به، ويحمل تحديد عمر رضي الله عنه باجتهاده على أنه لم يبلغه تحديد النبي ﷺ،

والعمرة لقوله ﷺ: «هَنْ لَنْ وَلَنْ أُنَى عَلَيْهِنْ مِنْ غَيْرِهِنَّ عَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ.»^(١) وأما من قصد مكة لغير ذلك ففيه خلاف^(٢) يرجع إليه في «إحرام».

ولا خلاف بين الفقهاء أيضاً في أن المواقيت الأربعة وهي ذو الحليفة والجحفة، وقرن المنازل، ويلملم، ثابت توقيتها بالنص.

وأما ذات عرق، ففي ثبوت كونها ميقاتاً بالنص أو بالاجتهاد خلاف. فصحيح الحنفية والخطاب من المالكية وجمهور الشافعية والحنابلة أنه ثابت بالنص، وهو قول عطاء بن أبي رباح من السلف.

وذكر مالك في المدونة، والشافعي في الأم، أن توقيتها ثابت بالاجتهاد، أي باجتهاد عمر رضي الله عنه، وهو قول طاووس وابن سيرين.^(٣)

= ط. المكتب الإسلامي، حاشية القليوبي ٩٢/٢ - ٩٣ ط. الحلبي، نهاية المحتاج ٢٥٢/٣ ط. المكتبة الإسلامية، والجسم ١٩٧/٧ ط. السلفية، الأم ١٣٨/٢ ط. المعرفة، كشاف الفتاوى ٤٠٠/٢ ط. النصر، الكافي ٣٨٨/١ ط. المكتب الإسلامي، المبدع ١٠٧/٣ - ١٠٨ ط. المكتبة الإسلامية، الإنصاف ٤٢٤/٣ - ٤٢٥ ط. التراث، المغني ٢٥٨/٣ ط. الرياض، فتح الباري ٣٩٠/٣ ط. الرياض.

(١) حديث جابر: ومهل أهل المدينة... أخرجه مسلم (١/٢) - ٨٤١ ط. الحلبي.

(٢) حديث عائشة: وقت لأهل العراق ذات عرق... أخرجه النسائي (١٢٥/٥) ط. المكتبة التجارية.

(١) حديث: «هَنْ لَنْ وَلَنْ أُنَى عَلَيْهِنْ مِنْ غَيْرِهِنَّ». أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٨٤ - ط السلفية) ومسلم (٨٣٨/٢) - ٨٣٩ ط الحلبي من حديث ابن عباس.

(٢) فتح الباري ٣/٣٨٤ ط الرياض، صحيح مسلم شرح النووي ٨/٨٣ ط. المصرية، تبين الحقائق ٦/٢ - ٧ ط. بولاق، الدرر المنوي ٢/٢٣ ط. الفكر، الكافي ١/٣٨٨ ط. المكتب الإسلامي.

(٣) بدائع الصنائع ٢/١٦٤ ط. الجالية، حاشية ابن عابدين ١٥٢/٨ - ١٥٣ ط. بولاق، فتح القدير ٢/١٣١ ط. الأمرية، مواهب الجليل ٣/٣٢ ط. النجاشي، جواهر الإكليل ١/١٦٩ ط. المعرفة، روضة الطالبين ٣/٣٩ =

فحدده باجتهاده ، فوافق النص .^(١)

واحتج القائلون بثبوته بالأجتهاد بما أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « لما فتح هذان المصران (أي البصرة والكوفة) أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حدّ لأهل نجد قرنا وهو جُور (أي ميل) عن طريقنا ، وإنّا إن أردنا قرنا شق علينا قال : فانظروا حدودها من طريقكم ، فَحدّ لهم ذات عرق » .^(٢)

هذا والأحكام الخاصة بذات عرق وغيرها من المواقيت المكانية يذكرها الفقهاء في الحج ويبحث عنها أيضا في مصطلح : (إحرام ، وميقات) .

ذؤابة

التعريف :

١ - من معاني الذؤابة في اللغة : الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة ، وطرف العمامة ، والجمع الذؤابات والدوائب .^(١)
ويستعمل الفقهاء الذؤابة بهذين المعنيين .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العقيقة :

٢ - العقيقة هي الضفيرة من الشعر إذا كانت ملوية . وتختلف العقيقة عن الذؤابة في أن الذؤابة هي الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة .^(٣)



ب - الضفيرة والضميرة والغديرة :

٣ - قال النووي نقلا عن الأزهرى : الضفائر

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٨/٨ ط . المصرية ، المجموع ٧/١٩٤ ، ١٩٧ ط . السلفية ، المقي ٣/٢٥٨ ط . الرياض .

(٢) فتح الباري ٣/٣٨٩ ط . الرياض ، المجموع ٧/١٩٧ ط . السلفية .

وحدث ابن عمر : ولما فتح هذان المصران . . . أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٨٩ - ط السلفية) .

(١) المصباح المنير .

(٢) كشف القناع ١/٥٧ ، ١١٩

(٣) النهاية في غريب الحديث وكشاف القناع ١/٧٥ والمختصر

في الشئائل المحملة ص ٦٥

إلى منكبيه كشعره ﷺ^(١) ولا بأس بزيادة على المنكبين وجعله ذؤابة. ^(٢) فقد روى الترمذي عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: «قدم رسول الله ﷺ مكة قدمة وله أربع غدائر» ^(٣) قال صاحب المرقاة: الغدائر جمع غديرة بمعنى ضفيرة، ويقال لها ذؤابة أيضا. ^(٤)

٢ - نقض الذوائب عند الغسل:

٦ - يرى جمهور الفقهاء أنه ليس على المرأة أن تنقض ضفائرها وتبيل ذوائبها عند الغسل إذا بلغ الماء أصول شعرها، لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قلت يارسول الله: «إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟» قال: لا، إنسا يكفيك أن تحمي على رأسك ثلاث خثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين»، وفي رواية: «أفأنقضه للحبضة والجنابة فقال: لا» ^(٥) ولأن

والضفائر والغدائر هي الذوائب إذا أدخل بعضها في بعض نسجا. ^(٦)

العذبة:

٤ - قال القسطلاني: العذبة الطرف، كعذبة السوط واللسان أي: طرفها.

فالطرف الأعلى يسمى عذبة من حيث اللغة، وإن كان مخالفا للاصطلاح العرفي الآن. ^(٧)

والذؤابة شرعا: هي طرف العمامة المرسل على العنق فأفسل، ولا فرق بين أن يكون المرسل الطرف الأعلى أو الأسفل. ^(٨)

فالعذبة بالمعنى الاصطلاحي والذؤابة لفظان مترادفان بمعنى واحد، إذ الذؤابة عند الفقهاء هي طرف العمامة المخي. ^(٩)

الأحكام المتعلقة بالذؤابة:

أولا: بمعنى الضفيرة:

١ - جعل الشعر ذؤابة:

٥ - اقتضاد شعر الرأس أفضل من إزالته، ^(١٠) إلا أن يشق إكرامه، وينتهي لرجل إلى أذنيه، أو

(١) لسان العرب والمصباح مادة: «ضفر»، و«شعر»، و«ضمير»، والمجموع للنسوي ١٨٧/٢، وانظر الشاغل المحمدية ص ٦٥

(٢) إرشاد الساري ٤٢٨/٨

(٣) الدين الخالص لعمود السبكي ٢٢٧/٦، وانظر روضة الطالبين ٦٩/٢، والخطاب ٥٤١/١

(٤) كشف القناع ١١٩/١

(٥) المغني ٨٨/١ ط الرياض، والآداب الشرعية لابن مفلح =

= ٣٥٠/٣، ونيل الأوطار ١٢٢/١ ط المشانية ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢٩٤/٨ ط ملتان.

(١) حديث: ورد من حديث أنس: «كان يضرب شعر رأس النبي ﷺ منكبيه». أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٦/١ ط السلفية)، ومسلم (١٨١٩/٤ ط الحلبي).

(٢) مطالب أولى النبي ٨٥/١، ٨٦، وكشاف القناع ٧٥/١ (٣) حديث أم هانئ: «قدم رسول الله ﷺ مكة... أخرجه الترمذي (٢٤٦/٤ ط الحلبي) وأعله الترمذي بالاتقطاع بين مجاهد وأم هانئ.

(٤) مرقاة المفاتيح شرح المشكاة ٣٠١/٨

(٥) حديث أم سلمة: «إني امرأة أشد ضفر رأسي... أخرجه مسلم (٢٥٩/١ - ٢٦٠ ط الحلبي) بروايته.

شعرها من الحيض؟ قال: نعم، قلت له: وكيف تنقذه من الحيضة ولا تنقضه من الجنابة؟ فقال: حديث أساء عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تنقضه».

قال ابن قدامة: لا يختلف المذهب في أنه لا يجب نقض الشعر من الجنابة، وأما نقضه للغسل من الحيض فاختلاف أصحابنا في وجوبه، فمنهم من أوجبوه وهو قول الحسن وطاويس لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها، إذ كانت حائضا: «انقضي رأسك وامتشطي»^(١) ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضمفور، وفي رواية: «انقضي شعرك واغتسلي»، ولأن الأصل وجوب نقض الشعر ليتحقق وصول الماء إلى ما يجب غسله فعني عنه في غسل الجنابة لأنه يكثر فيشق ذلك فيه والحيض بخلافه فبقي على مقتضى الأصل في الوجوب، وقال بعض الحنابلة: هذا مستحب غير واجب، وهو قول أكثر الفقهاء. قال ابن قدامة: وهو الصحيح إن شاء الله..^(٢)

(١) حديث: «انقضي رأسك وامتشطي». أخرجه البخاري (الفتح ٤١٧/١ - ط. السلفية)، ومسلم (٨٧٠/٢) - ط (الحلي) من حديث عائشة، والرواية الأخرى: «انقضي شعرك واغتسلي» في سنن ابن ماجه (٢١٠/١) - ط (الحلي).
(٢) المغني ١/٢٢٥ - ٢٢٧، وكشاف القناع ١/١٥٤، والمجموع ٢/١٨٧

في النقض عليها حرجا، وفي الخلق مثلة فقط.^(١)

ويشترط المالكية لسقوط وجوب نقض الشعر المضفور بجانب كون الشعر رخوا بحيث يدخل الماء وسطه أن يكون مضمفورا بنفسه أو يخيوط أو يخيطين.^(٢) أما ما مضف من الشعر يخيوط كثيرة فيجب نقضها في الوضوء، وكذا في الغسل اشتدت أم لا، كما أنه يجب نقض الضفر إذا اشتد بنفسه في الغسل خاصة، وأما الخيوط والخيطان فلا يضران في وضوء ولا غسل إلا أن يشتدا.^(٣)

قال الحنابلة: تنقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض وليس عليها نقضه من الجنابة إذا أروت أصوله، وهذا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن وطاويس.

قال مهنا: سألت أحمد عن المرأة تنقض شعرها إذا اغتسلت من الجنابة؟ فقال: لا، فقلت له: في هذا شيء؟ قال: نعم، - حديث أم سلمة.^(٤) قلت: فتتنقض

(١) البنابة ١/٢٦٢، ٢٦٣، والزيلي ١/١٤، فتح القدير ١/٤٠ ط الأسيرية، والفتاوى الحنابلة بهامش الهندية ١/٣٣، ٣٤، المجموع ٢/١٨٦، وحاشية العدوي على شرح الرسالة ١/١٨٨، ١٨٩ نشر دار المعرفة.
(٢) حاشية العدوي على شرح الرسالة ١/١٨٩ م
(٣) الزرقاني ١/٥٩
(٤) الحديث تقدم ف/٥

إرخاء الذؤابة أحاديث كثيرة، منها صحيح ومنها حسن، ناصة على فعله ﷺ لإرخاء الذؤابة لنفسه ولجماعة من أصحابه وعلى أمره به. ^(١)

فقد أخرج الترمذي من حديث عمر رضي الله عنهما أنه قال: «كان النبي ﷺ إذا اعتم سدل عمامته بين كفيه». ^(٢)

وأخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال: «عصمني رسول الله ﷺ فسداها من بين يدي ومن خلفي». ^(٣)

قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن: وهي التي صارت شعار الصالحين المتمسكين بالسنة، يعني لإرسال العمامة على الصدر. وقال: وفي الحديث النهي عن العمامة المقعطة، ^(٤) قال أبو عبيد: المقعطة:

وروى الحسن عن أبي حنيفة - فيما هو مقابل للصحيح - أنه قال: إن المرأة تسبل ذوائبها ثلاثا مع كل بلة عصرة ليبلغ الماء شعب قرونها. ^(١)
وقال ابن الهمام والعيني: والأصح أنه غير واجب للحصر المذكور في الحديث. ^(٢)

قال النخعي: يجب نقض الصفائر بكل حال. ^(٣)

هذا، وقال جمهور الفقهاء: ولو كان لرجل شعر مضفور فهو كالمرأة في ذلك فلا يجب عليه نقض شعره إذا كان رخوا بحيث يدخل الماء وسطه. ^(٤)

وقال الصدر الشهيد من الحنفية: إذا أضفر الرجل شعره يجب إيصال الماء إلى انتهاء الشعر. قال العيني: والاحتياط إيصال الماء. ^(٥)

ثانيا - بمعنى طرف العمامة :

١ - إرخاء الذؤابة :

٧ - إرخاء الذؤابة من السنة، ^(٦) فقد جاء في

(١) حاشية الجمل ٨٩/٢

(٢) حديث: «وكان إذا اعتم سدل عمامته بين كفيه». أخرجه الترمذي (٣٣٥/٤) - ط الحلبي وقال: وحديث حسن غريب.

(٣) حديث عبد الرحمن بن عوف: «عصمني رسول الله ﷺ...». أخرجه أبو داود (٣٤١/٤) - تحقيق عزت حميد دعاس وذكر المنذري في مختصره أنَّ في إسناده جهالة. مختصر السنن (٤٥/٦) - نشر دار المعرفة.

(٤) قوله: وفي الحديث النهي عن العمامة المقعطة. ورد فيه ما ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٣/١٢٠) - ط دائرة =

(١) البناية ٢٦٣/١، والبنية بهامش فتح القدير ٤٠/١

(٢) البناية ٣٦٢/١، وفتح القدير ٤٠/١، ٤٩

(٣) البناية ٢٦٢/١، والمجموع ١٨٧/٢

(٤) حاشية المعنوي على شرح الرسالة ١٨٩/١، والمجموع ١٨٧/٢، والمفاتيح ٢٢٦/١، والبناية ٢٦٢/١

(٥) البناية ٢٦٢/١

(٦) الآداب الشرعية ٥٣٦/٣، وكنز العمال ١١٩/١، وابن عابدين ٤٨١/٥، والاختيار ١٧٨/٤، ومواهب الجليل ٥٤١/١، وحاشية الجمل ٨٩/٢

وباستحباب إرخاء الذؤابة بين الكتفين يقول الحنفية والحنابلة وأكثر الشافعية وابن العربي من المالكية^(١) ومن الأحاديث ما يدل على إرخاء الذؤابة بين يدي المعتم ومن خلفه كحديث عبد الرحمن بن عوف قال: «عممني رسول الله ﷺ فسدلها من بين يدي ومن خلفي»^(٢) وسئل مالك عن إرخاء العمامة بين الكتفين قال: لم أر أحدا ممن أكرهه يرخي بين كتفيه إلا عامر بن عبد الله بن الزبير وليس ذلك بحرام ولكن يرسلها بين يديه وهو أكمل^(٣).

كما أن هناك أحاديث تدل على إرخاء الذؤابة من الجانب الأيمن كحديث أبي إمامة قال: «كان رسول الله ﷺ لا يولي واليا حتى يعممه ويرخي لها من جانبه الأيمن نحو الأذن»^(٤).

== وعليه عمامة سوداء. أورده الميشي في «مجمع الزوائد» ١٢٠/٥ ط القدسي وقال: «رواه الطبراني، وفيه عيب الله بن قلم، وهو ضعيف».

(١) ابن عابدين ٥/٨٤١، والزيلعي ٦/٢٢٩، وحاشية الجمل ٢/٨٩، وكشاف القناع ١/١١٩، والأدب الشرعية لابن مفلح ٣/٥٣٦، وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي المالكي ٧/٢٤٣

(٢) الحديث تقدم فـ

(٣) عمدة القاري ٢١/٣٠٧

(٤) حديث أبي إمامة: «كان لا يولي واليا حتى يعممه». أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٨/١٧٠) ط وزارة

التي لا ذؤابة لها ولا حنك^(١). قال النووي: يجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبغير إرساله، ولا كراهة في واحد منها، ولم يصح في النهي عن ترك إرسالها شيء^(٢) وقد استدلل على جواز ترك العدة ابن القيم في الهدى بحديث جابر عند مسلم أن رسول الله ﷺ «دخل مكة وعليه عمامة سوداء»^(٣) بدون ذكر الذؤابة، قال: فدل على أن الذؤابة لم يكن يرخيها دائما بين كتفيه^(٤).

كيفية إرخاء الذؤابة :

٨ - لقد وردت عدة أحاديث في كيفية إرخاء الذؤابة :

فمنها ما يدل على إرخائها بين الكتفين كحديث ابن عمر الذي سبق ذكره وحديث أبي موسى وأن جبرائيل نزل على النبي ﷺ وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذؤابته من ورائه^(٥).

= المصنف المشافعية: «في حديثه عليه الصلاة والسلام أنه أمر بالتلحي ونهى عن الإقتطاع، ولم يذكر له إسنادا.

(١) نيل الأوطار ٢/١٠٨، ١٠٩ ط. المنية.

(٢) روضة الطالبين ٢/٦٩، ونيل الأوطار ٢/١١٠، وتحفة الأحوني ٥/٤١٤

(٣) حديث جابر: «أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء». أخرجه مسلم (٢/٩٩٠) ط الحلبي.

(٤) نيل الأوطار ٢/١٠٩، وتحفة الأحوني ٥/٤١٣

(٥) تحفة الأحوني ٥/٤٢١، ٤١٢

وحديث أبي موسى: أن جبريل نزل على النبي ﷺ =

ذؤابة ٩

العذبة إرسالاً فاحشاً كإرسال الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره. ^(١)

فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، من جرم منها شيئاً خيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة». ^(٢)

قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة.

وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة. قال الصنعاني: وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة. ^(٣)



أما إرخاء الذؤابة من الجانب الأيسر فقد قال الحافظ الزين العراقي: المشروع من الأيسر، ولم أر ما يدل على تعيين الأيمن إلا في حديث أبي أمامة - المذكور آنفاً - بسند فيه ضعف عند الطبراني في الكبير. وقال: وعلى تقدير ثبوته فلعله كان يرخيها من الجانب الأيمن ثم يردها من الجانب الأيسر. ^(١)

٢ - مقدار الذؤابة :

٩ - اختلف الفقهاء في مقدار الذؤابة : منهم من قدر ذلك بشبر، ومنهم من قال إلى وسط الظهر ومنهم من قال إلى موضع الجلوس. ^(٢)

وقال بعض الحفاظ : أقل ما ورد في طول الذؤابة أربع أصابع، وأكثر ما ورد ذراع، وبينهما شبر. ^(٣)

هذا وإطالة الذؤابة كثيراً من الإسبال المنهي عنه. ^(٤)

قال النووي والجمل من الشافعية : إرسال

= الأوقاف العراقية، وأورده المحيبي في المجمع (٥/ ١٢٠ - ط القدسي) وقال: رواه الطبراني، وفيه جميع بن ثوب، وهو موقوف

(١) إرشاد الساري للقسطلاني ٤٢٨/٨

(٢) تبين الحقائق ٢٢٩/٦، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٣٧/٣

(٣) حاشية الجمل ٨٩/٢

(٤) الآداب الشرعية ٥٣٧/٣، وروضة الطالبين ٦٩/٢،

وكشاف القناع ٢٧٧/١

(١) نيل الأوطار ٢/ ١١٠ ط العشائنة، وتحفة الأحوزي ٤١٣/٥

(٢) حديث: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة». أخرجه النسائي (٨/ ٢٠٨ - ط المكتبة التجارية) من حديث عبد الله بن عمر، وصححه إسناده النووي في رياض الصالحين (ص ٣٥٧ - ط الرسالة)

(٣) سبل السلام ٤/ ٣٠٩ نشر دار الكتاب العربي.

و«الحيان» مثنى الحي بفتح اللام ومما
العظامان اللذان يلتقيان في الذقن، وتنبت عليها
الأسنان السفلى.

والفقههاء يريدون هذا المعنى حين يقولون
مثلاً: (يستحب في الغنم ونحوها الذبح)^(١) أي
أن تقطع في حلقها لا في لبته.

(الثاني) القطع في الحلق أو اللبة وهذا أعم
من الأول لشموله القطع في اللبة، والفقههاء
يريدون هذا المعنى حينما يقولون: إن الحياة
المستقرة هي ما فوق حركة المذبوح وهي الحركة
الشديدة التي يتحركها الحيوان حينما يقارب
الموت بعد القطع، سواء أكان ذلك القطع في
حلقه أم في لبته^(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما
ذبح على نصب﴾^(٣) فإنه يشمل ما قطع في
حلقه وما قطع في لبته.

(الثالث): ما يتوصل به إلى حل الحيوان
سواء أكان قطعاً في الحلق أم في اللبة من حيوان
مقدور عليه، أم إزهاقاً لروح الحيوان غير
المقدور عليه بإصابته في أي موضع كان من
جسده بمحدد أو بجراحة معلمة.
وهذا المعنى أعم من سابقه. وهو المراد في
قول الفقهاء (لا تحل ذبيحة المشرک) فالمراد كل

ذبائح^(١)

التعريف :

١ - الذبائح جمع ذبيحة - وهي الحيوان المذبوح -
مأخوذة من الذبح - بفتح الذال - وهو مصدر ذبح
يذبح كمنع يمنع.

ويطلق الذبح في اللغة على الشق وهو المعنى
الأصلي، ثم استعمل في قطع الحلقوم من باطن
عند النضيل، وهذا المعنى ذكره صاحب
اللسان، والحلقوم هو مجرى النفس - بفتح الفاء
- والمراد بالباطن مقدم العنق، والنضيل - بفتح
النون وكسر الصاد - مفصل ما بين العنق
والرأس تحت اللحيين.^(٢)

وللذبح في الاصطلاح ثلاثة معان:

(الأول) القطع في الحلق، وهو ما بين اللبة
واللحيين من العنق، واللبة بفتح اللام هي
الثغرة بين الترقوتين أسفل العنق.

(١) هذه الترجمة للحنفية والشافعية، وترجمة المالكية والمثابلية
(بالذكاة).

(٢) القاسوس المحيط، ولسان العرب والمصباح المنير،
والمقدرات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني مادة:
ذبح.

(١) بدائع الصنائع ٥/ ٦٠

(٢) بدائع الصنائع ٥/ ٥١

(٣) سورة المائدة ٣

ذبايح ٢ - ٥

ما أصابه المشرك في حلقه أولبته إن كان مقدورا عليه، أو في أي موضع كان من جسده إن كان غير مقدور عليه. ^(١)

وقد استعمله الفقهاء بمعنى الإصابة القاتلة للمحيوان في أي موضع كانت من بدنه إذا كان غير مقدور عليه سواء أكانت بالسهم أم بجوارح السباع والطيور. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النحر :

٢ - يستعمل النحر في اللغة اسما ومصدرا وذلك أنه يطلق على أعلى الصدر وموضع القلادة منه، والصدر كله، ويطلق على الطعن في لبة الحيوان، لأنها مسامطة لأعلى صدره، يقال: نحر البعير ينحره نحرا. ^(٣)

والنحر في الاصطلاح الطعن في اللبة أيضا فهو مقابل للذبح بمعناه الشرعي الأول، ومن ذلك قول الفقهاء (يستحب في الإبل النحر، وفي الغنم ونحوها الذبح). ^(٣)

ج - الجرح :

٤ - الجرح يطلق في اللغة على الكسب، ومنه قوله تعالى: ﴿ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾. ^(٣) وعلى التأثير في الشيء بالسلاح، ^(٤) ويطلق في بعض كتب الفقه على معنى «العقر» المتقدم. ^(٥)

د - الصيد :

٥ - الصيد في اللغة : مصدر صاد الوحش أو الطير أو السمك، إذا أمسكها بالمصيدة ^(٦) أو أخذها، ويطلق على ما صيد، وعلى ما يصاد،

ب - العقر :

٣ - العقر يفتح العين وسكون القاف لغة: ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قوائم، ثم اتسع فيه العرب حتى استعملوه في القتل والإهلاك، وربما استعملوه في النحر خاصة،

(١) وصرح الشافعية بإرادة هذا المعنى العام حينما تكلموا في أول موضوع الذبايح عن تعريف الذبح وأركانه. ر: شرح مناجي الطلاب بحاشية البجيرمي ٢٨٥/٤

(٢) اللسان، والقاموس، وتاج العروس مادة: (نحر).

(٣) بدائع الصنائع ٦٠/٥

(١) اللسان مادة: (عقر).

(٢) البدائع ٤٣/٥

(٣) سورة الأنعام / ٦٠

(٤) اللسان مادة: (جرح).

(٥) البدائع ٤٣/٥

(٦) (المصيدة) بكسر الميم وسكون الصاد ويفتح الميم وسكون الصاد ويفتح الميم وسكون الصاد: آلة الصيد، والمقصود بالإمساك إزالة المنفعة بالقبض أو الحبس أو التعجيز أو القتل أو غير ذلك.

ذباح ٦ - ٨

وحل الانتفاع بجلده وشعره إن كان غير مأكول. ^(١)

أثر الذكاة في الحيوان :

٧ - الحيوان نوعان مأكول وغير مأكول وللذكاة أثر في كل منهما.

أ - أثر الذكاة في الحيوان غير المأكول :

٨ - ذهب الحنفية إلى أن الحيوان الذي لا يؤكل :

١ - إن كان نجسا حيا وميتا كالحنزير لم يقبل

أي ما شأنه أن يصاد لا تمتاعه بشدة العدو أو الطيران أو الغوص. والفقهاء يستعملونه مصدرا، وبمعنى ما صيد وما يصاد أيضا، لكنهم حينما يستعملونه مصدرا يطلقونه تارة على إزالة منعة ما كان عمتعا من الحيوانات، وتارة على إزهاق روح الحيوان البري المتوحش بإرسال نحو سهم أو كلب أو صقر، فيرادف «العقر» المتقدم، وحينما يستعملونه بمعنى ما صيد يقصدون به تارة ما أزيلت منعته، وتارة ما أزهقت روحه من الحيوانات البري المتوحش... الخ. وحينما يستعملونه بمعنى ما يصاد يريدون به الحيوان البري المتوحش. وتفصيل ذلك في مصطلح: (صيد).

هـ - التذكية :

٦ - التذكية في اللغة : مصدر ذكيت الحيوان أي ذبحته أو نحرت، والذكاة : اسم المصدر. ومعناها إتمام الشيء والذبح. ^(١)

وفي الاصطلاح : هي السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري اختيارا. ^(٢)

وتعرف عند الحنفية بأنها السبيل الشرعية لبقاء طهارة الحيوان وحل أكله إن كان مأكولا،

(١) لسان العرب، والقاموس المحيط، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني مادة : (ذكا).

(٢) الشرح الصغير بهامش بلفظ السالك ٣١٢/١

(١) هاتنا قولان مصححان للحنفية : أحدهما : أن الحيوان غير المأكول يبقى طهره جلدا ولحيا بالتذكية ولو اضطرارية، والثاني : أن اللحم لا يبقى طهره، وجزم صاحب الهداية والكنتز بصدق التفصيل بين اللحم والجلد فكلاما يبقى طهره، قال ابن عابدين : والتفصيل أصح ما يقتضيه به. ونقل عن صاحب الجوهر أنه قال : واختلفوا في الوجوب لطهارة مالا يؤكل لحمه هل هو مجرد الذبح أو الذبح مع التسمية، والظاهر الثاني، وإلا يلزم تطهير ما ذبحه الجوسيء.

ثم نقل عن صاحب البحر في كتاب الطهارة وإن ذبح الجوسيء وشارك التسمية عمدا يوجب الطهارة على الأصح، وأيده صاحب البحر بأنه في النهاية حكى خلافه بكلمة «قول» التي تدل على التضعيف.

ويؤخذ من الدر المختار أن شرط بقاء طهر الجلد احتياله للذبح، فإن لم يحلل الذبح كجلد الخنزير والفقار الصغير لم يبق طهره بالذكاة.

(حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١٣٦/١ - ١٣٩

و/٥، ١٩٦، ٣٠٥

وقال الخنابلة: لا يطهر جلد غير المأكول
بالذكاة لأنها ذكاة غير مشروعة. ^(١)

ب - أثر الذكاة في الحيوان المأكول:

٩ - الحيوان المأكول إن كان سمكا أو جرادا فلا
حاجة إلى تذكيته، لأن ميتتها طاهرة حلال، لما
رواه ابن عمر رضي الله عنهما: «أحلت لنا
ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالخوت والجراد، وأما
الدمان فالكبد والطحال». ^(٢) ولقول النبي ﷺ
في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». ^(٣)

وأما سائر الحيوانات البحرية غير السمك
فعمد الجمهور تؤكل ولو بغير تذكية، وعند
الحنفية لا تؤكل أصلا ولو ذكيت.

وسائرا ما لا نفس له سائلة يؤكل عند
الجمهور ولو بلا تذكية. (وانظر: أطعمة).
وخالف المالكية فيها ليس له نفس سائلة
فقالوا: إنه لا يحل إلا بالتذكية.

الذكاة، لأنها إنما تفيد بقاء الطهر ولا تقلب
النجس طاهرا.

٢ - وإن كان طاهرا حيا وميتا - وهو ما ليس له
نفس سائلة كالتمسل والنحل - فلا حاجة إلى
تذكيته لأن طهره باق.

٣ - وإن كان طاهرا في الحياة نجسا بالموت
كالخمار الأهلي فهو صالح للتذكية ولها فيه أثران:
الأول: بقاء طهره ولولا التذكية لتنجس
بالموت.

والثاني: حل الانتفاع بجلده وشعره دون
حاجة إلى دباغ. ^(١) (ر: نجاسة، دباغ).

وصرح المالكية بأن الذكاة لا تعمل في غير
المأكول ^(٢) لكن يستحب ذكاة ما لا يؤكل إن
أيس من حياته بمرض أو عوى بمكان لا علف
فيه، ولا يرجى أخذ أحد له، وهذه الذكاة
ليست بالمعنى الشرعي لأنها للإراحة
لا للتطهير. ^(٣)

وصرح الشافعية بتحريم ذبح غير المأكول ولو
لإراحة، لكن لو اضطر إنسان لأكله، كان ذبحه
أولى من سائر أنواع القتل، لأنه أسهل لخروج
الروح. ^(٤)

(١) بدائع الصنائع ١/ ٨٥، ٨٦، الدر المختار على حاشية ابن
عابدين ١٩٦/ ٥

(٢) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/ ١٩، ٣٢١

(٣) الخرشي على خليل بحاشية المدوي ٢/ ٣١٦

(٤) البجيرمي على الإقناع ٤/ ٢٤٨

(١) المقنع ٢١/ ١

(٢) حديث: «أحلت لنا ميتتان ودمان: فأما الميتتان فالخوت
..... أخرجه أحمد (٢/ ٩٧ - ط الميمنية) والبيهقي
(١٠٧/ ٧ - ط دائرة المعارف العشائية) وصحح الدارقطني
وقفه كما في التلخيص (١/ ٢٦ - شركة الطباعة الفنية)،
وكذا تبعه البيهقي.

(٣) حديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» أخرجه أبو داود
(١/ ٦٤ - تحقيق عزت عبيد دعاس) والترمذي (١/ ١٠١ -
ط الحلبي) من حديث أبي هريرة، وصححه البخاري كما
في التلخيص الحبير (١/ ٩) - ط شركة الطباعة الفنية.

وهو كالبديل عن الأول، إذ لم يجزه الشارع إلا عند العجز عنه رحمة بالناس ورعاية لحاجاتهم. ومن هنا انقسمت الذكاة إلى «اختيارية» وهي النوع الأول، و«اضطرابية» وهي النوع الثاني.

وقد انفرد الحنفية بتسمية هذين النوعين بهذين الاسمين. ^(١) وسمى بعض الفقهاء النوع الأول ذكاة المقدور عليه، والنوع الثاني ذكاة غير المقدور عليه. ^(٢)

ومضى أن هناك نوعاً آخر من الذكاة ^(٣) هو ذكاة ما ليس له نفس سائلة عند المالكية. وبقي نوع يقول به بعض الفقهاء وهو ذكاة الجنين بذكاة أمه.

فجملة الأنواع اتفاقاً واختلافاً أربعة هي: الذكاة الاختيارية، والذكاة الاضطرابية، وذكاة ما ليس له نفس سائلة، وذكاة الجنين تبعاً لأمه.

النوع الأول من أنواع الذكاة :

(الذكاة الاختيارية) :

أ - حقيقتها .

١١ - حقيقة الذكاة الاختيارية الذبح فيها يذبح وهو ما عدا الإبل من الحيوانات المقدور عليه،

(١) البدائع ٥ / ٤٠

(٢) الإقناع بحاشية البجيرمي ٤ / ٢٤٦، ٢٤٧

(٣) ر : ف / ٩

وإن كان الحيوان المأكول برياً ذا نفس سائلة فهو صالح للذكاة .

ولها فيه ثلاثة آثار: الأول: بقاء طهره، والثاني: حل الانتفاع بجلده وشعره دون دباغ، والثالث: حل أكله. ^(١)

تقسيم الذكاة :

١٠ - سبق أن الذكاة لها أثر في الحيوان البري الطاهر الذي له نفس سائلة سواء أكان مأكولاً أو غير مأكول عند الجمهور. ^(٢)

والحيوان إما أن يكون مقدوراً عليه كالمتأنس من الدواب والطيور، أو غير مقدور عليه كالمتوحش منها.

ولهذا كانت الذكاة نوعين :

(الأول) : الذبح أو النحر على حسب نوع الحيوان إن كان مقدوراً عليه .

(الثاني) : الصيد بالرمي أو بإرسال الجارحة عند امتناع الحيوان وتوحشه بالطيران أو العدو،

(١) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٥ / ١٨٦ وبهاية المحتاج ٨ / ١٠٥، ١٠٧، والمفتع ٣ / ٥٣٤، والخروشي على خليل بحاشية العدوي ٢ / ٣٢٣

(٢) إنها قيد بالبري لأن السمك لا ذكاة له عند الجمهور.

وقيد بالطاهر، لأن النجس كالخنزير لا ذكاة له إجماعاً.

وقيد بالذي له نفس سائلة، لأن ما لا نفس سائلة له إن كان غير مأكول فلا ذكاة له اتفاقاً، وإن كان مأكولاً كالجراد فلا ذكاة له عند الجمهور.

وقد علم هذا كله عما مضى.

يأمركم أن تذبحوا بقرة»^(١). وقال: «وفديناه بذبح عظيم»^(٢). والذبح - بكسر الذال - بمعنى المذبوح وهو الكبش الذي فدي به إسماعيل عليه السلام، ولأن الأصل في الذكاة إنها هو الأسهل على الحيوان، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل، والأسهل في الإبل النحر لخلو لبثها عن اللحم واجتماع اللحم فيها سواها، والبقر والغنم ونحوها جميع عنقها لا يختلف^(٣). وأحق الشافعية بالإبل سائر ما طال عنقه كالأوز والبط وما قدر عليه من النعام^(٤).

وأوجب المالكية النحر في الإبل لقوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ وقاسوا على الإبل ما قدر عليه من الزرافي والفيلة.

وأجازوا الذبح والنحر - مع أفضلية الذبح - في البقر للورود الذبح فيه في قوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾، وأما النحر فقد قيل في تعليقه عندهم: أن عنق البقرة لما كان فوق الشاة ودون عنق البعير جاز فيها الأمران جميعاً بالذبح والنحر، لقرب خروج الدم من جوفها بالذبح، والنحر فيه أخف، ولم يميز الذبح في البعير لبعده خروج الدم من جوفها بالذبح.

والنحر فيها ينحرو هو الإبل خاصة، وتخصيص الذكاة الاختيارية بالذبح أو النحر واجب فلا يجوز العدول عنها في المقدور عليه بلا خلاف. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «الذكاة في الحلق واللبة لمن قدر، وفّر الأنفس حتى ترزق». وعن ابن عباس قال: «الذكاة في الحلق واللبة»^(١). والمقصود بالذكاة في كلام عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - ذكاة المقدور عليه، لأن لغیر المقدور عليه صفة أخرى ذكرت في أحاديث الصيد.

وتخصيص الإبل بالنحر وما عداها بالذبح مستحب عند الحنفية والشافعية والحنابلة لا واجب، ووجه استحبابه أن الله تعالى ذكر في الإبل النحر، وفي البقر والغنم الذبح فقال: ﴿فصل لربك وانحر﴾^(٢). وقال: ﴿إن الله

(١) أثر عمر بن الخطاب وابن عباس أخرجهما عبد الرزاق في المصنف (٤/٤٩٥ - ط المجلس العلمي).

وورد في مناسخها حديث مرفوع، فمن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على حمل أورك يصيح في فجاج منى: ألا إن الذكاة في الحلق واللبة، ألا ولا تمجلوا الأنفس أن ترزق، وأيسام منى إيسام أكمل وشرب وبعل.

أخرجه الدارقطني (٤/٢٨٣ - ط دار المحاسن)، وأورده الزيلعي في نصب الراية (٤/١٨٥ - ط المجلس العلمي) ونقل عن ابن الهادي في التنقيح أنه قال: «هذا إسناد ضعيف يمرة».

(٢) سورة الكوثر / ٢

(١) سورة البقرة / ٦٧

(٢) سورة الصافات / ١٠٧

(٣) البدائع ٥/٤٠، ٤١، والمقنع ٣/٥٣٨

(٤) الإقناع بحاشية الجبرمي ٤/٢٤٩، ٢٥٠

السباع، وأن يتذكر الإنسان إكرام الله له بإباحة
إزهاق روح الحيوان لأكله والانتفاع به بعد
موته.^(١)

ج - تقسيم الذكاة الاختيارية :

١٣ - تنقسم الذكاة الاختيارية - كما علم من
حقيقتها - إلى ذبح ونحر، ولكل منها حقيقة
وشرائط وآداب ومكروهات .

(أولاً) الذبح :

حقيقة الذبح :

١٤ - حقيقة الذبح قطع الأوداج كلها أو بعضها
في الحلق على حسب اختلاف المذاهب .

وبيان ذلك أن الأوداج أربعة وهي :
الحلقوم، والمريء، والعرقان اللذان يحيطان بهما
ويسميان (الودجين) .^(٢) فإذا فرى ذلك كله
فقد أتى بالذكاة بكاملها . وإن فرى بعضها دون
بعض ففيه خلاف .

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا قطع
الحلقوم والمريء حل إذا استوعب قطعها، لأن
الذبح إزالة الحياة، والحياة لا تبقى بعد قطعها

وقاسوا عليه ما قدر عليه من بقر الوحش وحمره
وخيله وبغاله .

وأوجبوا الذبح فيما عدا هذه الأصناف
الثمانية.^(٣)

ب - الحكمة في اشتراطها :

١٢ - الحكمة في اشتراط التذكية أن الحرمة في
الحيوان المأكول لمكان الدم المسفوح، ولا يزول
إلا بالذبح أو النحر، وأن الشرع إنما ورد بإحلال
الطيبات خاصة قال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا
أَحْلَلْ لَكُمْ قُلْ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٤) وقال
تعالى : ﴿وَيَحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ
الْخَبَائِثُ﴾^(٥) . ولا يطيب إلا بخروج الدم
وذلك بالذبح أو النحر، ولهذا حرمت الميتة لأن
المحرم وهو الدم المسفوح فيها قائم، ولذا
لا يطيب مع قيامه، ولهذا يفسد في أدنى مدة
لا يفسد في مثاها المذبوح، وكذا المنخففة
والموقوفة والمتربة والنطيحة وما أكل السبع إذا لم
تدرك حية، فتذبح أو تنحر.^(٦)

ومن الحكمة أيضا التنفير عن الشرك وأعمال
المشركين، وتمييز مأكول الأدي عن مأكول

(١) الشرح الصغير مع بلفة السالك ١/ ٣١٤، والمتنبي شرح

الموطأ ١٠٨/ ٣ الناشر دار الكتاب العربي .

(٢) سورة المائدة / ٤

(٣) سورة الأعراف / ١٥٧

(٤) بدائع الصنائع ٥/ ٤٠، وينظر مغني المحتاج ٤/ ٢٦٧

(١) حجة الله البالغة للدهلوي ٢/ ٨١٢ وما بعدها نشر دار
الكتب الحديثة بالقاهرة .

(٢) سميت العروق الأربعة أوداجا تغليا كما قيل الغمران في
الشمس والغمر .

وهو خروج الدم، لأنه يخرج به ما يخرج بقطع الجميع^(١).

وقال المالكية: إذا قطع جميع الحلقوم والودجين حل، ولا يكفي نصف الحلقوم مع جميع الودجين على الأصح^(٢).

وفي رواية عن أحمد يشترط قطع الأوداج الأربعة، اختارها أبو بكر وابن البناء وأبو محمد الجوزي وغيرهم^(٣)، وحجتهم أن قطع الأعضاء الأربعة يجمع عليه وقطع بعضها تختلف فيه، والأصل التحريم فلا يعدل عنه إلا بيقين، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس وأبي هريرة: «نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان»^(٤) وهي التي تذبح فيقطع الجلد ولا تفري الأوداج.

حكم المغلصمة :

١٥ - المغلصمة اسم مفعول من قولهم : غلصمه إذا قطع غلصمته . والغلصمة هي جوزة العنق وهي رأس الحلقوم ، وهي صفيحة غضروفية

عادة وقد تبقى بعد قطع الودجين إذ هما عرقان كسائر العروق والحياة لا تبقى بعد قطع عرقين من سائر العروق^(١).

وقال أبو حنيفة: إذا قطع أكثر الأوداج، وهو ثلاثة منها - أي ثلاثة كانت - وترك واحدا حل، لأن الأكثر حكم الجميع فيما بني على التوسعة في أصول الشرع، والدكاة بنيت على التوسعة حيث يكتفى فيها ببعض، بلا خلاف بين الجمهور، وإنما اختلفوا في الكيفية فيقام الأكثر فيها مقام الجميع^(٢).

وقال أبو يوسف: لا يجل حتى يقطع الحلقوم والمريء وأحد العرقين، لأن كل واحد من العروق يقصد بقطعه غير ما يقصد به الآخر، إذ الحلقوم مجرى النفس، والمريء مجرى الطعام، والودجان مجريان للدم، فإذا قطع أحدهما حصل بقطعه المقصود منها، وإذا ترك الحلقوم أو المريء لم يحصل بقطعه ما سواه المقصود من قطعه^(٣).

وقال محمد: لا يجل حتى يقطع من كل واحد من الأربعة أكثره، لأنه إذا قطع الأكثر من كل واحد من الأربعة، فقد حصل المقصود بالذبح

(١) بدائع الصنائع ٥/٤١

(٢) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٢/٣١٤

(٣) المفتي ٣/٥٣٧، ٥٣٨

(٤) حديث: دهم عن شريطة الشيطان، أخرجه أبو داود

(٢٥٢/٣) - تحقيق عزت عبيد دعاس، وأعله ابن القطان

بأحد روايته، كذا في الفيض للمناوي (٦/٣٣٢) - ط المكتبة

التجارية).

(١) نهاية المحتاج ٨/١٠٥، ١١٠، والمفتي ٣/٥٣٧، ٥٣٨

(٢) بدائع الصنائع ٥/٤١

(٣) بدائع الصنائع ٥/٤٢

وجد. وقد شنع الإتياني في «غاية البيان» على من شرط بقاء العقدة في الرأس وقال: إنه لم يلتفت إلى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله ﷺ، بل الذكاة بين اللبة واللحين، وقد حصلت، لاسبيا على قول الإمام من الاكتفاء بثلاث من الأربع أيا كانت، ويجوز ترك الحلقوم أصلا، فبالأولى إذا قطع من أعلاه وبقيت العقدة أسفله. (١)

شروط الذبح :

هي ثلاثة أنواع : شرائط في المذبوح، وشرائط في الذابح، وشرائط في الآلة .

شروط المذبوح :

١٦ - يشترط لصحة الذبح ثلاث شرائط واجبة إلى المذبوح وهي :

- ١ - أن يكون حيا وقت الذبح .
- ٢ - أن يكون زهوق روحه بمحض الذبح .
- ٣ - ألا يكون صيدا حرميا .

وزاد بعض المذاهب شرائط أخرى منها :

- ٤ - ألا يكون مختصا بالبحر . وقد صرح بذلك المالكية .

(١) حاشية ابن عابدين ١٨٧/٥

عند أصل اللسان، سرجية الشكل، مغطاة بغشاء مخاطي، وتتحدر إلى الخلف لتغطي فتحة الحنجرة لإقفائها في أثناء البلع. (١)
والمراد بالمخلصمة عند الفقهاء الذبيحة التي انحازت الحوزة فيها لجهة البدن، بأن يميل الذابح يده إلى جهة الذقن فلا يقطع الحوزة بل يجعلها كلها منحازة لجهة البدن مفصولة عن الرأس. (٢)

وصرح المالكية في المشهور بأن المغلصمة لا يحل أكلها، وهو قول الشافعية، لأن القطع حينئذ صار فوق الحلقوم، فإن الذبح لم يكن في الحلقوم وإنما كان في الرأس. (٣)

وفي حاشية ابن عابدين من كتب الحنفية ما خلاصته : صرح في «الذخيرة» بأن الذبح إذا وقع أعلى من الحلقوم لا يحل، لأن المذبوح هو الحلقوم، لكن رواية الرستغفني تخالف هذه حيث قال : هذا قول العوام وليس بمعتبر، فتحلل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو الصدر، لأن الاعتبار عندنا قطع أكثر الأوداج وقد

(١) كذا عرفها جميع اللغة العربية في المعجم الوسيط مادة : (غلمصم).

(٢) الشرح الصغير ٣١٣/١

(٣) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٣/١، والحرشي مع الصدوي ١٠١/٢، وحاشية الرهوني على الزرقاني ٢/٣،

٣ وحاشية كتون بهامش حاشية الرهوني ٣/٢، ٣،

والشرواني على التلحة ٣٢٢/٩

فجملته الشرائط أربع .

روايتان : إحداهما أن يعلم أن المذبوح يعيش لو لم يذبح ، والثانية أن يكون له من الحياة مقدار ما يعيش به نصف يوم .^(١)

وروي عن محمد في بيان الاستقرار أن يعلم أنه يبقى من حياة ما يراد ذبحه أكثر مما يبقى من حياة المذبوح .

وذكر الطحاوي قول محمد مفسرا فقال : إن على قول محمد إن لم يبق معه إلا الاضطراب للموت فذبحه فإنه لا يحل ، وإن كان يعيش مدة كالיום أو كنصفه حل .^(٢)

وإنما اشترط أبو يوسف ومحمد استقرار الحياة لأنه إذا لم تكن للمذبوح حياة مستقرة كان في معنى الميتة فلا تلحقه الذكاة كالميتة حقيقة .^(٣)

وقال المالكية : إن لم يحدث بالحيوان ما يقتضي اليأس من بقاء حياته كفى في حله التحرك بعد الذبح أو سيلان الدم ، وإن لم يكن كل منهما قويا .

وإن حدث به ما يقتضي اليأس من بقاء حياته كإخفاء مرضه ، أو انتفاخ بعشب ، أو دق عنق ، أو سقوط من شائق ، أو غير ذلك حل بشرطتين :

١٧ - أما الشريطة (الأولى) وهي كونه حيا وقت الذبح فقد ذهب الشافعية والحنابلة إلى اشتراط الحياة المستقرة في الذبح قبل الذبح إن كان هناك سبب يحال عليه الهلاك كالانخناسق والتردي والضرب والنطح وأكل السبع وخروج الأمعاء ، فإن لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فإنه يكفي وجود الحياة ولو كان الحيوان في آخر رمق ، ومثل الشافعية لذلك بما لوجاع الحيوان أو مرض إلا أن يكون مرضه بأكل نبات مضر .

والحياة المستقرة هي ما زادت عن حركة المذبوح سواء انتهت إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو تعيش ، أم لم تنته إلى هذه الحال .

وجعل الشافعية علامة الحياة المستقرة - إذا لم تعلم قبل الذبح - أن يتحرك الحيوان بعد الذبح حركة شديدة ، أو ينفجر منه الدم .^(١)

وقريب من ذلك ما قاله أبو يوسف ومحمد : ولا يكفي بقاء أصل الحياة بل لابد من الحياة المستقرة .^(٢) وروي عن أبي يوسف في بيان الاستقرار

(١) البدائع ٥١/٥

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) المرجع السابق نفسه .

(١) نهاية المحتاج ٨/١١١ ، البجيري على الإقناع ٤/٢٤٩ ،

والمقنع ٣/٤٤٠

(٢) البدائع ٥٠/٥

فقد صار مذكى ودخل تحت النص وهو قوله تعالى: ﴿إِلا مَا ذَكَيْتُمْ﴾^(١) فإن علمت حياة المذبوح قبل الذبح لم يشترط بعد الذبح تحريك ولا خروج دم، وإن لم تعلم كأن كان المذبوح مريضاً أو منخففاً أو نطيحاً أو نحو ذلك وشككتنا في حياته فذبحنه فتحرك أو خرج منه الدم كان هذا علامة على الحياة فيجمل، والمراد بالحركة الحركة التي تدل على الحياة قبل الذبح، ومنها ضم الفم وضم العين وقبض الرجل وقيام الشعر، بخلاف فتح الفم أو العين ومد الرجل ونسوم الشعر فهي لا تدل على سبق الحياة، والمراد بخروج الدم سيلانه على الهيئة التي يسيل بها دم الحي بعد ذبحه وهذا هو المختار للفتوى عند الحنفية.^(٢)

وقيل: الاكتفاء بأصل الحياة، وهو رواية عن أحمد اختارها ابن تيمية، لكن ظاهر كلامه اشتراط خروج الدم، فإنه قال: متى ذبح الحيوان فخرج منه الدم الأحمر الذي يخرج من المذكى المذبوح في العادة ليس هودم الميت فإنه يجمل أكله وإن لم يتحرك.^(٣)

١٨ - وأما الشريطة (الثانية) وهي: أن يكون

ألا ينفذ بذلك مقتل منه قبل الذبح، وأن يكون قوي الحركة مع الذبح أو بعده، أو يشخب منه الدم بعد الذبح أي يخرج بقوة.^(١) ونفاذ المقتل يكون عندهم بواحد من خمسة أمور:

أولها: قطع النخاع، وأما كسر الصلب فليس بمقتل.

ثانيها: قطع دوج، وأما شقه بلا قطع ففيه قولان.

ثالثها: نشر دماغ وهو ما تحويه الجمجمة، وأما شخ الرأس أو خرق خريطة الدماغ بلا انتشار فليس بمقتل.

رابعها: نشر حشوة وهي ما حواه البطن من قلب وكبد وطحال وكلية وأمعاء أي إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن إعادته إلى موضعه.

خامسها: ثقب مصير - وهو المعى ويجمع على مصران وجمع الجمع مصارين - وأما ثقب الكرش فليس بمقتل فالبهيمة المنتفخة إذا ذبحت فوجدت مثقوبة الكرش تؤكل على المعتمد.^(٢)

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يكفي قيام أصل الحياة قلت وأكثر، لأنه إذا ذبح في هذه الحالة

(١) سورة المائدة ٣

(٢) بدائع الصنائع ٥/٥٠، حاشية ابن عابدين ١٨٧/٥

١٩٦

(٣) المقنع ٣/٥٣٩، ٥٤٠

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٣٢٠

(٢) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٣٢٠

الشريعة لأنها مبنية على قاعدة لا خلاف فيها وهي تغليب المحرم على المباح عند اجتباعها، بل إن الحنابلة زادوا على ذلك أنه لو حدث بعد الذبح وقبل الموت ما يعين على الهلاك حرمت الذبيحة، ففي «المقنع وحاشيته» من كتب الحنابلة ما خلاصته أنه إذا ذبح الحيوان ثم غرق أو وطئ عليه شيء يقتله مثله ففيه روايتان عن أحد:

(إحدهما): لا يحل، وهو المذهب لقوله ﷺ في حديث عدي بن حاتم في الصيد: «إن وقع في الماء فلا تأكل». ^(١) ولقول ابن مسعود رضي الله عنه (من رمى طائرا فوقه في ماء فغرق فيه فلا يأكله). ولأن الغرق سبب يقتل فإذا اجتمع ما يبيح وما يحرم غلب التحريم.

(والثانية): أنه يحل، وبه قال أكثر المتأخرين من الحنابلة لأنها إذا ذبحت صارت مذكاة حلالا، فلا يضرها ما يحدث لها بعد التذكية وقبل تمام خروج الروح.

وهل الذبح بآلة مسمومة يعتبر من قبيل اقتران محرم ومبيح فتحرم الذبيحة، أولا يعتبر لأن سريان السم إنما يكون بعد تمام الذبح؟ صرح المالكية والشافعية بالثاني.

وفصل الحنابلة فقالوا: إذا غلب على ظنه

زهوق روحه بمحض الذبح: فهي مأخوذة من قول صاحب «البدائع»: ذكر ابن سبابة في نوادره عن أبي يوسف: لو أن رجلا قطع شاة نصفين ثم إن رجلا فرى أوداجها والرأس يتحرك، أو شق رجل بطنها فأخرج ما في جوفها وفرى رجل آخر الأوداج فإن هذا لا يؤكل لأن الفعل الأول قاتل، وذكر القدوري أن هذا على وجهين: إن كانت الضربة مما يلي العجز لم تؤكل الشاة، وإن كانت مما يلي الرأس أكلت، لأن العروق المشروطة في الذبح متصلة من القلب إلى الدماغ، فإذا كانت الضربة مما يلي الرأس فقد قطعها فحلت، ^(٢) وإن كانت مما يلي العجز فلم يقطعها فلم تحل. ^(٣)

وصرح المالكية والشافعية ^(٤) بما يفيد اشتراط هذه الشريعة، ومثل له الشافعية بما لو اقترن بذبح الشاة مثلاً نزع الحشوة، أو نخس الخاصرة، أو القلع من القفا فلا تحل الشاة لاجتماع مبيح ومحرم فيغلب المحرم. ^(٥)

والظاهر أن سائر المذاهب لا يخالف في هذه

(١) يؤخذ من هذا أن الذبح بالمتن الشامل للنحر عند صاحب هذا الرأي لا يخص بالمتن، بل يشمل كل شق فوق القلب تنقطع به العروق الواجب قطعها في الذبح والنحر.

(٢) البدائع ٥١/٥، ٥٢.

(٣) الخرشني على خليل بحاشية العدوي ٣١٠/٢، والبيهقي على الإقناع ٢٤٨/٤، والروضة البهية ٢٦٨/٢.

(٤) البيهقي على الإقناع ٢٤٨/٤.

(١) حديث: «إن وقع في الماء فلا تأكل» أخرجه البخاري (الفتح ٦١٠/٩ - ط السلفية).

المالكية^(١) - وهي ألا يكون المذبوح مختصاً بالنحر - فخلاصتها أن الحيوان المختص بالنحر - وقد سبق اختلافهم فيه - يحرم فيه العدول عن النحر إلى الذبح لغير ضرورة، وبصير المذبوح حينئذ ميتة. فلو كان العدول لضرورة كفقد الآلة الصالحة للنحر، وكالوقوف في حفرة، واستعصاء الحيوان لم يحرم ولم تحرم الذبيحة. وخالف سائر المذاهب في هذه الشريعة، فجوزوا العدول بكرهه أو بلا كراهة كما يأتي في مكروهات الذبح.

شرائط الذابح :

- ٢١ - يشترط لصحة الذبح في الجملة شرائط راجعة إلى الذابح وهي :
- ١ - أن يكون عاقلًا.
- ٢ - أن يكون مسلماً أو كتابياً.
- ٣ - أن يكون حلالاً إذا ذبح صيد البر.
- ٤ - أن يسمي الله تعالى على الذبيحة عند التذكر والقدرة.
- ٥ - ألا يبل بالذبح لغير الله تعالى .
- وزاد المالكية :
- ٦ - أن يقطع من مقدم العنق.
- ٧ - ألا يرفع يده قبل تمام التذكية.
- ٨ - أن ينوي التذكية.

أن السم أعان على الهلاك فالذبيحة حرام ، وإلا فلا. ^(١)

١٩ - وأما الشريعة (الثالثة) : - وهي ألا يكون المذبوح صيداً حرمياً - : فلأن التعرض لصيد الحرم بالقتل والدلالة والإشارة محرم ، حقا لله تعالى . قال تعالى : ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرمنا آمناً وَيَتَخَفَتُ الناس من حولهم﴾ . ^(٢) وقال النبي ﷺ في صفة مكة «فلا ينفر صيدها» . ^(٣) والفعل في المحرم شرعا لا يكون ذكاة، وسواء أكان مولده الحرم أم دخل من الحل إليه ، لأنه يضاف إلى الحرم في الحالين ، فيكون صيد الحرم ، فإن ذبح صيد الحرم كان ميتة سواء أكان الذابح محرماً أم حلالاً. ^(٤)

ولزيادة التفصيل انظر مصطلح : (حج) و(حرم) و(إحرام) .

٢٠ - وأما الشريعة (الرابعة) : التي زادها

(١) المفتي ٣/٥٣٨ ، والمفتي مع الشرح الكبير ١١/٤٨

(٢) سورة المائدة ٦٧

(٣) حديث : «فلا ينفر صيدها» . . . أخرجه البخاري (الفتح ٤/٤٦ - ط السلفية) ، ومسلم (٣/١٥٥٨ - ط الحلبي) واللفظ لمسلم .

(٤) يدائع الصنائع ٥/٥٢ ، ويلاحظ أن صاحب البدائع جعل هذه الشريعة خاصة بالذكاة الاضطرارية وهو سهو أو سبق قلم ، لأن الصيد الحريمي يحرم ذبحه وتحره وعقره والتعرض له فهي شريعة عامة .

والدمسوقي حلى الشرح الكبير ٢/٧٧ ، ومغني المحتاج

١/٥٢٥ ، وكشاف الغناع ٢/٤٣٧

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٣١٤ ، ٣١٩

فلا تحل ذبيحة الوثني والمجوسي وهذا متفق عليه .

ووجه اشتراطها أن غير المسلم والكتابي لا يخلص ذكر اسم الله ، وذلك أن المشرك يهلل غير الله أو يذبح على النصب . وقد قال تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما ذبح على النصب ﴾ ^(١) . والمجوسي لا يذكر اسم الله على الذبيحة .

وقد قال عليه الصلاة والسلام في المجوس : «سأولهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبايحهم» ^(٢) .

والمرتد - ولولدين أهل كتاب - لا يقر على الدين الذي انتقل إليه فهو في هذه المسألة كالوثني ، فإن كان المرتد غلاما مراهقا لم تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد بناء على أن رده

(١) سورة المائدة / ٣

(٢) حديث : «سأولهم سنة أهل الكتاب ، غير ناكحي ...» أخرجه قوله : «سأولهم سنة أهل الكتاب» مالك في الموطأ (١/ ٢٧٨ - ط الحلبي) وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢/ ١١٤ - ط وزارة الأوقاف العراقية) : «هذا حديث منقطع» . وأخرج بقية البيهقي (٩/ ١٩٢ - ط دائرة المعارف العشائية) من حديث الحسن بن محمد بن علي ، وأهله بالإرسال .

٢٢ - الشريعة الأولى : أن يكون عاقلا سواء كان رجلا أو امرأة بالغا أو غير بالغ إذا كان مميزا وهذا عند الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو قول للشافعية) .

وعلل الحنفية اشتراط العقل بأن صحة القصد إلى التسمية عند الذبح لا بد منها ، وذلك بأن يكون الذابح متمكنا من قصد التسمية وإن لم يكن قصدها واجبا ، ولا تتحقق صحة التسمية من لا يعقل ، فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل ، والسكران الذي لا يعقل ، أما الصبي والسكران والمعته الذين يعقلون الذبح ويقدرّون عليه فتؤكل ذبيحتهم .

ووجه ابن قدامة الاشتراط بأن غير العاقل لا يصح منه القصد إلى الذبح .

والأظهر عند الشافعية حل ذبيحة الصبي غير المميز ، والمجنون والسكران مع الكراهة - بخلاف النائم - أما الحل فلأن لهم قصدا في الجملة ، وأما الكراهة فلأنهم قد يخطئون السدب ، وإنها حرمت ذبيحة (النائم) لأنه لا يتصور له قصد ^(١) .

٢٣ - الشريعة الثانية : أن يكون مسلما أو كتابيا

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٥/ ١٨٨ ، وأخروني على خليل ٢/ ٣٠١ ، وبهاية المحتاج ٨/ ١٠٦ ، والمفتي ٣/ ٥٣٥ ، والمفتي ٨/ ٥٨١

معتبرة، وعند أبي يوسف تؤكل بناء على أن رده غير معتبرة. (١)

وإنما حلت ذبيحة أهل الكتاب لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ (٢) والمراد من طعامهم ذبائحهم، إذ لو لم يكن المراد ذلك لم يكن للتخصيص بأهل الكتاب معنى، لأن غير الذبائح من أطعمة سائر الكفرة مأكول، ولو فرض أن الطعام غير مختص بالذبائح فهو اسم لما يتطعم، والذبائح مما يتطعم، فيدخل تحت اسم الطعام فيحل لنا أكلها. (٣)

من هو الكتاني :

٢٤ - المقصود بالكتاني في باب الذبائح اليهودي والنصراني ذميا كان كل منهما أوحريا، ذكرا أو أنثى، حرا أو رقيا، لا المجوسي. (٤)

واشترط الشافعية في كل من اليهود والنصارى ألا يعلم دخول أول آبائهم في الدين بعد بعثة ناسخة، فاليهودي الذي علمنا دخول أول آبائه في اليهودية بعد بعثة المسيح عليه

السلام لا تحل ذبيحته، والنصراني الذي علمنا دخول أول آبائه في المسيحية بعد بعثة النبي ﷺ لا تحل ذبيحته، لأن الدخول في الدين بعد البعثة الناسخة له غير مقبول فيكون كالردة. (١)

وقال ابن تيمية: إن كون الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم يستفيد به نفسه لا بنسبه، فكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم، سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أم لم يدخل، وسواء أكان دخوله بعد النسخ والتبديل أم قبل ذلك، وهو المنصوص الصريح عن أحمد. (٢)

حكم ذبائح الصابئة والسامرة: (٣)

٢٥ - تؤكل ذبائح الصابئة في قول أبي حنيفة، وعند أبي يوسف ومحمد لا تؤكل.

فعند أبي حنيفة أنهم قوم يؤمنون بكتاب، فإنهم يقرعون الزبور ولا يعبدون الكواكب ولكن يعظمونها كتعظيم المسلمين الكعبة في الاستقبال إليها، إلا أنهم يخالفون غيرهم من أهل الكتاب في بعض دياناتهم، وهذا لا يمنع المناكحة

(١) البجيرمي على الإقناع ٢٣٣/٤، ونهاية المحتاج ٨٢/٨ -

(٢) المفتي ٣/٥٣٥

(٣) الصابئة طائفة من النصارى نسبة إلى صابى، عم نوح،

والسامرة فرقة من اليهود نسبة إلى السامري حايه العجل

وهو الذي صنعه. (بجيرمي على الخطيب ٢٣٣/٤).

(١) بدائع الصنائع ٤٥/٥

(٢) سورة المائدة /

(٣) بدائع الصنائع ٤٥/٥، والحرشي على خليل بعلانية

العنوي ٣٠١/٢، ونهاية المحتاج ١٠٦/٨ والمفتي

٣/٥٣٥

(٤) البدائع ٤٥/٥، والحرشي ٣٠١/٢

حكم ذبايح نصارى بني تغلب :
٢٦ - يستوي نصارى بني تغلب مع سائر
النصارى في حل ذبايحهم ، لأنهم على دين
النصارى ، إلا أنهم نصارى العرب فيتناولهم
عموم الآية الشريفة .

وحكى صاحب « البدائع » أن عليا - رضي
الله عنه - قال : لا تؤكل ذبايح نصارى العرب
لأنهم ليسوا بأهل الكتاب ، وقرأ قوله عز وجل
﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا
أمانى ﴾ ^(١) ، وأن ابن عباس - رضي الله عنهما -
قال : تؤكل ، ^(٢) وقرأ ﴿ ومن يتوهم منكم فإنه
منهم ﴾ ^(٣) . وينظر مصطلح : (حزية) .

حكم من انتقل إلى دين أهل الكتاب أو
غيرهم :

٢٧ - إذا انتقل الكتابي إلى دين غير أهل
الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ، لأنه لم
يصر كتابيا ، وهذا لا خلاف فيه .

وإذا انتقل الكتابي من دينه إلى دين أهل
كتاب آخرين كيهودي تنصر أكلت ذبيحته ،
وكذا لو انتقل غير الكتابي من الكفرة إلى دين
أهل الكتاب فإنه تؤكل ذبيحته . ^(٤)

كاليهود مع النصارى ، فلا يمنع حل الذبيحة .
وعند أبي يوسف ومحمد أنهم قوم يعبدون
الكواكب (وعابد الكواكب كعابد الوثن) فلا
يجوز للمسلمين مناكتهم ولا أكل
ذبايحهم . ^(١)

وفرق المالكية بين السامرة والصابئة فأحلوا
ذبايح السامرة ، لأن مخالفتهم لليهود ليست
كبيرة ، وحرّموا ذبايح الصابئة لعظم مخالفتهم
للنصارى . ^(٢)

وقال الشافعية : إن الصابئة فرقة من
النصارى ، والسامرة فرقة من اليهود وتؤكل
ذبايح الصابئة إن لم تكفرهم النصارى ولم
يخالفوهم في أصول دينهم ، وتؤكل ذبايح
السامرة إن لم تكفرهم اليهود ولم يخالفوهم في
أصول دينهم . ^(٣)

وقال ابن قدامة : الصحيح أنه ينظر في
الصابئة ، فإن كانوا يوافقون أحد أهل الكتابين
في نبيهم وكتابهم فهم منهم ، وإن خالفوهم في
ذلك فليسوا من أهل الكتاب . ^(٤)

(١) البدائع ٢/ ٢٧١ ، ٤٦/ ٥ ، وابن عابدين على الدر المختار
١٨٨/ ٥

(٢) المحرشي بحاشية المدوي ٢/ ٣٠٣ ، والشرح الصغير مع
بلغة السالك ١/ ٣١٣

(٣) البجيرمي على الإقناع ٤/ ٢٣٣

(٤) المغني ٨/ ٤٩٧

(١) سورة البقرة ٧٨

(٢) البدائع ٥/ ٤٥ ، والقوانين الفقهية ١٢٠ ، ومغني المحتاج
٤/ ٢٤٤ ، والمقنع ٣/ ٣٥٥

(٣) سورة المائدة ٥١

(٤) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٥/ ١٩٠

لم يشهد ذبحه، ولم يسمع منه شيء، أو شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده، لأنه إذا لم يسمع منه شيء، يحمل على أنه قد سمى الله تعالى، وجرد التسمية تحسينا للظن به كما بالمسلم. وإن سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه عنى به - عز وجل - المسيح عليه السلام تؤكل، لأنه أظهر تسميةً هي تسمية المسلمين إلا إذا نص فقال مثلا: بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة، فلا تحل، وإذا سمع منه أن سمى المسيح وحده أوسمى الله تعالى والمسيح لا تؤكل ذبيحته لقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. (١)

وهذا أهل لغير الله به فلا يؤكل. (٢)

وقال الشافعية: تحل ذبيحة الكتابي إذا لم نعلم أنه أهل به لغير الله كما هو الشأن في المسلم. (٣)

وقال المالكية: يشترط في ذبيحة الكتابي ثلاث شرائط:

أ - أن يذبح ما يحل له بشرعنا من غنم وبقر وغيرهما إذا ذبح لنفسه - أي ذبح ما يملكه - وخرج بذلك مالو ذبح اليهودي نفسه حيوانا ذا ظفر، وهو ما له جلدة بين أصابعه كالإبل والأوز فلا يحل لنا أكله. (٤)

ووافق المالكية على هذا الأخير حيث صرحوا بأن المجوسي إذا تنصر أو تنهد يقر على الدين المنتقل إليه ويصير له حكم أهل الكتاب من أكل ذبيحته وغيره من الأحكام. (١)

وقال الشافعية: من انتقل إلى دين أهل كتاب بعد بعثة ناسخة لا تحل ذبيحته ولا ذبيحة ذريته من بعده. (٢)

حكم المتولد بين كتابي وغير كتابي:

٢٨ - ذهب الحنفية والحنابلة في إحدى الروايتين إلى أن المولود بين كتابي وغير كتابي يؤكل ذبيحته أيهما كان الكتابي الأب أو الأم. (٣)

وقال المالكية: يعتبر الأب فإن كان كتابيا يؤكل وإلا فلا، هذا إذا كان أباً شرعياً بخلاف الزاني فإن المتولد لا يتبعه وإنما يتبع الأم. (٤)

وقال الشافعية: لا تؤكل ذبيحة المتولد مطلقاً، لأنه يتبع أحسن الأصلين احتياطاً. (٥) وهي رواية عن أحمد. (٦)

شرائط حل ذبيحة الكتابي:

٢٩ - قال الحنفية: إننا تؤكل ذبيحة الكتابي إذا

(١) الحارثي على خليل ٣٠٢/٢

(٢) البجيرمي على الإقناع ٢٣٣/٤

(٣) البدائع ٤٥/٥، والمقتع ٥٣٥/٣

(٤) العلوي على الحارثي ٣٠٣/٢

(٥) البجيرمي على الإقناع ٢٣٣/٤

(٦) المقتع ٢٥٥/٣

(١) سورة النحل / ١١٥

(٢) البدائع ٤٦/٥

(٣) الإقناع بحاشية البجيرمي ٢٥٦، ٢٥١/٤

(٤) الحارثي مع العلوي ٣٠٣/٢

عليه السلام أو الصليب من غير ذكر اسميهما فإنه يحل لنا أكلها مع الكراهة. ^(١)

وبالحل في هذه الحالة قال أحمد في أرجح الروايتين عنه وهي الرواية التي اختارها أكثر أصحابه، لما روي عن العرياض بن سارية رضي الله عنه أنه سئل عنه فقال: كلوا وأطعموني رواه سعيد، وعن أبي أمامة وأبي الدرداء كذلك رواهما سعيد، ورخص فيه عمرو ابن الأسود ومكحول وضمرة بن حبيب لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ ^(٢) وهذا من طعامهم.

وفي رواية عن أحمد أنه يحرم وإن ذكر اسم الله عليه. واختار ذلك الشيخ تقي الدين وابن عقيل وهو قول ميمون بن مهران. ^(٣)

وقيل: إن ذكر في هذه الصورة اسم عيسى عليه السلام أو الصليب لا يضر، وإنما الذي يضر إخراجة قرينة لذات غير الله، لأنه الذي أهل به لغير الله. ^(٤)

ج - ألا يغيب حال ذبحه عنا إن كان ممن يستحل الميتة، إذ لا بد من حضور مسلم عارف بالذكاة الشرعية خوفا من كونه قتلها أو نخعها أو سمى عليها غير الله.

وهذا قال الحنابلة في أحد وجهين. لكنهم لم يقيدوا المسألة بكون اليهودي ذبح لنفسه بل قالوا: لو ذبح اليهودي ذا ظفر لم يحل لنا في أحد وجهين عن أحمد. والوجه الثاني عدم التحريم وهو الأرجح عندهم. ^(١)

قال المالكية: فإن ذبح لمسلم بأمره ففيه قولان: أرجحهما عند ابن عرفة التحريم - كما ذكره العدوي على الخرخشي - سواء أكان مما يحرم عليه أم لا. وفي (الشرح الصغير): الأرجح الكراهة. ^(٢)

فإن ذبح لمسلم من غير أمره فالظاهر الحل - كما قرره العدوي - لأنه لما أقدم على ذبحه الموجب لغرمه يصير كالمملوك له. ^(٣)

وإن ذبح الكتاني لكتاني آخرما يحل لهما حل لئسا، أو ما يحرم عليهما حرم علينا، أو ما يحل لأحدهما ويحرم على الآخر. فالظاهر اعتبار حال الذابح. ^(٤)

ب - ألا يذكر عليه اسم غير الله، فإن ذكر عليه اسم غير الله كأن قال: باسم المسيح أو العذراء أو الصنم لم يؤكل، بخلاف ما لو ذبحوا لأنفسهم ذبيحة بقصد أكلهم منها ولو في أعيادهم وأقربائهم، وقصدوا التقرب بها لعيسى

(١) المتن ٥٤٣/٣

(٢) العدوي على الخرخشي ٣٠٣/٢، الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٥/١

(٣) الخرخشي مع العدوي ٣٠٦/٢

(٤) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٥/١

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٤/١

(٢) سورة المائدة / ٥

(٣) المتن ٥٤٤/٣

(٤) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٥/١

٣١ - الشريعة (الرابعة) ذهب الجمهور إلى اشتراط تسمية الله تعالى عند التذكار والقدرة .

فمن تعمد تركها وهو قادر على النطق بها لا تؤكل ذبيحته - مسلماً كان أو كفتارياً - ومن نسيها أو كان أخرساً أكلت ذبيحته .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾^(١)

نهى سبحانه من أكل متروك التسمية وسماه فسقاً، والمقصود ما تركت التسمية عليه عمداً مع القدرة، لما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليس وليذكر اسم الله ثم ليأكل»^(٢) ويقاس على المسلم - في الحديث - الكتابي، لأن الله تعالى أباح لنا طعام الذين أوتوا الكتاب فيشترط فيهم ما يشترط فينا .^(٣)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية

ولا تشترط عندهم في الكتابي تسمية الله تعالى بخلاف المسلم .^(١)

٣٠ - الشريعة (الثالثة) عند الجمهور أن يكون حلالاً إذا أراد ذبح صيد البر، وهو الوحش طيراً كان أو دابة .

فالمحرم يحرم عليه أن يتعرض للصيد البري سواء أكان التعرض باصطياد، أم ذبح، أم قتل، أم غيرها، ويحرم عليه أيضاً أن يدل الحلال على صيد البر أو يأمر به أو يشير إليه، فما ذبحه المحرم من صيد البر ميتة، وكذا ما ذبحه الحلال بدلالة المحرم أو إشارته . قال تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللمسيرة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً﴾^(٣)

وخرج بالصيد : المستأنس كالديك والخنزير والإبل، فللمحرم أن يذكرها، لأن التحريم مخصوص بالصيد أي بما شأنه أن يصاد وهو الوحش فبقي غيره على عموم الإباحة . وعلى هذا اتفق جميع المذاهب .^(٤)

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/ ٣١٤، القوانين الفقهية ١٨٥

(٢) سورة المائدة / ٩٥

(٣) سورة المائدة / ٩٦

(٤) اللب الدال ٥/ ٥٠، والشرح الصغير مع بلغة السالك =

= ٢٩٧/١، ومبلىة المحتاج ٣/ ٣٣٢، ٣٤١، والمفتح ٤٣٦/١، والسنن ٧/ ٧٢، ومبلىة المحتاج ١/ ٥٢٥، وكشاف القناع ٢/ ٤٣٧

(١) سورة الأنعام / ١٢١

(٢) حديث : «المسلم يكفيه اسمه» أخرجه السدرا لطفي (٤/ ٢٩٦ - ط دار المحاسن)، وأعله ابن القطان بما قبل في أحد روايته، كذا في نصب الرأية للزبيلي (٤/ ١٨٢ - ط المجلس العلمي)، ثم ذكر الزبيلي أنه أهل كذلك بالوقف .

(٣) بذائع الصنائع ٥/ ٤٦، ٤٧، وحاشية ابن عابدين

١٨٩/٥، والشرح الصغير مع بلغة السالك ١/ ٣١٩،

والبجيري على الإقناع ٤/ ٢٥١، والمفتح ٣/ ٥٤٠، ٥٤١

ومما يدل على عدم اشتراط التسمية ما أخرجه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أن قوما قالوا للنبي ﷺ: إن قوما يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «سموا عليه أنتم وكلوه» قالت: «وكانوا حديثي عهد بالكفر»^(١) فلو كانت التسمية شريطة لما حلت الدبيحة مع الشك في وجودها، لأن الشك في الشريطة شك فيها شرط له.

ويشهد له ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة قال: سأل رجل النبي ﷺ الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله قال: «اسم الله على كل مسلم»^(٢) وفي لفظ «على فم كل مسلم» وهذا عام في الناسي والمتعمد، لأن العبرة بعموم اللفظ بخصوص السبب^(٣) ثم إن المتفقين على اشتراط التسمية اتفقوا على أن المسلم الناطق العالم بالوجوب إذا تركها عمدا تحرم ذبيحته.

واختلفوا في الكتابي والأخرس والساهي والجاهل بالوجوب^(٤) أما الكتابي فقد قال المالكية: لا تشترط في

مستحبة^(١) ووافقهم ابن رشد من المالكية^(٢) وهي رواية عن أحمد مخالفة للمشهور لكن اختارها أبو بكر^(٣) لأن الله تعالى أباح لنا ذبايح أهل الكتاب بقوله تعالى: ﴿وطلعناهم الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾^(٤) وهم لا يذكرونها، وأما قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾^(٥) ففيه تأويلان أحدهما: أن المراد ما ذكر عليه اسم غير الله، يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله تعالى: ﴿وما أهل غير الله به﴾^(٦) وسياق الآية دال عليه فإنه قال: ﴿وإنه لفسق﴾ والحالة التي يكون فيها فسقا هي الإهلال لغير الله.

قال تعالى: ﴿أو فسقا أهل غير الله به﴾^(٧) ثانيهما: ما قاله أحمد أن المراد به الميتة بدليل قوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم﴾^(٨) وذلك لأنهم كانوا يقولون: أتأكلون ما قتلتم - أي ذكيتم - ولا تأكلون ما قتل الله؟ يعنون الميتة.

(١) الجبرمي على الإقناع ٢٥١/٤

(٢) بلفظ السالك على الشرح الصغير ٣١٩/١

(٣) للمفتي ٤٤١/٣

(٤) سورة المائدة / ٥

(٥) سورة الأنعام / ١٢١

(٦) سورة النمل / ١١٥

(٧) سورة الأنعام / ١٤٥

(٨) سورة الأنعام / ١٢١

(١) حديث عائشة: «سموا عليه أنتم وكلوه» أخرجه البخاري (الفتح ٦٣٤/٩ - ط السلفية).

(٢) حديث: «اسم الله على كل مسلم» أخرجه الدارقطني (٢٩٥/٤ - ط دار المعاسن) وضمف أحد روايته.

(٣) الجبرمي على الإقناع ٢٥١/٤، بلفظ السالك على الشرح الصغير ٣١٩/١، والمفتي ٤٤١/٣

(٤) انظر مراجع المذاهب السابقة.

ثم إن للتسمية حقيقة، وشرائط، ووقتا، نذكرها في الفقرات التالية.

حقيقة التسمية :

٣٢ - حقيقتها : ذكر اسم الله تعالى أي اسم كان لقوله تعالى : ﴿ فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين . وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه . . . ﴾ (١) من غير فصل بين اسم واسم، وقوله : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . . . ﴾ (٢) لأنه إذا ذكر الذابح اسما من أسماء الله لم يكن المأكول مما لم يذكر اسم الله عليه فلم يكن محرما، وسواء أقرن بالاسم الصفة بأن قال : الله أكبر، الله أجل، الله الرحمن، الله الرحيم ونحو ذلك أم لم يقرن بأن قال : الله، أو الرحمن، أو الرحيم أو غير ذلك، لأن المشروط بالآية ذكر اسم الله - عز شأنه - وكذا التهليل والتحميد والتسبيح، سواء أكان جاهلا بالتسمية المعهودة أم عالما بها، وسواء أكانت التسمية بالعربية أم بغيرها، ممن لا يحسن العربية أو يحسنها. هذا مانص عليه الحنفية. (٣)

ووافق سائر المذاهب على التسمية المعهودة بالعربية، وخالف بعضهم في إلحاق الصيغ

حقه التسمية، لأن الله أباح ذبائح أهل الكتاب، وهو يعلم أن منهم من يترك التسمية. (١) واشترطها الباقر في الكتابي.

وأما الآخرس فقد اشترط الحنابلة أن يشير بالتسمية، بأن يومئ إلى السماء، (٢) ولم يشترط ذلك الباقر. (٣)

وأما الساهي عن التسمية فتحرم ذبيحته، وهو رواية عن أحمد مخالفة للمشهور (٤)

وفرع على مذهب إليه من تحريم ذبيحة الساهي، أو من ذبح ذبيحة لغيره بأمره فنسي أن يسمي الله تعالى، أو تعمد، فهو ضامن مثل الحيوان الذي أفسد، لأنه ميتة وأموال الناس تضمن بالعمد والنيان. (٥)

وأما الجاهل بوجوب التسمية إذا تركها عمدا فهذه المسألة تختلف فيها بين الصحابة وغيرهم من الفقهاء. فمن عبد الله بن عمر وعبد الله بن يزيد : يحرم متروك التسمية عمدا وسهوا.

وعن ابن عباس وإسحاق والثوري وعطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وزبيدة : يحرم متروك التسمية عمدا لا سهواً.

(١) الشرح الصغير ٣١٤/١

(٢) المقتن ٥٤٠/٣

(٣) ر : مراجع المذاهب السابقة.

(٤) المقتن ٥٤٠/٣

(٥) ر : مراجع المذاهب السابقة.

(١) سورة الأنعام / ١١٨ ، ١١٩

(٢) سورة الأنعام / ١٢١

(٣) الذبايح ٤٨/٥

غيره وهو سأك ذاکر غیر ناس لا یجل عند من أوجب التسمية. (١)

٢ - أن یرید بها التسمية على الذبیحة، فإن من أراد بها التسمية لافتتاح العمل لا یجل، وكذا إذا قال الحمد لله وأراد به الحمد على سبیل الشکر، وكذا لو سبح أو هلل أو کبر ولم یرد به التسمية على الذبیحة وإنما أراد به وصفه بالوحدانية والتنزه عن صفات الحدوث لا غیر.

وهذا أيضا عند من أوجب التسمية. ومن غفل عن إرادة الذکر والتعظیم لم تحرم ذبیحته حيث لم یرد معنى آخر مما ذکرنا. (٢)

٣ - ألا يشوب تعظیمه تعالى بالتسمية معنى آخر كالدعاء، فلو قال: «اللهم اغفر لي» لم یکن ذلك تسمية، لأنه دعاء، والدعاء لا یقصد به التعظیم المحض، فلا یكون تسمية كما لا یكون تكبیرا. (٣)

٤ - أن یعین بالتسمية الذبیحة لأن ذکر اسم الله علیها لا یتحقق إلا بذلك. (٤)

وقت التسمية :

٣٤ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن وقت التسمية في الذکاة الاختيارية هو وقت التذکاة،

الأخرى بها، وبعضهم في وقوعها بغير العربية. (١)

فالمالكية قالوا: إن التسمية الواجبة هي ذکر اسم الله بأية صیغة كانت من تسمية أو تهلیل أو تسبیح أو تكبیر، لكن الأفضل أن یقول بسم الله والله أكبر. (٢)

والشافعية قالوا: یكفي في التسمية: بسم الله، والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم. وقيل: لا یقول الرحمن الرحيم، لأن الذبیح فيه تعذیب (والرحمن الرحيم) لا یناسبانه. (٣)

والحنابلة قالوا: إن المذهب المنصوص علیه هو أن یقول: بسم الله، لا یقوم غیرها مقامها، لأن إطلاق التسمية عند ذکرها ینصرف إليها، وقيل: یكفي تكبیر الله تعالى ونحوه كالتسبیح والتحمید، وإن ذکر اسم الله بغير العربية أجزاءه وإن أحسن العربية، وهذا هو المذهب عندهم، لأن المقصود ذکر اسم الله تعالى، وهو یحصل بجميع اللغات. (٤)

شروط التسمية :

٣٣ - یشترط في التسمية أربع شرائط :
١ - أن تكون التسمية من الذابیح حتى لو سمی

(١) ر: مراجع المذاهب السابقة في التسمية.

(٢) الفرح الصديري بلفظ السالك ٣١٩/١

(٣) البجيرمي على الإلتزام ٢٥١/٤، وبغني المحتاج ٢٧٢/٤

٢٧٣ -

(٤) المقنع ٥٤٠/٣

(١) البدائع ٤٨/٥

(٢) البدائع ٤٨/٥، والدر المختار بحاشية ابن عابدين ١٩١/٥

(٣) البدائع ٤٨/٥

(٤) البدائع ٤٩/٥، ٥٠

الرسول فهذا لا يحل ، لقوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَ لغير الله به﴾^(١) ولأن المشركين يذكرون مع الله غيره فتجب مخالفتهم بالتجريد .

ولو قال الذبايح - بسم الله - محمد رسول الله فإن قال : ومحمد - بالجر - لا يحل ، لأنه أشرك في اسم الله اسم غيره . وإن قال : ومحمد - بالرفع - يحل ، لأنه لم يعطفه بل استأنف فلم يوجد الإشراك ، إلا أنه يكره لوجود الوصل من حيث الصورة فيتصور بصورة الحرام فيكره ، هذا ما صرح به الحنفية .^(٢)

وصرح الشافعية بأنه لو قال : بسم الله واسم محمد ، فإن قصد التشريك كفر وحرمت الذبيحة ، وإن قصد أدبج باسم الله وأتذك باسم محمد كان القول مكروها والذبيحة حلالا ، وإن أطلق كان القول محرما لإبهامه التشريك وكانت الذبيحة حلالا .^(٣)

الصورة الثانية : أن يقصد الذبايح التقرب لغير الله تعالى بالذبح وإن ذكر اسم الله وحده على الذبيحة ومن ذلك أن يذبح لقدم أمير ونحوه . وفي الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ما خلاصته : لو ذبح لقدم الأمير ونحوه من العظماء (تعظيما له) حرمت ذبيحته ، ولو أفرد

لا يجوز تقديهما عليه إلا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه .^(١)

وأما الحنابلة فالصحيح من مذهبهم أن ذكر الله يكون عند حركة يد الذبايح ، وقال جماعة منهم عند الذبح أو قبله قريبا ، فصل بكلام أولا .^(٢)

٣٥ - الشريطة (الخامسة) - من شرائط الذبايح - ألا يهل لغير الله بالذبح . والمقصود هو تعظيم غير الله سواء أكان برفع الصوت أم لا ، وسواء أكان معه تعظيم الله تعالى أم لا ، وقد كان المشركون يرفعون أصواتهم عند الذبح بأسماء الألهة متقربين إليها بذبائحهم .^(٣) وهي شريطة متفق عليها لتصريح القرآن الكريم بها ، إلا أن المالكية يستثنون الكتابي في بعض أحواله كما تقدم في الشريطة الثانية من شرائط الذبايح . (ر : ف / ٢٩) .

ولإيهلال لغير الله صور :

الصورة الأولى : ذكر اسم غير الله عند الذبح على وجه التعظيم سواء أذكر معه اسم الله أم لا ، فمن ذلك أن يقول الذبايح : بسم الله واسم

(١) البدائع ٤٨ / ٥ ، ٤٩ ، والشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٩ / ١

(٢) المغنح بحاشيته ٤٠ / ٣

(٣) تفسير أبي السعود (١ / ١٤٧) - ط : محمد علي صبح لقره تعالى : ﴿إِنَّا حَرَّمْ عَلَيْكَ الْبَقَرَةَ﴾ سورة البقرة / ١٧٣ الآية .

(١) سورة التحل / ١١٥

(٢) بدائع الصنائع ٨ / ٥

(٣) البجيرمي على الإقناع ٤ / ٢٥١

اسم الله تعالى بالذكر، لأنه أهل بها لغير الله .
ولو ذبح للضيف لم تحرم ذبيحته لأنه سنة
الخليل عليه السلام، وإكرام الضيف تعظيم
لشرع الله تعالى، ومثل ذلك مالو ذبح للوليمة أو
للبيع .

والفرق بين ما يحل وما يحرم : أن قصد تعظيم
غير الله عند الذبح يحرم، وقصد الإكرام ونحوه
لا يحرم. ^(١)

وفي حاشية البجيرمي على الإقناع «أنتى
أهل بخارى بتحريم ما يذبح عند لقاء السلطان
تقرباً إليه». ^(٢)

٣٦ - الشريعة (السادسة) التي انفرد بها
المالكية :

أن يقطع الذابح من مقدم العنق، فلا تحل
الذبيحة إن ضربها من القفا، لأنها بقطع النخاع
تصير ميتة، وكذا لا تحل إن ضربها من صفحة
العنق وبلغ النخاع، أما إن بدأ الضرب من
الصفحة ومال بالسكين إلى الصفحة الأخرى
من غير قطع النخاع، فلأنها تؤكل. وصرح
الشافعية والحنابلة بأنه لو ذبح من القفا عصى،
فإن أسرع فقطع الحلقوم والمريء وبالذبيحة
حياة مستقرة حلت، لأن الذكاة صادفتها وهي
حيةً وإلا فلا تحل، لأنها صارت ميتة فلا يفيد
الذبح بعد ذلك .

٣٨ - الشريعة (الثامنة) :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى اشتراط

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٣١٣/١، ومغني المحتاج

٢٧١/٤، والفروع ٣١٤/٦

(٢) الحرفي على المنوي ٣٠٢/٢

(٣) البجيرمي على الإقناع ٢٤٨/٤

(١) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ١٩٦/٥

(٢) البجيرمي على الإقناع ٢٥١/٤

والصدف القاطع، وسواء أكانت حادة أم كليلة مادامت قاطعة.

والأصل في جواز التذكية بغير الحديد ما ورد عن رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله، إننا لاقوا العدو غدا، وليست معنا مدي. قال ﷺ: «أعجل أو أرنى، ما أنهر الدم، وذكر اسم الله فكل، ليس السن والظفر. وسأحدثك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدي الحيشة»^(١).

وأما جواز التذكية بالمدي الكليلة ونحوها إن كانت تقطع فلهصول معنى الذبح والنحر.^(٢) وصرح الشافعية بأن الكليلة يشترط فيها ألا يحتاج القطع بها إلى قوة الذابح، وأن يقطع الحلقوم والمريء قبل انتهاء الحيوان إلى حركة مذبح.^(٣)

٤١ - الشريطة (الثانية) ذهب الحنفية والمالكية في قول رواه ابن حبيب عن مالك إلى ألا تكون الآلة سنا أو ظفرا قائمين، فإن كانت كذلك لم تحل الذبيحة، لأن الذابح يعتمد عليها فتخنق وتفسخ فلا يحل أكلها.

قصد التذكية بأن ينوي الذابح التذكية الشرعية وإن لم يستحضر حل الأكل من الذبيحة. فلو قصد مجرد موتها أو قصد ضربها فأصاب محل الذبح لم تؤكل، وكذا إذا ترك النية ولو نسيانا أو عجزا لم تؤكل ذبيحته.^(١)

إلا أن الشافعية يعنون بالقصد قصد الفعل كما لو صال عليه حيوان مأكول فضره بسيف فقطع رأسه فإنه يجوز أكله، لأن قصد الذبح لا يشترط، وإنما يشترط قصد الفعل وقد وجد.^(٢) ولتفصيل ذلك راجع (صائل).

شروط آلة الذبح :

٣٩ - يشترط في صحة الذبح شريطتان راجعتان إلى آله:

أن تكون قاطعة، وألا تكون سنا أو ظفرا قائمين.

٤٠ - الشريطة (الأولى) المتفق عليها بين الفقهاء أن تكون قاطعة، سواء أكانت حديدا أم لا، كالمروة والليطة وشقة العصا.^(٣) والزجاج،

(١) حديث رافع بن خديج ... أخرجه البخاري (الفتح ٦٣٨/٩ - ط السلفية) ومسلم (١٥٥٨/٣ - ط الحلبي) واللفظ لمسلم.

(٢) البدائع ٤٢/٥، وحاشية ابن عابدين ١٨٧/٥، والحري على المدوي ٣١٤/٢، والبحري على الإقناع ٢٥٠/٤، والفتح ٥٣٧/٣.

(٣) البحري على الإقناع ٢٥٠/٤.

(١) الحري على المدوي ٣٠٢/٢، والمفتح بحاشيته ٥٣٦/٣.

(٢) البحري على الإقناع ٢٤٦/٤، ونهاية المحتاج ١١٦/٨.

(٣) المروة واحدة المرو وهو حجر أبيض والمقصود به هنا ما كان

رقباً يحصل به الذبح، والليطة: تشرة القصبة والفوس والقناة وكل شيء له متانة والجمع ليط كرشة ورش، والشقة - بكسر الشين - الشظية أو القطعة المشقوق من لوح أو خشب أو غيره (ر: لسان العرب).

بالظفر مطلقا وكراهيتها بالسن مطلقا .

وروي عن مالك أيضا جواز الذكاة بالعظم مطلقا .

ومحل أقوال المالكية أن توجد آلة معها غير الحديد فإن وجد الحديد تعين وإن لم توجد آلة سواها تعين الذبح بهما .^(١)

آداب الذبح :

٤٢ - يستحب في الذبح أمور،^(٢) منها :

أ - أن يكون بآلة حديد حادة كالسكين والسيف الحادين لا بغير الحديد ولا بالكليلة لأن ذلك مخالف للإراحة المطلوبة في قوله ﷺ : «وليرح ذبيحته» .^(٣)

ب - التذفيف في القطع - وهو الإسراع - لأن فيه إراحة للذبيحة .

ج - أن يكون الذابح مستقبل القبلة ، والذبيحة موجهة إلى القبلة بمذبحها لا بوجهها إذ هي جهة الرغبة إلى طاعة الله عز شأنه ، ولأن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يكره أن يأكل ذبيحة لغير القبلة . ولا يخالف له من الصحابة ، وصح ذلك عن ابن سيرين وجابر بن زيد .

(١) الحارثي على المدوي ٣١٥/٢

(٢) ر: في هذه الآداب: بدائع الصنائع ٦٠/٥ ، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ١٨٨/٥

(٣) حديث: «وليرح ذبيحته» . أخرجه مسلم

(٤٨/٣) - ط الحلي من حديث شداد بن أوس .

ولهذا لو كان الظفر القائم ظفر غيره جاز وذلك بأن يأخذ الذابح يد غيره فيمر ظفرها كما يمر السكين فإن الذبيحة تحل ، لأنها قطعت ولم تفسخ ، وخرج بقيد «قائمين» السن والظفر المنزوعان إذا كانا قاطعين فتجوز التذكية بهما .^(١) وهذا لا يعارض الحديث السابق فإن المراد فيه بالسن والظفر القائمان لا المنزوعان ، ويؤيده حديث الطبراني من رواية أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : «كل ما أفرى الأوداج مالم يكن قرص سن أو حز ظفر» .^(٢)

وذهب الشافعية وهو الصحيح عند المالكية إلى أنه لا تجوز الذكاة بالسن والظفر وبقية العظام مطلقا متصلين كانا أو منفصلين لظاهر حديث الصحيحين السابق .^(٣)

وقال الحنابلة لا يجوز بالسن والظفر ، وفي العظيم روايتان عن أحمد ، والمذهب الجواز .^(٤) والقول الثالث عند المالكية : أنه تجوز الذكاة مطلقا بالسن والظفر منفصلين ومتصلين . والقول الرابع عند المالكية جواز الذكاة

(١) البدائع ٤٢/٥

(٢) حديث: «كل ما أفرى الأوداج» أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٢٥٠/٨) - وزارة الأوقاف العراقية وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٤/٤) - ط القدسي وقال: فيه علي بن يزيد ، وهو ضعيف .

(٣) الحارثي على المدوي ٣١٥/٢ ، ونهاية المحتاج ١١٣/٨ ، والمقتنع ٣٧/٣

(٤) المقتنع ٣٧/٣

اليسرى جلدة حلقها من اللحي الأسفل بالصوف أو غيره فتمده حتى تبتين البشرة، وتضع السكين في المذبح حتى تكون الجوزة في الرأس، ثم تُسمي الله وتُمس السكين مرا مجهزا من غير ترديد، ثم ترفع ولا تنزع ولا تضرب بها الأرض ولا تجعل رجلك على عنقها.

وصرح الشافعية باستحباب شد قوائمها وترك رجلها اليمنى لتستريح بتحريكها.

والدليل على استحباب الإضجاع في جميع المذبوحات حديث عائشة أن النبي ﷺ أمر بكبش أقرن يطا في سواد، ويسرك في سواد، وينظر في سواد فاتي به ليضحي به، فقال لها: «يا عائشة، هلمي المدية» ثم قال: «اشحذينا بحجر ففعلت، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه». (١)

قال النووي: جاءت الأحاديث بالإضجاع وأجمع عليه المسلمون، واتفق العلماء على أن إضجاع الذبيحة يكون على جانبها الأيسر لأنه أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها باليسار. (٢)

وقاس الجمهور على الكبش جميع المذبوحات التي تحتاج فيها إلى الإضجاع.

(١) حديث عائشة: «أمر بكبش أقرن...» أخرجه مسلم (١٥٥٧/٣) - ط الحلي.
(٢) نيل الأوطار ١٣٨/٥

د - إحداد الشفرة قبل إضجاع الشاة ونحوها، صرح بذلك الحنفية والمالكية والشافعية (١) واتفقوا على كراهة أن يجد الذابح الشفرة بين يدي الذبيحة وهي مهية للذبح لما أخرجه الحاكم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلا أضجع شاة يريد أن يذبحها وهو يجد شفرته، فقال له النبي ﷺ: «أتريد أن تميتها موتات؟ هلا حددت شفرتك قبل أن تضجعها». (٢)

ولا تحرم الذبيحة بترك شيء من مستحبات الذبح أو فعل شيء من مكروهاته، لأن النهي المستفاد من الحديث ليس لمعنى في المنهي عنه بل لمعنى في غيره، وهو ما يلحق الحيوان من زيادة ألم لا حاجة إليها، فلا يوجب الفساد. (٣)

هـ - أن تضجع الذبيحة على شقها الأيسر برفق.

وذكر المالكية كيفية الإضجاع وما يسن معه فقالوا: السنة أن تأخذ الشاة برفق وتضجعها على شقها الأيسر ورأسها مشرف، وتأخذ بيدك

(١) الشرح الصغير ٣١٩/١، ونهاية المحتاج ١١٢/٨.
(٢) حديث: «أتريد أن تميتها...» أخرجه الحاكم (٢٣١/٤) - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه الذهبي.
(٣) الشرح الصغير ٣١٩/١، ونهاية المحتاج ١١٢/٨، والمفتي ٥٤٢/٣

في «النهاية»: هو «كسر رقبة الذبيحة قبل أن تبرد» فإن نخع أو سلخ قبل أن تبرد لم تحرم الذبيحة لوجود التذكية بشرائها.
 وصرح المالكية والشافعية والحنابلة بکراهة قطع عضومنها أو إلقائها في النار بعد تمام ذبحها وقبل خروج روحها.^(١)
 وصرح الشافعية أيضا بکراهة تحريكها ونقلها قبل خروج روحها.
 وقال القاضي من الحنابلة: يحرم كسر عنقها حتى تبرد، وقطع عضومنها قبل أن تبرد.^(٢)

ثانيا : النحر :

حقيقة النحر :

٤٣ - حقيقته قطع الأوداج في اللبة عند القدرة على الحيوان، وهذا رأي الجمهور، وقال المالكية: إن حقيقته الطعن في اللبة طعنا يفضي إلى الموت وإن لم تقطع الأوداج، وهذا إنما يكون عند القدرة على الحيوان أيضا.^(٣)
 واللبة هي الثغرة بين الترقوتين أسفل العنق كما سبق في (ف/١).

و- سوق الذبيحة إلى المذبح برفق، صرح بذلك الشافعية.

ز- عرض الماء على الذبيحة قبل ذبحها، صرح بذلك الشافعية أيضا.

ح- وإذا كانت الذبيحة قريبة من القربات كالأضحية يكبر الذابح ثلاثا قبل التسمية وثلاثا بعدها، ثم يقول: اللهم هذا منك وإليك فتقبله مني، صرح بذلك الشافعية. (ر: أضحية).

ط- كون الذبح باليد اليمنى، صرح بذلك المالكية والشافعية.^(١)

ي- عدم المبالغة في القطع حتى يبلغ الذابح النخاع أو يبين رأس الذبيحة حال ذبحها وكذا بعد الذبح قبل أن تبرد وكذا سلخها قبل أن تبرد لما في كل ذلك من زيادة إيلا م لا حاجة إليها.^(٢)
 ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ نهى عن الذبيحة أن تفرس».^(٣)
 قال إبراهيم الحريمي في «غريب الحديث»: الفرس أن يذبح الشاة فتتخع، وقال ابن الأثير

(١) الشرح الصغير ١/٣١٩، والحري على المدوي

٣/٣١٤، وبهاية المحتاج ٨/١١٢، والجبرمي على

الإقناع ٤/٢٥٠، والمقنع بعاشيته ١/٤٧٥

(٢) بلغة السالك على الشرح الصغير ١/٣١٢

(٣) حديث: «نهى عن الذبيحة أن تفرس» أخرجه البيهقي

(٩/٢٨٠ - ط دائرة المعارف المشائية) ثم قال: «وهذا

إسناد ضعيف».

(١) الحري مع المدوي ٢/٣١٦، والجبرمي على الإقناع ٤/٣٠٨

(٢) الحري مع المدوي ٢/٣١٦، وبهاية المحتاج ٨/١١٢، والمقنع ٣/٥٣٩

(٣) الحري على المدوي ٢/٣٠١، ٣٠٢، والشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٣١٤

خلافا لسائر المذاهب التي تميز نحر ما يذبح .

آداب النحر :

٤٥ - يستحب في النحر كل ما يستحب في الذبح ، واختلاف المذاهب هناك هو نفس اختلافها هنا . إلا أن الإبل تنحر قائمة على ثلاث معقولة اليد اليسرى .^(١)

وذكر المالكية للنحر كيفية وهي أن يوجه الناحر ما يريد نحره إلى القبلة ويقف بجانب الرجل اليمنى غير المعقولة ممسكا مشفاه الأعلى بيده اليسرى ويطعنه في لبته بيده اليمنى مسميا .^(٢)

ونقل عن أحمد أنه إن خشى عليها أنأخها .^(٣)

ومما يدل على استحباب إقامة الإبل على ثلاث عند النحر قوله تعالى : ﴿ فاذكروا اسم الله عليها صواف ﴾^(٤) قال ابن عباس : (معقولة على ثلاثة) .^(٥)

وأحاديث منها : « وأن النبي ﷺ وأصحابه

وسبق في حقيقة الذكاة الاختيارية (ف/ ١١) أن المختص بالنحر من الحيوانات هو الإبل عند الجمهور ، وزاد الشافعية كل ما طال عنقه ، وزاد المالكية ما قدر عليه من الزراف والفيلة ، وجوزوا الذبح والنحر - مع أفضلية الذبح - في البقر وما قدر عليه من بقر الوحش وحمرة وخيله وبغاله .

ثم إن خلاف الأئمة فيما يكفي من قطع الأوداج في النحر هو الخلاف السابق في « حقيقة الذبح » (ف/ ١٤) . إلا أن المالكية فرقوا بين الذبح والنحر فقالوا : إن الذبح يكون بقطع الحلقوم والودجين ، والنحر يكون بالطعن في اللبة طعنا مفضيا إلى الموت ، دون اشتراط قطع شيء من العروق الأربعة على المشهور ، خلافا للحنفي ، لأن وراء اللبة عرقا متصلا بالقلب يفضي طعنه إلى سرعة خروج الروح .^(١)

شرائط النحر :

٤٤ - يشترط في صحة النحر الشرائط السابق ذكرها في الذبح ، إلا أن المالكية قالوا يشترط أن لا يكون الحيوان المنحور مختصا بالذبح وهو ماعدا الأصناف الثمانية . فلو نحر ما يختص بالذبح لغير ضرورة حرم النحر والحيوان المنحور

(١) الخرشبي على العدوي ٢/ ٣٠١ ، ٣٠٢ ، والشرح الصغير مع بلغة السالك ١/ ٣١٤

(١) البدائع ٥/ ٤١ ، وبهاية المحتاج ٨/ ١١١ ، والمفتح بحاشيته ٤٧٤/١

(٢) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/ ٣١٩

(٣) المفتح بحاشيته ١/ ٤٧٥ ، والإقناع بحاشية البجيرمي ٢٥٠/٤

(٤) سورة الحج/ ٣٦

(٥) أثر ابن عباس أخرجه البيهقي (٥/ ٢٣٧) - ط دائرة المعارف العثمانية .

فلو توحش حيوان أهلي بعد أن كان إنسياً أو مستأنساً، أو نذَّ بعير (شرد) أو تردى في بشر ونحوه، ولم تمكن الذكاة الاختيارية، أي عجز عن ذبحه في الحلق فذكاته حيث يصاب بأي جرح من بدنه، ويحل حينئذ أكله كصيد الطائر أو الحيوان المتوحش، لحديث رافع بن خديج، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فند بعير من إبل القوم، ولم يكن معهم خيل، فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا»^(١). وسواء ند البعير أو البقرة أو الشاة في الصحراء أو في المصر، فذكاتها العقر، وبه قال علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم.

قال الكاساني: فإن نذت الشاة في الصحراء فذكاتها العقر، لأنه لا يقدر عليها، وإن نذت في المصر لم يجز عقرها، لأنه يمكن أخذها، إذ هي لا تدفع عن نفسها فكان الذبيح مقدوراً عليه فلا يجوز العقر، وهذا لأن العقر خلف من الذبيح والقدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف.

ثم لا خلاف في التذكية الاضطرارية بالسهم والرمح والحجر والخشب ونحوها، وأما إذا لم

كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها»^(١).

ومنها ماورد عن زياد بن جبير أن ابن عمر أتى على رجل وهو ينحر بدنته بركة، فقال: «ابعثها قياماً مقيدة سنة نبيكم ﷺ»^(٢). مكروهات النحر:

٤٦ - يكره في النحر جميع المكروهات التي سبق ذكرها في الذبيح.

الذكاة الاضطرارية:

٤٧ - الذكاة الاضطرارية هي الجرح في أي موضع كان من البدن عند العجز عن الحيوان، أي كأنها صيد فستعمل للضرورة في المعجوز عنه من الصيد والأنعام، وتسمى هذه الحالة: العقر.

ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى حل لحم الحيوان بذكاة الضرورة لأن الذبيح إذا لم يكن مقدوراً، ولا بد من إخراج الدم لإزالة المحرم وهو الدم المسفوح وتطبيب اللحم، فيقام سبب الذبيح مقامه وهو الجرح، لأن التكليف بحسب الوسع.

(١) حديث: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة» أخرجه أبو داود (٣٧١/٢) - تحقيق عزت عبيد دعاس - وأورد ابن حجر في الفتح (٣/٥٥٣) - ط السلفية - وسكت عنه.

(٢) حديث زياد بن جبير عن ابن عمر.

أخرجه البخاري (الفتح ٣/٥٥٣) - ط السلفية - ومسلم

(٢/٩٥٦) - ط الحلبي - واللفظ لمسلم.

(١) حديث الواقعي بن خديج: «إن هذه البهائم أوابد...» أخرجه البخاري (الفتح ٩/٦٣٨) - ط السلفية - ومسلم (٣/١٥٥٨) - الحلبي.

يجرح فلا يحل أكله^(١) لما روي أن رسول الله ﷺ سئل عن الصيد بالمراض، فقال عليه السلام: «إذا أصاب بحده فكل وإذا أصابه بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل»^(٢).

وقال المالكية: إن جميع الحيوانات المستأنسة إذا شردت وتوحشت فإنها لا تؤكل بالعقر عملاً بالأصل، وقال ابن حبيب إن توحش غير البقر لم يؤكل بالعقر، وإن توحش البقر جاز أكله بالعقر، لأن البقر لها أصل في التوحش ترجع إليه، أي شبهها ببقر الوحش.

وإن وقع في حفرة عجز عن إخراجها فلا يؤكل بالعقر، وقال ابن حبيب: يؤكل الحيوان المتردي المعجوز عن ذكاته بقراً أو غيره بالعقر صيانة للأموال.^(٣) وللتفصيل: (ر: صيال وصيد).

ذكاة مالميس له نفس سائلة:

٤٨ - سبق بيان أن مالميس له نفس سائلة

(١) البدائع ٤٣/٥، وتبيين الحقائق ٥٤/٦، ٥٨، وروضة الطالبين ٢٤٠/٣، ومباينة المحتاج ١١٣/٨، ومغني المحتاج ٢٧٣/٤، والمغني ٥٥٨/٨، ٥٥٩، والمفتن ٥٤٧/٣ - ٥٤٨، ونيل الأوطار ١٦٨/٨ ط مصطفى الحلبي.

(٢) حديث: «إذا أصاب بحده فكل، وإذا أصاب بعرضه فقتل، فإنه وقيد فلا تأكل، أخرجه مسلم (١٥٣٠/٣) - ط الحلبي».

(٣) الدرررقي ١٠٣/٢، وبلغة السالك ٣١٥/١، وبداية المجتهد ٤٦٩/١

كالجراد لا حاجة في حل أكله إلى الذكاة عند الجمهور لقول النبي ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال»^(١).

وقال المالكية: لا بد أن يقصد إلى إزهاق روحه بفعل شيء يموت بفعله سواء كان الفعل مما يعجل الموت من قطع رأس أو إلقاء في نار أو ماء حار، أو مما لا يعجل كقطع جناح أو رجل أو إلقاء في ماء بارد وهو رواية عند الحنابلة.

وصرح المالكية بأنه لا بد في هذه التذكية من النية والتسمية وسائر الشرائط المعتبرة في التذكية.^(٢) (ر: أطعمة).

ذكاة الجنين تبعا لأمه:

٤٩ - إذا ذكيت أنثى من الحيوان فمات بتذكيبتها جنينها ففي حل هذا الجنين خلاف بين العلماء. فمن قال بحله قال إن ذكاته هي موته بسبب ذكاة أمه، فهذا الموت ذكاة تبعية، ومن قال بعدم حله قال إنه ميتة لأن الذكاة يجب أن تكون استقلالية.

وتفصيل الخلاف في ذلك أن جنين المذكاة الذي خرج بعد تذكيبتها له حالتان.^(٣)

(١) حديث: «أحلت لنا ميتتان ودمان... سبق ترجمته (ف/٩).

(٢) بدائع الصنائع ٤٢/٥، ٤٣، وحاشية ابن عابدين ١٩٣/٥، والشرح الصغير ١/٣٢١، والإفتاح بحاشية

الجبيري ٢٥٥/٤، ٢٥٦، والمفتن ٥٤١/٣.

(٣) الحارثي ٢٢٣/٢، ٣٢٤، والمفتن ٣٥٥/٣

بطنها فتضرب فتسكن حركته ثم تذكى، فيخرج ميتا، ومنها: أن يخرج رأسه ميتا ثم تذكى.

الصورة الرابعة: أن يخرج ميتا بعد تذكية أمه بمدة لتواني المذكي في إخراجها، فلا يحل اتصافا للشك في أن موته كان بتذكية أمه أو بالانتخاف لتواني في إخراجها.

الصورة الخامسة: أن يخرج ميتا عقب تذكية أمه من غير أن يعلم موته قبل التذكية فيغلب على الظن أن موته بسبب التذكية لا بسبب آخر. وهذه الصورة محل خلاف بين الفقهاء، فالمالكية والشافعية، والحنابلة، وأبويوسف، ومحمد، ومجهور الفقهاء من الصحابة وغيرهم يقولون إنه لا بأس بأكله.

غير أن المالكية اشترطوا الإشعار، وهو مذهب كثير من الصحابة. ودليل الجمهور قول النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»^(١) وهو يقتضي أنه يتذكى بذكاة أمه، واحتجوا أيضا بأنه تبع لأمه حقيقة وحكما، أما حقيقة فظاهر، وأما حكما فلأنه يباع ببيع الأم، ولأن جنين الأمة يعتق بعنتها والحكم في التبع يثبت بعلة الأصل ولا تشترط له علة على حدة لثلاثا ينقلب التبع أصلا.

(١) حديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمه...» أخرجه أبو داود (٢٥٣/٣) - تحقيق عزت حيد دهماس - والحاكم (١١٤/٤) - ط دائرة المعارف العشائية - من حديث جابر بن عبد الله، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(الحالة الأولى): أن يخرج قبل نفخ الروح فيه بأن يكون علقة أو مضغة أوجنينا غير كامل الخلقة فلا يحل عند الجمهور لأنه ميتة، إذ لا يشترط في الموت تقدم الحياة. قال تعالى: ﴿وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم﴾^(٢) فمعنى قوله ﴿كنتم أمواتا﴾ كنتم مخلوقين بلا حياة، وذلك قبل أن تنفخ فيهم الروح.

(الحالة الثانية): أن يخرج بعد نفخ الروح فيه بأن يكون جنينا كامل الخلقة - أشعر أولم يشعر - ولهذا الحالة صور:

الصورة الأولى: أن يخرج حيا حياة مستقرة فتجب تذكيته فلأن مات قبل التذكية، فهو ميتة اتفاقا.

الصورة الثانية: أن يخرج حيا كحياة مذبوح فإن أدركنا ذكاته وذكيته حل اتفاقا، وإن لم ندرك حل أيضا عند الشافعية والحنابلة لأن حياة المذبوح كلا حياة فكأنه مات بتذكية أمه، وينحو هذا قال أبويوسف ومحمد.

وهذا قال المالكية أيضا، لكنهم اشترطوا في حله حيثذ أن ينبت شعر جسده وإن لم يتكامل ولا يكفي شعر رأسه أو عينه.

الصورة الثالثة: أن يخرج ميتا ويعلم أن موته كان قبل تذكية أمه فلا يحل اتفاقا، ويعرف موته قبل ذكاة أمه بأمر منها: أن يكون متحركا في

الذبايح أهلاً للذكاة ليس بشرط، وقد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بأن الذبايح في الأولى غير المالك قطعاً وفي الثانية يحتمل^(١).

وأفاد ابن عابدين أن بين مسألة البازي ومسألة المذبوح في البستان فرقا وهو أن البازي الذي طبعه الاصطيد ظاهر حاله أنه غير مرسل وغير مملوك لأحد بخلاف الذبايح في بلاد الإسلام فإن الظاهر أنه محل ذبيحته وأنه سعى، واحتمال عدم ذلك موجود في اللحم الذي يباع في السوق وهو احتيال غير معتبر في التحريم قطعاً.

وأفاد أيضاً أن مسألة البعير الذي وجد مذبوحاً قيدت بقيدتين: الأولى: أنه لم يكن قريباً من الماء لأنه إذا كان قريباً منه احتتمل أنه وقع فيه فأخرج به صاحبه منه فذبحه على ظن حياته فلم يتحرك ولم يخرج منه دم فتركه لعلمه بموته بالماء، فلا يتأتى احتتمال أنه تركه إباحة للناس، والقيد الثاني: أنه وقع في القلب أن صاحبه فعل ذلك إباحة للناس، والمقصود بالوقوع في القلب الظن الغالب لا مجرد الخطور فإنه لا يترتب عليه حكم.

وأفاد أيضاً أنه يجب التفرقة بين مالوكان الموضوع الذي وجد فيه المذبوح يسكنه أو يسلك فيه من لا محل ذكاته كالمجوسي أولاً، ففي

وذهب أبو حنيفة وزفر والحسن بن زياد إلى أنه لا يحل لقوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾^(١) والجنين الذي لم يدرك حياً بعد تذكية أمه ميتة، وما يؤكد ذلك أن حياة الجنين مستقلة إذ يتصور بقاؤها بعد موت أمه فتكون تذكيته مستقلة.

هل يشترط العلم بكون الذبايح أهلاً للتذكية:
٥٠ - قال الزيلعي: لو أن بازياً معلماً أخذ صيدا فقتله ولا يدري أرسله إنسان أولاً، لا يؤكل لوقوع الشك في الإرسال، ولا إباحة بدونه، وإن كان مرسلًا فهو مال الغير فلا يجوز تناوله إلا بإذن صاحبه، حكى ذلك عن الزيلعي صاحب الدر المختار، ثم قال: وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي أن رجلاً وجد شاته مذبوحة ببستانه فهل يحل له أكلها أولاً؟ ومقتضى ما ذكره الزيلعي أنه لا يحل لوقوع الشك في أن الذبايح عن محل ذكاته أولاً، وهل سعى الله تعالى عليها أولاً؟ لكن في الخلاصة في «اللقطة»: إن أصاب قوم بعيراً مذبوحاً في طريق البادية ولم يكن قريباً من الماء ووقع في القلب أن صاحبه فعل ذلك إباحة للناس فلا بأس بأخذه والأكل منه، لأن الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح. وهذا من صاحب الخلاصة يدل على إباحة الأكل بالشرطة المذكورة. فعلم أن العلم بكون

(١) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٣٠٦/٥، ٣٠٧

(١) سورة المائدة ٣/

ذبح بطريق غير مشروع لا يجوز أكله، لأنها إذا لم تؤكل من المسلم فمن الكتابي أولى، وأما مقال ابن العربي من جواز أكل مخنوقة الكتابي فقد ردوه عليه.

قال ابن جزى: إذا غاب الكتابي على الذبيحة فإن علمنا أنهم يذكون أكلنا، وإن علمنا أنهم يستحلون الميتة كنصارى الأندلس، أو شككنا في ذلك لم نأكل ما غابوا عليه، ولا ينبغي للإنسان أن يقصد الشراء من ذبائح اليهود وينهى المسلمون عن شراء ذلك منهم، وينهى اليهود عن البيع منهم، ومن اشترى منهم فهو رجل سوء ولا يفسخ شراؤه، وقال ابن شعبان: أكره قديد الروم وجنبهم لما فيه من أنفحة الميتة. قال القرافي: وكراهيته محمولة على التحريم لثبوت أكلهم الميتة، وأنهم يخنقون البهائم ويضربونها حتى تموت. (١)

ذبح

ر: ذبائح

الحالة الأولى لا يؤكل بخلاف الحالة الثانية. (١)

ويناسب هذا ما في كتاب «الإقناع» في مذهب الشافعي «لو أخبره فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً حل أكلها لأنه من أهل الذبح، فإن كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع والأصل عدمه، لكن إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل، وفي معنى المجوسي كل من لم تحل ذبيحته. (٢)

وفي كتاب «المنع» في المذهب الحنبلي «إذا لم يعلم أسمى الذبايح أم لا، أو ذكر اسم غير الله أم لا، فذبيحته حلال، لأن الله تعالى أباح لنا كل ما ذبحه المسلم والكتابي وقد علم أننا لا نقف على كل ذابح. (٣)، وقد أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنهم قالوا: يا رسول الله إن قوما هم حديثو عهد بشرك يأتوننا بلحم لا ندري أذكروا اسم الله أم لم يذكروه قال: «سموا عليه أنتم وكلوه». (٤)

مخنوقة الكتابي :

٥١ - اتفق الفقهاء على أن مخنوقة الكتابي وما

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٣٠٦/٥، ٣٠٧

(٢) المجيب على الإقناع ٢٥٦/٤

(٣) المنع بعائشه ٥٤١/٣

(٤) حديث عائشة سبق ترجمته بهذا المعنى (ر: ف/ ٣٩).

(١) حاشية الرهوني على الزرقاني ١١/٣ - ١٥، والقوانين

الفقهية ص ١٨٥

فراع

الأصابع، فهي تشمل الذراع بالمعنى الأول، كما تشمل العضد والكف. فذراع الإنسان جزء من يده. وتطلق اليد على الإحسان والقدرة على سبيل التجوز، فيقال: يده عليه، أي سلطانه، والأمر بيد فلان، أي في تصرفه.^(١)

التعريف :

ب - المرفق :

٣ - المرفق المفصل الذي يفصل بين العضد والساعد^(٢)

ثانيا : بالنسبة للمعنى الثاني :

أ - الأصبع، القبضة، القبضة، الأشل، الفقير، العشير :

٤ - جاء في المصباح : أن مجموع عرض كل ست شعيرات معتدلات يسمى أصبعا، والقبضة أربع أصابع، والذراع ست قبضات، وكل عشرة أذرع تسمى قبضة، وكل عشر قبضات تسمى أشلا،^(٣) وقد سمي مضروب الأشل في نفسه جريسا، ويسمى مضروب الأشل في القبضة ققيزا، ومضروب الأشل في الذراع

١ - الذراع في اللغة تطلق على معنيين :

الأول: اليد من كل حيوان، لكن الذراع من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع. وقال بعضهم : (هي الساعد الجامع لمعظمي الزند. والزند وصل طرف الذراع بالكف) وذراع اليد تذكر وتؤنث.

الثاني: ذراع القياس التي تقاس بها المساحة، يقال: ذرعت الثوب ذرعا أي قسته بالذراع، وتجمع على أذرع وذرعان.

وذراع القياس أنثى في الأكثر، وبعض العرب يذكرها.

وتستعمل في الاصطلاح بالمعنيين المذكورين.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أولا : بالنسبة للمعنى الأول :

أ - اليد :

٢ - اليد في اللغة من المنكب إلى أطراف

(١) المصباح المنير في المادة، والبدائع ٤/١، الخطاب

١٩١/١، وكشاف القناع ٩٨/١، ومعنى المحتاج ٥٢/١

(٢) المصباح المنير مادة (ررق)، والبيان على الهداية ١٠٦/١،

والخطاب ١٩١/١، وجواهر الإكليل ١٤/١

(٣) الأشل جبل يقاس به وهي نبطية معربة (اللسان).

(١) المصباح المنير، ولسان العرب مادة: «ذرع»، وكشاف

القناع ٥٠٤/١، وصح الأعمى للفلستيني ٢٨٣/٣

الذراع في الوضوء، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. (١)

والمرفق مجتمع طرف الساعد والعضد، أو هو آخر عظم الذراع المتصل بالعضد فشملت الآية كل الذراع إلى المرفق، وإنها الخلاف في فرضية غسل المرفق نفسه. فالجمهور وهم الشافعية والحنابلة وأكثر الحنفية والمشهور عند المالكية أن المرفق يجب غسله كذلك، فمعنى قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ مع المرافق، لحديث أبي هريرة أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في العضدين ثم قال: (هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ). (٢)

وقال زفر من الحنفية ومالك في رواية: إنه لا يجب غسل المرفقين، لأن الغاية لا تدخل تحت المغنياء، فالمرفقان لا يدخلان في الغسل، كما لا يدخل الليل في الصوم (٣) في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (٤)

(١) سورة المائدة ٦

(٢) حديث أبي هريرة: وأنه توضأ فغسل يديه... أخرجه مسلم (٢١٦/١ - ط الحلي).

(٣) البناسة على الهداية ١/١٠٦، ١٠٩، والبدائع للكاساني ٤/١، ومواهب الجليل للخطاب ١/١٩١، ومغني المحتاج ٥٧/١، وأسنى المطالب شرح روض الطالب ١/٣٢، وكشاف القناع ١/٩٧

(٤) سورة البقرة ١٨٧

عشيراً. فحصل من هذا أن الجرب عشرة آلاف ذراع. (١)

ب - الميل والفرسخ والبريد :

٥ - الميل بالكسر عند العرب يطلق على مقدار مدى البصر من الأرض كما نقله المصباح عن الأزهري. وعند القدماء من أهل الهيئة هو ثلاثة آلاف ذراع. وعند المحدثين منهم أربعة آلاف ذراع. قال في المصباح: والخلاف لفظي، لأنهم اتفقوا على أن مقداره ستة وتسعون ألف أصبع. . ولكن القدماء يقولون: الذراع اثنان وثلاثون اصبعاً، والمحدثون يقولون: أربع وعشرون اصبعاً.

أما الفرسخ فهو ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ أي اثنا عشر ميلاً. (٢)

الأحكام التي تتعلق بالذراع :

الذراع بالمعنى الأول - أي الساعد - ذكرها الفقهاء وبينوا أحكامها في مسائل نذكر منها مايلي :

أ - غسل الذراعين في الوضوء :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب غسل

(١) المصباح المنير مادة: «جرب»، وانظر الأحكام السلطانية للمهاوري ص ١٥٢، ١٧٣ حيث أورد أنواع الذراع في المهور الإسلامية.

(٢) المصباح المنير مواد: (مسال، فرسخ، برد) وجواهر الإكليل ٨٨/١، ومغني المحتاج ١/٢٦٦، وكشاف القناع ١/٥٠٤

وتفصيل الموضوع مع أدلة الجمهور تنظر في مصطلح : (وضوء).

خطأ، بل تجب فيها حكومة عدل،^(١) وذلك لامتناع تحقيق المسائلة، وهي الأصل في جريان القصاص، لأنه قد يكسر زيادة عن عضو الجاني، أو يقع خلل فيه، ولم يرد فيه تقدير معين من الدية.^(٢)

لكن الحنابلة صرحوا بأن في كسر الزند أربعة أبعرة، لأنه عظمان. قال ابن قدامة: الصحيح إن شاء الله أنه لا تقدير في جراح البدن غير الخمسة: الضلع، والترقوتين، والزندين. لأن التقدير يثبت بالتوقيف، ومقتضى الدليل وجوب الحكومة في هذه العظام الباطنة، وإنما خالفناه في هذه العظام لقضاء عمر رضي الله عنه، ففيما عداها يبقى على مقتضى الدليل.^(٣)

وفي الرواية الثانية عند الحنابلة في الذراع بعيران، إذا جبر ذلك مستقبيا، بأن بقي على ما كان عليه من غير أن يتغير عن صفته. وإن لم ينجر ففيه حكومة عدل.^(٤)

وذهب المالكية إلى أنه يقاد في كسر العظام إلا فيما يعظم خطره كالرقبة والفخذ والصلب.^(٥)

(١) الحكومة هي ما يجب في الجناية الواقعة على ما دون النفس فيها ليس له أثر مقدر، ولمسرة تقديرها ينظر مصطلح: (حكومة عدل).

(٢) ابن عابدين ٣٥٣/٥، ٣٥٤. بداية المجتهد ٢/٤٢٥، وجواهر الإكليل ٢/٢٦٠، ٢٦١، والمغني ٨/٢٧، مغني المحتاج ١/٢٨.

(٣) المغني لابن قدامة ٨/٥٣، ٥٤.

(٤) كشف القناع ٦/٥٧، ٥٨.

(٥) بداية المجتهد ٢/٤٢٥، وجواهر الإكليل ٢/٢٦٠.

ب - افتراض الذراعين في الصلاة :

٧ - يكره للمصلي أن يفترش ذراعيه في الصلاة، أي يسطهما في حالة السجدة عند الفقهاء،^(١) وذلك لحديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «اعتدلوا في السجود، ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب».^(٢)

وتفصيله في مصطلح : (صلاة) بحث ما يكره فيها.

ج - الجناية على الذراع :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من قطع ذراع إنسان من المفصل، أي المرفق، ففي العمد قصاص، وفي الخطأ نصف الدية.

واختلفوا في قطع الذراع أو كسرها من غير المفصل :

فيرى الحنفية والشافعية وهو رواية عند الحنابلة أن من جنى على ذراع إنسان فكسرها فلا قصاص فيه ولا دية معينة، عمدا كان أو

(١) حاشية ابن عابدين ١/٤٣٢، والاختيار لتعليل المختار

للموصل ١/٦١، بدائع الصنائع للكاساني ١/٢١٠،

٢١٥، وفتح الباري ٢/٣٠١، وكشاف القناع ١/٣٧

(٢) حديث: «اعتدلوا في السجود...» أخرجه البخاري

(الفتح ٢/٣٠١ ط السلفية).

وتفصيله في مصطلح: (ذرية، وقصاص، وجناية).

ثانيا - الذراع بالمعنى الثاني :

السذراع بالمعنى الثاني، أي ما يقاس بها، ذكرها الفقهاء في مسائل منها مايلي :

ذرية

التعريف :

١ - الذرية : إما فعلية : من الذر: أي صفار النمل أو فعّولة : من الذرء وهو الخلق أبدلت الهمزة ياء، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، والجمع ذريات وذراي، ومعناها في اللغة : قيل : نسل الثقلين، وقيل : هي ولد الرجل، وقيل : من أسماء الأضداد تحيى تارة بمعنى الأبناء^(١) قال تعالى في قصة نوح : ﴿وجعلنا ذريته هم الباقين﴾^(٢) ونحيى تارة بمعنى الآباء، والأجداد^(٣) كما في قوله تعالى : ﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون﴾^(٤).

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى اللغوي.

أ - تقدير الماء الكثير :

٩ - قدر الفقهاء الماء الكثير والقليل بالذراع فيما إذا خالطته نجاسة، وتفصيل ذلك في مصطلح : (مياه).

ب - تحديد مسافة السفر :

١٠ - المسافر له أحكام خاصة، كجواز الإفطار، وقصر الصلاة الرباعية، وجواز المسح على الخفين لثلاثة أيام، وسقوط الجمعة والعيدين ونحوها.

والأصل فيه قوله ﷺ : «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»^(١).

واختلف الفقهاء في تحديد السفر الذي تثبت له هذه الأحكام.

وتفصيل ذلك في صلاة المسافر، والصيام، والمسح على الخفين.

(١) الكليات ٢/ ٣٦١ - معجم متن اللغة.

(٢) سورة الصافات / ٧٧

(٣) تفسير القرطبي ١٥/ ٣٤

(٤) سورة يس / ٤٣

(١) حديث : «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» . أخرجه الترمذي (٣/ ٨٥ - ط الحلبي) من حديث أنس بن مالك الكعبي . وقال : «حديث حسن».

الألفاظ ذات الصلة :

الحكم التكليفي :

أ - الأولاد :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء (الخنفية والمالكية

٢ - الأولاد جمع ولد، ويطلق على الذكر والأنثى. ^(١)

والشافعية والحنابلة) إلى أن الذرية تتناول:

البنين، والبنات، فإذا وقف على ذريته دخل فيه

أولاد البنات، لأن البنات ذريته، وأولادهن

ذرية له حقيقة، فيجب أن يدخلوا في الوقف،

ودل على صحة هذا قول الله تعالى: ﴿ونوحا

هديرنا من قبل ومن ذريته داود وسليمان﴾ إلى

قوله: ﴿وعيسى﴾ ^(١) وهو من ولد بنته، فجعله

من ذريته. وكذلك ذكر الله قصة «عيسى»

وإبراهيم، وموسى وإسماعيل، وإدريس ثم

قال: ﴿ولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين

من ذرية آدم﴾ ^(٢) وعيسى معهم. ^(٣)

وقال الخرقى: لا يدخل أولاد البنات في

الوقف على الذرية.

واستدل بأن الله تعالى قال في كتابه العزيز:

﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ

الأنثيين﴾ ^(٤) فدخل فيه أولاد البنين دون أولاد

البنات وهكذا كل موضوع ذكر فيه الولد في

الإرث والحجب يدخل ولد البنين دون ولد

ب - النسل :

٣ - النسل في الأصل عبارة عن خروج شيء عن شيء مطلقا، وهو أعم من الأولاد والذرية.

ج - العقب :

٤ - العقب هو الولد: من أعقب الرجل إذا مات وخلف عقباً أي ولداً. ^(١)

د - الأحفاد :

٥ - الأحفاد أو الحفدة بفتح الحين: يطلق في اللغة: على ولد الولد، وعلى الأعوان، والخدم، والأختان، والأصهار، والمفرد: حفيد وحافد. ^(٢)

هـ - الأسباط :

٦ - الأسباط: جمع سبط، وهو ولد الابن والابنة. ^(١)

(١) سورة الأنعام / ٨٤ - ٨٥

(٢) سورة مريم / ٥٨

(٣) المشي لابن قدامة ٥/ ٦١٥، قليوبي ٣/ ٤٠٤، ابن

هايدن ٣/ ٤٣٣، حاشية السسوقي ٤/ ٩٢، شرح

الزرقاني ٧/ ٨٩

(٤) سورة النساء / ١١

(١) تاج العروس والمصباح المنير

(٢) الكليات ٢/ ٣٦١

(٣) مختار الصحاح.

(٤) للمعجم الوسيط مادة: «سبط».

البنات، والذرية والنسل في حكم الأولاد. (١)
ينظر التفصيل في مصطلح: (ولد) وباب
الوقوف.

ذرق

١ - الذرق في اللغة خرق الطائر، من ذرق الطائر
يذرق بكسر الراء وضمها ذرقا وذراقا إذا رمى
بسلاحه. وهو من الطائر كالتغوط من الإنسان.
وقد يستعار في الثعلب والسبع. (١)
ويطلق في اصطلاح الفقهاء على المعنى
اللغوي نفسه. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الحرة والذرق والحشى والبحر والروث والنجو
والعذرة ألفاظ تطلق على فضلة الحيوان الخارجة
من الدبر. والفرق بين هذه الألفاظ كما جاء في
ابن عابدين أن الروث يكون للفرس والبغل
والحصار، والحشى للبقر والفيال، والبحر للإبل
والغنم، والحرة للطيور، والنجو للكلب،
والعذرة للإنسان، والرجيع يطلق على الروث
والعذرة. (٣)

ذرعات

ر: مثلي



(١) لسان العرب والمصباح المنبر ومن اللغة في المادة.
(٢) ابن عابدين ١/ ١٤٧، ٢١٣، وحاشية القليوبي ١/ ١٨٤
(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ١٤٧، المصباح (رجع).

ومع ذلك فقد صرحوا بأنه يعفى عن ذوق الطيور المأكولة اللحم، سواء أكان قليلا أم كثيرا على الأصح عند الشافعية لمشقة الاحتراز عنه. وفي رواية لا يعفى عن كثيره.

وفرق بعضهم بين الصلاة وغيرها، فقالوا بالعفو عنه في الصلاة مطلقا، وفي خارج الصلاة يعفى عن قليله ولا يعفى عن كثيره. ^(١)

ثانيا - ذوق الطيور التي لا يؤكل لحمها:

٤ - جمهور الفقهاء على أن ذوق الطيور التي لا يؤكل لحمها، كالباز والشاهين والرخم والغراب والحداة نجس، وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة، وهو الأصح والمعتمد عند الحنفية، لأنه مما أحاله طبع الحيوان إلى نتن وفساد. ^(٢)

وفي رواية الكرخي أنه طاهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد. واستدلوا بطهارته بأنه ليس لما ينفصل من الطيور نتن وخبث رائحة.

= إرساله من الطريق الذي رواه، ولكن ذكر ابن أبي حاتم الرازي في علل الحديث (٢٦١/١) ط السلفية طريقا أخرى له وصوب أنه محفوظ.

- (١) حاشية القليوبي ١٨٤/١، ومغني المحتاج ٧٩/١، ١٩٣، والمغني لابن قدامة ٨٨/٢
(٢) ابن عابدين ٢١٤/١، البناية على الهداية ٧٤٧/١، والاعتبار ٣٤/١، ومغني المحتاج ٧٩/١، وقليوبي ١٨٤/١، والمغني ٨٦/٢، وكشاف القناع ١٩٣/١، وجواهر الإكليل ٢١٧، ٩/١، وحاشية الدسوقي ١٥١/١

وهذا في الغالب. وقد يستعمل بعضها مكان بعض توسعا، كما ورد في عبارات الفقهاء. ^(١)
الحكم الإجمالي:

أولا: ذوق الطيور التي يؤكل لحمها:

٣ - ذوق الطيور مما يؤكل لحمه، كالحمام والمصافير، طاهر عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية وهو الظاهر عند الحنابلة) وذلك لعموم البلوى به بسبب امتلاء الطرق والخوانات بها. وإجماع المسلمين على ترك الحمام في المساجد. وعلى ذلك فإن أصاب شيء منه بدن الإنسان أو ثوبه داخل الصلاة أو خارجها لا تفسد صلاته ولا ينجس ثوبه. ^(٢)

واستثنى الحنفية والمالكية من هذا الحكم خمر الدجاج والبط الأهلي، لأنها يتغذيان بنجس فلا يخلو خروهما من التنت والفساد. ^(٣)

وقال الشافعية - وهو رواية عن أحمد - بنجاسة خمر الطيور، سواء أكان من مأكول اللحم، أم من غيره، لأنه داخل في عموم قوله ﷺ: «تنزهوا من البول» ^(٤) ولأنه رجيع فكان نجسا كرجيع الأدمي.

- (١) ابن عابدين ١٤٧/١، وجواهر الإكليل ٢١٧، ٩/١، ومغني المحتاج ٧٩
(٢) الاعتبار ٣٤/١، وجواهر الإكليل ٢١٧/١، وكشاف القناع ١٩٣/١، ١/٤، والمغني لابن قدامة ٨٩/٢
(٣) الاعتبار ٣٥/١، وجواهر الإكليل ٩/١
(٤) حديث: «تنزهوا من البول». أخرجه الدارقطني (١٢٧/١) - ط دار المحاسن - من حديث أنس بن مالك، وصوب =

تحبض فيه، فإن أصابه شيء من دم بلته بريقتها ثم قصعته بريقتها^(١) وروي أن ابن عمر كان يسجد فيخرج يديه فيضعهما بالأرض، وهما يقطران دما من شقاق كان في يديه، وعصر بثره فخرج منها شيء من دم وقبح فمسحه بيده وصلى ولم يتوضأ.

وعلى ذلك إن صلى وفي ثوبه نجاسة، وإن قلت، أعاد.^(٢)

وفي رواية عن أحمد أنه يعني عن سير القيء والمذي وريق البغل والحمار وسباع البهائم وسباع الطير. قال القاضي أبو يعلى: وكذلك الحكم في أبوالها وأروائها لأنه يشق التحرز عنه.^(٣)

أما الحنفية فعلى الرواية بنجاسة الذرق، اعتبره أبو حنيفة وأبو يوسف من النجاسة الخفيفة لأنها تلزق في الهواء والتحامى عنه متعذر، واعتبره محمد من النجاسة الغليظة، لأن التخفيف للضرورة، ولا ضرورة هنا، لعدم مخالطة هذه الطيور للناس.^(٤)

وعلى ذلك فيعفى قدر ما دون ريع الثوب أو البدن المصاب بذرق الطيور غير مأكولة اللحم عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ولا يعفى أكثر من قدر الدرهم عند محمد بناء على أصل الحنفية

ولا ينحى شيء من الطيور عن المساجد فصرفنا أن خرق الجميع طاهر. ولأنه لا فرق في الخرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه.^(١)

٥ - وعلى القول بنجاسته - كما ذهب إليه الجمهور - قال المالكية: يعفى عما أصاب منه الثوب أو البدن مقدار ما يصعب ويشق الاحتراز عنه، بأن يكون مقدار الدرهم أو أقل في المساحة.^(٢)

وقال الشافعية: يعفى عن قليله لعموم البلوى ولعسر الاحتراز عنه، ولا يعفى عن كثيره لندرتة وعدم مشقة الاحتراز عنه.^(٣)

وتعرف الكثرة والقلّة عندهم بالعادة الغالبة، فما يغلب عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه عادة قليل، وما زاد عليه كثير.^(٤)

وقال الحنابلة: لا يعفى عن يسير شيء من النجاسات إلا إذا كانت دما أو قيحا يسيرا مما لا يفحش في نظر الشخص، لأن الأصل عدم العفو عن النجاسة إلا ما خصه الدليل، ولم يوجد إلا في الدم والقيح فقد روي عن عائشة أنها قالت: (ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد

(١) البتة على الهداية ١/٧٤٧

(٢) جواهر الإكليل ١/١١، وحاشية المنسوقي ١/٧١، ٧٢

(٣) حاشية القلوبي ١/١٨٤، وبهاية المحتاج ٢/٢٦، ومشي

المحتاج ١/٧٩، ٩٣

(٤) المراجع السابقة.

(١) حليث حاشية: «ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد». أخرجه

أبو داود (١/٢٥٤) - تحقيق عزت حبيب دهاش.

(٢) المنهاج ٢/٧٧، ٧٨، وكشاف الفتاوى ١/١٩٣، ١٩٤

(٣) كشاف الفتاوى ١/١٩٣، ١٩٤، والمنهاج لابن قدامة ٢/٨٢

(٤) البتة على الهداية ١/٤٤٦، ٤٤٧

من التفريق بين النجاسة الخفيفة والنجاسة الغليظة .

ويعرف قدر الدرهم عندهم في النجاسة المتجسدة بالوزن، وفي المائعة بالمساحة بأن تكون قدر مقر الكف داخل مفاصل الأصابع^(١).
وتفصيل الموضوع في مصطلح : (نجاسة).

ذريعة

التعريف :

١ - الذريعة لغة : الوسيلة المفضية إلى الشيء، جاء في اللسان : يقال : فلان ذريعتي إليك أي سببي وصليتي الذي أنسب به إليك . والذريعة السبب إلى الشيء، وأصله أن الذريعة في كلامهم جَلَّ يُجْتَلُّ به الصيد يمشي الصياد إلى جنبه فيستروى رمي الصيد إذا أمكنه، وذلك الجمل يُسَيَّبُ أولاً مع الوحش حتى تألفه^(١).
والذريعة في الاصطلاح : ما يتوصل به إلى الشيء.

والذريعة كما تكون إلى المفاصد المحرمة، تكون إلى المصالح أيضاً، فالوسيلة إلى الحج كالسفر والاستعداد له، فالحج من المقاصد، والسفر من الوسائل والذرائع، والمقاصد هي الأمور المكونة للمصالح والمفاصد في ذاتها، فالربا مقصد محرم، وبيع الأجل ذريعة إليه، والحج مقصد مشروع، والسفر وسيلة إليه.

مواطن البحث :

٦ - ذكر الفقهاء أحكام ذرق الطيور وفضلات الحيوانات في أبواب الطهارة وبحث الأنجاس والمعفوات عن الأنجاس من كتب الفقه.



(١) البناءة على الهداية ١/ ٤٤٧، والطحاوي على مراعي الفلاح ص ٨٣ - ٨٤، وحاشية ابن عابدين ١/ ١٤٧

(١) لسان العرب مادة : «ذرع».

الحكم الإجمالي :

٢ - حكم الذريعة يتعلق بها من جهتين : الأولى
سد الذرائع ، والثانية : فتحها .
وانظر مصطلح : (سد الذرائع) والملحق
الأصولي .

ذقن

التعريف :

١ - الذقن في اللغة مجتمع اللحيين من أسفلهما ،
وهما العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان
السفلى ، وجمعه أذقان .^(١) ويطلق أيضا على
الوجه كله ، تسمية لكل باسم الجزء ، كما ورد
في قوله تعالى : ﴿ يَجْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا ﴾ ،^(٢)
قال ابن عباس : أي للوجوه . وإنما خص
الأذقان بالذكر ، لأن الذقن أقرب شيء من
الوجوه .^(٣)

وإطلاق الذقن على ما ينبت على مجتمع
اللحيين من الشعر مولد .^(٤)

وفي الاصطلاح يطلق الذقن على نفس
المعنى اللغوي ، كما نصت عليه عبارات أكثر
الفقهاء في حد الوجه المفروض غسله في
الوضوء . حيث قالوا : « حد الوجه طولاً من



(١) لسان العرب والمصباح المنير في المادة ، وحاشية القليوبي

٤٧/١

(٢) سورة الإسراء/ ١٠٧

(٣) تفسير القرطبي ٣٤١/١٠

(٤) متن اللغة في المادة .

(١) شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٠

منها يقال لها لحي ومحل اجتماعها هو الذقن. (١)

الأحكام التي تتعلق بالذقن :

أولاً : غسل الذقن :

٣ - اتفق الفقهاء على أن الذقن من الوجه ،

فيجب غسله في الوضوء لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ ﴾. (٢)

٤ - ولا خلاف بين الفقهاء في وجوب غسل

الذقن الذي نبت عليه اللحية الخفيفة ، أي

التي تظهر البشرة تحتها ، ولا تسترها عن

الرائي .

أما ما نبت على الذقن من اللحية الكثيفة

فيجب غسل ظاهرها لأنها نبتت في محل

الفرص ، والمواجهة تحصل بها فتدخل في اسم

الوجه . أما باطنها من الذقن والبشرة فلا يجب

غسله في الوضوء ، لعسر إيصال الماء إليه ، ولما

ورد أنه ﷺ توضأ فغرف غرفة غسل بها وجهه (٣)

وكانت لحيته الكريمة كثيفة ، وبالعرفة الواحدة

لا يصل الماء إلى ذلك غالباً . (٤)

منابت شعر الرأس إلى أسفل الذقن أي منتهى

اللحين. (١)

وفسره في الدر بأنه منبت الأسنان

السفلى. (٢) والمعنى واحد .

الألفاظ ذات الصلة :

اللحية ، الفك ، الحنك ، اللحي :

٢ - اللحية اسم يجمع من الشعر ما نبت على

الخدين والذقن ، أو هي الشعر النازل على

الذقن. (٣)

والفك بالفتح اللحي ، والفكان اللحيان ،

وقيل مجتمع للحين عند الصدغ من أعلى

وأسفل . قال في اللسان نقلاً عن التهذيب :

الفكان ملتقى الشدين. (٤)

واللحي عظم الحنك ، وهو الذي عليه

الأسنان . وهو من الإنسان حيث ينبت الشعر .

والحنك من الإنسان والدابة باطن أعلى الفم

من الداخل ، وقيل : هو الأسفل في طرف مقدم

البلحين من أسفلها . ومنه تحنيك الصبي ، وهو

مضغ التمر ثم تدليكه بحنكه . قال الدسوقي :

حاصله أن ضبة الحنك السفلى قطعان كل

(١) لسان العرب والمصباح المنير ، وحاشية القليوبي ٢٥٦/٤ ،

والشرح الكبير للدردير ٨٦/١

(٢) سورة المائدة/٦

(٣) حديث : « توضأ فغرف غرفة » أخرجه البخاري

(الفتح ٢٤٠/١ - ط السلفية) من حديث ابن عباس .

(٤) ابن عابدين ٦٨/١ ، ٦٩ ، وحاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ٨٦/١ ، ومعني المحتاج ٥٩/١ ، ٥٢ ، =

(١) كفاية الطالب الرباني ٥٠/١ ، وجواهر الإكليل ١٤/١ ،

والإقناع للشريبي ٣٥/١ ، ومطالب أولي النهى ١١٣/١ ،

وتكشف الفتاح ٩٥/١

(٢) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٦٥/١

(٣) لسان العرب والمصباح المنير .

(٤) لسان العرب والمصباح المنير .

وتفصيل هذه المسائل في مصطلحي : (حية ووضوء).

ثانيا : وجوب الدية :

٥ - صرح الفقهاء في دية الأطراف أن من فوت منفعة على الكمال، أو أزال جمالا مقصودا على الكمال، فإذا كان العضو من الأفراد ولم يكن له نظير في بدن الإنسان، كالأنف واللسان، ففيه دية كاملة. وإذا كان من الأزواج مثل العينين والأذنين ففي كليهما دية كاملة، وفي إحداهما نصف الدية.^(١)

وعلى ذلك نص الشافعية والحنابلة على وجوب الدية الكاملة في اللحين كليهما، لأن فيها نفعا وجمالا ليس في البدن مثلها. وفي أحدهما نصف الدية. فإن قلعها بما عليهما من الأسنان وجبت ديتهما ودية الأسنان معا، فلا تدخل دية الأسنان في اللحين.^(٢) وتفصيله في مصطلح : (دية، حية).

ذَكَرَ

التعريف :

١ - الذكر اسم للعضو المعروف، جمعه ذَكَرَة بوزن (عنبه) ومذكر على غير قياس. والذكر أيضا خلاف الأنثى، وجمعه ذكران وذكور، والمصدر الذكورة،^(١) وانظر مصطلح : (ذكورة).

الألفاظ ذات الصلة :

الأنثى :

٢ - الأنثى : هي خلاف الذكر من كل شيء والجمع إناث وأنث، مثل حمار وحر، والتأنيث خلاف التذكير.^(٢)

الفرج :

٣ - الفرج من الإنسان يطلق على القبل والدبر من الذكر والأنثى، لأن كل واحد منها منفرج، وأكثر استعماله في العرف في القبل.^(٣)

ذكاة

ر: ذبائح، صيد

(١) لسان العرب والمصباح المنير، غريب القرآن للأصفهاني مادة: «ذكر».

(٢) المصباح المنير، لسان العرب مادة: «أنث».

(٣) المصباح المنير.

= وكشاف القناع ٩٦/١، والمغني لابن قدامة ١١٧/١، ١١٨

(١) حاشية ابن عابدين ٣٦٩/٥، وجواهر الإكليل ٣٦٨/٢

(٢) مغني المحتاج ٦٥/٤، وكشاف القناع ٤٤/٦، ٤٥

والشيخ والشاب، كما يستوي فيه الذكر الكبير والصغير، والصحيح والمريض، لأن ما وجب القصاص فيه من الأطراف لم يختلف بهذه المعاني.

وذهب الحنفية إلى أنه لا قصاص في قطع الذكر من أصله أو قطع بعضه إلا الحشفة، لأن الذكر ينقبض مرة وينبسط أخرى، فلا يمكن مراعاة المائلة فيه. والمائلة شرط من شروط وجوب القصاص فيها دون النفس، وانعدامها يمنع وجوب القصاص. أما قطع الحشفة ففيه القصاص، لإمكان استيفاء المثل، لأن لها حدا معلوما تنتهي إليه.^(١)

وفي وجوب القصاص في قطع ذكر الخصي والعنين خلاف بين الفقهاء إذا كان القاطع غير خصي ولا عنين. راجع تفاصيل هذا الخلاف في مصطلح: (قصاص).
واتفقوا على أنه لا يقتصر بقطع الذكر السليم بالأشل.^(٢)

وجوب الدية في قطع الذكر:

٦- أجمع أهل العلم على أن في قطع الذكر الدية كاملة إذا لم يجب القصاص، لقوله ﷺ في

ما يتعلق بالذكر من الأحكام:

أ- انتقاض الوضوء بمس الذكر:

٤- اختلف الفقهاء في انتقاض الوضوء بمس الذكر بالكف.

فذهب المالكية والشافعية وهرواية عند الحنابلة إلى انتقاض الوضوء بمس الذكر بالكف.^(١)

وذهب الحنفية وهرواية عن الإمام أحمد إلى عدم انتقاض الوضوء بمس الذكر مطلقا.^(٢)
وراجع التفصيل والأدلة في (حدث).

القصاص في قطع الذكر:

٥- ذهب الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الحنفية إلى وجوب القصاص في قطع الذكر السليم إذا توافرت شروط القصاص، لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(٣) ولأن له نهاية منضبطة فألحقت بالمفاصل، فيمكن القصاص فيه من غير حيف.

ويستوي في ذلك ذكر الصغير والكبير،

(١) مغني المحتاج ١/٣٥، المجموع ٢/٤٠، المغني لابن قدامة

١/١٧٩، الإنصاف ١/٢٠٢

(٢) البدائع ١/٣٠، وجواهر الإكليل ١/٢٠، ومغني المحتاج

١/٣٥، المجموع ٢/٤٠، والمغني لابن قدامة ١/١٧٨،

والإنصاف ١/٢٠٢

(٣) سورة المائدة/٤٥

(١) البدائع ٧/٣٠٨، جواهر الإكليل ٢/٢٦٠، ٢٦٨، مغني

المحتاج ٤/٢٧، المغني لابن قدامة ٧/٧١٣

(٢) روضة الطالبين ٩/١٩٢-١٩٥، مغني المحتاج ٤/٦٧،

والقوانين الفقهية ص٣٥٦، المغني لابن قدامة ٧/٧٢٣

إنه لا تكمل فيه الدية، لأن منفعة الذكر هي الإنزال والإحبال والجماع وقد عدم ذلك منه في حال الكمال، فلم تكمل ديته، وإلى هذا ذهب قتادة^(١).

٧ - واختلف العلماء كذلك في وجوب الدية بذكر الخصي، فذهب الحنفية وهو أحد القولين عند المالكية ورواية عن الإمام أحمد وهي الراجحة عند الحنابلة، إلى عدم وجوب دية كاملة فيه، لأن المقصود من الذكر هو الإنزال وتحصيل النسل.

وإلى هذا ذهب الثوري وقاتدة وإسحاق. وذهب الشافعية وهو القول الآخر عند المالكية والرواية الثانية عند الحنابلة، إلى أن في ذكر الخصي دية كاملة، لعموم قوله ﷺ: «وفي الذكر الدية»^(٢) ولأن من صفة الذكر الجماع وهو باق فيه^(٣).

والتفاصيل في مصطلحات: (دية، حشفة، حكومة عدل، عنين، خصي، قصاص). ووردت في كتب الفقه أحكام أخرى تتعلق

كتاباه لعمر بن حزم: «وفي الذكر الدية»^(١) ولأنه عضو واحد في البدن فيه المنفعة والجمال فكملت فيه الدية. كما أجمعوا على وجوب الدية في قطع الحشفة - وهي رأس الذكر - لأن معظم منافع الذكر وهولدة المباشرة تتعلق بها، وأحكام الوطء عليها، فما عداها من الذكر كالتابع لها، كالکف مع الأصابع، وتجب الدية كذلك في شلل الذكر، لأنه ذهب بنفعه، ولا فرق في وجوب الدية في الذكرين الذكر الكبير والصغير. ولا بين ذكر الشيخ والشاب، سواء قدر على الجماع أو لم يقدر، بشرط أن يعلم صحة ذكر الصغير عند الحنفية، ولكنهم اختلفوا في وجوب الدية بذكر العنين، وذلك بعدما اتفقوا على أنه لا دية في قطع ذكر الأشل ومقطوع الحشفة، فذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والشافعية وهو الراجح عند المالكية والحنابلة، إلى وجوب الدية في ذكر العنين لعموم الحديث، ولأنه عضوا لا خلل في نفسه بل هو سليم، وعدم الانتشار يعود لضعف في القلب أو الدماغ أو لحوامل أخرى، ولأنه غير ميؤوس من جماعه.

وفي قول للمالكية وهو رواية عن الإمام أحمد:

(١) المغني لابن قدامة ٣٣/٨، مغني المحتاج ٦٧/٤، حاشية المنوي ٢٧٧/٢، جواهر الإكليل ٢٦٨/٢، حاشية ابن عابدين ٣٦٩/٥، البدائع ٣٠٨/٧، حاشية الدسوقي ٢٧٣/٤

(٢) حديث: «في الذكر الدية». سبق تخريجه ف/٦
(٣) حاشية ابن عابدين ٣٧٠/٥، مغني المحتاج ٦٧/٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٧٣/٤، المغني لابن قدامة ٣٣/٨، كشاف القناع ٤٩/٦

(١) حديث: «وفي الذكر الدية». أخرجه النسائي (٥٨/٨) - ط. المكتبة التجارية، ونقل ابن حجر في التلخيص (١٨/٤) - ط. شركة الطباعة الفنية، عن جماعة من العلماء أنهم صححوه.

ذَكَرَ ٧، ذَكَرَ ١

بالذكر منها: وجوب الغسل بتغيب حشفة الذكر في الفرج.

ومنها أن المهر يستقر للمرأة بالوطء.
ومنها أن الإحصان يحصل بذلك إذا كان في نكاح صحيح.

ومنها أن حد الزنى يجب بإيلاج شيء من الذكر للرجل البالغ في فرج امرأة مشتبهة محرمة خالية عن الشبهة. ^(١)

والتفصيل في مصطلحات: (غسل، ومهر، وإحصان، وزنى، وحشفة، ووطء).

ذَكَرَ

التعريف:

١ - الذُّكْر لغة مصدر ذَكَرَ الشيء يذكره ذُكْرًا وذُكْرًا، وقال الكسائي: الذكر باللسان ضد الإنصات ذاله مكسورة، وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة، وقال غيره: بل هما لغتان. ^(١)

وهو يأتي في اللغة لمان:

الأول: الشيء يجري على اللسان، أي ما ينطق به، يقال: ذكرت الشيء أذكره ذكرا وذُكْرًا إذا نطقت باسمه أو تحدثت عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾. ^(٢)

والثاني: استحضار الشيء في القلب، ضد النسيان. قال تعالى حكاية عن فتى موسى: ﴿وَمَا أَنْسَانِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ﴾. ^(٣)

قال الراغب في المفردات، ونقله عنه صاحب القاموس في بصائره: «الذكر تارة يراد به هيئة



(١) تاج العروس، ومفردات الراغب، وكشاف القناع عن متن

الإقناع، الرياض، مكتبة النصر الحديثة ١/ ٢٦٤

(٢) سورة مريم / ٢

(٣) سورة الكهف / ٦٣

(١) القوانين الفقهية ص ٢٠٧، ٣٦٠، ومغني المحتاج

٣/ ٢٢٤، ٤/ ١٤٣، ١٤٧، والمغني لابن قدامة ١/ ٢٠٤،

١/ ٧٢٤، ٨/ ١٦١

الله أكبر^(١) وقول النبي ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى: «من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين». ^(٢) فجعلت الآية الذكر غير الصلاة، على التفسير بأن نهي ذكر الله عن الفحشاء والمنكر أعظم من نهي الصلاة عنها، وجعل الحديث الذكر غير تلاوة القرآن، وغير المسألة وهي الدعاء. وهذا الاستعمال الأخص هو الأكثر عند الفقهاء، حتى إن ابن علان ذهب إلى أنه الحقيقة، وأن استعماله لغير ذلك من المعاني مجاز. قال: «أصل وضع الذكر هو ما تعبدنا الشارع بلفظه مما يتعلق بتعظيم الحق والثناء عليه».

وذكر الحديث «أن النبي ﷺ امتنع من رد السلام على المهاجرين قنفاً حتى توضأ ثم قال: إني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر». ^(٣)

قال ابن علان: جواب السلام ليس موضوعاً لذلك، أي للثناء والتعظيم. فإطلاق الذكر

للنفس بها يمكن الإنسان أن يحفظ ما يقتنيه من المعرفة، وهو كالخفظ، إلا أن الخفظ يقال اعتباراً بإحرازه، والذكر يقال باعتبار استحضاره، وقارة يقال لحضور الشيء القلب أو القول. ولذلك قيل: الذكر ذكران: ذكر بالقلب، وذكر باللسان، وكل واحد منهما ضربان: ذكر عن نسيان، وذكر لا عن نسيان، بل عن إدامة حفظ. وكل قول يقال له ذكر. ومن الذكر بالقلب واللسان معاً^(٤) قوله تعالى: ﴿فإذا قضيتُم مناسككم فاذكروا الله كذاكركم آباءكم أو أشد ذكراً﴾. ^(٥)

أما في الاصطلاح فيستعمل الذكر بمعنى ذكر العبد لربه عز وجل، سواء بالإخبار المجرد عن ذاته، أو صفاته، أو أفعاله، أو أحكامه، أو بتلاوة كتابه، أو بمسألته بدعائه، أو بإنشاء الثناء عليه بتقديسه، وتمجيد، وتوحيده، وحمده، وشكره وتعظيمه.

ويستعمل الذكر اصطلاحاً بمعنى أخص من ذلك، فيكون بمعنى إنشاء الثناء بما تقدم، دون سائر المعاني الأخرى المذكورة. ويشير إلى الاستعمال بهذا المعنى الأخص قوله تعالى: ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر

(١) مطالب أولي النهى ١٠٧/١، دمشق، المكتب الإسلامي، ١٣٨٠هـ.

(٢) سورة البقرة ٢٠٠.

(١) سورة المائدة ٤٥.

(٢) حديث: «من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي...» أخرجه الترمذي (١٨٤/٥ - ط الحلبي) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب».

(٣) حديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر». أخرجه أبو داود (٢٣/١ - تحقيق مرت عبيد دهاش) والحاكم (١٦٧/١ - ط دائرة المعارف المشائية) وصححه الحاكم

ووافقه الذمعي

المنزل على من تقدمني، وهو التوراة والإنجيل والزبور والصحف، وليس في شيء منها أن الله أذن بأن تتخللوا لها من دون الله. وقد فسرنا الآية أيضا بغير ذلك. ^(١)

وأطلق الذكر على النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا. رَسُولًا﴾. ^(٢) فقد قيل: إن الذكر هنا وصف للرسل ﷺ كما أن الكلمة وصف لعيسى عليه السلام، من حيث إنه بشر به في الكتب المتقدمة.

وأطلق الذكر بمعنى الصيت، ويكون في الخير والشر، وبمعنى الشرف، من حيث إن صاحبها يذكر بها. وقد فسر بها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ ^(٣) وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرُكَ وَلِقَوْمُكَ﴾ ^(٤).
وأطلق الذكر بمعنى الاتعاظ وما يحصل به الوعظ، وقد فسر بذلك ^(٥) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرُنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْرِكٍ﴾ ^(٦) وقوله

عليه مجاز شرعي سببه - أي علاقته - المشابهة أي من حيث هو قول يبيّن عليه الثواب. ^(١)

وأطلق الذكر في القرآن على عدة أمور باعتبار المعنيين اللغويين أو واحد منها، فأطلق على القرآن العظيم نفسه في مثل قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مَبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ ^(٢) وقال: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ ^(٣).

وأطلق على التوراة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ^(٤).

وأطلق على كتب الأنبياء المتقدمين. قال الراغب: قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ ^(٥) أي الكتب المتقدمة. وقال الزبيدي: كل كتاب من كتب الأنبياء ذكر، وقال تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾ ^(٦) أي هذا هو الكتاب المنزل على من معي والكتاب الآخر

(١) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية، لمحمد بن علان الصديقي الشافعي، بيروت، المكتبة الإسلامية، بالتصوير عن طبعة القاهرة، جميع النشر والتأليف الأزهرية ١/ ٣٩٦

(٢) سورة الأنبياء / ٥٠

(٣) سورة آل عمران / ٥٨

(٤) سورة الأنبياء / ١٠٥

(٥) سورة الأنبياء / ٧

(٦) سورة الأنبياء / ٢٤

(١) تفسير الرازي ٢٢/ ١٤٨ عند الآية ٢٤ من سورة الأنبياء.

(٢) سورة الطلاق / ١٠، ١١

(٣) سورة الأنبياء / ١٠

(٤) سورة الزخرف / ٤٤

(٥) انظر تفسير الرازي وتفسير ابن كثير عند هذه الآية من سورة القمر.

(٦) سورة القمر / ١٨

باستثناءها، كحال الجلوس على قضاء الحاجة، وحال سماع الخطبة^(١) على ما يأتي .

ودليل استحبابه أن الله أمر به في آيات كثيرة، ونهى عن ضده من الغفلة والنسيان، وعلق الفلاح باستدامته وكثرته، وأثنى على أهله وجعلهم أهل الانتفاع بآياته، وأهم أولو الباب، وأخبر عن خسران مَنْ هَمَّ عَنْ الذِّكْرِ بغيره،^(٢) وجعل ذكره تعالى لأهله جزاء ذكرهم له، وأخبر أنه أكبر من كل شيء، وجعله قرين الأعمال الصالحة، وجعله مفتتحها وختمها،^(٣) في آيات كثيرة يرد بعضها أثناء هذا البحث لا نطيل بذكرها هنا . ويزداد استحباب الذكر في مواضع يأتي تفصيلها .

وقد يكون واجبا، ومن الذكر الواجب بعض أذكار الصلاة كتكبيرة الإحرام وقراءة القرآن . ومن الذكر الواجب الأذان والإقامة على القول بأنهما يجبان على الكفاية، ورد السلام، والتسمية على الذبيحة . فينظر تفصيل أحكام كل منها في موضعه .

وقد يكون الذكر حراما، وذلك كأن يتضمن شركا كتبليّة أهل الجاهلية، أو يتضمن نقضا، مثل ما كانوا يقولونه في أول الإسلام: السلام

تعالى: ﴿أفغضب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين﴾^(١) قال الرازي: المعنى: أنرد عنكم النصائح والمواظع.^(٢) وقد فسرت بغير ذلك .

وأطلق الذكر في السنة النبوية على اللوح المحفوظ، وذلك في قول النبي ﷺ: «وكتب الله في الذكر كل شيء»^(٣) أي لأن اللوح محل للذكر كتب الله فيه كل شيء من الكائنات.^(٤)

ويشتمل هذا البحث على ما يلي:

- ١ - الذكر بمعنى ذكر الله تعالى والثناء عليه .
 - ٢ - والذكر بمعنى النطق باسم الشيء .
 - ٣ - والذكر بمعنى استحضار الشيء في القلب .
 - ٤ - والذكر بمعنى الشهرة والصيت والشرف .
- وأما الذكر بسائر المعاني فننظر أحكامه في مواضع أخرى (ر: قرآن . توراة . إنجيل . وعظ . دعاء) .

أولا : ذكر الله تعالى :

حكم ذكر الله تعالى :

- ٢ - الذكر محبوب مطلوب من كل أحد مرغّب فيه في جميع الأحوال، إلا في حال ورد الشرع

(١) سورة الزخرف / ٥

(٢) الرازي عند الآية الخامسة من سورة الزخرف .

(٣) حديث: «كتب الله في الذكر كل شيء» . أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٦/٦ - ط السلفية) من حديث عمران بن حصين .

(٤) فتح الباري، القاهرة، المكتبة السلفية ٦/ ٢٩٠

(١) فتح الباري ١١/ ٢١٢، ٢٠٩

(٢) نزل الأبرار لصديق حسن خان ص ١٠ (بيانات النشر هير متوفرة) .

(٣) مدارج السالكين لابن القيم ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥

أفضل من الذكر. ^(١) ووجه الأول ما في حديث أبي الدرداء مرفوعاً «ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الذهب والفضة، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا: بلى، قال: ذكر الله» ^(٢) قال صاحب نزل الأبرار: أفاد الحديث أن الذكر خير الأعمال على العموم، وأنه أكثرها نهاء وبركة وأرفعها درجة.

ومثله حديث «الغازي في سبيل الله لو ضرب بسيفه في الكفار حتى ينكسر ويختضب دماً لكان الذاكرون الله أفضل منه درجة» ^(٣) واستشكل بعض العلماء تفضيل الذكر على الجهاد مع ورود الأدلة الصحيحة أنه أفضل الأعمال، ^(٤) وجمع بعض أهل العلم بين ذلك بأنه باعتبار الأشخاص والأحوال فمن كان مطيقاً للجهاد قوي الأثر فيه فأفضل أعماله الجهاد، ومن كان كثير المال فأفضل أعماله الصدقة، وغير هذين

(١) الفتوحات الربانية ١/ ٢٦١، ونزل الأبرار لصديق حسن

خان ص ١٥، وشرح الإحياء للزيدي ١/ ٤١

(٢) حديث: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم...» أخرجه الترمذي

(٥/ ٤٥٩ - ط الحلبي) والحاكم (١/ ٤٩٦ - ط دائرة

المعارف العتبية) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «الغازي في سبيل الله لو ضرب بسيفه...»

أخرجه الترمذي (٥/ ٤٥٨ - ط الحلبي) من حديث أبي

سعيد الخدري، وأعله الترمذي بقوله: «هذا حديث

غريب».

(٤) نزل الأبرار ص ١٤ - ١٦

على الله من عباده، فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام» ولكن قولوا: «التحيات لله والصلوات والطيبات...» ^(١) فإن السلام إنما يطلب لمن يحتاج إليه، والله هو السلام، فالسلام يطلب منه ولا يطلب له، بل يثنى عليه به نحو اللهم أنت السلام ومنك السلام. ^(٢)

وقد يحرم الذكر في أحوال خاصة كالذكر في حال خطبة الجمعة. ^(٣) وتفصيله في مصطلح: (صلاة الجمعة).

وقد يكون الذكر مكروهاً وذلك في أحوال خاصة يرد ذكرها أثناء البحث.

فضائل الذكر وفوائده :

٣ - تبين منزلة الذكرين شعائر الدين بوجوده كثيرة منها مايلي :

الأول: أن الذكر بالمعنى الشامل لتلاوة كتاب الله تعالى هو أفضل الأعمال على الإطلاق، ونقل ابن علان عن شرح المشكاة لابن حجر أن قضية كلام الشافعية أن الجهاد

(١) حديث: «لا تقولوا السلام على الله، فإن الله هو السلام» أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٣٢٠ - ط السلفية) من حديث عبدالله بن مسعود.

(٢) حديث: «اللهم أنت السلام ومنك السلام». أخرجه مسلم (١/ ٤١٤ - ط الحلبي) من حديث ثويان.

(٣) مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٠/ ٥٥٣ وما بعدها.

ط الرياض، وجواهر الإكليل ١/ ٩٨

الذكر في صلاتهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاوُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾. (١)

الثاني: أن جميع العبادات إنما شرعت لإقامة ذكر الله تعالى (٢) من ذلك قول الله تعالى في شأن الصلاة ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، (٣) وقول النبي ﷺ في المساجد «إنما هي لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن». (٤)

الثالث: أن الله تعالى مع الذاكرين بالقرب والولاية والنصر والمحبة والتوفيق، وأنه يذكر من ذكره، ومن نسي الله نسيه وأنساه نفسه. (٥)

قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا﴾. (٦) وقال: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيهِمْ﴾ (٧) وفي الحديث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم». (٨)

(١) سورة النساء/ ١٤٢

(٢) نزل الأبرار ص ٢٧

(٣) سورة طه/ ١٤

(٤) حديث: «إنما هي لذكر الله والصلاة وتلاوة القرآن». أخرجه مسلم (١/ ٢٣٧ - ط الحلبي) من حديث أنس ابن مالك.

(٥) نزل الأبرار ص ١٢، ٢٦

(٦) سورة البقرة/ ١٥٢

(٧) سورة التوبة/ ٦٧

(٨) حديث: «يقول الله أنا عند ظن عبدي بي...» أخرجه =

أفضل أعباله الذكر والصلاة ونحو ذلك. قال الشوكاني: ولكن يدفع هذا تصريحه ﷺ بأفضلية الذكر على الجهاد نفسه في هذه الأحاديث. (١)

وجمع ابن حجر بأن المراد بالذكر الذي هو أفضل من الجهاد، الذكر الكامل الجامع بين ذكر اللسان وذكر القلب بالتفكير والاستحضار، فالذي يحصل له ذلك يكون أفضل ممن يقتل الكفار من غير استحضار لذلك، وأفضلية الجهاد هي بالنسبة للذكر اللساني المجرد. ونقل عن ابن العربي أن وجه الجمع أنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه، فمن لم يذكر الله بقلبه فليس عمله كاملاً، فصار الذكر أفضل الأفعال من هذه الحيشة. (٢)

وأفضل أهل كل عمل أكثرهم فيه ذكراً لله تعالى، فأفضل المصلين أكثرهم ذكراً لله، وأفضل الصائمين أكثرهم في صومهم ذكراً لله، وكذا الحجاج والعمار، (٣) قال رسول الله ﷺ «سبق المفردون، قالوا ومن المفردون يارسول الله، قال: الذاكرون الله كثيراً والذاكرات» (٤) وذم الله تعالى المنافقين بقلة

(١) تحفة الذاكرين للشوكاني شرح عدة الحصن الحصين للجزري ص ١٠، دار الكتاب العربي.

(٢) فتح الباري ١١/ ٢١٠

(٣) نزل الأبرار ص ٢٧ - ٢٩، وانظر مدارج السالكين ٤٢٦/ ٢

(٤) حديث: «سبق المفردون...» أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٦٢ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

والمهابة ويورثهم محبة الله التي هي روح الإسلام، ويحيي عندهم المراقبة له والإجابة إليه والحيية له وتنزل السكينة. (١)

وفي الذكر حياة قلب الذاكر وليته، وزوال قسوته، وفيه شفاء القلب من أدواء الغفلة وحب المعاصي، ويعين الإنسان على ما سواه من الطاعات، ويسر أمرها، فإنه يجيبها إلى الإنسان ويلبذها له، فلا يجد لها من الكلفة والمشقة ما يجده الغافل.

وفي الصحيح مرفوعاً «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت». (٢)

ومعنى الحديث أن التارك للذكر وإن كان في حياة ذاتية فليس لحياته اعتبار، بل هو شبهة بالأموات حساً الذين أجسادهم عرضة للهمام، وبواطنهم متعطلة عن الإدراك والفهم. (٣)

السابع: أن الذكر أيسر العبادات مع كونه أجملها وأفضلها وأكرمها على الله تعالى، فإن حركة اللسان أخف حركات الجوارح، فيه يحصل الفضل للذاكر وهو قاعد على فراشه وفي سوقه، وفي حال صحته وسقمه، وفي حال نعيمه ولذته، ومعاشه، وقيامه، وقعوده، واضطجاعه، وسفره، وإقامته، فليس شيء

الرابع: أن ذكر الله تعالى يحصن الذاكر من وسوسة الشيطان ومن أذاه، (١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾. (٢)

وعن ابن عباس قال: ما من مولود إلا على قلبه الوسواس، فإذا عقل فذكر الله خنس، وإذا غفل وسوس. (٣)

الخامس: ما في الذكر من الأجر العظيم، ومن ذلك ما في الحديث «ألا أحدتكم شيئاً تذكرون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم، قالوا بلى يا رسول الله. قال: تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين». (٤)

السادس: أن الذكر يكسو الذاكرين الجلالة

= البخاري (الفتح ٣٨٤/١٣ - ط السلفية)، ومسلم (٤/٢٠٦١ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(١) نزل الأبرار ص ٢٣، ونحفة الذاكرين ص ١٤

(٢) سورة الأعراف/ ٢٠١

(٣) حديث: «ما من مولود إلا على قلبه الوسواس». أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠٠/٣٥٥ - ط الحلبي)، وضعفه ابن حجر في فتح الباري (٨/٧٤١ - ط السلفية)، وعلقه البخاري بلفظ مقارب، ورجح ابن حجر أن الأولى ورود صيغة التضعيف من البخاري.

(٤) حديث: «ألا أحدتكم شيئاً...» أخرجه البخاري (الفتح ١١/٣٢٥ - ط السلفية)، ومسلم (١/٤١٦ - ٤١٧ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(١) نزل الأبرار ص ٢٢

(٢) حديث: «مثل الذي يذكر ربه...» أخرجه البخاري (الفتح ١١/٢٠٨ - ط السلفية) من حديث أبي موسى.

(٣) تحفة الذاكرين ص ١١ والفتوحات الربانية ١/٢١٩

ف قيل: ذكر القلب أفضل، وإليه ذهب النووي في أذكاره وابن تيمية وابن حجر الهيتمي في شرح المشكاة، وقيل: لا ثواب في الذكر بالقلب وحده نقله الهيتمي عن عياض والبلقيني، وقيل: ذكر اللسان مع الغفلة عن المعنى يحصل به الثواب وهو أفضل من الذكر بالقلب وحده، لأن في ذكر اللسان امتثالاً لأمر الشرع من حيث الذكر، لأن ما تعبدنا به لا يحصل إلا بالتلفظ به بحيث يسمع نفسه، بخلاف الذكر بالقلب وحده فلا يحصل به الامتثال.

وهذا كله في الذكر القلبي بالمعنى المبين، أما الذكر القلبي بمعنى تذكر عظمة الله عند أوامره ونواهيه وإرادة الفعل الذي فيه رضاه فيفعله، أو الذي فيه سخطه فيتركه، والتفكر في عظمة الله وجبروته وآياته في أرضه وسماواته ومصنوعاته فقال عياض: هذا النوع لا يقاربه ذكر اللسان، فكيف يفضل. ^(١) وفي الحديث «خير الذكر الخفي». ^(٢)

من الأعمال الصالحة يعم الأوقات والأحوال مثله. ^(٣)

هذا ويأتي قريباً بعض ما ورد في التسييح والتحميد، وسائر أنواع الذكر من الفضل نوعاً نوعاً.

ما يكون به الذكر:

٤ - الذكر يكون باللسان وبالقلب. والمراد بالذكر باللسان أن يتحرك به اللسان ويسمع نفسه على الأقل إن كان ذا سمع، ولم يكن هناك لفظ يمنع السماع.

وذكر اللسان على الوجه المبين يتأدى به الذكر المكلف به في الصلاة ونحوها، ولا يجزئ في ذلك مجرد إمرار الذكر المطلوب على القلب. قال الفقهاء: وذلك معلوم من أقواله عليه السلام أن من قال كذا فله من الأجر كذا. فلا يحصل ذلك إلا بها يصدق عليه القول.

وقد اتفق العلماء على أن الذكر باللسان وبالقلب جميعاً أفضل من الذكر باللسان وحده دون مواطأة القلب أي مع عدم إجرائه على القلب تسييحاً كان أو تهليلاً أو غيرهما، وأفضل من إمرار الذكر على القلب دون نطق باللسان. أما في حال انفراد أحد الذكرين عن الآخر فقد اختلف أيهما أفضل.

(١) الفتوحات الربانية ١٠٦/١ - ١٠٨، ونزل الأبرار ص ١١، ومذارج السالكين ٣/٢٤٣، ومختصر الفتاوى المصرية ص ٤٤ مطبعة أنصار السنة المحمدية.
(٢) حديث: «خير الذكر الخفي». أخرجه أحمد (١/١٧٢) ط الميمنية من حديث سعد بن أبي وقاص، وفي إسناده انقطاع بين سعد والراوي عنه وهو محمد بن عبد الرحمن بن ليبة كما في ترجمته من التهذيب لابن حجر (٩/٣٠١) ط دائرة المعارف العشائية.

صريح الذكر :

٥ - الأذكار القولية قسبان : أذكار مأثورة ، وهي ما ورد عن النبي ﷺ تعليمها والأمربها ، أوورد عنه قولها في مناسبة خاصة أو في غير مناسبة ومن قبيل الذكر المأثور الأذكار القرآنية كذكر ركوب الدابة في قوله تعالى : ﴿ لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين . وإنا إلى ربنا لمنقلبون ﴾ .^(١)

وأما المأثورات عن النبي ﷺ فكثيرة وسيأتي في أثناء البحث جملة منها . ثم المأثورات عنه ﷺ منها ما ورد أنه كان يقوله مطلقاً أو لسبب ، ومنها ما ورد أنه أمر به مطلقاً أو لسبب ، فيتبع بحسب ذلك . وفيما يلي من الأذكار المأثورات أنواع خصت بمزيد توكيد :

التهيل :

٧ - وهو قول (لا إله إلا الله)^(١) ومعناها نفى الألوهية عن كل شيء وكل أحد ، وإثبات استحقاقها لله تعالى وحده ، فلا رب غيره ولا يعبد سواه . وتسمى هذه الكلمة كلمة التوحيد ، فإنها تدل على نفى الشريك على الإطلاق . وتسمى أيضاً كلمة الإخلاص .^(٢)

وكلمة التوحيد خلاصة دعوة الرسل ، كما قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾^(٣) ولا يصح الإيمان للقادراً إلا بالنطق بها مع التصديق بمعناها بالجنان ، وقيل : يحصل بالتصديق بها ، وهو عاص بترك اللفظ ،

القسم الأول : الأذكار المأثورة :

٦ - الأذكار الواردة في الكتاب والسنة كثيرة أفردتها كثير من العلماء بالتأليف منهم النووي وابن الجزري وغيرهما . والقرآن وإن كان كله ذكراً بالمعنى الأعم للذكر إلا أن فيه مما يتعلق بتعظيم الله تعالى والثناء عليه - وهو الذكر بالمعنى الأخص - الشيء الكثير الطيب . وقد جمع النسوي في أذكاره جملاً من ذلك ، وكذا الشيخ صديق حسن خان في باب الدعوات القرآنية من كتابه .^(٤)

فمن ذلك أمره تعالى لنا بالاستعاذة عند قراءة القرآن بقوله : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ .^(٥)

(١) فتح الباري ٢٠١/١١

(٢) الفتوحات الربانية ٢١٣/١ - ٢١٧ ، وفتح الباري

٢٠٣/١١

(٣) سورة الأنبياء/ ٢٥

(١) سورة الزخرف / ١٣ ، ١٤

(٢) نزل الأبرار ص ١٤٦ - ١٥٨ ، والقلوبي ٦٥٠/١

(٣) سورة النحل / ٩٨

ومنها إذا أصبح الإنسان وإذا أمسى ، بعد صلاة الصبح وصلاة المغرب ويأتي بيان ذلك ، ومنها إذا سبق لسانه بالخلف بغير الله ، كما قال النبي ﷺ «من حلف ففسال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله» .^(۱)

التسبيح :

۸- وهو قول «سبحان الله» . ومعناه أن القائل ينزه الله تعالى تنزيها عن كل نقص ، ومنه نفي الشريك والصاحبة والولد وجميع النقص .^(۲) وقد روي في حديث موسى بن طلحة مرسل أن النبي ﷺ قال - في قول العبد سبحان الله - : «تنزيه الله من سوء» .^(۳)

وقد أمر الله تعالى بالتسبيح مطلقا كما في قوله تعالى : ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾^(۴) وقوله :

(۱) حديث : «من حلف ففسال في حلفه : واللات والعزى فليقل...» أخرجه البخاري (الفتح ۸/ ۶۱۱ - ط السلفية) ، ومسلم (۳/ ۱۲۶۷ - ۱۲۶۸ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة

(۲) الفتوحات الربانية ۱/ ۱۷۸ وفتح الباري ۱۱/ ۲۰۶ ولتأوى ابن تيمية ۱۰/ ۲۴۸

(۳) حديث موسى بن طلحة : «تنزيه الله من سوء» أخرجه البيهقي في الأساء والصفات (۱/ ۷۶ - ط دار الكتاب العربي) ، وهو مرسل لأن موسى تابعي ، وصله البزار من حديث طلحة بن عبيد الله كما في مجمع الزوائد (۱۰/ ۹۴ - ۹۵ - ط القدسي) وقال الميمني : «فيه عبدالرحمن بن حماد الطلحي ، وهو ضعيف» .

(۴) سورة الواقعة / ۷۴

والجمهور على الأول .^(۱) ومن شهد بها برسالة محمد ﷺ دخل في الإسلام حكما (ر : إسلام) ، وقد جعلت الشهادتان جزءا من الأذان ، وهما ذكر من أذكار الصلاة واجب ، وقيل : سنة (ر : أذان ، وتشهد) .

وفصل التهليل عظيم ، وورد في ذلك قول النبي ﷺ : «إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يفتني بذلك وجه الله»^(۲) وقوله : «أفضل الذكر لا إله إلا الله» .^(۳)

والتهليل مستحب في كل وقت وحال ، وورد في السنة الأمرية في مواضع منها :

عند دخول السوق ، لحديث : «من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، كتب الله له ألف ألف حسنة ، ومحام عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة» .^(۴)

(۱) الفتوحات الربانية ۱/ ۱۸۴ ، ۲۱۳

(۲) حديث : «إن الله قد حرم على النار...» أخرجه البخاري (الفتح ۱/ ۵۱۹ - ط السلفية) ، ومسلم (۱/ ۴۵۶ - ط الحلبي) من حديث عتب بن مالك .

(۳) حديث : «أفضل الذكر لا إله إلا الله» أخرجه الترمذي (۵/ ۴۶۶ - ط الحلبي) من حديث جابر بن عبد الله ، وقال : «حديث حسن» .

(۴) حديث : «من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده...» أخرجه الترمذي (۵/ ۴۹۱ - ط الحلبي) من حديث عمر بن الخطاب ، وقال الترمذي : «هذا حديث غريب» .

﴿وسبح بحمد ربك حين تقوم. ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾. ^(١)

وفي السنة في مواضع منها دعاء الاستفتاح «سبحانك اللهم وبحمدك... الخ» ^(٢) والأمربالتسبيح في الركوع «سبحان ربي العظيم» وفي السجود «سبحان ربي الأعلى» ^(٣) وورد الأمر بفعله بعد الصلاة.

وجعل التسبيح لمن في الصلاة إذا نابه أمر تنبيهها لغيره، وأمر به وعند سماع الرعد.

وكذا إن حكى نسبة ما فيه نقص إلى الله تعالى وتقدس، كما قال تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه﴾ ^(٤) أو سمع ذلك، أو سمع ما يتعجب منه كما في حديث أبي هريرة أنه كان جنباً ورأى النبي ﷺ فانخنس، فقال النبي ﷺ:

﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده﴾. ^(١)

والأكثر قرن التسبيح باسم دال على التعظيم، أو بالحمد، ووجهه أن التسبيح تنزيه وتخليّة فهو من باب السلب، والحمد ثناء بصفات الكمال فهو من باب الإيجاب، ^(٢) ولذا قال الله تعالى: ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ ^(٣) و﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ ^(٤) وقال ﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده﴾ ^(٥) وقال ﴿وان من شيء إلا يسبح بحمده﴾. ^(٦)

وفضل التسبيح عظيم كما قال النبي ﷺ: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». ^(٧)

وورد الأمر بالتسبيح في القرآن ﴿حين تمسون وحين تصبحون﴾، ^(٨) و﴿بكرة وأصيل﴾ ^(٩)

(١) سورة الطور/٤٨، ٤٩

(٢) دعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك». أخرجه أبو داود (٤٩١/١) - تحقيق عزت حميد دحاس والمحامد (١/٢٣٥) - ط دائرة المعارف العثمانية من حديث عائشة. وصححه المحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) الأمر بالتسبيح في الركوع - (سبحان ربي العظيم) ... أخرجه أبو داود (٥٤٢/١) - تحقيق عزت حميد دحاس والمحامد (١/٢٣٥) - ط دائرة المعارف العثمانية من حديث عقة بن عامر، وقال الذهبي من أحد رواته: قلت: إياهم ليس بالمعروف. وقال أخري: «ليس بالقوي»، كما في التهذيب لابن حجر (١/٣٨٩) - ط دائرة المعارف العثمانية.

(٤) سورة البقرة/١١٦

(١) سورة الفرقان / ٥٨

(٢) الفتوحات الربانية ١/ ١٧٩، وقفاوى ابن تيمية

٢٥١، ٢٥٠ / ١٠

(٣) سورة الواقعة / ٧٤

(٤) سورة الأعلى/ ١

(٥) سورة الفرقان/ ٥٨

(٦) سورة الإسراء/ ٤٤

(٧) حديث: «كلمتان خفيفتان على اللسان... أخرجه البخاري (الفتح ٥٦٦/١١ - ط السلفية)، ومسلم (٤/ ٣٠٧٢ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(٨) سورة الروم/ ١٧

(٩) سورة الأحزاب/ ٤٢

بالجميل اختياريا كان أو غيره بقصد الثناء،^(١) وهذا أصح . وقيل الحمد في العرف يكون بالقول وبالفعل أيضا .^(٢)

ومعنى الشكر قريب من معنى الحمد إلا أنه كما قال الزخشي أعم موردا، أي لأن الشكر يكون باللسان والقلب والجوارح، والحمد باللسان فقط، والحمد أعم متعلقا، لأن الشكر لا يكون إلا في مقابلة نعمة، والحمد يكون في مقابلة نعمة ويكون لمجرد اتصاف المحمود بالجميل .

قال ابن القيم : والتمجيد أخص من التحميد، فإن التمجيد : المدح بصفات الجلال والملك والسؤدد والكبرياء والعظمة .^(٣)

والذكر بحمد الله وتمجيده وشكره مأمور به في الكتاب والسنة، وفضله كبير، قال الله تعالى ﴿فأذكروني﴾ ^(٤) وقال ﴿وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ ^(٥) وقال النبي ﷺ للأسود بن سريع : «إن ربك يحب الحمد» ^(٦) وقال :

(١) الفلويبي على شرح المنهاج ١/ ٤

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ١٠

(٣) نزل الأبرار ص ١٥٨، ١٥٩ - لسان العرب، ويختصر

الفتاوى المصرية لابن تيمية ص ٩٤

(٤) سورة البقرة/ ١٥٢

(٥) سورة إبراهيم/ ٧

(٦) حديث : «إن ربك يحب الحمد» . أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٥ =

«سبحان الله إن المؤمن لا ينجس» .^(١) وفي أكثر هذه المسائل تفصيل ينظر في مصطلح : (تسبيح) .

التحميد :

٩ - ويسمى أيضا الحمدلة، وهو قول : الحمد لله، نطقا . ومعنى كون الحمد لله : أن كل حمد، أو حقيقة الحمد، أو الحمد المعهود، أي الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبيأؤه وأوليأؤه، مملوك أو مستحق له، فحمد غيره لا اعتداد به، لأن كل النعم منه تعالى، وفي الحديث «اللهم لك الحمد كله» .^(٢) وهذا يرجح أن المعنى الاستغراق وهو قول الجمهور .^(٣)

وحقيقة الحمد : الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التمجيل، وبهذا فارق المدح، فإن المدح الثناء باللسان على الجميل الاختياري وغيره .^(٤) وقيل الحمد الوصف

(١) حديث : «سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس» . أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٠/ ١ - ط السلفية) من حديث أبي هريرة .

(٢) حديث : «اللهم لك الحمد كله» . أخرجه البيهقي كما في الترغيب للمسندي (٢/ ٤٤١ - ط الحلبي) من حديث أبي سعيد الخدري، وصدره المنذري بصيغة التضمين .

(٣) الفتوحات الربانية ١/ ١٨٤، ونزل الأبرار ص ١٥٨

(٤) نزل الأبرار ص ١٥٨، والفلويبي على شرح المنهاج ١/ ٤،

والفتوحات الربانية ٣/ ١٨٥

«الحمد لله تملأ الميزان»^(١)

قال النبي ﷺ: «كل تكبيرة صدقة»^(٢)

وورد الأمر به في مواضع، منها في الأذان والإقامة، ومنها تكبيرة الإحرام بالصلاة وتكبيرات الانتقال فيها، والتكبير في العيدين في الخطبة والصلاة، والتكبير في صلاة الجنائز، وعند الشافعية والحنابلة يكبر في صلاة الاستسقاء.

ويسن التكبير عقب الصلاة المكتوبة، وعند تمام الصوم حتى يصلي العيد، وفي يوم عيد الفطر وأيام التشريق، ويكبر الحاج والمعتزم عند ابتداء طوافه، وعند ابتداء سعيه، وفي أثناء الوقوف بمرفة. ويكبر الذابح والصائد مع التسمية، ويسن التكبير عند رؤية الهلال، ويسن للمسافر إذا علا شرفاً أو ركب دابة أو نحو ذلك^(٣).

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح: (تكبير).

وورد في فضله أحاديث منها قول النبي ﷺ: «أحب الكلام إلى الله أربع» فذكر منهن التكبير^(٤).

وتسن الحمدلة في ابتداء كل عمل ذي بال، في خطبة الجمعة وخطبة النكاح، والخطبة عند عقده، وفي التدريس، والتصنيف، وغير ذلك، وبعد الأكل أو الشرب وعند العطاس، وعند الخروج من الخلاء، وفي افتتاح الدعاء واختتامه وعند حصول النعم أو اندفاع المكروه ويسن لمن أصابته مصيبة أن يقول: (الحمد لله على كل حال).^(٥) واستيفؤه في مصطلح: (تحميد).

التكبير:

١٠ - وهو لغة التعظيم، وشرعاً قول: (الله أكبر).

وورد الأمر به مطلقاً في قوله تعالى: ﴿وَبِكْرِهْ تَكْبِيرًا﴾^(٦) وقوله ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾^(٧) وفي السنة

«ط الميمية»، وذكره الميمية في المجمع ٦٦/٩ - ط القدسي وقال: «رواه أحد الطبراني بنحوه ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

(١) حديث: «الحمد لله تملأ الميزان». أخرجه مسلم ٢٠٣/١ - ط الحلبي من حديث أبي مالك الأشعري.

(٢) الفتوحات الربانية ٣/ ٢٨٥ - ٢٩٥، ونزل الأبرار ص ١٥٨.

(٣) سورة الم نشر/ ٣

(٤) سورة الإسراء/ ١١١

(٥) سورة البقرة/ ١٨٥

(١) حديث: «كل تكبيرة صدقة» أخرجه مسلم ٤٩٩/١ - ط الحلبي من حديث أبي ذر.

(٢) فتاوى ابن تيمية ١٠/ ١٩٦

(٣) حديث: «أحب الكلام إلى الله أربع». أخرجه مسلم ١٦٨٥/٣ - ط الحلبي من حديث سمرة بن جندب

الحوقلة :

ورود في القرآن الأمر بها في قوله تعالى :
﴿ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة
إلا بالله﴾ (۱)
واستيفاء ذلك في مصطلح : (حوقلة).

الباقيات الصالحات :

۱۲ - هذه الأنواع الخمسة المتقدمة من الأذكار
المأثورة ورد تسميتها «الباقيات الصالحات»
وذلك في حديث أبي سعيد رضي الله عنه ،
قال : قال رسول الله ﷺ : «استكثروا من
الباقيات الصالحات . قيل : وما هي
يا رسول الله ؟ قال : التكبير والتهليل والتسبيح
والتحميد ولا حول ولا قوة إلا بالله» (۲) وفي
حديث أبي السدرءاء مرفوعا «قل سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول
ولا قوة إلا بالله ومن يحططن الخطايا كما تحط
الشجرة ورقها ، ومن كنوز الجنة» . وفي لفظ
«خذهن قبل أن يحال بينك وبينهن» . (۳)
ورود في فضل الأربع الأول منهن أحاديث

۱۱ - هي قول : « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
ومعناها على ما قال ابن حجر : لا تحويل
للعبد عن معصية الله إلا بعصمة الله ، ولا قوة
له على طاعة الله إلا بتوفيق الله ، وفي الفتوحات
الربانية أن تفسرها بذلك رواه البزار عن
ابن مسعود مرفوعا (۱) وفي لفظه : يعون الله .
وقال النووي : هي استسلام وتقويض ، وأن
العبد لا يملك من أمره شيئا ، وليس له حيلة في
دفع شر ولا قوة في جلب نفع ، إلا بإرادة الله
تعالى وتوفيقه .

ورود في فضلها أن النبي ﷺ قال لأبي موسى
الأشعري : «يا عبد الله بن قيس ، ألا أعلمك
كلمة هي من كنوز الجنة : لا حول ولا قوة إلا
بالله» . (۲)

ورود الأمر بقولها مطلقا كما تقدم .

ورود الأمر بقولها في إجابة المؤذن عند قوله :
حي على الصلاة ، وحي على الفلاح . (۳)

- (۱) حديث : «تفسير لا حول ولا قوة إلا بالله» . أورده المهيمن
في مجمع الزوائد ۹۹/۱۰ - ط القدسي وقال : «رواه
البزار بإسنادين أحدهما منقطع وفيه عيبان بن غراش
والغالب عليه الضعف ، والآخر متصل حسن» .
(۲) حديث : «يا عبد الله بن قيس ، ألا أعلمك كلمة . . .»
أخرجها البخاري (الفتح ۵۰۰/۱۱ - ط السلفية) ، ومسلم
(۴/۲۰۷۶ - ط الحلبي)
(۳) فتح الباري ۵۰۱/۱۱ ، ۵۰۱ ك . القدر ۷ ، وكشاف
القناع ۲۴۶/۱ ، والفتوحات الربانية ۲۴۱/۱ - ۲۴۳

(۱) سورة الكهف / ۳۹

(۲) حديث : «استكثروا من الباقيات الصالحات» . أخرجه
أحمد (۳/۷۵ - ط الميمنية) ، وفي إسناده راو ضعفه الذهبي
في الميزان (۲/۲۴ - ۲۵ - ط الحلبي) .

(۳) حديث : «قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله» . أورده
المهيمن في مجمع الزوائد (۱۰/۹۰ - ط القدسي) وقال :
رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما عمر بن راشد البجلي ،
وقد وثق على ضعفه ، وبقي رجاله رجال الصحيح .

وورد الأمر بقولها عند المصيبة مطلقاً، صغيرة كانت أو كبيرة فإنها تسهل على الإنسان فقد ما فقد، قال تعالى: ﴿وَيُشِرُّ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^(١) وورد في السنة الأمر بها لمن مات له ميت، أو بلغه وفاة صديقه،^(٢) ويأتي إن شاء الله بيان بعض ذلك.

التسمية :

١٤ - وهي قول (بسم الله) أو (بسم الله الرحمن الرحيم).

يقال: سميت الله تعالى أي قلت بسم الله، ويقال أيضاً: بسملت، والمصدر البسملة. ومعناها: أبتدىء هذا الفعل أو هذا القول مستعيناً بالله على إتمامه، أو متبركاً بذكر اسمه تعالى.

وقد افتتح الله بها فاتحة كتابه وجميع سورة ما عدا سورة براءة. وورد الأمر بقولها في ابتداء الوضوء، وعند الغسل، ودخول المسجد أو الخروج منه، وعلى الذبح، وإرسال النصل أو الجارحة على الصيد، وعلى الأكل أو الشرب أو الجساع، وكذا عند دخول الخلاء.^(٣) وينظر

جامعة، منها أنهن «أحب الكلام إلى الله»^(١) ومنها حديث سمرة مرفوعاً «هن أفضل الكلام بعد القرآن، وهن من القرآن، لا يضرك بأيهن بدأت»^(٢) وأنهن «أحب إليه ﷺ مما طلعت عليه الشمس».^(٣) وأن الله اصطفى من الكلام أربعة^(٤) فذكرهن.^(٥) وورد الأمر بقولهن بعد السلام من الصلاة، ويأتي صيغة ذلك.

الاسترجاع :

١٣ - هو قول «إنا لله وإنا إليه راجعون».

ومعنى «إنا لله» إقرار قائلها أننا نحن وأهلنا وأموالنا عبيد لله يصنع فينا ما يشاء. ومعنى «إنا إليه راجعون» إقرار قائلها على نفسه بالهلاك ثم بالبعث والنشور إلى انفراد الله تعالى بالحكم كما كان أول مرة.

(١) حديث: «أحب الكلام إلى الله...» أخرجه مسلم (١٦٨٥/٣) - ط الخليلي.

(٢) حديث سمرة: «هي أفضل الكلام بعد القرآن». أخرجه أحمد (٢٠/٥) - ط الميمنية، وإسناده صحيح.

(٣) حديث: «أنهن أحب إليه ﷺ مما طلعت عليه الشمس». أخرجه مسلم (٢٠٧٢/٤) - ط الخليلي، من حديث أبي هريرة.

(٤) حديث: «إن الله اصطفى من الكلام أربعة». أخرجه أحمد (٣٠٢/٢) - ط الميمنية، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد معاً، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٧/١٠) - ط القدسي، وقال: «رواه أحمد والبخاري ورجلها رجال الصحيح».

(٥) تحفة الذاكرين ص ٢٤٣ - ٢٤٨

(١) سورة البقرة/١٥٥، ١٥٦

(٢) الأذكار النووية والفتوحات الربانية ٢٩/٤، ١٢٠ - ١٢٤ و٢٩٦/٣

(٣) تفسير ابن كثير ١٨/١ القاهرة، عيسى الحلبي، وتفسير الرازي ١٠٢/١، ١٠٣

الصلوة على النبي ﷺ :

١٦- وهي قول «صلى الله على محمد وسلم» أو نحوها مما يفيد سؤال الله تعالى أن يصلي على رسوله ويسلم عليه.

وقد أمر الله تعالى المؤمنين بذلك في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) وقال النبي ﷺ «لا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم». ^(٢) ومن الصيغ الواردة ما ورد في حديث أبي مسعود الأنصاري أن بشير بن سعد قال للنبي ﷺ : أمرنا الله أن نصلّي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلّي عليك؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد». ^(٣)

والصلوة من الله تعالى على عبده ثناؤه عليه، وقيل له، وصلاة الملائكة والعباد عليه دعاء بالرحمة مقرون بالتعظيم. ^(٤)

(١) سورة الأحزاب / ٥٦

(٢) حديث: «لا تجعلوا قبري عيداً...» أخرجه إِبْرَاهِيمُ (٢/ ٥٣٤- تحقيق عزت عبيد دهباس) من حديث أبي هريرة، وصححه النووي في الأذكار (ص ٢٠٦) - ط دار ابن كثير

(٣) حديث أبي مسعود الأنصاري في سؤال بشير بن سعد. أخرجه مسلم (١/ ٣٠٥ - ط الحلبي).

(٤) الفتوحات الربانية ٢/ ٣٤٠، ونحفة الذاكرين ص ٢٤

تفصيل القول في كل شيء من ذلك في موضعه، و(ر: تسمية).

قول ما شاء الله :

١٥- ورد ذكرها في قوله تعالى : ﴿ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله﴾^(١) قال القرطبي: أي هذه الجنة هي ما شاء الله. وقال الزجاج والفراء: تقديره: الأمر ما شاء الله.

وفي حديث أنس قال النبي ﷺ : «من رأى شيئاً فاعجبه فقال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره العين»^(٢) وقالت عائشة رضي الله عنها: «إذا خرج الرجل من منزله فقال: بسم الله قال الملك: هديت، وإذا قال: ما شاء الله قال: كفيت، وإذا قال: لا قوة إلا بالله قال الملك: وقيت».

قال أشهب: قال مالك: ينبغي لكل من دخل منزله أن يقول هذا. يعني ما ورد في الآية. ^(٣)

(١) سورة الكهف / ٣٩

(٢) حديث: «من رأى شيئاً فاعجبه فقل: ما شاء الله» أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٠٦) - ط دار البيان، وفي إسناده، أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف كما في ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٤٩٧) - ط الحلبي

(٣) تفسير القرطبي ١٠/ ٤٠٦، ٤٠٧

وتفصيل ذلك في مصطلح : (الصلاة على النبي ﷺ).

التلبية :

١٧ - وهي قول «لبيك اللهم لبيك» وهي من أذكار الحج والعمرة، ومعناها: أقيم على إجابتك يارب إقامة بعد إقامة. وينظر تفصيل أحكامها في مباحث الحج والعمرة.

الحسبة :

١٨ - وهي قول «حسبي الله» ومعناه الاكتفاء بدفاع الله وعونه عن دفاع غيره وعونه. ويسن قولها لمن غلبه أمر،^(١) لما في حديث عوف بن مالك أن النبي ﷺ قضى بين رجلين فقال المقضي عليه لما أدبر: حسبي الله ونعم الوكيل. فقال النبي ﷺ: «إن الله تعالى يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس، فإذا غلبك أمر فقل حسبي الله ونعم الوكيل».^(٢)

أذكار مأثورة أخرى :

١٩ - وهناك أذكار أخرى مأثورة مرتبطة بأسباب أو مطلقة يأتي بيان بعضها في البحث.

(١) أذكار النووي، والفتوحات الربانية ٢٥/٤

(٢) حديث: «إن الله يلوم على العجز». أخرجه أبو داود

(٤/٤ - ٤٥ - تحقيق عزت عبيد دهاس)، ولي إسناده

من فيه جهالة.

وقد جمعها كثير من العلماء كابن السني في «عمل اليوم والليلة» والنووي في «الأذكار» وابن القيم في «السوابع الصيب من الكلم الطيب» وصديق حسن خان في «نزل الأبرار». ويعرض لها الفقهاء في مواضع مختلفة من مباحث الفقه.

أفضل الأذكار :

٢٠ - قال النووي : القرآن أفضل الذكر. قال القرطبي : لأنه مشتمل على جميع الذكر من تذكير وتهليل وتحميد وتسبيح وتمجيد وعلى الخوف والرجاء والدعاء والسؤال والأمر بالتفكير والاعتبار وغير ذلك، فمن وقف على ذلك وتدبره فقد حصل أفضل العبادات، وهو قبل ذلك كلام الله فلا يدانيه شيء.

ثم ذكر في أفضليته قيدا فقال : أفضل الذكر القرآن لمن عمل به، ونقل ذلك عن سفيان الثوري.

وفي الحديث القدسي : «من شغله القرآن عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين» وأفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه.^(١)

واستدل ابن تيمية لكون القرآن أفضل من سائر الذكر بتعينه في الصلاة، وبأنه لا يقربه

(١) حديث: «من شغله القرآن عن مسألتي». تقدم تخريجه في

(١/ف)

«أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له»^(١)

والحديث الآخر القدسي «لو أن السموات والأرض وعامرهن غيري في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله»^(٢) والحديث الآخر «أفضل الذكر لا إله إلا الله»^(٣) وفي حديث «هي أفضل الحسنات»^(٤) ولأنها مفتاح الإسلام وبابه الذي لا يدخل إليه إلا منه، وعموده الذي لا يقوم بغيره، وهي أحد أركان الإسلام»^(٥).

قال ابن حجر: ويعارض ذلك في الظاهر

(١) حديث: «أفضل الدعاء يوم عرفة...» أخرجه مالك في الموطأ (١/٢١٥ - ط الحلبي) من حديث طلحة بن عبيد الله مرسلًا، ووصله السرمزلي (٥/٥٧٢ - ط الحلبي) من حديث عبيد الله بن عمرو بن العاص بإسناد يشهد لإسناد الموطأ.

(٢) حديث: «لو أن السموات والأرض...» أخرجه الميمني في مجمع الزوائد (١٠/٨٢ - ط القدسي) وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله وثقوا على ضعف فهم».

(٣) حديث: «أفضل الذكر لا إله إلا الله...» تقدم تخريجه في (٧/ف)

(٤) حديث: «هي أفضل الحسنات». أخرجه أحمد (٥/١٦٩ - ط الميمنية) من حديث أبي ذر، وفي إسناده جهالة.

(٥) التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي ص ٤٠، وفتح الباري (١١/٢٠٧)، ونحفة الذاكرين ص ٢٣٧، والفتوحات الربانية ١/١٨١

جنب، ولا يمس إلا الطاهر، بخلاف الذكر والدعاء»^(١)

ولا تختلف الأحاديث في أن أفضل الأذكار بعد القرآن الكلمات الأربع «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٢) ورد ذلك من حديث سمرة بن جندب، وفي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لأن أقولن أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس»^(٣) وورد «أن الله اصطفى من الكلام أربعة»^(٤) فذكرهن.

وهذا يدل على أن الذكر بين أفضل منه بغيرهن مما في القرآن، وهن كذلك أفضل من سائر الأذكار الماثورة، فعن سمرة أن النبي ﷺ قال: «هن أفضل الكلام بعد القرآن، وهن من القرآن، لا يضرك بأيهن بدأت»^(٥).

أما الأفضل من هذه الكلمات الأربع فهو كلمة (لا إله إلا الله) صرح بذلك القرطبي والطبري، واستظهروه ابن حجر، لما في الحديث:

- (١) اختصر الفتاوى المصرية ص ٩٧
- (٢) حديث: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله...» تقدم تخريجه في (١٢/ف)
- (٣) حديث: «لأن أقولن أحب إليّ مما طلعت...» تقدم تخريجه في (١٢/ف)
- (٤) حديث: «إن الله اصطفى من الكلام أربعة...» تقدم تخريجه في (١٢/ف)
- (٥) حديث: «هن أفضل الكلام بعد القرآن، وهن...» تقدم تخريجه في (١٢/ف)

النوي : أما المأثور في وقت أونحوه - أي لسبب - فالاشتغال به - أي في الوقت أو عند السبب - أفضل ١ هـ - وهذا يقتضي أن الاشتغال بالذكر المؤقت في وقته، والمقيد بسبب عند سببه، أفضل من الاشتغال بسائر المأثورات، حتى من التسبيح والتكبير ونحوهما وحتى من الاشتغال بقراءة القرآن . قال ابن علان : ما ورد من الذكر مختصا بمكان أو زمان أو حال كأذكار الطواف وليلة الجمعة وحال النوم فالاشتغال به أفضل من الاشتغال بالتلاوة .^(١) قال عمر بن أبي سلمة : سألت الأوزاعي : قراءة القرآن أعجب إليك أم الذكر؟ فقال : سل أبا محمد، يعني سعيدا، أي ابن المسيب، فسألته فقال : بل القرآن . فقال الأوزاعي : إنه ليس شيء يعدل القرآن، ولكن إنسا كان هدي من سلف يذكر الله تعالى قبل طلوع الشمس وقبل الغروب .^(٢) قال الشوكاني : وهكذا ما وردت به السنة من الأذكار في الأوقات وعقيب الصلوات فإنه ينبغي الاشتغال بها ورد عنه عليه السلام فإن إرشاده إليه يدل على أنه أفضل من غيره .^(٣) وصرح بمثل ذلك العز بن عبد السلام في قواعده وابن تيمية في فتاويه .^(٤) وفي مطالب أولي النهى

حديث أبي ذر المرفوع : أن أحب الكلام إلى الله سبحانه الله ويحمده^(١) وجمع بين ذلك بأوجه منها : أن أفضلية سبحانه الله ويحمده لدخول معاني الكلمات الأربع تحتها إما بالتصريح أو بالاستلزام فقد صرح بالتنزيه والتحميد، وإذا كان معناها تنزيهه تعالى عما لا يليق بجلاله اندرج فيه معنى لا إله إلا الله، وإذا كان كل فضل وإفضال منه تعالى فلا شيء أكبر منه، وأما أفضلية لا إله إلا الله فلذكر الوحانية صريحا .^(٢)

وينبغي أن يعلم أن الذكر أفضل من الدعاء من حيث الجملة،^(٣) لحديث ومن شغله القرآن وذكرني عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين .^(٤)

أفضل الأذكار من حيث الاشتغال بها :

٢١ - ما تقدم هو الأفضلية في الذكر المطلق : أفضله الاشتغال بقراءة القرآن، فهي أفضل من الاشتغال بالتلهيل والتسبيح المطلق . ثم الكلمات الأربع ، ثم سائر أنواع الذكر، قال

(١) حديث : وأحب الكلام إلى الله سبحانه الله ويحمده .

أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٩) - ط الحلي .

(٢) الفتوحات الربانية ١/ ١٨١ ، وفتح الباري ١١/ ٢٠٧

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/ ٤٢٧

(٤) حديث : ومن شغله القرآن وذكرني عن مسألتي أعطيته . . . تقدم تحريجه في (١ ف)

(١) الأذكار النوية والفتوحات الربانية ٣/ ٢٢٧ ، ٤/ ٣٨٨

(٢) التذكار في أفضل الأذكار ص ٤٣

(٣) عدة الحصن الحصين ص ٣٣

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأناس ٢/ ١٧١ ومجموع فتاوى

ابن تيمية ١٠/ ٤٢٧

عن غيرهم في كونه من غير المأثور، وإن كان فيها نقل عنهم الكثير الطيب مما يحسن تعلمه واستعماله.

والمشهور أن الاشتغال بالذكر المأثور أفضل من الاشتغال بذكر يخترعه الإنسان من عند نفسه. ووجه الأفضلية واضح وهو ما فيه من الاقتداء بالنبي ﷺ وكونه أعلم بالله تعالى وأسانيه وصفاته وأفعاله، وكونه أفصح العرب وأعلمهم بمواقع الكلام، وكونه أوتي جوامع الكلم، وأيمئ بالتسديد الرباني، وكما النصح لأمته. (١)

وقال النووي: الخير والفضل إنما هو في اتباع المأثور في الكتاب والسنة وفيها ما يكفي في سائر الأوقات، وجري على ذلك أصحابنا. وقال في موضع: أورد المشايخ وأحزابهم لا بأس بالاشتغال بها.

ونقل ابن عابدين عن المهندية أنه ينبغي أن يدعو في صلاته بدعاء محفوظ، وأما في غيرها فينبغي أن يدعو بما يحضره. (٢)

ب - الذكر بغير المأثور في مناسبات معينة:
٢٣ - ما تقدم هو في الذكر المطلق، أما في الأسباب والمناسبات المعينة:
أ - فإن كان في مثل تلك المناسبة ذكر مأثور فإن

القرآن أفضل من سائر الذكر لكن الاشتغال بالمأثور من الذكر في محله كأدبار الصلوات، أفضل من تلاوة القرآن في ذلك المحل. (١)

وعلى هذا فالأفضل عند الأذان الاشتغال بإجابته، وبعد الصلاة بالأذكار الواردة، وعند الإفطار في رمضان الاشتغال بما ورد من الذكر، وهكذا.

الذكر بغير المأثور:

أ - في الأذكار المطلقة:

٢٢ - يجوز في الأذكار المطلقة الإتيان بها هو صحيح في نفسه مما يتضمن الثناء على الله تعالى ولا يستلزم نقضا بوجه من الوجوه، وإن لم تكن تلك الصيغة مأثورة عن النبي ﷺ. وهذا في الذكر المطلق موضع اتفاق.

ولا يدخل في المأثور في هذا الباب ما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم، على ما قاله ابن علان من الشافعية، قال: لأن ما ورد عن الصحابي مما للرأي فيه مدخل لا يكون له حكم المرفوع. (٣) فيكون ما ورد من أذكار الصحابة رضي الله عنهم مضموما إلى ما نقل من الأذكار

(١) الفتوحات الربانية ١/١٧

(٢) رد المحتار ٢/٣٥٢

(١) مطالب أولي النهى ١/٦٠٣

(٢) الفتوحات الربانية ٤/٣٨٨/١٩

القنية أنه لم ينقل فيها عن أصحابنا كراهة. قال ابن عابدين: يمكن أن يلحق بذلك قوله: عيد مبارك ونحوه.

ثم قال: علي أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بهذا أيضا. وعن الحافظ المقدسي: أن الناس لم يزالوا مختلفين فيه والذي أراه أنه لا سنة فيه ولا بدعة ١ هـ. (١) وفي المغني: عن أحمد أنه قال: لا ابتلى به أحدا وإن قاله أحد رددت عليه. (٢)

وعن مالك في مثل «تقبل الله منا ومنك، وغفر لنا ولك» يوم العيد: قال: لا أعرفه ولا أنكره. قال ابن حبيب: أي: لا يعرفه سنة ولا ينكره على من يقوله لأنه قول حسن، لأنه دعاء. قال صاحب الفواكه: ومثله قول الناس بعضهم لبعض في اليوم المذكور «عيد مبارك، وأحياكم الله لأمثاله» لا شك في جواز كل ذلك. (٣)

وقال الأوزاعي: هو بدعة. (٤)
وعند الشافعية أنها سنة. (٥) وانظر بحث (تهنئة) من الموسوعة (١٤/٩٩).

(١) ابن عابدين ١/٥٥٧، وباب المحتاج ٢/٣٩١

(٢) المغني ٢/٣٩٩

(٣) الفواكه الدواني ١/٣٢٢

(٤) ابن عابدين ١/٥٥٧

(٥) القليوبي وعميرة ١/٣١٠، الفتوحات الربانية=

التكليف يتأدى به. فلو أتى بدله بذكر غير ماثور ففي المسألة تفصيل:

فما كان ركنا من أركان العبادة أو واجبا من واجباتها لم يمكن إبداله، وذلك كأذكار الأذان، وأذكار الصلاة التي لا بد منها كالفاحة، وتكبيرة الإحرام، والتشهد.

وما كان الإتيان به من الأذكار الماثورة مستحبا أو جائزا ففي إبداله بغيره تفصيل:

فالأصل أن الإتيان بالذكر الماثور أفضل، وإن دعا وذكر بغيره مما يليق فلا بأس.

فمن جملة ذلك الطواف، قال النووي: قال أصحابنا: القسرة في الطواف أفضل من الدعوات غير الماثورة وأما الماثورة فهي أفضل من القراءة على الصحيح. (١)

ب- أما إن لم يكن في المناسبة المعينة ذكر وارد، فذهب بعض العلماء إلى أنه لا ينكر استعمال ذكر مما يجب الإنسان مما يليق بالمناسبة، أخذا من إطلاق الأمر بالذكر والدعاء في النصوص القرآنية والنبوية، دون أن يدعى لذلك الذكر أو الدعاء فضل أو خصوصية معينة.

ومن جملة ذلك التهنئة بالعيد ويدخل الأعوام والأشهر، قال صاحب الدر: التهنئة بالعيد بلفظ تقبل الله منا ومنكم لا تنكر. قال ابن عابدين: إنما قال ذلك لأنه لم يحفظ فيه شيء عن أبي حنيفة وأصحابه. قال: وفي

(١) أفكار النووي والفتوحات الربانية ٤/٣٨٨

الزيادة في الذكر على ما ورد:

٢٤ - الزيادة في الذكر المرتب شرعا على سبب، الأصل فيه الجواز عند الجمهور، ويتقيد بقيد تفهم مما تقدم، فمعناها أن يكون صحيح المعنى لا يستلزم نقضا بوجه من الوجوه، وألا يكون مما علم أن الشارع أراد المحافظة فيه على اللفظ السوارد، فلا يزداد على ألفاظ الأذان وألفاظ التشهد ونحوهما، وأن يكون بمعنى ما ورد، وأن يكون مما يليق.

وقد نقل ابن علان أن زيادات العلماء في القنوت ونحوه من الأذكار يكون الإتيان بها أولى، وفارق التشهد وغيره بأن العلماء فهموا أن المدار فيه على لفظه فلذا لم يزدوا فيه، ورأوا أن الزيادة فيه خلاف الأولى بخلاف القنوت فإنهم فهموا أن للدعاء تأثيرا عظيما في الاستجابة فتوسعوا في الدعاء فيه. (١)

وقد ورد أن ابن عمر رضي الله عنه كان يليق في الحج بتلبية النبي ﷺ «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» لا يزداد على ذلك ثم كان ابن عمر يزيد فيها «لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك لبيك، والرغبة إليك والعمل»

= ١١٩/١، ١٠٩/٥، ٣٧٧، الاعتصام ١٠/٢
٢٨٤/١٠

(١) الفتوحات الربانية ١٠٩/٥، مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية ٩٢

وفي رواية: قال ابن عمر: كان عمر يعل بهذا (أي بتلبية النبي ﷺ) ويزيد: لبيك وسعديك. (١) الخ.

قال ابن حجر: قال الطحاوي: قال قوم: لا بأس أن يزيد في التلبية ما أحب من الذكر لله، وهو قول عمدة الثوري والأوزاعي. واحتجوا بهذا المروي عن عمر وابنه. وقال آخرون: لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس، كما علمهم التكبير في الصلاة فلا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئا مما علمه ١ هـ. ثم قال ابن حجر: وقول من قال: إنه لا بأس بالزيادة على التلبية هو قول الجمهور وبه صرح أشهب. وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة. قال: وهو أحد قولي الشافعي. وقال الشيخ أبو حامد: وحكى أهل العراق عن الشافعي في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع، وغلطوا، بل لا يكره ولا يستحب. وحكى الترمذي عنه إن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس وأحب إلي أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ. وحكى عن أبي حنيفة: إن زاد في التلبية عما ورد فحسن. وحكى في المعرفة عن الشافعي أيضا قوله: «لا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه، غير أن الاختيار عندي أن يفرد مروي

(١) حديث: ابن عمر في التلبية والزيادة فيها. أخرجه مسلم (١/٢)، ٨٤١، ٨٤٢ - ط الحلبي.

الحمد لله والسلام على رسول الله . فقال ابن عمر . وأنا أقول : الحمد لله والسلام على رسول الله وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ^(١)

ثم بين القاري وجه إنكار ابن عمر لتلك الزيادة قائلا : الزيادة المطلوبة هي المتعلقة بالحمد له سواء ورد أم لا ، وأما زيادة ذكر آخر بطريق الضم إليه فغير مستحسن ، لأن من سمع ربها يتوهم أنه من جملة المأثور به .^(٢)

التبديل في ألفاظ الأذكار الواردة :

٢٥ - تبديل لفظ من الأذكار الواردة بلفظ آخر اختلف فيه أيضا ، فقليل : هو جائز لأنه شبيه بالرواية بالمعنى ، والمشهور عند المحدثين أن الرواية بالمعنى جائزة إذا كان اللفظ البديل مساويا في المعنى للفظ الوارد ، وخالف في ذلك المازري فقال تعليقا على حديث البراء بن عازب أن النسبي ﷺ قال له : «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن . ثم قل : اللهم أسلمت

عن النبي ﷺ في ذلك» . قال ابن حجر : وهذا أعدل الوجوه ، فيفرد ما جاء مرفوعا ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفا ، أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يليق ، قاله على انفراد حتى لا يختلط بالمرفوع . قال : وهو شبيه بحال الدعاء في التشهد فإن النبي ﷺ قال فيه : «ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء» .^(١) أي بعد أن يفرغ من المرفوع .^(٢)

وذكر البخاري حديث رفاعة الزرقى قال : «كنا يوما نصلي وراء النبي ﷺ ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه ، ربنا ولك الحمد حدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما انصرف قال : من المتكلم ؟ قال : أنا . قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول» ،^(٣) ثم قال ابن حجر : استدل بهذا على إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور .^(٤)

قال علي القاري : وروى الترمذي عن ابن عمر : «أن رجلا عطس إلى جنبه فقال :

(١) حديث : «ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء» . أخرجه مسلم (٣٠٢/١ - ط الحلبي) من حديث عبد الله بن مسعود .

(٢) فتح الباري ٣/٤٩٠ ، ٤٩١

(٣) حديث : رفاعة الزرقى . أخرجه البخاري (٢/٧٨٤ - ط السلفية) .

(٤) فتح الباري ٢/٢٨٤ ، ٢٨٧

(١) حديث : ابن عمر في الطمأنينة . أخرجه الترمذي (٨١/٥) -

ط الحلبي ، وضعفه بقوله : وهذا حديث غريب .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعل القاري ٩/١٠٠

الملقان (باكستان) ، المكتبة الإمدادية ٥ ، د ، والفتوحات

الربانية ٦/١٤

معرفة مفيدة، وإنما يعطيه تصوراً مطلقاً. والذكر بالاسم المضمّر أبعد عن السنة. ^(١)

آداب الذاكرين:

للذكر والدعاء آداب يستدعيها كمال المذكور وجلاله، وإذا روعيت كانت أولى بالقبول والإجابة، فمن تلك الآداب:

أ - طلب العون من الله تعالى على الذكر:
٢٧ - وقد حث النبي ﷺ معاذاً على أن يقول:
«اللهم أعني على ذكرك وحسن عبادتك». ^(٢)

ب - أن يكون الذاكر متطهراً من الحدث:
٢٨ - واستدل لذلك بحديث المهاجرين فنذّر قال: «رأيت النبي ﷺ وهو يبوء، فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضأ، ثم اعتذر إليّ وقال: إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر، أو قال: على طهارة». ^(٣)

وقال ابن علان: يؤخذ من الحديث أن

نفسى إليك. . إلى قوله: آمنت بكتابك الذي أنزلت ونييك الذي أرسلت. . . قال فردتها على النبي ﷺ فقلت: «ورسولك» قال: لا، ونييك الذي أرسلت» ^(١)

قال المازري عقبه: سبب هذا الإنكار أن هذا ذكر ودعاء، فينبغي فيه الاقتصاد على الذكر الوارد بحروفه، وقد يتعلق الجزء بتلك الحروف، ولعله أوحى إليه بتلك الكلمات، فتعين أداؤها بحروفها. ^(٢) وإلى مثل ذلك مال ابن حجر. ^(٣) وهذا كما هو واضح في الأذكار المفيدة التي رتب الشارع عليها فضلاً خاصاً، لا في الذكر المطلق.

الذكر بالاسم المفرد، وبالمضمّر المفرد:

٢٦ - ذكر الرشيد في حاشيته على النهاية ما يدل على أن في الذكر بالاسم المفرد (الله، الله، الله) خلافاً في أنه ذكر أم لا.

وقال ابن تيمية: الاسم المفرد مظهراً أو مضمراً ليس بكلام تام ولا يتعلق به إيمان ولا كفر، ولا أمر، ولا نهي، ولا يعطي القلب

(١) نهاية المحتاج وحاشية الرشيدى ١١٧/١، مختصر الفتاوى المصرية ص ٩٦، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٥٥٦، ٥٦٥

(٢) حديث: «اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك». أخرجه أحمد (٢٤٧/٥) ط الميمنية والحاكم (٣/٢٧٣ - ٢٧٤) ط دائرة المعارف العثمانية من حديث معاذ بن جبل، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) الحديث تقدم تخريجه فـ

(١) حديث البراء بن عازب: «إذا أتيت مضجعتك». أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٧/١) ط السلفية وسلم (٢٠٨١/٤) - ٢٠٨٢ - ط الحلبي.

(٢) الفتوحات الربانية ٣/١٤٤، وشرح صحيح مسلم للأبي ١٣٥/٧

(٣) فتح الباري ١١/١١٢

الأفضل ألا توجد الأذكار إلا في أكمل الأحوال، كالطهارة من الحدثين، وطهارة القم من الخبث. ^(١) ولم يقولوا بشرط ذلك لما ثبت أن النبي ﷺ: «كان يذكر الله على كل أحيانه». ^(٢) وكان إذا خرج من الغائط قال: «غفرانك»، ^(٣) وكان يقول: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني». ^(٤)

وقال النووي: إن كان في فمه نجاسة أزالها بالماء، فلو ذكر ولم يغسلها فهو مكروه ولا يجرم، ولو قرأ القرآن وقمه نجس كره، وفي تحريره وجهان لأصحابنا أصحهما لا يجرم. ^(٥)

وقال الشوكاني: تنظيف القم عند الذكر بالسواك أدب حسن لأنه المحل الذي يكون الذكر به في الصلاة، وقد صح: «أنه ﷺ لما سلم عليه بعض الصحابة تيمم من جدار الخائط ثم رد عليه»، ^(٦) فهذا في مجرد رد السلام فذكر الله سبحانه أولى. ^(٧)

ويستثنى من الأحكام المتقدمة القرآن،

فهذا ذكر على غير طهارة. وقد أجمعوا على جواز الذكر بالقلب واللسان للمحدث والجنب والحائض والنفساء. ^(٨)

ومذهب الحنفية على ما في الهداية وشروحيها أن الذكر يستحب له أن يكون متوضئاً. ومن ذلك الأذان والإقامة، فإن أذن بلا وضوء جاز بلا كراهة في ظاهر الرواية كسائر أنواع الذكر، وإن أقام بلا وضوء جاز مع الكراهة لما فيه من

(١) الفتوحات الربانية ٣٩٦/١

(٢) حديث: «كان يذكر الله على كل أحيانه». أخرجه مسلم (٢٨٢/١ - ط الحلبي) من حديث عائشة.

(٣) حديث: «كان إذا خرج من الغائط قال: غفرانك». أخرجه الترمذي (١٢/١ - ط الحلبي) من حديث عائشة، وقال: «وحديث حسن غريب».

(٤) حديث: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى». أخرجه ابن ماجه (١١٠/١ - ط الحلبي) من حديث أنس، وقال البوصيري: «هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيء، كذا في «مصباح الزجاجية» (ص ٩٢ - ط دار الجنان).

(٥) الفتوحات الربانية ١٢٧/١

(١) الهداية وفتح القدير ١٧٦/١، ١١٤

(٢) فتح القدير ١١٤/١

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ١١٧/١، ١٩٥

(٤) الفتوحات الربانية ١٤٣/١

(٥) حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه بعض الصحابة تيمم». أخرجه البخاري (الفتح ٤٤٤/١ - ط السلفية) من حديث أبي جهم بن الحارث.

(٦) شرح عدة الحصن الحصين ٣٢، ونزل الأبرار ص ٢٩

تعالى، أو أن يتكلم، صرح به من الشافعية النووي وغيره، وهو مذهب الحنابلة. وقال ابن كج: إنه يحرم الذكر في تلك الحال، وإليه مال الأذرعى والزركشي.

ونقلت إجازة الذكر في المرحاض عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، وعن النخعي.

وصرح النووي في المجموع بأنه إذا عطس في الخلاء فلا يحمّد الله بلسانه بل بقلبه. وقال في الأذكار: وصرح بعض أصحابنا بأنه لا يشمت عاطسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن. وكذا في حال الجلباع.^(١)

وانظر مصطلح: (قضاء الحاجة).

ج - التحري في الأمكنة:

٣٠ - يجتنب الذكر في المواضع القذرة وموضع التخلي كما تقدم.^(٢) ومن الأدب أن يكون موضعه نظيفا خاليا عما يشغل البال.^(٣)

أما الحيام فقد صرح الشافعية والحنابلة بأنه لا يكره ذكر الله تعالى فيه، أو على سطحه ونحوه من كل ما يتبعه في بيع أو إجارة، لما روى

(١) الفتوحات الربانية ١/ ٣٩٢، ٣٨٧، وكشاف القناع ١/ ٦٣، وابن عابدين ١/ ٢٣٠، وفتح القدير ١/ ٤١٤
(٢) نزل الأبرار ص ٣٦٩
(٣) الفتوحات الربانية ١/ ١٤٢

فتحرم قراءته على الحائض والنفساء والجنب، لحديث: «لا يقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن».^(١)

وتفصيل ذلك في (قرآن، جنب، وحيض). فإن قرأ شيئا من الأذكار التي توافق القرآن من وجب عليه الغسل، وكان ينوي بها الذكر لا القرآن، فلا بأس، وذلك كالبسملة، والحمد لله رب العالمين، ولا إله إلا الله، وكآتي الركوب ﴿سبحان الذي سخر لنا هذا...﴾^(٢) وآية النزول: ﴿رب أنزلني منزلا مباركا...﴾^(٣) وآية الاسترجاع ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾.^(٤)

وقيل: يحرم على من عليه غسل قراءة آية ولو بقصد ذكر، هذا للباب. ذكره صاحب مطالب أولي النهى.^(٥)

ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة:

٢٩ - يكره لمن هو في الخلاء لحاجته أن يذكر الله

(١) حديث: «لا يقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن». أخرجه الترمذي (١/ ٢٣٦ - ط الحلبي) من حديث ابن عمر، ثم نقل الترمذي عن البخاري تضعيف راوي في سننه.

(٢) سورة الزخرف ١٣/

(٣) سورة المؤمنون ٢٩/

(٤) سورة البقرة ١٥٦/

(٥) كشاف القناع ١/ ١٤٨، مطالب أولي النهى ١/ ١٧٠، والفتوحات الربانية ١/ ١٣٠، والمجموع ٢/ ٣٥٢، ونزل الأبرار ص ١٠، وبهية المحتاج ١/ ٢٠٤

وقال النبي ﷺ فيها: «إنها هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن»^(١).

ومنها المشاعر المعظمة، كما قال الله تعالى: ﴿فإذا أفغستم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام﴾^(٢).

هـ - تحري الأزمات الفاضلة :

٣٢- وذلك كالغدو والأصال، وأطراف الليل والنهار، لما ورد من الأمر بذلك في كتاب الله تعالى كقوله: ﴿وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار﴾^(٣) وقوله ﴿فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار لعلك ترضى﴾^(٤) وقوله: ﴿واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا . ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا طويلا﴾^(٥).

قيل وإنما خص من النهار البكرة والعشي لأن الشغل فيهما غالب على الناس .

قال النووي : أشرف أوقات الذكر في النهار الذكر بعد صلاة الصبح ، قال ابن علان : إنما فضل الذكر ذلك الوقت لكونه تشهد

النخعي أن أبا هريرة دخل الحمام فقال: لا إله إلا الله.^(١)

ولا يكره ذكر الله في الطريق،^(٢) وفي الحديث «ما سلك رجل طريقا لم يذكر الله عز وجل فيه إلا كان عليه ترة»^(٣).

والأصل في جميع المواضع أن ذكر الله تعالى فيها مندوب إليه ما لم يكن في الموضع سبب من أسباب الكراهة.^(٤) لقوله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون﴾^(٥).

د - تحري الأماكن الفاضلة :

٣١ - كالمساجد لقوله تعالى: ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه﴾^(١).

(١) كشف الفناح ١/ ١٦٠، ومطالب أولي النهي ١٨٧/١ والفتوحات الربانية ١/ ١٤٦

(٢) نزل الأبرار ص ٣٦٩، والفتوحات الربانية ١/ ١٤٦

(٣) حديث: «ما سلك رجل طريقا لم يذكر الله فيه إلا كان عليه ترة» أخرجه أحمد (٤٣٢/٢) ط اليمنى، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٩٣- ط دار البيان) من حديث أبي هريرة، واللفظ لابن السني، وقال الهيثمي في المجمع (١٠: ٨٠)، «رواه أحمد، وأبو إسحاق مولى عبده بن الحارث لم يوثقه أحمد ولم يخرجه، ويقية رجال أحمد إسنادي أحمد رجال الصحيح».

والترّة: النقص أو التبعة . النهاية . مادة: «وتر» .

(٤) الفتوحات الربانية ١/ ١٧٦

(٥) سورة الجمعة/ ١٠

(٦) سورة النور/ ٣٦

(١) الحديث تقدم تحريجه ف/ ٣

(٢) سورة البقرة/ ١٩٨

(٣) سورة خافر/ ٥٥

(٤) سورة طه/ ١٣٠

(٥) سورة الإنسان/ ٢٥ ، ٢٦

فينبغي استعماله في أوقات النهي لمكان الخلاف، واستحسنه الخطاب. ^(١)

و- الدعاء بعد الأعمال الصالحة:

٣٣- ومن ذلك قوله تعالى في شأن صلاة الجمعة: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون﴾ ^(٢) وقوله في صلاة الخوف: ﴿فإذا قضيت الصلاة فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم﴾ ^(٣) وقوله في الانتهاء من مناسك الحج: ﴿فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا﴾ ^(٤) وقال النووي: أجمع العلماء على استحباب الذكر بعد الصلاة، وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة في أنواع منه متعددة، ^(٥) وفي الصحيحين عن ابن عباس «أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ». ^(٦)

الملائكة، ^(١) قال تعالى: ﴿وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا﴾ ^(٢) وفي الحديث المرفوع «من صلى الغداة في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة تامة تامة تامة» ^(٣) ومن هنا كره مالك الكلام بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس لأجل الانشغال بالذكر ويكره النوم عندهم حينئذ. ^(٤)

ومن أفضل مواسم الذكر عشري الحجة. قال النووي: يستحب الإكثار من الذكر فيها زيادة على غيرها، ويستحب من ذلك يوم عرفة ما لا يستحب في غيره. ^(٥) لقوله تعالى: ﴿ويذكروا اسم الله في أيام معلومات﴾ ^(٦)

والأصل أن ذكر الله تعالى مستحب في كل وقت، ولا يستثنى من ذلك أوقات النهي، بل قد نقل عن الغزالي في الإحياء وغيره أن من قال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات قامت مقام تحية المسجد،

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣١٤، والقلوبي ٢١٥/١

(٢) سورة الجمعة/ ١٠

(٣) سورة النساء/ ١٠٣

(٤) سورة البقرة/ ٢٠٠

(٥) الفتوحات الربانية ٣/ ٢٧ - ٢٩

(٦) حديث ابن عباس: «أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف

الناس». أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥ ط

السلفية)، ومسلم (١/ ٤١٠ - ط الحلبي).

(١) الأذكار والفتوحات الربانية ٣/ ٦٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦

(٢) سورة الإسراء/ ٧٨.

(٣) حديث: «من صلى الغداة في جماعة». أخرجه الترمذي

(٢/ ٤٨١ - ط الحلبي) من حديث أنس بن مالك، وقال:

«حديث حسن غريب».

(٤) مواهب الإكليل ٢/ ٧٤، وحاشية الدسوقي ١/ ٣١٧،

وجواهر الإكليل ١/ ٧٤

(٥) الأذكار النووية والفتوحات الربانية ٤/ ٢٤٨

(٦) سورة الحج/ ٢٨

ز - تجنب الذكر في أحوال معينة :

٣٤ - ونذكر منها مايلي :

١ - حال قضاء الحاجة كما تقدم .

٢ - حال الجماع . قال ابن علان : الذكر عند نفس قضاء الحاجة أو الجماع لا يكره بالقلب بالإجماع . وأما الذكر باللسان حينئذ فليس مما شرع لنا ولا ندبنا إليه النبي ﷺ ، ولا نقل عن أحد من الصحابة ، بل يكفي في هذه الحال الحياء والمراقبة .^(١)

أما عند إرادة قضاء الحاجة أو الجماع فهناك أذكار مأثورة معروفة .

٣ - حال خطبة الجمعة لمن يسمع صوت الخطيب ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^(٢) ولأن الإنصات إلى الخطبة واجب عند الجمهور .^(٣) ومثاله التسبيح والتهليل .^(٤) لكن إن كان لا يسمع لبعده أو لغير ذلك من الأسباب فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجوز له من الكلام أن يذكر الله من غير أن يرفع صوته ، قال أحمد : لا بأس أن يصلي على النبي ﷺ بينه وبين نفسه . قال ابن قدامة :

ورخص له في القراءة والذكر عطاء وسعيد والنخعي والشافعي . واحتج لهذا بما روى عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ « يحضر الجمعة ثلاثة نفر : رجل حضرها يلغو ، وهو حظه منها ، ورجل حضرها يدعو ، فهو رجل دعا الله إن شاء أعطاه وإن شاء منعه ، ورجل حضرها بإنصات وسكوت . » الحديث .^(١)

وإن كان للذكر سبب كشميت العاطس ورد السلام فقد اختلف فيه الفقهاء فذهب الثوري وأحمد في رواية عنه - وإسحاق إلى أنه يفعله وإن كان يسمع الخطبة لكونه واجبا كتحذير ضير ، وذهب أحمد في الرواية الأخرى إلى أنه لا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا إن كان يسمع الخطبة ، ويفعله إذا لم يسمع^(٢) وكالتأمين على دعاء الخطيب والصلاة على النبي ﷺ والتعوذ عند ذكر ما يستدعيه صرح المالكية بجوازه على اختلاف في أنه يسره أو يجهر به .

وفي المدونة : من عطس والإمام ينقلب حمد الله سرا .^(٣)

ومذهب الشافعية أن عمل التحريم للذكر

(١) حديث : « يحضر الجمعة ثلاثة نفر » . أخرجه أبو داود

(٢٦٦/١) - تحقيق عزت عبيد دعاس ، وإسناده حسن .

(٢) المغني ٢/ ٣٢٠ - ٣٢٤ ، والقليوبي على شرح المنهاج ٢٨٠/١

(٣) مواهب الجليل ٢/ ١٧٦ ، والدسوقي ٣٨٥/١ ، وجواهر الإكليل ٩٨/١

(١) الفتوحات الربانية ١/ ١٤٣

(٢) سورة الأعراف/ ٢٠٤ .

(٣) الفتوحات الربانية ١/ ١٤٤ ، والقليوبي ٢٨٠/١

(٤) مواهب الجليل ٢/ ١٧٦ ، والدسوقي ٣٨٥/١ ، وجواهر الإكليل ٩٨/١ ، والزرقاني ٦٣/٢

متخشعا بسكينة ووقار. قال النووي : ولو ذكر على غير هذه الأحوال جاز ولا كراهة، ويكون تاركا للأفضل ا هـ.

أنشاء الخطبة هو في حالة كون الخطيب في ذكر أركان الخطبة دون ماعداها، فلا يحرم قبلها ولا بينها ولا بعدها ولا يكره. (١)

قال ابن علان : قوله متخشعا أي ذا خشوع في الباطن ولو بتكلفه، وقيل الخشوع في الجوارح والخضوع في القلب. (١) وبما يرشد إلى ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة﴾ (٢) وقال ابن كثير : أي اذكر الله في نفسك رغبة ورهبة وبالقول. (٣) وقال أبو حيان : أي يذكره بالقول الخفي الذي يشعر بالتذلل والخضوع كما يناجي الملوك. (٤)

ح - استقبال القبلة في مجلس الذكر :

٣٥ - من آداب الذكر استقبال الذكر القبلة. قال الشوكاني : وجه ذلك أنها الجهة التي يتوجه إليها العابدون لله سبحانه وتعالى والداعون له والمقربون إليه. (٣)

وروى الطبراني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إن لكل شيء سيذا وإن سيد المجالس قبالة القبلة» (٣)

ومن ذلك وأن النبي ﷺ لما أراد أن يدعوفي الاستسقاء استقبل القبلة. (٤)

ط - الرغبة والخشوع والتدبير :

٣٦ - من آداب الذكر أن يجلس الذكر متذلا

وقال الشوكاني : التدبير للذكر أكمل لأن

الذاكر يكون في حكم المخاطب والمناجي . ثم قال : ويكون أجره أتم وأوفى، ولا ينافي ثبوت

(١) القلوبي ١ / ٢٨٠

(٢) تحفة الذاكرين ص ٣٤، ٣٥، الفتوحات الربانية ١ / ١٣٦

(٣) حديث : «إن لكل شيء سيذا، وإن سيد المجالس قبالة القبلة». أوردوه الهيتمي في المجموع (٨ / ٥٩ - ط القدسي)

وقال : «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن».

(٤) حديث : ولما أراد النبي ﷺ أن يدعوفي الاستسقاء استقبل

القبلة. أخرجه البخاري (الفتح ٢ / ٥٩٥ - ط السلفية)

من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري.

(١) الفتوحات الربانية ١ / ١٣٦، وتحفة الذاكرين ص ٣٦

(٢) سورة الأعراف / ٢٥٥

(٣) تفسير ابن كثير عند تفسير آخر سورة الأعراف.

(٤) الفتوحات الربانية ٣ / ٧٥

الحديث: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» فذكر منهم: «ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه»، وفي رواية: «ذكر الله في خلوة»^(١) قال ابن حجر: أي لأنه أبعد عن الرياء.^(٢)

وسياي حكم الاجتماع على الذكر (ف/ ٤٠)

حكم إخفاء الذكر :

٣٨ - لا يعتد بشيء مما رتب الشارع الأجر على الإتيان به من الأذكار الواجبة أو المستحبة في الصلاة وغيرها حتى يتلفظ به الذاكر ويسمع نفسه إذا كان صحيح السمع، وذلك لأن قول النبي ﷺ في أكثر من مناسبة بأن من قال كذا كان له من الأجر كذا لا يحصل له ذلك الأجر إلا بما يصدق عليه معنى القول، وهو لا يكون إلا بالتلفظ باللسان. ولا يحصل ذلك عند الجمهور بمجرد تحريك اللسان بغير صوت أصلا بل لا بد من صوت، وأقله أن يسمع نفسه.

وفي الحديث القدسي «أنا مع عبدي إذا هو ذكرني وتحركت شفثاه»^(٣)

ما ورد الوعد به من الأذكار لمن جاء بها وإن لم يتدبر معناها، لأنه لم يرد تقييد ما وعد به من ثوابها بالتدبر والفهم. ووافقه الشيخ صديق حسن خان.^(١)

أما ابن علان فقال: نص العلماء على أنه لا بد من فهم معنى التهليله وإلا لم يتفزع بها صاحبها في الإنقاذ من الخلود في النار، قال: ومثلها باقي الأذكار لا بد في حصول ثوابه من معرفته ولو بوجه.^(٢)

ي - الحرص على الذكر في العزلة والانفراد عن الناس:

٣٧ - الذكر في حال العزلة عن الناس والانفراد عنهم وحيث لا يعلم به إلا الله تعالى أفضل من الذكر في الملاء، ولكل من الحالين فضله، لقوله تعالى في الحديث القدسي: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم».^(٣) قال ابن حجر: «قال بعض أهل العلم: يستفاد منه أن الذكر الخفي أفضل من الذكر الجهرى، والتقدير: إن ذكرني في نفسه ذكرته بثواب لا أطلع عليه أحدا».^(٤) وفي

(١) حديث: «سبعة يظلهم الله في ظله». أخرجه البخاري (الفتح ١٤٣/٢ - ط السلفية) من حديث أبي هريرة، ورواه: «ذكر الله في خلوة» أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/١٢).

(٢) فتح الباري ١٤٧/٢، ومجلة الفاري ١٧٩/٥، ١٨٠ (٣) حديث: «أنا مع عبدي إذا هو ذكرني وتحركت»

(١) تحفة الذاكرين ص ٣٢ والفتوحات الربانية ١/١٤٨، ونزل الأبرار ص ١٠
(٢) الفتوحات الربانية ١/١٤٨
(٣) الحديث تقدم ترجمته في ف/ ٣
(٤) فتح الباري ١٣/٣٨٦

المأذون به في الذكر، فالأصل أن الذاكر يناجي ربه، والله تعالى قد وسع سمعه الأصوات، فينبغي أن لا يجهر بالذكر فوق ما يسمع نفسه، لأن ذلك أقرب للخشوع وأبعد من الرياء، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رِيكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾^(١) وقال: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرَعًا وَخِيفَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢) قال بعض المفسرين: أي المعتدين برفع أصواتهم في الدعاء.^(٣)

وقال النبي ﷺ: «اربعوا على أنفسكم إنكم لا تدعون أسم ولا غائباً، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته».^(٤)

قال في نزل الأبرار: الطريقة المثلى في هذا الباب أن يجهر في الموضع الذي ورد فيه الجهر، ويسر في الموضع الذي ورد فيه الإسرار، وهذه المواضع مبنية في علم الحديث، والموضع الذي لم يرد فيه الدليل على الجهر أو السرفالذاكر فيه بالخيار، ولكن لا بد للذاكر فيه من ملاحظة قوله

وقال الشوكاني: لم يرد ما يدل على اشتراط أن يسمع نفسه بل يصدق عليه أنه قول بمجرد التلفظ وهو تحريك اللسان وإن لم يسمع نفسه.^(١)

ومع هذا فالإسرار بالذكر بالقلب بدون تلفظ ولا تحريك للسان بل بإمرار الكلام الذي يذكر به على القلب من تسبيح وتحميد وتهليل وغير ذلك كله جائز ويؤجر عليه فاعله لقول الله تعالى في الحديث القدسي «وإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي».^(٢)

وهذا النوع من الذكر جائز حيث يمتنع الذكر اللساني، كحال قضاء الحاجة والجماع وعند خطبة الجمعة. ومن ذلك إمرار القرآن على القلب للجنب أو الحائض، قال ابن علان: ومن ذلك الهمس به من غير أن يسمع نفسه لأنها ليست بقراءة فلا يشملها النهي.^(٣)

رفع الصوت بالذكر :

٣٩- ينبغي أن يراعى مقدار رفع الصوت

(١) سورة الأعراف/ ٢٠٥

(٢) سورة الأعراف/ ٥٥

(٣) تحفة الذاكرين ص ٣٦، وابن عابدين ١٧٥/٢، وجواهر الإكليل ٢٥٦/١

(٤) حديث: «اربعوا على أنفسكم». أخرجه مسلم (٤/٢٠٧٦، ٢٠٧٧ - ط الحلبي) من حديث أبي موسى الأشعري.

= شفته. أخرجه أحمد (٢/٥٤٠ - ط الميمنية) من حديث أبي هريرة، وألحاكم (١/٤٩٦ - ط دائرة المعارف العشائية) من حديث أبي البرداء، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) تحفة الذاكرين ص ٣٧، ونزل الأبرار ص ١١، والفتوحات الربانية ١٥٥/١ وما بعدها.

(٢) الحديث تقدم ترجمته في ٣/

(٣) الفتوحات الربانية ١٢٧/١ - ١٢٩

وتفصيل ذلك في مصطلحي: (إسراء، جهر).

٢ - بعض أنواع أذكار الصلاة وردت السنة فيها بالجهر كالبسملة، والتأمين، والقنوت، والتكبير، والتسبيح، والتحميد بعد الصلاة، وتكبيرات العيد، والتلبية في الحج^(١) وفي بعض ذلك خلاف يرجع إليه في مواضعه، وفي مصطلحي: (إسراء، وجره).

٣ - بعض الأذكار التي يراد بها التنبيه أو التعليم، أو فائدة أخرى كان يرفع صوته بالتسمية على الطعام حتى ينبه غيره، أو بالقراءة في صلاة الليل ليسمع أهله^(٢). قال المالكية: ورفع صوت مرابط وحارس بحر بالتكبير في حرسهم لأنه شعارهم ليلا ونهارا^(٣).

الاجتماع للذكر :

٤٠ - أورد صاحب نزل الأبرار الحديث المرفوع «لا يقعد قوم يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة، وغشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وذكرهم الله فيمن عنده»^(٤) ثم قال: في الحديث

تعالى: ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(١) لتلا يتجاوز الحدود المضروبة له^(٢) ولئلا صرح الحنفية بكرة رفع الصوت بالذكر مع الجنابة^(٣). وقد اضطرب كلام الحنفية في هذا الأصل، فنقل عن القاضي أن الجهر بالذكر في غير المواضع التي ورد فيها حرام لما صح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أخرج جماعة من المسجد يملون ويصلون على النبي ﷺ جهرا، وقال لهم: ما أراكم إلا مبتدعين. وقال في الفتاوى الخيرية: إن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فالإسراء أفضل حيث خيف الرياء أو تأذي المصلين أو النيام، والجهر أفضل حيث خلا عما ذكر^(٤).

ويستثنى من هذا الأصل مواضع ينبغي فيها الجهر بالذكر ورفع الصوت به، لما في ذلك من المصالح التي قدرها الشرع في ذلك، فمنها:

١ - ما قصد به الإسماع والتبليغ، كالأذان والإقامة وتكبيرات الإمام وقراءته في الجهرية وتكبيرات المبلغ وإلقاء السلام وجوابه. ونحو ذلك فيجهر في ذلك بالقدر الذي يحصل به المقصود^(٥).

(١) جواهر الإكليل ١/٢٥٦

(٢) كشف القناع ١/٣٦٦ - ٣٦٨

(٣) جواهر الإكليل ١/٢٥٦

(٤) حديث: «لا يقعد قوم يذكرون الله أخرجه مسلم

(٤/٢٠٧٤ - ط الخلفي) من حديث أبي هريرة وأبي

سعيد.

(١) سورة الإسراء/ ١١٠

(٢) نزل الأبرار ص ٨

(٣) فتح القدير ١/٤٦٩

(٤) ابن عابدين ٥/٢٥٥

(٥) ابن عابدين ٢/١٧٥

وقال ابن تيمية: الاجتماع على القراءة والذكر والدعاء حسن إذا لم يتخذ سنة راتبه ولا اقترن به منكر من بدعة. ^(١)

وقال عطاء: «مجالس الذكر هي مجالس الحلال والحرام، أي مجالس العلم» ولا يعني ذلك انحصار مجالس الذكر المشروعة بها، بل هي من جملة مجالس الذكر، وإنما أراد عطاء التنقيص على أخص أنواعه، وليست مجالس البدع ومزامير الشيطان. ^(٢)

وعن الإمام أحمد: لواجتمع القوم لقراءة ودعاء وذكر فعنه أنه قال: وأي شيء أحسن منه، وعنه: لا بأس بذلك. وعنه: أنه يحدث. ونقل عنه ابن منصور: ما أكرهه إذا اجتمعوا على غير وعد إلا أن يكثرُوا. قال ابن منصور: يعني يتخذوه عادة. وقال ابن عقيل: أبرأ إلى الله من جموع أهل وقتنا في المساجد والمشاهد في ليال يسمونها إحياء. وكرهه مالك. ^(٣)

الذكر الجماعي :

٤١ - وهو ما ينطق به الذاكرون المجتمعون بصوت واحد يوافق بعضهم بعضاً، وقد جعله

ترغيب عظيم في الاجتماع على الذكر، فإن هذه الخصائص الأربع في كل واحدة منها ما يثير رغبة الراغبين، ويقوي عزيمة الصالحين على ذكر الله. ^(١)

وفي الحديث أيضاً أن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى ملائكة يطوفون في الطريق يلتصقون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكر الله تنادوا: هلموا إلى حاجتكم، فيحفونهم بأجنتهم إلى السماء الدنيا». الحديث وفي آخره «فيقول الله عز وجل: أشهدكم أني غفرت لهم. فيقول ملك من الملائكة: فيهم فلان ليس منهم، إنما جاء لحاجة، قال: هم الجلوساء لا يشقى جلسهم». ^(٢)

ومن هنا قال النووي: يستحب الجلوس في خلق الذكر. ^(٣) وأورد ما في صحيح مسلم أن النبي ﷺ خرج على حلقة من أصحابه، فقال: «ما أجلسكم؟ قالوا: جلسنا نذكر الله ونحمده على ما هدانا للإسلام ومنّ به علينا. إلى أن قال: أتاني جبريل فأخبرني أن الله يباهي بكم الملائكة». ^(٤)

(١) نزل الأبرار ص ١٧

(٢) حديث: «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق». أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٨/١١ - ٢٠٩ - ط السلفية) ومسلم (٢٠٦٩/٤ - ٢٠٧٠ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(٣) الفتوحات الربانية ١/ ٨٩ - ١٠٦

(٤) حديث: «أن النبي ﷺ خرج على حلقة من أصحابه».

= أخرجه مسلم (٢٠٧٥/٤ - ط الحلبي) من حديث معاوية.

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص ٨٦ مطبعة المدني.

(٢) الفتوحات الربانية ١/ ١١٤

(٣) كشاف الفتاوى ١/ ٣٢

حال المؤمنين عند الذكر :

٤٢ - ذكر الله تعالى حال المؤمنين عند الذكر، فنعتهم تارة بالوجل، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ﴾^(١) وبالخشوع، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٢) ونعتهم تارة أخرى بالطمأنينة عند الذكر كما في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾^(٣).

وجمع بين الأمرين في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَقْشَعْر مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^(٤).

فأما الوجل فهو الخوف والخشية من الله تعالى لما يقوم بالقلب من الرهبة عند ذكر عظمته وجلاله ونظيره إلى القلوب والأعمال، وذكر أمر الآخرة وما فيها من الحساب والعقاب، فيقتشع الجلد بسبب الخوف الأخذ بمجامع القلوب،

الشاطبي إذا التزم بدعة إضافية تجتنب^(١) قال : إذا نذب الشرع إلى ذكر الله فالتزم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد وصوت واحد لم يكن في نذب الشرع ما يدل على هذا التخصيص الملتزم لأن التزام الأمور غير اللازمة يفهم على أنه تشريع، وخصوصاً مع من يقتدى به في مجامع الناس كالمساجد، فإذا أظهرت هذا الإظهار ووضعت في المساجد كسائر الشعائر كالآذان وصلاة العيدين والكسوف، فهم منها بلاشك أنها سنة إن لم تفهم منها الفرضية، فلم يتناولها الدليل المستدل به، فصارت من هذه الجهة بدعة محدثة. ونحوه لابن الحاج^(٢) في المدخل^(٣).

(١) الاعتصام للشاطبي ٢٠٠/١ القاهرة، المكتبة التجارية وينظر ابن هادين ٢٥٥/٥

(٢) اللجنة ترى أن اشتراك مجموعة في الأذكار المأثورة أو الأدعية الواردة أو قراءة القرآن بصوت واحد جائز بشرط عدم التشويش على المصلين أو غيرهم مما هم فيه من عمل مشروع ولا سيما إذا كانت هذه الطريقة تساعد على النشاط وتعليم غير المتعلم، وبشرط ألا تعتقد هذه الكيفية أنها واجبة أو مستوتة بصورتها وإتياها وسيلة لتعليم غير المتعلم وللمعاون على البر والتقوى، واللجنة تشير إلى أنه لبعض علماء المالكية فتوى بهذا الشأن تنظر في ج ١ ص ٢٨١ من كتاب المعيار المغرب لأحد بن يحيى الوترسي المالكي كما استند النووي في جواز رفع الصوت بالذكر إلى حديث في الصحيحين عن ابن عباس وأن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ، وقال ابن عباس : كنت أهدم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته. الحديث تقدم تحريجه في ف/ ٣٣ (الأذكار ص ٦٧)

(٣) المدخل لابن الحاج ٢٩٧/١

(١) سورة الأنفال/ ٢

(٢) سورة الحديد/ ١٦

(٣) سورة الرعد/ ٢٨

(٤) سورة الزمر/ ٢٣

﴿ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله﴾^(١)
هذا نعت أولياء الله، ولم ينعتهم بذهاب عقولهم
والغشيان عليهم إنما هذا في أهل البدع.^(٢)

وقال الشاطبي: وقد مر ابن عمر برجل من
أهل العراق ساقط، والناس حوله، فقال:
ما هذا؟ قالوا إذا قرئ عليه القرآن، أو
سمع الله عز وجل يذكر، خر من خشية الله،
قال ابن عمر: «والله إنا لنخشى الله ولا نسقط،
ثم قال: إن الشيطان يدخل في جوف أحدهم،
ما كان هذا صنيع أصحاب محمد ﷺ». قال
الشاطبي: وهذا إنكار.

وقيل لأساء بنت أبي بكر: «إن ناسا ما هنا
إذا سمعوا القرآن تأخذهم غشية، فقالت: أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم».

وقيل لصائفة رضي الله عنها: إن قوما إذا
سمعوا القرآن يغشى عليهم. فقالت: إن
القرآن أكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال،
ولكنه كما قال الله تعالى: ﴿تقشعر منه جلود
الذين يخشون ربهم...﴾ الآية.^(٣)

وعن أنس بن مالك أنه سئل عن القوم يقرأ
عليهم القرآن فيصعقون، قال: «ذلك فصل
الخواارج» وهذا تنبيه منه رضي الله عنه إلى أن
هذا فعل من لم يعلم من الدين إلا ظاهره، ولم

وخاصة عند تذكرهم ما وقعوا فيه من المعصية
والتنفريط في جنب الله.

وأما الطمأنينة فهي ما يحصل من لين القلب
ورقته وسكونه، وذلك إذا سمعوا ما أعد
للمتقين من جزيل الثواب، وذكروا رحمته
ومغفرته وصدق وعده لمن فعل الطاعات واستقام
على شرع الله تعالى.^(١)

وقد يصحب الخشية البكاء، وفيض الدمع،
كما في الحديث عن عبد الله بن الشخير قال:
«انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يصل ويجوفه أنيز
كأزيز المرجل من البكاء».^(٢) وقال النبي ﷺ:
«سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا
ظله...» فذكر منهم: «ورجل ذكر الله خاليا
ففاضت عيناه».^(٣)

أما ما يتكلفه بعض الناس من التغاضي
والصعق والصياح والشطح فقد قال الشاطبي
وغيره: هو بدع مستنكرة.

وقال ابن كثير: قال قتادة في قوله تعالى:

(١) تفسير الرازي ٤٩/١٩ عند الآية ٢٨ من سورة الرعد،
وتفسير ابن كثير عند الآية نفسها. وتفسير القرطبي
٣١٥/٩، ٢٥٠/١٥.

(٢) حديث عبد الله بن الشخير: «انتهيت إلى النبي ﷺ وهو
يصل». أخرجه النسائي (١٣/٣) - ط المكتبة التجارية
والحاكم (١/٢٦٤) - ط دائرة المعارف العشائية) وصححه
الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) الحديث تقدم تخريجه في ٣٧.

(١) سورة الزمر/ ٢٣
(٢) تفسير ابن كثير ٤/ ٥١٠ عند الآية ٢٢ من سورة الزمر.
(٣) سورة الزمر/ ٢٣

للعقلاء، ورحمة لهم، إذ لم يتخذ مثل هذا طريقاً إلى الله وتشبهاً بالصالحين. (١)
وقال الأجرى: يقال لمن فعل هذا: اعلم أن أصدق الناس موعظة، وأنصح الناس لأمتهم، وأرق الناس قلباً، وخير الناس من جاء بعده - أي بعد النبي ﷺ - لا يشك في ذلك عاقل، ما صرخوا عند موعظة، ولا زعقوا، ولا رقصوا، ولا زفنا، ولو كان هذا صحيحاً لكانوا أحق به أن يفعلوه بين يدي النبي ﷺ، ولكنه بدعة وباطل ومنكر اهـ. (٢)

وقال ابن عابدين: وفي الملتقى عن النبي ﷺ أنه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنائز والزحف والتذكير، فما ظنك عند الغناء الذي يسمونه وجداً ومحبة فإنه مكروه لا أصل له في الدين. (٣)

قسوة القلب عند الذكر :

٤٤ - هذه حال مقابلة لحال المؤمنين، ومشاهدة لحال الكفار والمنافقين، قال الله تعالى في حق المؤمنين: ﴿إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (١) فكان وجل القلوب عند

يفقه حدوده، ويظهر أن هذا الأمر كان في الخوارج فاشياً، كما قال أبو حمزة الشاري يمدح أصحابه من الشراء «كلوا مروا بآية خوف شهقوا خوفاً من النار، وإذا مروا بآية رحمة شهقوا شوقاً إلى الجنة». (١)

وعن ابن الزبير قال: «جثت أبي، فقال: أين كنت؟ فقلت: وجدت أقواماً يذكرون الله، فبرعد أحدهم حتى يغشى عليه من خشية الله، فقعدت معهم. فقال: لا تقعد بعدها. فرأيت كأنه لم يأخذ ذلك في». فقال: رأيت رسول الله ﷺ يتلو القرآن، ورأيت أبا بكر وعمر يتلوان القرآن، فلا يصيبهم هذا، أفتراهم أخشع لله من أبي بكر وعمر؟ فرأيت ذلك كذلك فتركهم. (٢)

الرقص والدوران والطلب والزمر عند الذكر:

٤٣ - يزيد بعض أهل البدع عند الذكر على ما تقدم أموراً أخرى، قال الشاطبي: ياليتهم وقفوا عند هذا الحد المذموم، ولكنهم زادوا على ذلك الرقص والزمر والدوران والضرب على الصدور، وبعضهم يضرب على رأسه، وما أشبه ذلك من العمل المضحك للحمقى، لكونه من أعمال الصبيان والمجانين، المبكي

(١) الاعتصام للشاطبي ٢٢٣/١ - ٢٢٥، وتفسير القرطبي

٢٤٩/١٥

(٢) الاعتصام للشاطبي ٢٢٦/١

(٣) ابن عابدين ٢٥٥/٥

(٤) سورة الأنفال/٢

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٦/١٠ (٣٨) في حوادث سنة

١٣٠هـ.

(٢) المدخل لابن الحاج ٦/٢

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَذِكْرِ اللَّهِ﴾. ^(١)

الإكثار من الذكر:

٤٥ - الإكثار من الذكر مندوب إليه لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا. وَسَبِّحُوا بِكُرَّةٍ وَأَصِيلًا﴾ ^(٢) وقوله: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ^(٣) وقول النبي ﷺ: «سبق المفردون» قالوا وما المفردون يا رسول الله؟ قال: «الذاكرون الله كثيرا والذاكرات» ^(٤) وقال رجل للنبي ﷺ: «إن شرائع الإسلام قد كثرت علي فأخبرني بشيء أتشبث به؟ فقال: «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله» ^(٥).

وذم الله تعالى المنافقين بأنهم: ﴿إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاوُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ^(٦) وقد اختلف في

الذكر علامة على صدق إيمانهم وإنابتهم، وقال في شأن الكفار ﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ ^(٧) وفي شأن الكفار والمنافقين ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُفَاسِقِينَ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَوْلَتْكَ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ﴾. ^(٨)

وقد حذر الله تعالى المؤمنين من قسوة القلب عند الذكر بسبب طول الأمد والانشغال بها يصرف عن ذكر الله والاعتنا به فقال: ﴿رَجُلٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...﴾ ^(٩) وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنْ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾. ^(١٠)

وعن ابن مسعود قال: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَذِكْرِ اللَّهِ﴾ إلا أربع سنين. ^(١١)

وعن أنس قال: استبطأ الله قلوب المهاجرين بعد سبع عشرة من نزول القرآن فأنزل الله:

(١) سورة الزمر/ ٤٥

(٢) سورة الزمر/ ٢٢

(٣) سورة النور/ ٣٧

(٤) سورة الحديد/ ١٦

(٥) حديث ابن مسعود: أخرجه مسلم (٤/ ٢٣١٩) - ط (الحلي).

(١) حديث أنس: أخرجه السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٥٧) - ط دار الفکر وعزاه لابن مردويه.

(٢) سورة الأحزاب / ٤١ ، ٤٢

(٣) سورة الأحزاب/ ٣٥

(٤) الحديث تقدم تخريجه في ف/ ٣

(٥) حديث: «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله». أخرجه الترمذي (٥٨/ ٥) - ط الحلي وقال: «حديث حسن غريب».

(٦) سورة النساء/ ١٤٢

الحديث: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل». (١)

ويتعلق بالإكثار من الذكر والمواظبة عليه أمور منها:

أ - التحزيب والأوراد وقضاء ما يفوت:

٤٦ - قال ابن قتيبة: الحزب من القرآن الورد، وهو شيء يفرضه الإنسان على نفسه يقرؤه كل يوم ١ هـ. والمراد هنا ما يرتبه الإنسان على نفسه من الأذكار. وفي الحديث: «من نام عن حزيه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنها قرأه من الليل». (٢) وهذا وارد في الحزب من القرآن، لكن قال النووي: ينبغي لمن كان له وظيفة من الذكر في وقت من ليل أو نهار، أو عقب صلاة، أو حالة من الأحوال، ففاته، أن يتداركها ويأتي بها إذا تمكن منها ولا يهملها، فإنه إذا اعتاد عليها لم يعرضها للتفويت وإذا تساهل في قضائها سهل عليه تضييعها في وقتها. قال الشوكاني: وقد كان

الذكر الكثير المأمور به في الآية، فقال ابن عباس: «المراد يذكرون الله تعالى في أدبار الصلوات، وغدوا وعشيا، وفي المضاجع، وكلما استيقظ من نومه، وكلما غدا أرواح من منزله ذكر الله تعالى». ويوضحه ما قاله أبو عمرو بن الصلاح عما يصير به العبد من الذاكرين الله كثيرا والذاكرات، قال: إذا واطب على الأذكار الماثورة المثبتة صباحا ومساء في الأوقات والأحوال المختلفة ليلا ونهارا كان منهم. أي لأنه إن واطب عليها فهي تشمل الأوقات والأحوال.

وقال عطاء: من صلى الصلوات الخمس بحقوقها فهو داخل في الآية. (٣)

وروى أبوسعيد الخدري وأبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل فصليا، أو صلى ركعتين جميعا كتب في الذاكرين والذاكرات». (٤)

وقال الشوكاني: صدق كثرة الذكر على من واطب على ذكر الله ولو قليلا أكمل من صدقه على من ذكر الله كثيرا من غير مواظبة. (٥)

(١) الأذكار السنوية والفتوحات الربانية ١١٤ - ١٢٦، ونزل الأبرار ص ٩

(٢) حديث: «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل». أخرجه أبو داود (٢/٧٤ - تحقيق عزت حبيد دصلاس) والحاكم (٢/٤١٦ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) نزل الأبرار ص ٩ ومدة الحصن الحصين ص ٣٣

(١) حديث: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل». أخرجه البخاري (الفتح ٢٩٤/١ - ط السلفية) وسلم (٤/٢١٧١ - ط الحلبي) من حديث عائشة. (٢) حديث: «من نام عن حزيه أو عن شيء منه». أخرجه مسلم (١/٥١٥ - ط الحلبي) من حديث عمر بن الخطاب.

بالأنامل فإنهم مسؤولات مستنطقات^(١) يعني أن الأنامل تشهد للذاكر، فأمرهن أن يعقدن عدد التسبيح مستعينات بالأنامل.

وعن عبدالله بن عمرو قال: «رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح». ^(٢) وفي رواية قال: «يعقد التسبيح بيمينه». ^(٣)

قال ابن علان: يحتمل أن المراد العقد بنفس الأنامل، أو بجملة الأصابع. قال: والعقد بالمفاصل أن يضع إبهامه في كل ذكر على مفصل، والعقد بالأصابع أن يعقدها ثم يفتحها. وفي شرح المشكاة: العقد هنا بما يتعارفه الناس. ^(٤)

ويجوز التسبيح بالخصى والنوى ونحو ذلك، وقد عقد أبوداود باباً بعنوان: باب التسبيح بالخصى. ^(٥) أورد فيه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه «أن النبي ﷺ دخل على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبيح به، فقال: أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا، أو أفضل،

الصحابة رضوان الله عليهم يقضون مافاتهم من أذكارتهم التي يفعلونها في أوقات مخصوصة.

وقال ابن علان: المراد بالأحوال: الأحوال المتعلقة بالأوقات، لا المتعلقة بالأسباب كالذكر عند رؤية الهلال، وسماع الرعد، ونحو ذلك فلا يندب تداركه عند فوات سببه. ومن ترك الأوراد بعد اعتيادها يكره له ذلك. ^(٦)

ب - تكرار الأذكار وعدها:

٤٧ - تكرار الذكر مشروع. وقد وردت الأحاديث الكثيرة بترتيب الأجر على أذكار تكررو، كما في الحديث «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة» الحديث إلى قوله: «ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل أكثر منه». ^(٧)

والتكرار لعدد محدود يقتضي عدّ الذكر بشيء يحسبه به، وورد عن يسيرة أن النبي ﷺ قال: «عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس، واعتقدن

(١) حديث: «عليكن بالتسبيح...» أخرجه الترمذي (٥١/٥ - ط الحلبي) وقال: «هذا حديث غريب».

(٢) حديث عبدالله بن عمرو: «رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح». أخرجه أبوداود (١٧٠/٢) - ١٧١ - تحقيق عزت عبيد دماس، والحاكم (١/٥٤٧) - ط دائرة المعارف العثمانية، وصححه الذهبي.

(٣) الفتوحات الربانية ٢٥٠/٣

(٤) عون المعبود ٣٦٦/٤ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(١) الفتوحات الربانية والأذكار النووية ١٤٩/١ وما بعدها، وعدة الحصن الحصين ص ٣٣، ونزل الأبرار ص ١٠

(٢) حديث: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له».

أخرجه البخاري (الفتح ٢٠١/١١ - ط. السلفية) ومسلم (٢٠٧١/٤ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

ابن علان عن شرح المشكاة لابن حجر قوله: في الحديث المذكور نذب اتخاذ السبعة، وزعم أنها بدعة غير صحيح، إلا أن يحمل على تلك الكيفيات التي اخترعها بعض السفهاء، مما يحضها للزينة أو الرياء أو اللعب اهـ^(١) ورد ابن علان القول بأنها بدعة بأن إقرار النبي ﷺ تلك المرأة على العد بالخصى أو النوى ينفي أنها بدعة فإن الإقرار هو من السنة، والسبعة في معنى العد بالخصى، إذ لا يختلف الغرض من كونها منظومة - أي منظومة بخيط - أو متشورة. قال: وقد أفردت السبعة بجزء لطيف سميت «إيقاد المصاييح لمشروعية اتخاذ المصاييح» أوردت فيها ما يتعلق بها من الأخبار والأثار والاختلاف في تفاضل الاشتغال بها أو بعقد الأصابع. وحاصله أن العقد بالأنامل أفضل لاسيما مع الأذكار بعد الصلاة، أما في الأعداد الكثيرة التي يلبي الاشتغال بعدها عن التوجه للذكر فالأفضل استعمال السبعة.^(٢)

الحرص على جوامع الذكر:

٤٩ - المراد بجوامع الذكر ما يقيد فيه الذكر لفظ

(١) في جملة اتخاذ السبعة للزينة أو اللعب بدعة نظر، لأن البدعة في الدين واتخاذها للزينة أو اللعب أمر ديني لا حرج فيه لقوله تعالى: «قل من حرم زينة الله التي أخرج لمبادئ الآية».

(٢) الفتوحات الربانية ١/ ٢٥١، ٢٥٢

فقال: سبحانه الله عدد ما خلق في السماء، سبحانه الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك.^(١)

استخدام السبعة في عدد الأذكار:

٤٨ - السبعة كما قال ابن منظور هي الحرفات التي يعد بها المسيح تسبيحه قال: وهي كلمة مولدة، وقد قال: المسيحية.

قال الشيخ محمد شمس الحق شارح السنن بعد أن أورد حديث سعد بن أبي وقاص السابق ذكره: الحديث دليل على جواز عد التسبيح بالنوى والخصى، وكذا بالسبعة، لعدم الفساق، لتقريره ﷺ للمرأة على ذلك وعدم إنكاره، والإرشاد إلى ما هو أفضل منه لا ينافي الجواز. قال: وقد وردت في ذلك آثار، ولم يصب من قال إن ذلك بدعة.^(٢) وجرى صاحب الحرز على أنها بدعة إلا أنه قال: إنها مستحبة، ونقل

(١) حديث: ودخل على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به. أخرجه أبو داود (٢/ ١٦٩ - ١٧٠ - تحقيق عزت عبيد دهاس)، وقال الذهبي عن راويه «خزيمه» في الميزان (١/ ٦٥٣ - ط الحلبي): «لا يعرف». والمع إلى روايته لهذا الحديث.

(٢) عون المعبود ٤/ ٣٦٧ تنشر دار الفكر بالتصوير عن طبعه السلفية بالمدينة.

قال الأبي: يدل الحديث على أن الذكر الجامع يحصل به من الثواب ما ليس كذلك. وكان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء، ويدع ما سوى ذلك. ^(١) ثم قال: والأظهر أن ذلك كناية عن الكثرة لا أنها مثل كلمات الله تعالى في العدد، لأن كلماته تعالى غير متناهية.

وقال الشوكاني: في الحديث دليل على أن من قال: عدد كذا، وزنة كذا كتب له ذلك القدر، وفضل الله يمن به على من يشاء من عباده. قال: ولا يتجه هنا أن يقال إن مشقة من قال هذا أخف من مشقة من كرر اللفظ كثيرا، فإن هذا باب منحه رسول الله ﷺ لعباد الله وأرشدهم إليه، وهدم عليه، تخفيفا عليهم، وتكثيرا لأجورهم دون تعب ولا نصب فله الحمد.

ونقل ابن علان عن الشيخ أحمد بن عبد العزيز النويري قوله: قد يكون العمل القليل أفضل من العمل الكثير كقصر الصلاة في السفر أفضل من الإتمام، لكن لو نذر إنسان أن يقول: سبحان الله ويحمده عشر مرات، فقال سبحان الله عدد خلقه مرة واحدة فإنه لا يخرج

(١) حديث: «كان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء، ويلغ ما سوى ذلك». أخرجه أبو داود (١٦٣/٢) - تحقيق عزت حميد دحمان - من حديث عائشة. وجود إسناده النووي في الأذكار (ص ٥٩٦) - ط دار ابن كثير.

الذكر بعدد كبير أو مقدار عظيم. وقد ورد في الإرشاد إلى ذلك أحاديث كثيرة منها حديث سعد بن أبي وقاص المتقدم، ومنها حديث جويرية «أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها ثم رجع بعدها أضحى وهي جالسة، فقال: ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟ قالت: نعم، قال: لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن، سبحان الله ويحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته». ^(١)

ونحو ما ورد «ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك». ^(٢) والحمد لله هذا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى. ^(٣)

(١) حديث جويرية: «أن النبي ﷺ خرج من عندها». أخرجه مسلم (٢٠٩٠/٤) - ط الحلبي.
(٢) حديث: «ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك». أخرجه ابن ماجه (١٢٤٩/٢) - ط الحلبي. من حديث هبة الله بن عمر، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/٢٦١) - ط دار الجفنان: «هذا إسناد فيه مقال، وقائمة بن إبراهيم ذكره ابن حبان في الثقات، وصدة ابن بشر لم أر من جرحه ولا من وثقه، وبقي رجال الإسناد ثقات».

(٣) حديث: والحمد لله هذا كثيرا طيبا مباركا». أخرجه السنائي في عمل اليوم والليلة (ص ٢٨٩) - ط مؤسسة الرسالة. من حديث أنس، وصححه ابن حبان (الإحسان ١٠٤/٢) - ط دار الكتب العلمية.

التياب التي عليها ذكر الله لأهل الذمة^(١). وفي الفروع: يحرم مس ذكر الله بنجس. ولا يحرم على المحدث الذكر أو مس ما فيه ذكر بخلاف القرآن، وسواء كان الحدث أصغر أو أكبر لو كان فيها شيء من القرآن^(٢).

وفي تعليق الذكر المكتوب لدفع ضرر واقع خلاف. (ر: تعويد ف/٢٣).

الأذكار التي رتبها الشارع:

٥١ - رتب الشارع كثيرا من الأذكار، في أحوال مختلفة.

فمنها أذكار مرتبة بحسب الزمان كأذكار الصباح والمساء والظهيرة ودخول الشهر ورؤية الهلال.

ومنها أذكار بحسب المكان.

ومنها أذكار في العبادات، كأذكار الصلاة وما قبلها، وأذكار الصوم والإفطار منه والحج.

ومنها أذكار مرتبة للأفعال والأحوال، كأذكار النوم والاستيقاظ منه، وأذكار الملبس والأكل والشرب والذبح. وأذكار عقد النكاح والمعاشرة، وأذكار العطاس ونحو ذلك، وكأذكار تقال عند التطير والتشاؤم، وعند الكرب والشدة، وعند السفر والنزول، والركوب والعودة، وأذكار

عن عهدة نذره لأن العدد هنا مقصود. وجعل إمام الحرمين نظير ذلك من نذر أن يصلي ألف صلاة فصلى في المسجد الحرام صلاة واحدة، أو نذر أن يقرأ ثلث القرآن فقرأ سورة الإخلاص^(١).

كتابة ذكر الله وأحكام الذكر المكتوب:

٥٠ - صرح الحنابلة بأنه يحرم كتابة ذكر الله تعالى بشيء نجس أو على شيء نجس، فإن فعل ذلك قصدا للإهانة استحق القتل، لأنه ردة أعادنا الله منها.

وحيث كتب بنجس وجب غسله بطاهر أو حرقه لصيافته، وكذا لو كان طاهرا فتنجس، أما إن لم يوجد إلا ماء نجس أو نار نجسة فلا يجوز الغسل والتحريق بها ويعد إلى دفن الذكر في موضع طاهر لا تملؤه الأقدام. ولا تكره في الذكر كتابته في الستور أو غيرها بغير مسجد إذا لم تكن تداس، فإن كانت تداس كره كراهة شديدة، ويحرم دوس الذكر. قالوا: ويكره أن يكتب على حيطان المساجد ذكر أو غيره لأن ذلك يلهي المصلي. وكره الإمام أحمد شراء ثوب فيه ذكر الله يجلس عليه ويداس،^(٢) وكره بيع

(١) عدة الحصن الحصين ص ٢٤٠، والفتوحات الربانية ١٩٥/١ - ١٩٩، ٢٩٨/٣، وشرح الأبي على صحيح

مسلم ١٤٣، ١٤٣/٧

(٢) كشف القناع ١٣٧/١، ومطالب أولي النهى ١/١٥٥،

١٥٩، ١٥٦

(١) المغني ٨/٥٣٥

(٢) مطالب أولي النهى ١/١٥٥، ١٥٦

الأحكام الأخرى: فمنه ما يكون واجبا كأداء الشهادة بحق. فلإنما ذكر للمشهود به.

ومنه ما يكون مستحباً، كذكر ما يكون فيه الحسیر، لإصلاح بين الناس ودلائهم على المعروف، وكذكر الفاسق المجاهر بما فيه ليعرف، وذكر أهل البدع لئلا يغير بهم.

ومنه ما يكون مكروها كالنطق بأمر فيه شبهة التحريم أو الدلالة عليه.

ومنه ما يكون محرماً كالغيبة، ^(١) وهي كما قال النبي ﷺ «ذكرك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته».

وقد يكون مكفراً كمن يذكر الله تعالى أو رسوله أو كتابه باستهزاء أو استخفاف فيستحق قائله أن يقام عليه حد الردة إن كان مسلماً، ويتنقض عهده إن كان ذمياً. وانظر: (غيبة، ردة، استخفاف).

ثالثاً: الذكر بمعنى استحضار الشيء في القلب:

٥٤ - وهو يقابل النسيان.

والذاكر في حال المخالفة بترك الواجب أو فعل المحرم مستحق للإثم، وتلزمه الأحكام

المجاسل وغير ذلك. وقد ألف فيها العلماء تأليف مشهورة. ويمكن معرفتها بالرجوع إلى مواضعها في هذه الموسوعة أو في الكتب المؤلفة في الأذكار.

أخذ الأجرة على الذكر:

٥٢ - ما كان من الأذكار واجبا لم يميز أخذ الأجرة عليه.

قال القليوبي: ما كان على مسنون كالأذان والإقامة وذكر الله تعالى غير القرآن تجوز الإجارة عليها وأخذ الأجرة حيث كان في ذلك كلفة. ^(١) ومذهب المالكية جواز أخذ الأجرة على الأذان.

ومذهب الحنابلة، وحكاه صاحب المغني عن الحنفية والأوزاعي وابن المنذر: أنه يكره أخذ الأجرة على الأذان. ^(٢)

ثانياً: الذكر بمعنى النطق باسم الشخص أو الشيء:

٥٣ - وهو بمعنى القول أو الحكاية.

ويختلف حكمه بحسب الشيء المذكور أو الشخص المذكور، وبحسب ما يقوله عنه. والأصل أن الذكر بهذا المعنى مباح، وتعرض له

(١) الحديث: «ذكرك أخاك بما يكره». أخرجه مسلم

(٤/٢٠١ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(١) القليوبي ٣/٧٤

(٢) المغني ١/٤١٥

خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ﴿١﴾
وأمر تعالى بذكر الآخرة وما فيها من الهول
والحساب ونعيم الجنة وعذاب النار ومصارع
الظالمين عن ساق ذكرهم في كتابه .
ومن ذلك أن النبي ﷺ قال : «أكثرُوا ذكر
هادم اللذات» .^(٢)

وقال النبي ﷺ : «كنت نهيتمكم عن زيارة
القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة» .^(٣) ومن هنا
ذهب الفقهاء إلى أنه يندب لكل إنسان
صحيحاً كان أو مريضاً ذكر الموت ، بأن يجعله
نصب عينيه لأنه أجزر عن المعصية وأدعى
للطاعة .^(٤)

رابعاً : الذكر بمعنى الصيت والشرف :

٥٦ - امتن الله تعالى على نبيه ﷺ بقوله
تعالى :

﴿ورفعنا لك ذكرك﴾^(٥) وامتن عليه وعلى أمته
بقوله : ﴿لقد أنزلنا إليك كتاباً فيه ذكركم أفلا

المرتبة على المخالفة سواء في حقوق الله تعالى
أو حقوق الآدميين .

أما النسيان فهو من عوارض الأهلية ، وهو
عدم الاستحضار وقت الحاجة .

قال شارح مسلم الشبوت من الخنفيه :
النسيان عذر في حق الإثم مطلقاً ، وأما في حق
الحكم فيجب الضمان في حقوق العباد . وأما في
حقوق الله تعالى ، فإن كان مع مذكرفلا عذر ،
كأكل الناسي في الصلاة مطلقاً إذ هيأتها مذكراً ،
وصيد المحرم ناسياً إذ الإحرام مذكّر ، وإن لم
يكن هناك مذكّر فيكون عذراً ، كالأكل في نهار
رمضان ناسياً ، وسلام المصلي في القعدة الأولى
ناسياً وترك التسمية عند الذبح ناسياً .^(١)
ويرجع لمعرفة تفصيل ذلك والخلاف فيه إلى
مصطلح : (نسيان) .

الحكم التكليفي للتذكر :

٥٥ - الذكر وإن كان أمراً يطرأ في الغالب على
الإنسان دون إرادته ، لكن قد يتكلف التذكر
فيتذكر ، ومن هنا فقد يكون مكلفاً به لما فيه من
المصالح ومن ذلك أن الله تعالى أمر بتذكر نعمه
ليشكر وليعرف الإنسان حق ربه تعالى من
توحيده وإفراده بالعبادة ، كما قال تعالى :
﴿يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١/ ١٧٠

(١) سورة فاطر / ٣

(٢) حديث : «أكثرُوا ذكر هادم اللذات» . أخرجه الترمذي

(٣/٤) ٥٥٣ - ط الحلي من حديث أبي هريرة . وقال : وهذا

حديث حسن غريب .

(٣) حيث : «كنت نهيتمكم عن زيارة القبور» . أخرجه مسلم

(٣/٤) ١٦٥٤ - ط الحلي من حديث بريدة ، وقوله ﴿إنها

تذكر الآخرة﴾ أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٥) - ط الحلي .

(٤) نهاية المحتاج ٢/ ٤٢٧ ، والمغني ٢/ ٤٤٨

(٥) سورة الشرح / ٤

ومما يؤيد ذلك ما ورد أن النبي ﷺ كان يثني على من تميز بفعل أو فضل من أصحابه ومحمدهم على ذلك، وكانوا يظهرهم سرورهم بذلك، كقوله: «إني أكل قوما إلى ما جعل الله في قلوبهم من الخير والغنى منهم عمرون تغلب» قال عمرو: ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حر النعم. ^(١) وقال ﷺ: «ملئ عمار إيانا إلى مشاشه». ^(٢)

لكن على المؤمن في هذا الباب أن يتجنب أموراً:

الأول: لا ينبغي أن يطلب الحمد والثناء بما ليس حقاً وما لم يفعل، بأن يراعي فيظهر للناس ما ليس فيه من الفضائل، أو يدعي بأفعال خير لم يفعلها، قال الله تعالى: ﴿لَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيَحْسَبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ^(٣) وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا

تَعْلَمُونَ﴾ ^(١) وقال: ﴿يَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ ^(٢) قال القرطبي: المراد بالذكر هنا الشرف. ^(٣) وأخبر عن إبراهيم ﷺ أنه دعا الله تعالى فقال: ﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾ ^(٤) قال مجاهد: هو الثناء الحسن، وقال ابن عطية: هو الثناء وخلد المكانة باتفاق المفسرين. وقد أجاب الله دعوته فكل أمة تتمسك به وتعظمه.

قال القرطبي: ومن هنا روى أشهب عن مالك: لا بأس أن يحب الرجل أن يثنى عليه صالحاً، ويرى في عمل الصالحين إذا قصد به وجه الله تعالى. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ ^(٥) أي حباً في قلوب عباده وثناء حسناً. ^(٦) فنه تعالى بقوله: ﴿وَجْعَلْ لِي لسان صدق في الآخرين﴾ ^(٧) على استحباب اكتساب ما يورث الذكر الجميل.

قال ابن العربي: قال المحققون: في هذا دليل على الترغيب في العمل الصالح الذي يكسب الثناء الحسن.

(١) حديث: «إني أكل قوما إلى ما جعل الله في قلوبهم...» أخرجه البخاري (الفتح ٦/ ٢٥٠ - ط السلفية) من حديث عمرو بن تغلب.

(٢) حديث: «ملئ عمار إيانا إلى مشاشه». أخرجه النسائي (١١١/ ٨) - ط المكتبة التجارية) والحاكم (٣/ ٣٩٢ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. والمشاش رؤس العظام اللينة التي يمكن مضغها. ومفرده مشاشة وهو ما أشرف من عظم النكب. (لسان العرب والنهاية لابن الأثير).

(٣) سورة آل عمران/ ١٨٨

(١) سورة الأنبياء/ ١٠

(٢) سورة المؤمنون/ ٧١

(٣) تفسير القرطبي ١١/ ٢٧٣

(٤) سورة الشعراء/ ٨٤

(٥) سورة مريم/ ٩٦

(٦) تفسير القرطبي ١٣/ ١١٣

(٧) سورة الشعراء/ ٨٤

للأكل. ^(١) وهذا كما أن من طلب بالعبادة فضل الله تعالى في الآخرة بدخول جنته والخلاص من ناره لا يكون فعله منافيا للإخلاص.

فإن كان قصده من العمل الصالح مجرد العلو في الأرض وتحصيل المصالح العاجلة ولم يكن قصده الأول وجه الله تعالى كان ذلك محبطا لأجره، بل كان ذلك عليه، لما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وفيه فيقول الله تعالى: «ولكنك قاتلت لأن يقال جرىء، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار» ^(٢) وإن كان إنسا فعل العبادة لطلب المنزلة في قلوب الناس فهو الرياء المنهي عنه، وهو الشرك الخفي. ^(٣)

قال ابن تيمية: فرق بين من يكون الدين مقصوده والدنيا وسيلة، وبين من تكون الدنيا مقصوده والدين وسيلة، والأشبه أن هذا ليس له في الآخرة خلاق كما دلت على ذلك النصوص. ^(٤)

وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح: (نية).

(١) تفسير القرطبي ٤/٣٣٥، وانظر الموافقات ٤٠٢/٢

(٢) حديث «ولكنك قاتلت لأن يقال جرىء»، أخرجه

مسلم ١٥١٤/٣ - ط الخليلي من حديث أبي هريرة.

(٣) تفسير القرطبي ٥/١٨١، وفتح الباري ١١/١٣٦، والداء

والدواء لابن القيم ص ١٩١، والفروق للقرافي ١٢/٣

(٤) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٦

لا تفعلون» ^(١) نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وأبلينا ولم يجاهدوا، وقيل في تفسيرها غير ذلك. ^(٢)

الثاني: أن لا يكون قصده من العمل مجرد الثناء والذكر الجميل، بل يعمل العمل الصالح لوجه الله تعالى، ويسره أن يظهر ليقبض به فيه، أو يعلم مكانه من الفضل سرورا بالخبر أو نحو ذلك، قال ابن رشد: سئل مالك عن الرجل يحب أن يلقي في طريقه المجد، ويكره أن يلقي في طريقه السوء. فأما ربيعة فكره ذلك وأما مالك فقال: إذا كان أول أمره ذلك وأصله لله فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى قال الله تعالى: «وألقيت عليك محبة مني». ^(٣)

وقال تعالى: «وأجعل لي لسان صدق في الآخرين» ^(٤) قال مالك: فأي شيء هذا إلا هذا؟ فإن هذا شيء يكون في القلب لا يملكه، هذا إنما يكون من الشيطان ليمنعه العمل. ^(٥)

وقال ابن العربي: إن من صلى صلاة ليرأها الناس ويروه فيها فيشهدوا له بالإيمان، أو أراد طلب المنزلة والظهور لقبول الشهادة وجواز الإمامة، فليس ذلك بالرياء المنهي عنه، وإنما الرياء المعصية: أن يظهرها صيدا للناس وطريقا

(١) سورة الصف/٣

(٢) تفسير القرطبي ١٨/٦٨

(٣) سورة طه/٣٩

(٤) سورة الشعراء/٨٤

(٥) للمقدمات لابن رشد ١/٣٠

في الصلاة :

أ - الإمامة :

٣ - ذهب المالكية إلى أن الذكورة شرط لإمامة الصلاة، وأنه لا يجوز أن تؤم المرأة رجلاً ولا امرأة مثلها، سواء كانت الصلاة فريضة أو نافلة، وسواء عدت الرجال أو وجدت لحديث: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١).

وتبطل صلاة المأموم دون المرأة التي صلت إماماً فتصح صلاتها.

ووافقهم الحنفية والشافعية والحنابلة والفقهاء السبعة - من فقهاء المدينة - في منع إمامتها للرجال، لما روى جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «لا تؤمن امرأة رجلاً»»^(٢) إلا أنهم خالفوا المالكية في مسألة إمامة المرأة للنساء فيرون أن هذا جائز، والحنفية يرون كراهة إمامتها للنساء، لما روى عن عائشة أنها أمّت نسوة في صلاة العصر وقامت وسطهن وكذا أم سلمة. كما أن بعض الحنابلة يرون أنه يجوز أن تؤم المرأة الرجال في صلاة التراويح وتكون وراءهم، لما روى عن أم

ذكورة

التعريف :

١ - الذكورة لغة خلاف الأنوثة، والتذكير خلاف التأنيث، وجمع الذكر ذكور، وذكورة، وذكران، وذكارة، ومنه قوله تعالى: ﴿أو يزوجهم ذكراً وإنائاً﴾^(١). ومعناه الاصطلاحي هو معناه اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الخنوثة : حالة بين الذكورة والأنوثة (انظر مصطلح: خنثى).

الأحكام المتعلقة بالذكورة :

تساؤل الفقهاء الأحكام المتعلقة بالذكورة في عدة أبواب منها :

(١) حديث: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة...» أخرجه البخاري (الفتح ٥٣/١٣ - ط السلفية) من حديث أبي بكر.

(٢) حديث جابر: «لا تؤمن امرأة رجلاً» أخرجه ابن ماجه (٣٤٣/١ - ط الحلبي) وضعفه التسوي في المجموع (٢٥٥/٤ - ط المنيرة).

(١) سورة الشورى / ٤٢

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير وغريب القرآن للأصفهاني مادة: (ذكر).

ذكورة ٤ - ٥

ورقة بنت عبد الله بن الحارث رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ جعل لها مؤذناً يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها»^(١) وذهب أبو ثور والمزني وابن جرير إلى صحة صلاة الرجال وراء المرأة^(٢) إلا أنه لا يعتبر النساء في العدد المشترك لاعتقاد الجمعة على اختلاف الأقوال في العدد المعتبر^(٣).

ب - صلاة الجمعة :

٤ - اتفق الفقهاء على أن من شروط وجوب الجمعة الذكورة المحققة، فلا تجب على امرأة ولا على خنثى مشكل لقوله ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض»^(٤)، ولقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضاً أو مسافراً أو امرأة أو صيباً أو مملوكاً، فمن استغنى بلهو أو تجارة استغنى الله عنه، والله غني حميد»^(٥).

في النكاح :
٥ - اختلف الفقهاء فيمن يتولى عقد النكاح . فذهب الجمهور - وهم المالكية والشافعية والحنابلة - إلى اشتراط الذكورة في الولي وأن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها بكر كانت أو ثيباً، شريفة أو دنيسة، رشيدة أو سفية، حرة أو أمة فإن فعلت لم يصح النكاح لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^(٦) وقوله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل»

(١) حديث أم ورقة: «أن رسول الله ﷺ جعل لها مؤذناً... أخرجه إسوداد (٣٩٧/١) - تحقيق عزت حبيد دهاس، وصححه ابن خزيمة ٨٩/٣ - ط المكتب الإسلامي.

(٢) المجموع للإمام النووي ٤/٢٥٤، ومصابح الجليل (٢) ٩٢/٢، وجواهر الإكليل ١/٧٨، والقواكه الدواني ١/٢٣٨، والبدائع ١/١٥٧، والمغني لابن قدامة ٢/١٩٨ (٣) حديث: «الجمعة حق واجب على كل مسلم» أخرجه إسوداد (٦٤٤/١) - تحقيق عزت حبيد دهاس، والحاكم (١/٢٨٨) - ط دائرة المعارف العثمانية من حديث طارق بن شهاب، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه...»

٥ - أخرجه الدارقطني (٣/٢) - ط دار المعائن من حديث جابر بن عبد الله، وضمف إسناده ابن حجر في التلخيص (٦٥/٧) - ط شركة الطباعة الفنية.

(١) البدائع ١/٢٥٨، والقواكه الدواني ١/٣٠٩، ومغني المحتاج ١/٢٧٦، والمغني لابن قدامة ٢/٣٢٧ (٢) حديث: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» أخرجه الدارقطني (٣/٢٧٧) - ط دار المعائن من حديث عائشة، وفي إسناده مقال، ولكن له طرق يقوى بعضها بعضاً، ذكر بعضها الدارقطني، ويراجع نبيل الأوطار للشوكاني (٦/٢٥٩) - ط دار الجليل.

ولأن المرأة ليست من أهل القتال لضعفها،
وبينتها لا تحتمل الحرب عادة، ولذلك لا يسهم
لها من الغنيمة في حالة حضورها.
أما الخنثى المشكل فلأنه لا يعلم كونه ذكراً أو
أنثى فلا يجب عليه الجهاد مع الشك في هذا
الشرط.

وهذا إذا لم يكن النفير عاماً - كما يقول
الكاساني -، فأما إذا عم النفير بأن هجم العدو
على بلد فهو فرض عين يفترض على كل واحد
من آحاد المسلمين من هو قادر عليه، فيخرج
العبد بغير إذن مولاه، والمرأة بغير إذن زوجها
والولد بغير إذن والديه. ^(١)

في الجزية :

٧ - قال الفقهاء : لا تضرب الجزية إلا على
الرجال فلا جزية على امرأة، ولا خلاف في
ذلك بين أهل العلم. ^(٢) لأن عمر رضي الله عنه
كتب إلى أمراء الأجناد أن «اضربوا الجزية ولا
تضربوها على النساء والصبيان». ^(٣)

فنكاحها باطل فنكاحها باطل». ^(١)
وعند أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد - وهذا
ظاهر الرواية عن أبي يوسف - يجوز للمرأة
الرشيدة أن تزوج نفسها ونفس غيرها، وأن
توكل في النكاح لقوله تعالى : ﴿ فلا تعضلوهن
أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم
بالمعروف ﴾، ^(٢) ولأن التزويج خالص حقها
وهي من أهل المباشرة، كييعها وباقي تصرفاتها
المالية. ^(٣)

في الجهاد :

٦ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة وغيرهم من
علماء السلف على أن الذكورة المحققة شرط
من شروط وجوب الجهاد على المسلم، فلا
يجب جهاد على امرأة، ولا على خنثى
مشكل، لما روت عائشة رضي الله عنها أنها
قالت : يارسول الله هل على النساء جهاد؟
فقال ﷺ : «نعم، عليهن جهاد لا قتال فيه :
الحج والعمرة». ^(١)

(١) البدائع ٩٨/٧، والفواكه الدواني ٤٦٣/١، ومغني
المحتاج ٢١٦/٤، والمغني لابن قدامة ٣٤٧/٨
(٢) البدائع ١١١/٧، ومغني المحتاج ٢٤٥/٤، والمغني لابن
قدامة ٥٠٧/٨، والقوانين الفقهية ص ١٦١
(٣) أئصر عمر : «ألا يضربوا الجزية على النساء ولا على
الصبيان» أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١٠/٣٣١) - ط
المجلس العلمي والبيهقي (٩/١٩٥) - ط دائرة المعارف
العثمانية).

(١) حديث : «أبسا امرأة تكحت بغير إذن وليها ... أخرجه
الترمذي (٣/٢٩٩) - ط الحلبي من حديث عائشة، وقال :
«حديث حسن».
(٢) سورة البقرة / ٢٣٢
(٣) البدائع ٢٤٧/٢، والقوانين الفقهية ص ٢٠٢، والجمل
على شرح المنهج ١٣٨/٤، والمغني لابن قدامة ٤٤٩/٧
(٤) حديث عائشة : «هل على النساء جهاد ...» أخرجه ابن
ماجة (٢/٩٦٨) - ط الحلبي، وإسناده صحيح.

في الولايات العامة :

أ - الإمامة العظمى :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من شروط الإمام الأعظم أن يكون ذكرا فلا تصح ولاية امرأة لقوله ﷺ: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١) ولكي يتمكن من مخالطة الرجال ويتفرغ لتصريف شئون الحكم. ولأن هذا المنصب تناط به أعبال خطيرة، وأعباء جسيمة، تلائم الذكورة.^(٢)

ب - القضاء :

٩ - اختلف الفقهاء في اشتراط الذكورة في القضاء .

فذهب الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة إلى اشتراط الذكورة في القاضي، فلا يجوز عندهم أن تتولى المرأة وظيفة القضاء لقوله ﷺ: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(٣) ولم يول النبي ﷺ ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم امرأة قضاء ولا ولاية بلد، ولوجاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبا. ويرى الحنفية جواز أن تكون المرأة قاضية في

غير الحدود، لأن شهادتها تقبل في ذلك، وأهلية القضاء - عندهم - تدور مع أهلية الشهادة فما يقبل شهادة المرأة فيه يجوز أن تتولى القضاء فيه، وما لا فلا. قال الكاساني: أما الذكورة فليست من شروط جواز تقليد القضاء في الجملة، بل يجوز أن تتولى المرأة القضاء فيها لا حدود فيه ولا قصاص.

وذهب ابن جرير إلى جواز تولي المرأة القضاء مطلقا، لأن المرأة يجوز أن تكون مفتية، فيجوز أن تكون قاضية.^(٤) وانظر تفصيل ذلك في مصطلح: (قضاء).

١٠ - وهناك أحكام أخرى تختص بالذكورة منها: في العقيقة، والميراث، وتطهيربول الرضيع، وفي العورة، وليس الحرير والذهب، والشهادة في الحدود، والقصاص، وفي الشهادات عامة، وفي زكاة الأنعام، وفي الديات. وتنظر هذه كلها وغيرها في مصطلح: (أنوثة).



(١) حديث: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» سبق تحريره (٣/ف).

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٦٨/١، والقوانين الفقهية ص ٢٢، ومعني المحتاج ٤/ ١٣٠، وكشاف القناع ٦/ ١٥٩

(٣) حديث: «لن يفلح قوم ولوا...» سبق تحريره (٣/ف).

(١) البدائع ٣/٧، والقوانين الفقهية ص ٢٩٩، ومعني المحتاج ٤/ ٣٧٥، والمعني لابن قدامة ٩/ ٢٩

وفي الاصطلاح: أن يتكلم أمام إنسان بما فيه أو بما ليس فيه. ^(١)

ب - البهتان :

٣ - البهتان في اللغة: القذف بالباطل واقتراء الكذب، وهو اسم مصدر، فعله بهت من باب نفع.

وفي الاصطلاح: أن يتكلم خلف إنسان مستورا بما ليس فيه. ^(٢)

ج - الغيبة :

٤ - الغيبة في اللغة: ذكر الغير بما يكره من العيوب.

وفي الاصطلاح: أن يتكلم خلف إنسان بما هو فيه. ^(٣)

د - القذف :

٥ - من معانيه في اللغة: الرمي بالحجارة، والرمي بالفاحشة، والقذيفة القبيحة وهي الشتم.

وفي الشرع: رمي مخصوص، وهو الرمي بالزنا صريحا وهو القذف الموجب للحد. ^(٤)

ذم

التعريف :

١ - الذم في اللغة: خلاف المدح، قال في المصباح: ذمته أذمه ذما خلاف مدحته فهو ذميم ومذموم أي: غير محمود، والذمام بالكسر ما يذم الرجل على إضاعته من العهد، والمذمة بفتح الميم وتفتح الذال وتكسر مثله، والذمام أيضا: الحرمة. ^(١)

والذم عند الفقهاء لا يخرج عن كونه خلاف المدح، وإلحاق الأذى بالغير، كأن يقذفه أو يسبه أو يعيظه بحرفته إلى غير ذلك من الأمور التي يترتب عليها الحد كالقذف، أو التعزير كغبر القذف من الألفاظ التي لا حد على قائلها والتي محلها مصطلح: (قذف) ومصطلح: (تعزير).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الشتم :

٢ - الشتم في اللغة: السب، والاسم الشتيمة.

(١) المصباح، والمغرب مادة: (ذم).

(١) الصحاح مادة: (شتم)، والكليات، والتعريفات للجرجاني.

(٢) المصباح مادة: (بهت)، والكليات، والتعريفات.

(٣) المصباح مادة: (غيب)، والكليات والتعريفات.

(٤) المصباح مادة: (قذف)، تبيين الحقائق ٣ / ١٩٩ - ط.

هـ - اللعن :

مهيناً^(١). وذم المؤمن أو المؤمنة وإيذاؤهما بالاقسوال القبيحة، كالبهتان، والتكذيب الفاحش المختلق، والتعير بحسب مذموم، أو حرفة مذمومة، أو بشيء يثقل على كل واحد منها إذا سمعه حرام في الجملة، قال القرطبي، بل هو من الكبائر، لقوله تعالى :

٦ - معناه في اللغة الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمة وتوقيفه، ومن الإنسان دعاء على غيره^(٢). ولا يخرج الاصطلاح الفقهي عن ذلك.

﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾^(٣). وإيذاء المؤمنين والمؤمنات منه ما يكون بحق، كالحدود والقصاص، ومنه ما يكون بغير حق، كالغيبة والقذف والكذب وغيره^(٤).

و - المذبح :

٩ - وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى نهي عن أن يسخر رجل من رجل أو امرأة من امرأة، ونهى عن اللمز أي العيب سواء أكان باليد، أم بالعين، أم باللسان، أم بالإشارة، ونهى عن التنابز بالألقاب التي تغضب من لقب بها لقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب﴾^(٥). قال القرطبي : إنه ينبغي من حيث الجملة ألا يجترأ أحد على الاستهزاء على من

٧ - وهو خلاف الذم ومعناه في اللغة : الشاء على الغير لما فيه من الصفات، سواء أكانت تلك الصفات خلقية أم اختيارية وهو أعم من الحمد.

وفي الاصطلاح : الشاء باللسان على الجميل الاختياري قصداً^(٦).

الحكم الإجمالي :

أ - ذم الله ورسوله، وذم المؤمنين :

٨ - التجرؤ على الله ورسوله بأي لون من ألوان الإيذاء، أشد أنواع الإيذاء حرمة بل هو كفر، قال الله تعالى : ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً

= بولاق، المسوقي، ٣٢٤/٤ - ط الفكر، حاشية القليوبي
١٨٤/٤ - ط الحلبي، وكشاف القناع ١٠٤/٦ - ط
النصر.

(١) مفردات الراغب الأصفهاني مادة : (لعن).

(٢) المصباح مادة : (مدح)، التمرينات.

(١) سورة الأحزاب / ٥٧

(٢) سورة الأحزاب / ٥٨

(٣) تفسير القرطبي ٢٤٠/١٤ - ط الشاذلية، روح المعاني

٨٧/٢٢ - ٨٨ - ط المنيرية.

(٤) سورة الحجرات / ١١

الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه - وفي رواية أخرى ما ليس فيه - فهو رد»^(١). وما ورد أن النبي ﷺ قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٢).

ج - ذم الكفار والمنافقين :

١٢ - ذكر الله سبحانه وتعالى ذم الكفار والمنافقين في آيات كثيرة من القرآن ومن تلك الآيات قوله تعالى في ذم الكفار ﴿إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون﴾^(٣).

والمعنى كما في روح المعاني أن شر من يدب على الأرض أو شر البهائم عند الله أي في حكمه وقضائه الصم الذين لا يسمعون الحق، البكم الذين لا ينطقون به، ووصفوا بذلك لأن ما خلق له الحاستان سماع الحق والنطق به، وحيث لم يوجد فيهم شيء من ذلك صاروا كأنهم فاقدون لهما رأساً. ثم وصفوا بعدم التعقل في قوله تعالى ﴿الذين لا يعقلون﴾، تحقيقاً

يقترحه بعينه إذا رآه رث الحال أو ذا عاهة في بدنه، أو غير لبق في محادثته، فلعله أخلص ضميراً وأتقى قلباً، ممن هو على ضد صفته، فيظلم نفسه بتحقيق من وقره الله، والاستهزاء بمن عظمه الله، ويستثنى من ذلك تلقيب الشخص بما يغلب فيه الاستعجال وليس له فيه كسب ولا يجد في نفسه منه عليه، فإنه جائز بإجماع الأمة كالأعرج، والأحجب، وقد سئل عبد الله بن المبارك عن الرجل يقول: حميد الطويل، وسليمان الأعشى، وحميد الأعرج، ومروان الأصغر، فقال: إذا أردت صفته ولم ترد عيبه فلا بأس به.^(١)

١٠ - وأما سب المسلم بشتمة والتكلم في عرضه بما يعيبه بغير حق فحرام بإجماع الأمة وفاعله فاسق، وأما قتاله بغير حق فلا يكفر به عند أهل الحق كفراً يخرج به من الملة إلا إذا استحلّه، لقوله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٢).

ب - ذم المبتدعين وبدعهم :

١١ - ذم المبتدعين والبدع مطلوب وازد في الشرع يدل على ذلك ما ورد عن عائشة رضي

(١) حديث: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه ...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٠١/٥ - ط السلفية) ومسلم (١٣٤٣/٣ - ط الحلبي)، واللفظ لمسلم، والرواية الأخرى للبخاري.

(٢) حديث: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ...» أخرجه مسلم (١٣٤٤/٣ - ط الحلبي).

(٣) سورة الأنفال / ٢٢

(١) تفسير القرطبي ١٦/ ٣٢٩ - ٣٣٠ - ط الأولى.
(٢) حديث: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٦٤ - ط السلفية) ومسلم (٨١/ ١) - ط الحلبي.

كناسهم، ولا يتعرض إلى ما يؤدي إلى ذلك لأنه بمنزلة البعث على المعصية. ^(١)

د - ذم المعاصي ومركبيها :

١٤ - ذم الله سبحانه وتعالى المعاصي في كثير من الآيات وحذر منها، لأنها موجبة للهلاك ومبعدة عن دار السلام، وتلحق بمركبيها الخزي والهوان والذل. وقد ورد في كتاب الله تعالى لعن الظالمين والكافرين، ولعن أصحاب السبت، ولعن من نقض ميثاقه، ولعن الذين يؤذون الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ ^(٢) وقال تعالى: ﴿أَوْ نُلْعِنُكُمْ كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾ ^(٣).

وتنظر سائر أحكام الذم في مصطلح: (سب).

ذمي

انظر: أهل الذمة.

ذنب

انظر: توبة.

لكمال سوء حالهم، فإن الأصم الأبكم إذا كان له عقل ربما يفهم بعض الأمور ويفهمه غيره ويبتدي إلى بعض مطالبه، أما إذا كان فاقدًا للعقل أيضًا فقد بلغ الغاية في الشرية وسوء الحال وبذلك يظهر كونهم شر الدواب حيث أبطلوا ما به يمتازون عنها. ^(١)

وأما المتناقضون فقد ذمهم الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة من القرآن الكريم.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّكُمْ خَشَبٌ مَسْنُونٌ...﴾ ^(٢)

١٣ - هذا وأما سب الكفار ومعبوداتهم فقد ورد النبي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ^(٣) فإن الله سبحانه وتعالى نهى المؤمنين عن سب أوثان الكفار وأصنامهم لعلمه سبحانه وتعالى أن المؤمنين إذا سبوا هؤلاء الكفار كفروا ونفروا فیسبوا المؤمنین بمثل ما سبواهم به، وحكم هذه الآية كما قال العلماء باقي في هذه الأمة على كل حال، فمتى كان الكافر في منعة وخيف أن يسب الإسلام أو النبي عليه الصلاة والسلام، أو الله عز وجل، فلا يحل لسلطان أن يسب صلبانهم ولا دينهم ولا

(١) تفسير القرطبي ٦٦/٧ - ط الأولى.

(٢) سورة الأحزاب / ٦٤

(٣) سورة النساء / ٤٧

(١) روح المعاني ١٨٨/٩ - ١٨٩ - ط المنيرة.

(٢) سورة المنافقين الآية / ٤

(٣) سورة الأنعام / ١٠٨

النكاح، ويلزمه عشر أرضه وخراجها بالإجماع وغير ذلك من الأحكام. وقد استعملها الفقهاء بمعنى العهد، واستعملها بعض الأصوليين بمعنى أهلية الوجوب، وجاء في المغرب أن الذمة تطلق على محل الالتزام كقولهم: ثبت في ذمتي، وبعض الفقهاء يقول هي محل الضمان والوجوب، وبعضهم يقول هي معنى يصير بسببه الآدمي على الخصوص أهلاً لوجوب الحقوق له وعليه. ^(١)

ذمة

التعريف:

١ - الذمة في اللغة تفسر بالعهد وبالأمان كتسمية المعاهد بالذمي، وفسر قوله ﷺ: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» ^(١) بالأمان، والذمة أيضاً الضمان، فإذا قلت في ذمتي كذا يكون المعنى في ضيائي، وتجمع على ذمم، كسدره وسدر.

وأما الذمة في الشرع فمختلف فيها كما ذكر صاحب الكليات، فمنهم من جعلها وصفاً، وعرفها: بأنها وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب له وعليه، وظاهر كلام أبي زيد في التقويم يشير إلى أن المراد بالذمة العقل، ومنهم من جعلها ذاتاً، وهو اختيار فخر الإسلام عليه الرحمة، ولهذا عرفها بأنها نفس لها عهد، فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه بإجماع الفقهاء حتى يثبت له ملك الرقبة وملك

الألفاظ ذات الصلة:
أ - الالتزام:

٢ - أصل الالتزام اللزوم، ومعنى اللزوم في اللغة الثبوت والدوام، يقال لزم الشيء يلزم لزوماً أي ثبت ودماً، ولزمه المال وجب عليه، ولزمه: وجب حكمه، وألزمته المال والعمل فالتزمه، والالتزام أيضاً الاعتناق.

والالتزام أيضاً: إلزام الشخص نفسه مالم يكن لازماً له، أي مالم يكن واجباً عليه قبل، وهو بهذا المعنى شامل للبيع والإجارة والنكاح وسائر العقود.

(١) الصصحاح والمصباح والمغرب مادة: (ذمم)، التعريفات للمرجاني/ ١٤٣ ط. دار الكتاب العربي، والكليات ٣٤٦/٢ ط. دمشق، التلويح على التوضيح ١٥٣/٣ ط. الأولى، وكشف الأسرار للزندوي ٢٣٩/٤ ط. دار الكتاب العربي، وحاشية الجمل على المنهج ٢٠٥/٥ ط. إحياء التراث، ونهاية المحتاج ٧٥/٨ - ٧٦ ط. المكتبة الإسلامية.

(١) حديث: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» أخرجه البخاري (الفتح ٤٢/١٢ - ط السلفية) ومسلم (٩٩٨/٢ - ط الحلبي) من حديث علي بن أبي طالب.

الحقوق المشروعة له وعليه، وأهلية الأداء هي صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعا^(١)

والعلاقة بين الذمة والأهلية أن الأهلية أثر لوجود الذمة، ويبان ذلك: أن أهلية الجواب في الإنسان ذات عنصرين :-

أحدهما : قابليته لثبوت الحقوق له أي صلاحيته للإنجاز .

الثاني : قابليته لثبوت الحقوق عليه أي صلاحيته للالتزام .

فالعنصر الأول يثبت للشخص منذ كونه جنينا في بطن أمه بإجماع الفقهاء ولا يستدعي وجوب ذمة مقدرة في شخصه، لأن الحق له لا عليه .

وأما ناحية الالتزام أي ناحية ثبوت الحق عليه وهو العنصر الثاني من أهلية الجواب فتتوقف على أمرين :

أحدهما : قابلية التضامن بأن يكون صاحبا لوجوب الحقوق عليه وهذا لا يتحقق إلا بعد الولادة .

والثاني : الذمة بمعنى أن يكون في ذلك

وهذا المعنى اللغوي جرت عليه استعمالات الفقهاء حيث تدل تعبيراتهم على أن الالتزام عام في التصرفات الاختيارية، وهي تشمل جميع العقود سواء في ذلك المعاوضات والتبرعات، وهوما اعتبره الخطاب استعمالا لغويا .

قال الخطاب : والالتزام في عرف الفقهاء هو إلزام الشخص نفسه شيئا من المعروف مطلقا أو معلقا على شيء ، فهو بمعنى العطية، فدخل في ذلك الصدقة والهبة والحبس (الوقف) والعارية، والعمرى، والعريضة، والمنحة، والإرفاق والإحدام، والإسكان، والنذر، قال الخطاب في كتابه تحرير الكلام : وقد يطلق في العرف على ما هو أخص من ذلك، وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام^(٢) .
والذمة أعم من الالتزام .

ب - الأهلية :

٣ - الأهلية هي مصدر صناعي لكلمة أهل، ومعناها لغة كما في أصول البيهقي : الصلاحية ويتضح تعريف الأهلية في الاصطلاح من خلال تعريف نوعيها : أهلية الجواب وأهلية الأداء، فأهلية الجواب هي صلاحية الإنسان لوجوب

(١) القياسوس المحيط ولسان العرب والمصباح مادة : (أهل) التلويح على التوضيح ١٦٦/٢ ط، صبيح، وكشف الأسرار عن أصول البيهقي ٢٢٧/٤، والتقرير والتحرير ١٦٤/٣، الأولى بولاق، فواتح الرحموت ١/١٥٦ ط، دار صادر

(١) لسان العرب والمصباح للمبشر مادة : (لزم)، وتحرير الكلام في مسائل الالتزام ص ٦٨ ط. دار الغرب الإسلامي، المنشور ٣٩٢/٣، وقواعد الأحكام ٦٩/٢، ٧٣، والبذائع ١٦٨/٥، وأحكام القرآن للجصاص ٣٦٠/٢

ما عاهد الله عليه، وكل ما بين العباد من الموائيق فهو عهد، والعهد: اليمين يحلف بها الرجل. (١)
والعهد لا يكون إلا من ذي ذمة ولذا سمي العهد ذمة.

خصائص الذمة :

٥ - تختص الذمة بأمور:

الأول : السذمة من صفات الشخصية الإنسانية المستقلة، وهي الشخصية الحقيقية أو من صفات الشخصية الحكمية كبيت المال والوقف.

الثاني : السذمة من توابع الشخصية، فهي تلازم العنصر الثاني من عنصري أهلية الوجوب، وهو عنصر الالتزام، وهذه الأهلية مناطها الصفة الإنسانية، فتلازم الإنسان منذ وجوده حتى لو كان حملاً في بطن أمه، فلا يتصور وجود إنسان بلا ذمة حتى لو كانت تلك الذمة فارغة أي خالية من الالتزام.

الثالث : لكل شخص ذمة واحدة، وتلك الذمة لا تتعدد في الشخص الواحد ولا يجوز الاشتراك فيها.

الرابع : السذمة لا حدّ لسمعتها فهي تتسع لكل الديون مهما عظمت، لأن الذمة ظرف اعتباري يتسع لكل الالتزامات.

الشخص محل مقدر لاستقرار تلك الحقوق فيه بحيث تشغله تلك الحقوق حال ثبوتها ويفرغ منها حال سقوطها.

وهذان الأمران اللذان يتوقف عليهما تصور الالتزام هما متلازمان في الوجود متغايران في المفهوم، فإنه يلزم من كون الشخص أهلاً لتحمل الحقوق أن يكون في شخصه مستقر ومستودع لها وبالعكس، فمتى اعتبرت للشخص أهلية التحمل شرعاً اعتبرت له ذمة، ولكن ليست تلك الأهلية هي الذمة نفسها، بل بينهما من الفرق ما بين معنى القابلية ومعنى المحل.

ذكر القرافي في الفروق في العلاقة بين الذمة وأهلية المعاملة أن النسبة بينهما العموم والتخصيص الوجهي، فهما يجتمعان في الحر البالغ الكامل الأهلية فيقال: هو ذو ذمة وذو أهلية، وتنفرد الذمة في العبد فهو ذو ذمة ولا أهلية له، وتنفرد الأهلية في الصبي المميز فيقال هو ذو أهلية ولا ذمة مستقلة له. (١)

ج - العهد :

٤ - العهد نوع من أنواع الالتزام ومعناه في اللغة الوصية، يقال عهد إليه يعهد إذا أوصاه، والعهد: الأمان والموثق والذمة، والعهد كل

(١) المصباح المنير لسان العرب، مادة: (عهد) وأحكام القرآن للجصاص ٣٦١/٢

(١) الفروق للقرافي ٣/٢٢٦ - ٢٢٩ فرق ١٨٣ ط. المعرفة.

معه طيلة حياته، فإذا مات ذلك الشخص فإن تلك الذمة تنتهي إذ لا بقاء لها بعد الموت، إلا أن الفقهاء اختلفوا في انتهاء الذمة فوراً بمجرد حصول الموت، أو أن الموت يضحفها، أو أن الذمة تبقى بعد الموت حتى تستوفى الحقوق من الميت على ثلاثة آراء :-

الرأي الأول :

٧- وهورأي الجمهور (المالكية والشافعية وبعض الخنابلة) أن الذمة تبقى بعد الموت حتى تصفى الحقوق المتعلقة بالتركة فيصبح للميت اكتساب حقوق جديدة بعد موته كان سببها، كمن نصب شبكة للاصطياد فوقع فيها حيوان فإنه يملكه وتظل ذمة الميت باقية بعد موته حتى تسدد ديونه لقوله ﷺ: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»^(١) ويمكن أن تشغل ذمة الميت بعد موته بديون جديدة كشلها بضمن المبيع الذي رده المشتري على البائع بعد موته بسبب عيب ظهر فيه، وكالتزامه بضمان قيمة ماوقع في حفرة حفرها الشخص قبل موته في الطريق العام.

وأما الوصية للميت فتجوز عند المالكية إن

الخامس : الذمة تتعلق بالشخص لا بأمواله وثروته ليتمكن من ممارسة أعماله المالية بحرية مطلقة تمكنه من سداد ديونه، فله التجارة والبيع ولو كان مديناً بأكثر مما يملك، وله وفاء أي دين متقدم أو متأخر في الثبوت، ولا يحق للدائنين الاعتراض عليه ما لم يمنع من ذلك مانع شرعي كالرهن أو الحجر أو التفليس .

السادس : الذمة ضمان لكل الحقوق بلا ترجيح ولا يقتضي ذلك منع المدين من التصرف بأمواله، وذلك لأن الذمة لا حد لسعتها إذ هي شرعاً مستقلة عما يملك صاحبها فتساوى فيها الديون في الأصل ولا يكون سبق بعضها في الثبوت سبباً لترجيحها، وما ثبت في ذمة الإنسان من حقوق عليه لا يتقيد وفاؤها بنوع خاص من ماله أو يجزء معين منه، فالديون متى استقرت في الذمة بسبب صحيح تساوت في احترامها وانتفى الترجيح، وإلا لتعذر التعامل إذ لا يستطيع أحد أن يعرف بأعلى من يريد معاملته من ديون سابقة ليكون على بصيرة من رتبة دينه.^(١)

انتهاء الذمة :

٦ - الذمة تبدأ مع الشخص منذ الحمل به وتبقى

(١) ابن عابدين ٤٢٥/٥ ط، المصرية، جواهر الإكليل ٣١٧/٢ ط - المصرية، مغني المحتاج ٤٢/٣ ط - إحياء التراث، الإنصاف ٢٣٥/٧ - ٢٣٦ ط - إحياء التراث، القواعد لابن رجب ص ١٩٥ ط المعرفة.

(١) حديث: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه» أخرجه الترمذي (٣/ ٣٨١ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة. وقال: «حديث حسن».

عند أبي حنيفة، لأن الدين عبارة عن الفعل، والميت عاجز عن الفعل، فكانت هذه كفالة بدين ساقط فلا تصح، كما لو كفل إنسانا بدين ولا دين عليه، وإذا مات مليئا فهو قادر بنائيه، وكذا إذا مات عن كفيل، لأنه قائم مقامه في قضاء دينه.

وأما عند الصاحبين فتصح كفالة دين الميت، لأن الموت لا ينافي بقاء الدين، لأنه مال حكمي فلا يفترق بقاءه إلى القدرة، ولهذا بقي إذا مات مليئا حتى تصح الكفالة به، وكذا بقيت الكفالة بعد موته مفلسا، وإذا مات عن الكفيل تصح الكفالة عنه بالدين، فكذا يصح الإبراء عنه والتبرع.

ومثل الكفالة في هذا الوصية، فإنها لا تصح للميت عند الحنفية سواء أعلم الموصي بموته أم لا. خلافا لأبي يوسف فلو أوصى لحي وميت صحت الوصية للحي دون الميت، لأن الميت ليس بأهل للوصية فلا يزاحم الحي الذي هو من أهلها، لكن ذكر أبو يوسف أنه إذا لم يعلم بموته فإن تلك الوصية تصح، بخلاف ما لو علم بموته فلا تصح، لأن الوصية للميت لغو.^(١)

الرأي الثالث :

٩ - وهو رأي الحنابلة في رواية أن الذمة تنتهي

(١) بدائع الصنائع ٦/٦ ط - الجمالية، فتح القدير ٨/٤٤٨ - ٤٤٩ ط - الأمية، ابن عابدين ٥/٤٣١ - المصرية.

علم الموصي بموته، لأن الغرض نفعه بها في قضاء ديونه.

ولا تجوز الوصية للميت عند الشافعية والحنابلة سواء أعلم الموصي بموته أم لا.

لأنه لا يتصور له الملك، فأنثر الموت على هذا الرأي يقتصر على عدم مطالبة الميت بالحقوق، وإنما يطالب ورثته بأداء الحقوق لأصحابها.^(١)

الرأي الثاني :

٨ - وهو رأي بعض الحنفية أن الموت لا ينهي الذمة بل يضعفها، وعلى هذا الرأي فإن ذمة الميت تبقى بقدر الضرورة لتصفية الحقوق المتعلقة بالتركة التي لها سبب في حال الحياة، ويتفرع على ذلك أن الميت يمكن أن يكتسب بعد موته ملكا جديدا كما لو نصب قبل الموت شبكة فوقع فيها صيد بعد موته فإنه يملكه، كما أن الميت يلتزم بالديون التي تسبب بها قبل موته كرد المبيع المعيب عليه، والتزامه بالثمن، وضمان مواقع في حفرة حفرها في الطريق العام.

لكن لا تصح كفالة دين على ميت مفلس

(١) مواهب الجليل مع النجاشي والإكليل ٦/٣٦٨ ط - النجاشي، والسنوسي ٤/٢٩٦ ط - الفكر، وجواهر الإكليل ٢/٣١٧ ط - المصرية، وروضة الطالبين ٦/١١٦ ط - المكتب الإسلامي، ومغني المحتاج ٣/٤٠ ط - إحياء التراث، وحاشية القليوبي ٣/١٥٧ ط الحلبي، والمغني مع الشرح الكبير ٦/٤٣٦ ط الأولى.

بمجرد الموت، لأنها من خصائص الشخص الحي، وثمرة الذمة صحة مطالبة صاحبها بتفريغها من الدين الشاغل لها، فبالموت يخرج الشخص عن صلاحية المطالبة فتتهدم الذمة. وعلى هذا إن توفي الشخص المدين دون أن يترك مالا فمصير ديونه السقوط.

ذهب

التعريف :

١ - الذهب : معدن معروف، والجمع : أذهب، مثل سبب وأسباب، ويجمع أيضا على ذهبان وذهوب، وهو مذكر، ويؤنث فيقال : هي الذهب الحمراء، وقد يؤنث بالهاء فيقال : ذهبة.

وقال الأزهري : الذهب مذكر ولا يجوز تأنيثه إلا أن يجعل الذهب جمعا للذهبة. ^(١)

الأحكام المتعلقة بالذهب :

التوضؤ من آنية الذهب :

٢ - اختلف الفقهاء في صحة التوضؤ من إناء الذهب، فذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الأصح) إلى صحة الوضوء مع تحريم الفعل لقوله عليه الصلاة والسلام : «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما» ^(٢) فقيس غير

وإن ترك مالا تعلق السديون به. هذا واتفق الفقهاء على أنه لا يجب على الولي قضاء ما على الميت من دين إن لم يترك مالا لكن يستحب. ^(١)

مواطن البحث :

١٠ - مسائل الفقه وفروعه والتي تذكر فيها الذمة أكثر من أن تحصى، فهي متشعبة في أبواب الفقه وفصوله فليرجع إليها في الأبواب المشار إليها وغيرها.

وينظر ما يتصل بأهل الذمة في مصطلح : (أهل الذمة) وما يتصل بالذمة بمعنى المهد في مصطلح : (أمان، وحلف، ومعاهدة).



(١) المصباح للمبر ولسان العرب.

(٢) حديث : «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في»

(١) المفني ٣/ ١٤٤ ط الرياض، القواعد لابن رجب/ ١٩٣ - ١٩٤ ط المعرفة.

كالياقوت والزبرجد ونقد الذهب والفضة إلا أن يكون الشخص في معادنه ولم يجد سواء فيقيم به. (١)

اتخاذ الرجل لحلي الذهب:

٤ - أجمع الفقهاء على تحريم استعمال حلي الذهب على الرجال لقوله ﷺ: «أحل الذهب والحرير لإناث أمتي، وحرم على ذكورها». (٢) وظاهر كلام أحمد تجوز فص الخاتم من الذهب إن كان يسيراً، واختاره بعض الحنفية. (٣)

اتخاذ الذهب خاتماً:

٥ - التختم بالذهب حرام على الرجال بإجماع علماء الإسلام، لما رواه البخاري وغيره أن النبي ﷺ: «منى عن خاتم الذهب» (٤) ومعلوم أن الأصل في النهي التحريم. (٥)

(١) الفتاوى الهندية ٢٧/١ وما بعدها، والخطاب ١/٣٥١، والمجموع ٢/٢٢٠، والإقناع ١/١٧٢ - ١٧٣، والمغني ١/٢٥٠، وكشاف القناع ١/١٧٣

(٢) حديث: «أحل الذهب والحرير لإناث من أمتي وحرم على ذكورها» أخرجه الترمذي (٨/١٦١ - ط المكتبة التجارية) من حديث أبي موسى الأشعري، وحسنه ابن المديني كما في التلخيص لابن حجر (١/٥٣) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) فتح القدير ٨/٩٥، والروضة ٢/٢٦٢، ومواهب الجليل ١/١٢٥، وكشاف القناع ٢/٢٣٦

(٤) حديث: «منى عن خاتم الذهب» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣١٥) - ط السلفية، من حديث البراء بن عازب.

(٥) فتح القدير ٨/٩٦ وحاشية ابن عابدين ٦/٣٥٩

الأكل والشرب من سائر الاستعمالات عليها، لأن علة التحريم وجود عين الذهب والفضة، وقد تحققت في الاستعمالات الأخرى كالطهارة فتكون محرمة أيضاً.

وذهب الحنابلة في الوجه الثاني إلى عدم صحة الوضوء منها قياساً على الصلاة في الدار المفصولة. (١) ر: مصطلح: (آنية ف/٣). (٢)

التييم بالذهب:

٣ - اتفق الفقهاء على عدم جواز التييم بالمعادن المسبوكة، كالذهب وغيره، أما إذا لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب، فذهب الشافعية إلى عدم جواز التييم بهذا الخليط سواء أكان قليلاً أم كثيراً، وذهب الحنابلة إلى أنه لا يجوز التييم بتراب خالطه غيره مما لا يصح التييم به إن كان له غبار وكانت الغلبة لغبار التراب. وذهب الحنفية إلى جواز التييم به إذا كانت الغلبة للتراب.

ونقل الخطاب من المالكية قول اللخمي: لا يجوز التييم به إلا يقع به التواضع لله تعالى،

- صحائفها لأخرجه البخاري (الفتح ٩/٥٥٤ - ط السلفية)، ومسلم (٣/١٦٣٨ - ط المحمي).

(١) ابن عابدين ٥/٢١٧ وما بعدها، وفتح القدير ٨/٥٠٧، والروضة ١/٤٦، وأسن المطالب ١/٢٧، وجواهر الإكليل ١/١٠ والفتاوى الفقهية ص ٣٧-٣٨ والمغني ١/٧٦-٧٥

(٢) الموسوعة ١/١١٧ - ١١٨

والحنابلة. ^(١) وقال الشافعية: يجوز وإن أمكن اتخاذه من فضة.

وذهب أبوحنيفة إلى المنع وقال: إن الأصل في الذهب تحريمه على الرجال والإباحة للضرورة، وقد اندفعت بالفضة وهي الأدنى فيقيى الذهب على التحريم. غير أن محمد بن الحسن من الحنفية وافق الجمهور وكذلك أبو يوسف في قول. ^(٢)

اتخاذ أصبع قطعت من الذهب:

٨ - صرح فقهاء الشافعية بأنه لا يجوز لمن قطعت يده أو أصبعه أن يتخذها من ذهب، وذكر النووي والقاضي حسين وغيرهما في المذهب وجهها بجوازها، وعلة المنع هي أن أصبع الذهب لا يعمل فيكون تركيبه لمجرد الزينة بخلاف السن والأنملة. ^(٣)

اتخاذ العلم للنساء من ذهب:

٩ - صرح الحنفية ^(٤) بأنه لا بأس بالعلم المنسوج

اتخاذ الرجل للذهب في آلة الحرب:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى منع تحلية آلة الحرب بشيء من الذهب لعموم الأدلة القاضية بتحريم استعمال الذهب للرجال ومن ذهب إلى ذلك الحنفية والمالكية في المعتمد والشافعية. ^(١)

وذهب الحنابلة إلى أنه يجوز للذكر أن يتخذ قببعة سيفه من الذهب، لأن عمر بن الخطاب كان له سيف فيه سبائك من ذهب، وأيضاً فإن عثمان بن حنيف كان في سيفه مسبار من ذهب، ذكرهما أحمد لذا رخص في ذلك، وإن كان له رواية أخرى بتحريم ذلك مثل الجمهور. ^(٢)

اتخاذ السن من الذهب:

٧ - يجوز اتخاذ السن من الذهب عند الجمهور قياساً على الأنف، لأن «عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم وقعة كلاب فاتخذ أنفاً من فضة فأتته فأمره النبي ﷺ باتخاذ أنف من ذهب...» ^(٣)

فعلم أن كل ما دعت إليه الضرورة يجوز استعماله من الذهب، وإلى ذلك ذهب المالكية

(١) الروضة ٢/٢٦٣، ومواهب الجليل ١/١٧٦، وحاشية ابن عابدين ٦/٣٥٩

(٢) المغني ٢/٦١٠، وكنشاف الفتاوى ٢/٢٧٨، ومطالب أولي النهى ٢/٩٣، وترى اللجنة أن التعديل بإلبسة الذهب في آلة الحرب - الآن - فيه نظر.

(٣) حديث عرفجة بن أسعد أخرجه أبو داود (٤/٤٣٤ - تحقيق عزت عبيد دهاس) والترمذي (٤/٢٤٠ - ط الحلبي).

(١) مواهب الجليل ١/١٧٦، والروضة ٢/٢٦٢، والمغني ٦١٦/٢

(٢) فتح القدير ٨/٩٦، وابن عابدين ١/٣٦١ - ٣٦٢

(٣) روضة الطالبين ٢/٢٦٢، والمجموع ١/٢٥٦، وأسنن المطالب ١/٣٧٩

(٤) الفتاوى الهندية ٥/٣٣٢

بالذهب للنساء، فأما الرجال فقد أُرِيع أصابع، وما فوقه يكره.

اتخاذ المدهن والمسعط والمكحلة من الذهب:

١٠ - صرح العلماء بتحريم كل ما يصلح تسميته آتية من الذهب كالمدخن والمسعط والمكحلة والمجمرة ونحوها، لأن النصوص وردت بتحريم الأكل والشرب من أواني الذهب والفضة على الرجال والنساء، لما في ذلك من الخيلاء وكسر نفوس الفقراء، وقيس غير الأكل والشرب من سائر الاستعمالات عليها. (١)

الإسراف في التحلي كاتخاذ المرأة أكثر من خلخال من الذهب:

١١ - إذا اتخذت امرأة خلخال كثيرة للمغايرة في اللبس جاز، لأنه يجوز لها اتخاذ ما جرت عادتهن بلبسه من الذهب، قل ذلك أو أكثر، لإطلاق الأدلة كقوله ﷺ: «أحل الذهب والحديد للإناث أمي وحرم على ذكورها». (٢)

وفي المذهب الشافعي وجه بالمنع إذا كان فيه سرف ظاهر، والمذهب القطع بالجواز. (٣)

(١) فتح القدير ٨١/٨، والمجموع ٤١/٦، وأسنى المطالب

٢٧/١، وكشاف القناع ٢٨٣/١، والروضة ٤٤/١

(٢) حديث: «أحل الذهب والحديد للإناث من أمي...» سبق تخريجه (ف) ٤.

(٣) المجموع ٤٠/٦، وكشاف القناع ٢٣٩/٢، والقوانين الفقهية ص ٤٣٠، وابن عابدين ٢٢٤/٥، ٢٢٩، ٢٧٠

اتخاذ المرأة نعلًا من الذهب:

١٢ - ذهب بعض الشافعية كالرافعي إلى إباحة النعال الذهبية للنساء كسائر الملابس، وذهب آخرون منهم إلى تحريمها لما في لبسها من الإسراف الكبير والإسراف منهي عنه في الشريعة. وأيضًا لم تجر عادة النساء بالتجمل بالنعال الذهبية فلا يمكن اعتبارها حليًا لها (١) لذلك، وصرح فقهاء الحنابلة أن المرأة إذا اتخذت النعال الذهبية حرم ذلك ووجب فيها الزكاة. (٢)

اتخاذ اليد من الذهب:

١٣ - نص فقهاء الشافعية على أنه لا يجوز لمن قطعت يده أن يتخذ يدا من ذهب أو فضة، لكون اليد المتخذة منها لا تعمل فيكون لمجرد الزينة، ومذهب الجمهور جواز اتخاذ أي عضو من أعضاء الإنسان من الذهب إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وبناء عليه فمن فقد أنملة في أصبع من أصابع يده أو أكثر، فإن له تعويضها بالذهب قياسًا على الأنف. فقد رخص الرسول ﷺ لصفحة بن أسعد أن يتخذ أنفًا من ذهب، فيقاس عليه سائر الأعضاء.

(١) المجموع ٤٠/٦، والروضة ٢٦٣/٢

(٢) كشاف القناع ٢٧٩/٢، ومطالب أولي النهى ٩٤/٢، والمغني ١٤/٣، ١٥، والموسوعة ١١٢/١٨

ونقل عن أبي حنيفة الجواز، كما نقل عنه عدم جواز الذهب.

اتخاذ المرأة لحلي الذهب :
١٥ - سبق في مصطلح (حلي) إجماع الفقهاء على جواز اتخاذ المرأة جميع أنواع الحلي من الذهب والفضة.

وقال الأذري من الشافعية : يجب أن يقيد جواز تعويض الأنملة بها إذا كان ماتحتها سليما دون ما إذا كان أشل ، لأن الأنملة في هذه الحالة لا تستطيع العمل فيكون اتخاذها من الذهب لمجرد الزينة^(١).

لبس الصبي الذهب :
١٦ - ذهب الحنفية والحنابلة وهو وجه عند الشافعية إلى تحريم لبس الذكور الذهب سواء كانوا صغارا أو كبارا إلا لضرورة.

وقد ذكر النووي أن في المذهب الشافعي وجهها بجواز اتخاذ يد من الذهب للضرورة، ذكره القاضي حسين وغيره^(٢).

وذهب المالكية إلى جواز لبس الصبي الذهب مع الكراهة. وذهب الشافعية - في الأصح^(٣) - إلى الجواز مطلقا. وفي وجه يجوز قبل ستين ويحرم بعدها وبه قطع البغوي.

اتخاذ الأنف من ذهب :

١٤ - أجمع الفقهاء^(٤) على أن من فقد أنفه لسبب من الأسباب فإنه يجوز له اتخاذ أنف من ذهب لو ردد النص بذلك، فقد ثبت «أن عرفة ابن أسعد قطع أنفه يوم وقعة الكلاب، فاتخذ أنفا من ورق فأتين عليه، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفا من ذهب»^(٥).

استعمال أواني الذهب واتخاذها :
١٧ - اتفق الفقهاء على عدم جواز الأكل والشرب من آنية الذهب والفضة للرجال والنساء على حد سواء، لحديث حذيفة : «نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها». ^(٦) ولقوله ﷺ : «الذي يشرب

(١) أسنى المطالب ١/ ١٧٩، وكشاف القناع ٢/ ٢٣٨،

ومواهب الجليل ١/ ١٢٦، وابن عابدين ٦/ ٣٦٢

(٢) الروضة ٢/ ٢٦٢، والمجموع ١/ ٢٣٨، ٦/ ٣٨، وأسنى المطالب ١/ ٣٧٩

(٣) الروضة ٢/ ٢٦٢، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٣٦٢،

ومواهب الجليل على الحليل ١/ ١٢٦، والشرح الكبير

على متن المقتضب ٢/ ٦١٥ - ٦١٦

(٤) حديث عرفة بن أسعد تقدم تخريجه ف/ ٤

(١) الوسوسة ١٨/ ١١١

(٢) ابن عابدين ٦/ ٣٦٢، وتكملة فتح القدير ٨/ ٩٦،

ومواهب الجليل ١/ ١٢٤ - ١٢٥، وأسنى المطالب

١/ ٣٧٦، والروضة ٢/ ٦٧، وكشاف القناع ٢/ ٣٣٨،

والإتصاف ٣/ ١٤٤ - ١٤٥، والمغني ٣/ ١٥ - ١٦

(٣) حديث : «نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب

.. أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٧٩١ - ط السلفية).

المرأة المسلمة في عدة الوفاة من نكاح صحيح ولو من غير دخول بالزوجة .
والإحداد: ترك الزينة الداعية إلى إغراء الرجال بالنساء عادة .
ولما كان لبس الحلي من الزينة المغرية عادة فيمنع التحلي به في العدة .
ونقل الروياني عن بعض الشافعية جواز لبسها للحلي ليلا ، ولكنه يكره لغير حاجة ، فلو فعلته لإحراز المال مثلا لم يكره .
وتفصيل ذلك في مصطلحات : (إحداد، وتحلية، وحلي) .

تحلية الكعبة وأبواب المساجد وجدرها بالذهب :

٢٠ - ذهب الشافعية في الأصح والحنابلة إلى تحريم تحلية أبواب المساجد وجدرانها ومحاريبها بالذهب ، وتجب إزالته ، إلا إذا استهلك الذهب فلم يجتمع منه شيء لو أزيل ، فلا تحرم استدامته ، لأن ماليته ذهبت فلا فائدة في إتلافه وإزالته .

ولما ولي عمر بن عبدالعزيز الخلافة أراد جمع ما في مسجد دمشق مما موه به من الذهب ، فقيل : إنه لا يجمع منه شيء ، فتركه .
أما الحنفية فقال صاحب الدر : «ولا بأس بنقشه خلا محرابه بجص وماء ذهب من ماله لا من مال الوقف» .

في إناء الفضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم»^(١) .
وقاس الفقهاء غير الأكل والشرب من سائر الاستعمالات عليها لوجود علة التحريم وهي عين الذهب والفضة ، وللخيلاء .
وذهب الجمهور أيضا إلى عدم جواز اتخاذ أواني الذهب والفضة وإن لم يستعملها ، لأن اتخاذها يخرج إلى استعمالها كأكلة اللهو . ومذهب الحنفية ومقابل الأصح عند الشافعية لا يحرم اتخاذ دون استعمال ، لأن النص إنما ورد في تحريم الاستعمال ، فيبقى اتخاذ على مقتضى الأصل في الإباحة^(٢) .

استعمال المضرب بالذهب :

١٨ - المضرب بالذهب فيه خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح : (آنية)^(٣) .

التحلي بالذهب حالة الإحداد :

١٩ - أجمع العلماء على وجوب الإحداد على

(١) حديث : «الذي يشرب في إناء الفضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم» أخرجه البخاري (الفتح ٩٦/١٠ - ط السلفية) .
ومسلم (٣/١٦٣٤ - ط الحلبي) من حديث أم سلمة واللفظ للبخاري ، وليس عندهما ذكر «الذهب» ، ورواه مسلم (٣/١٦٣٥) بلفظ : «من شرب في إناء من ذهب أو فضة فإنا يخرج في بطنه نارا من جهنم» .

(٢) فتح القدير ٨/٨١ والعدوي ١/٣٧٣ ، وجواهر الإكليل ١٠/١ ، وأسنن المطلب ١/٣٧ ، والروضة ١/٤٤ - ٤٦ ، والمغني ١/٧٧ ، وحاشية ابن عابدين ٥/٢٢٦ ، الموسوعة

١١٨ - ١١٧/١

(٣) الموسوعة ١/١١٨

في ذلك من السرف وكسر قلوب الفقراء، ولكنه لم يعمل به الرسول ﷺ ولا أحد من السلف الصالح. ^(١) والوجه الآخر للشافعية الجواز.

تحلية المصحف بالذهب :

٢١ - تحلية الكتب بالذهب لا يجوز في غير القرآن، صرح بذلك المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم لما في ذلك من تضيق النقدين ولأن الكتب الأخرى لا يجب تعظيمها كالقرآن. ^(٢) أما القرآن فقد اختلف الشافعية في جواز تحليته بالذهب على أربعة أوجه أصحها - كما قال الرافعي - جوازه في المصاحف التي للنساء دون الرجال، والوجه الثاني: جوازه مطلقاً تعظيماً للقرآن، وبه قال الحنفية، وإن كانوا يرون أن تركه أولى لأنهم قالوا في هذه المسألة: لا بأس بذلك.

وقد صرح علماءهم بأنهم متى قالوا كلمة «لا بأس» فذلك دليل على أن المستحب غيره. ^(٣)

والوجه الثالث عند الشافعية تحريم تحلية القرآن بالذهب مطلقاً. والوجه الرابع - عندهم - جواز تحلية نفس المصحف به دون خلافه

قال ابن عابدين: في هذا التعبير كما قال شمس الأئمة: إشارة إلى أنه لا يؤجر، ويكفيه أن ينحورأساً برأس أهد. قال في النهاية: لأن لفظ «لا بأس» دليل على أن المستحب غيره، لأن البأس الشدة. ولهذا نقل في الفتاوى الهندية عن المضممران أن الصرف إلى الفقراء أفضل وعليه الفتوى. أ. هـ.

وقيل: يكره، لقوله ﷺ: «إن من أشرط الساعة أن تزين المساجد» ^(١) الحديث. وقيل: يستحب لما في ذلك من إكرام المساجد ورفع شأنها.

وهو وجه عند الشافعية أيضاً. وعند المالكية يكره ذلك لكونه قد يشغل المصلي، فإن زين المسجد بالذهب بطريقة لا تشغل المصلي جاز في ظاهر المذهب. ^(٢) وقد صرح علماء الشافعية في أصح وجهين بتحريم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب لما

(١) حديث: «إن من أشرط الساعة أن تزين المساجد...» ورد في حاشية ابن عابدين (١/٦٥٨ - ط الحلي) ولم يند إليه في المصادر المسوسية لدينا، ولكن ورد من أس مرفوها: «لا تقوم الساعة حتى يتباهي الناس في المساجد» أخرجه أبوداود (١/٣١١ - تحقيق عزت حميد دحاس) وإسناده صحيح.

(٢) فتح القدير ١/٢٩٩، وحاشية ابن عابدين ١/٦٥٨ ط مصطفى الحلي، والفتاوى الهندية ٥/٣١٩، ومواهب الجليل ١/١٣٠، ٢/٣٠٠، والمجموع ٦/٤٢٢، ونهاية المحتاج ١/٩١، ومغني المحتاج ١/٢٩٣، وكشاف الفناح ١/٢٣٨، ومطالب أولي النهى ٢/٩١

(١) نهاية المحتاج ١/٩١، وكشاف الفناح ١/٢٣٨
(٢) مواهب الجليل ١/١٢٦، والمجموع ٦/٤٢٢، ومطالب أولي النهى ١/١٥٧
(٣) حاشية ابن عابدين ١/٦٥٨

بيع الذهب بالفضة :

٢٤ - لم يختلف العلماء في جواز بيع الذهب بالفضة بالتفاضل إذا كان يدا بيد، للحديث السابق. وتفصيل ذلك في: (بيع، وصرف).

بيع الذهب جزأنا :

٢٥ - لا يجوز بيع الربوي بجنسه ومنه الذهب مجازفة، لقول النبي ﷺ: «مثلا بمثل سواء بسواء» الحديث. وقد تقدم الكلام على هذا في مصطلح: (بيع).^(١)

الذهب والفضة في الأرض المبيعة :

٢٦ - من وجد ركازا في موات، أو في ملكه بالإحياء فإنه يملكه في الجملة.

أما من وجد ركازا في ملكه المنتقل إليه ببيع أو هبة، فالجمهور على أنه للمالك الأول، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه للمالك الأخير، وتفصيله في مصطلح: (ركاز).

المعاملة بالمغشوش من الذهب :

٢٧ - يكره للإمام والحاكم ضرب العملة بالذهب المغشوش، للخبر الصحيح عنه ﷺ

المنفصل عنه.^(٢) وذهب المالكية في مشهور مذهبهم إلى جواز تحلية المصحف على أن تكون الحلية مقتصرة على غلافه الخارجي، ولا يجوز أن يكتب بالذهب، ولا أن يجعل على الأحزاب والأعشار وغير ذلك، لأنه من زخرفة المصحف وذلك يلهي القارئ ويشغله عن تدبر آياته ومعانيه، ولنفس السبب كرهت الحنابلة تحلية المصحف بالذهب.^(٣)

زكاة الذهب :

٢٢ - تجب الزكاة في الذهب بالإجماع، وتفصيل ذلك في مصطلح: (زكاة).

بيع الذهب بالذهب :

٢٣ - لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، يدا بيد، لأن الذهب من الأصناف الستة التي ورد النبي ﷺ عن التفاضل في الصنف الواحد منها، كما في حديث عبادة قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى». وتفصيل ذلك في مصطلح: (بيع، وصرف).

(١) المجموع ٤٢/٦

(٢) مواهب الجليل ١٢٦/١، ومطالب أولي النهى ١٥٧/١

(٣) حديث عبادة قال: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب... أخرجه مسلم (١٢١٠/٣) - ط الحلي.

(١) الموسوعة ٧٦/٩، فتح القدير ٤٧٠/٥، والدرستي ٢٣/٣، وروضة الطالبين ٣٨٣/٣، والمجموع ٣٥٣/١٠، وكشاف القناع ٢٥٣/٣

- الذي رواه أبوهريرة: «من غشنا فليس منا»^(١)
- ولما فيه من إفساد النقود والإضرار ببنوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاّب وغير ذلك من المفساد التي تؤدي إلى أن يغش بها الناس بعضهم لبعض. فلو قدر أن ضربها الإمام وكان معيارها معلوما، صحت المعاملة بها معينة وفي الذمة، وكذلك الحال إذا لم يعلم عيارها وكانت راجحة لأن المقصود رواجها. وقالوا أيضا: ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة، لأنه من شأن الإمام، فيكون في ضربه لغيره افتياتا عليه، ولأنه لا يؤمن فيه الغش.
- قال الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب وبإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبو العظام»^(٢).
- ومن ملك دراهم مغشوشة يكره له إمساكها بل يسبكها ويصفيها، إلا إذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها.
- وقد نص الإمام أحمد رضي الله عنه على كراهة إمساك الدراهم أو الدنانير المغشوشة واتفق أصحابه على ذلك، لأنه يضر به ورثته إذا مات، ويضر به غيرهم في حال حياته كذلك، علله الشافعي وغيره^(٣).
- (١) حديث: «من غشنا فليس منا» أخرجه مسلم (٩٩/١) - ط (الحلي) من حديث أبي هريرة.
- (٢) كشف القناع ٢/٢٧١
- (٣) المجموع ١/١٠ - ١١ وكشف القناع ٢/٢٦٩ - ٢٧١
- إسلاف الذهب في الذهب:
- ٢٨ - لا يجوز إسلاف الذهب في الذهب، لأنه من بيع الربوي بالربوي فلا يقبل التأجيل. وتفصيله في مصطلح: (سلم).^(١)
- القراض بالذهب المغشوش:
- ٢٩ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة المضاربة على دنائير خالصة.
- وقال النووي: بإجماع الصحابة. واختلفوا في الدنانير المغشوشة، والحلي، والتبر، هل تصح المضاربة بها أم لا؟^(٢)
- فيجوز عند المالكية القراض بالذهب المغشوش على الأصح، وذهب بعض المالكية إلى عدم جوازه مضروبا كان أو غير مضروب وهو مذهب الشافعي. وقال أبوحنيفة: إن كان الغش النصف فأقل جاز، وإن كان أكثر من النصف لم يجز المقارضة به.
- وقال الباجي من المالكية: إن هذا الخلاف فيما إذا لم يكن الذهب المغشوش سكة يتعامل بها الناس، فإن كانت كذلك فإنه يجوز القراض

(١) بدائع الصنائع ٧/٣١٧٣، والدرستقي ٣/٢٢١،

والقوانين الفقهية ص ٢٦٥، والمفني مع الشرح الكبير

٣٣٨/٤

(٢) ابن عابدين ٣/٣٤٠، ٤/٤٨٤، والحطاب ٥/٣٥٨ -

٣٥٩، ومفني المحتاج ٢/٣١٠، وكشاف القناع ٣/٤٩٨،

٥٠٦

من الإعانة على الإثم، لأن استعمال آنية الذهب محرم بالإجماع. ومن المقرر عند الفقهاء أن الإعارة لا تجوز إلا في عين ينتفع بها منفعة مباحة مع بقائها على الدوام. (١)
وينظر مصطلح: (إعارة).

بها، لأنها قد صارت عينا وصارت من أصول الأموال وقيم المثلقات، لذلك تتعلق الزكاة بأعيانها، ولو كانت عروضاً لم تتعلق الزكاة بأعيانها. (١)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (قراض).

إعارة حلي الذهب للنساء :
٣٣ - يجوز إعارة حلي الذهب للنساء بدون خلاف، لأن التحلي بالذهب مباح في حقهن، وكل عين ينتفع بها منفعة مباحة يجوز إعارتها. (٢)
وينظر مصطلح: (إعارة).

استجار ما احتيج إليه من الذهب :
٣٠ - صرح الحنابلة بأنه يصح استجار دنائير الذهب مدة معلومة للتحلي والوزن، وكذلك كل ما احتيج إليه كأنف من ذهب، لأنه نفع مباح يستوفى مع بقاء العين، وكل ما كان كذلك جاز استجاره بلا خلاف. ومنع الشافعية استجار الدنانير للترزين، ونصوا على جواز استجار الحلي. (٣)

إتلاف آنية الذهب :
٣٤ - ضمان المثل من آنية الذهب مبني على القول بجواز اقتنائها وعدمه. فمن ذهب إلى جواز الاقتناء قال بالضمان، ومن ذهب إلى حرمة اقتنائها قال بعدم ضمان الصنعة، ويضمن ما يتلفه من العين.

الأجرة على صنع أواني الذهب :
٣١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من صنع إناء ذهب لغيره فإنه لا يستحق الأجرة، إذ لا يجوز استعمال إناء الذهب بالإجماع. (٣)

وقد سبق الكلام على هذه المسألة في مصطلحي: (آنية، (٣) وإتلاف). (٤)

إعارة آنية الذهب :
٣٢ - لا تصح إعارة آنية الذهب، لما في إعارتها

(١) المغني والشرح الكبير ٣٥٩/٥، وكشاف القناع ٦٨/٤ - ٦٩
(٢) المغني ٣٥٩/٥
(٣) الموسوعة ١/٢٤
(٤) الموسوعة ١/٢٢٠

(١) مواهب الجليل ٣٥٨/٥ - ٣٥٩
(٢) مطالب أولي النهى ٦٠٣/٣، والفتاوى ٦٩/٣
(٣) أسنى المطالب ٢٧/١، ونهاية المحتاج ٢٧٠/٥، وكشاف القناع ٥٥١/٦

إحياء معادن الذهب وإقطاعها :

٣٥ - الذهب من المعادن الباطنة وهي التي لا تخرج إلا بعمل ومؤنة، فهي ملك لمن استخرجها عند الحنفية والشافعية وهو احتمال عند الحنابلة.

وعند المالكية أن الذهب كالمعادن الظاهرة أمرها إلى الإمام. (١)
وتفصيل ذلك في مصطلح : (إحياء).

الذهب بالذهب :

٣٦ - لا يجوز الذهب بسكين من الذهب كغيره من الاستعمالات، ومع ذلك فلوديع بها حلت الذبيحة بشروط التذكية. (٢)

مقدار الدية من الذهب :

٣٧ - اختلف هل الأصل في تقدير الدية الإبل، أو الذهب، أو الفضة. (٣)
وتفصيل ذلك في مصطلح : (دية).

سرقة الذهب :

٣٨ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

- (١) حاشية ابن عابدين ٣٨٣/٥، وحاشية الدسوقي ٤٨٦/١
- ٤٨٧، والمقدمات لابن رشد ١/٢٢٤ - ٢٢٥، وحاشية
الباجوري ٤٠/٢، وشرح الزيد غاية البيان ٢٥٥،
والبيجيري على الخطيب ٣/١٩٩، والمغني ٥/٥٧٥
(٢) نهاية المحتاج ١١٣/٨
(٣) المحلى ١٠/٣٨٩، ومسنن النسائي ٤٤/٧

والحنابلة) إلى أنه يشترط لوجوب قطع يد سارق الذهب أن يبلغ المسروق منه ربع دينار ووزنا وقيمة معا، لقوله ﷺ : «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا». (١)

وذهب الحنفية إلى أنه لا قطع في أقل من دينار من الذهب.
ويعتبر في غير الذهب بلوغ قيمته ربع دينار فصاعدا على رأي الجمهور. (٢)
وتفصيل ذلك في مصطلح : (سرقة).

ذو الحجة

انظر: الأشهر الحرم.



- (١) حديث: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا» أخرجه البخاري (الفتح ٩٦/١٢ - ط السلفية). ومسلم (٣/١٣١٢ - ط الحلبي) من حديث عائشة، واللفظ للبخاري. وأما لفظ مسلم فهو: «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا».
(٢) تبين الحقائق ٣/٢١١ - ٢١٣، وشرح منح الجليل ٤/٥٢٠، ومغني المحتاج ٤/١٥٨، وكشاف الفتاوى ٦/١٣١، نشر مكتبة النصر الحديثة.

ذو الحليفة ١

الحليفة ببطن الوادي وبات حتى يصبح. (١)
وفي البخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ
رئي وهو في معرس بذى الحليفة، قيل له: «إنك
ببطحاء مباركة». (٢)

قال الحافظ ابن حجر: «وبها مسجد يعرف
بمسجد الشجرة، خراب، وبها بئر يقال لها: بئر
علي». (٣)

أما الآن فالمكان والمسجد عامران، وفيها
مرافق للمسافرين والحجاج.

ويعرف ذو الحليفة الآن باسم «آبار علي»،
وكانه نسبة إلى البئر المنسوب إليه رضي الله
عنه.

وذو الحليفة من مواقيت الإحرام بالحج
والعمرة، وهي ميقات الإحرام لأهل المدينة
وتثبت له أحكام المواقيت. (انظر: ميقات،
وإحرام).

(١) حديث: «أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى مكة يصلي
... أنعرجه البخاري (الفتح ٣/ ٣٩١ - ط السلفية)
من حديث عبدالله بن عمر
(٢) حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ رئي وهو في معرس
... أنعرجه البخاري (الفتح ٣/ ٣٩٢ - ط السلفية).
(٣) فتح الباري ٣/ ٢٤٧ طبع السلفية، وانظر مادة: (حلف)
في النهاية لابن الأثير والقاوس المحيط، ومعجم البلدان
(الحليفة) طبع دار صادر ٢/ ٢٩٥ ومراسد الإطلاع
١/ ٤٢٠، والروض المطار في خبر الأمصار للحميري
تحقيق إحسان عباس ص ٢٩٦

ذو الحليفة

التعريف:

١ - الحليفة: بالحاء المهملة المضمومة، تصغير
الحلفاء بفتح الحاء وسكون اللام.

والخلفاء: نبت معروف. وقيل: قصب لم
يدرك.

وذو الحليفة: ماء من مياه بني جشم، ثم
سمي به الموضع، وهو ميقات أهل المدينة، (١)
بينه وبين المدينة ستة أميال، وبينه وبين مكة
مائتا ميل إلا ميلين.

وكان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى مكة يصلي
في مسجد الشجرة، وإذا رجع صلى بذى

(١) أما ذو الحليفة الذي ذكر في حديث رواه البخاري (الفتح
٩/ ٦٢٣ - ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ط
الحلي) من حديث رافع بن خديج قال: «كنا مع النبي ﷺ
بذى الحليفة، فأصاب الناس جوع، فأصبنا إيلاً وغنماً
... الحديث، فهذا موضع آخر من هامة كما بيته رواية
مسلم. وهذا الموضع يقع بين الحرة وذات هرق.
وانظر معجم البلدان (حليفة)، وفيه وموضع بين حافة
وذات هرق من أرض هامة. شرح الأبي على صحيح
مسلم.

ذو الرحم

ذود

انظر: أرحام.

التعريف :

١ - الذود في اللغة : القطيع من الإبل مابين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، وجمعه أذود.

ذو غفلة

وفي المغرب : الذود من الإبل من الثلاث إلى العشر، وقيل : من الثنتين إلى التسع من الإناث دون الذكور.^(١)

انظر: غفلة.

وأما الذود عند الفقهاء فهو الثلاث إلى العشر من الإبل.^(٢)

ذو القربى

الأحكام المتعلقة بالذود :

٢ - يذكر الفقهاء الأحكام الخاصة بمصطلح : (ذود) في زكاة الإبل من كتاب الزكاة.

انظر: قرابة.

وخلاصة ما قالوه في ذلك : أن زكاة الذود

ذو القعدة

(١) الصحاح ، والمصباح ، والمغرب ، واللسان ، وأساس البلاغة مادة : (ذود) .

(٢) العناية مع فتح القدير ١/ ٤٩٤ - ط الأميرية .

انظر : الأشهر الحرم .

والتفصيل حله زكاة الإبل في مصطلح:
(زكاة).^(١)

واجبة كغيرها من النعم عند وجود النصاب مع باقي شروط الزكاة وأقل نصاب تجب فيه الزكاة في الذود من الإبل خمس، فلا زكاة فيها دونها، لقوله ﷺ: «من لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة»^(٢)

وقال: «ليس فيها دون خمس ذود من الإبل صدقة». ^(٣) والواجب الذي يجب إخراجه عن الخمس من الإبل شاة، لقوله ﷺ: «إذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة».^(٤)
فإذا بلغت الذود عشرا ففيها شاتان.

وفي إخراج الذكر من الغنم عن الذود أي إناء الإبل، أو إخراج البعير عما وجبت فيه الشاة الواحدة أو الشاتان خلاف، وفي إخراج قيمة الشاة أيضا خلاف.



(١) العناية مع فتح القدير ١/ ٤٩٤ - ط الأميرية، والفتاوى الهندية ١/ ١٧٧ - ط المكتبة الإسلامية، وهدائع الصنائع ٢/ ٢٦ - ط الجاهلية، وحاشية الدسوقي ١/ ٤٣٢ - ط الفكر، وحاشية المدوني على شرح الرسالة ١/ ٤٣٩ - ط المعرفلة، وجواهر الإكليل ١/ ١١٩ - ط المعرفلة، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/ ١١٦ - ط الفكر، الخروشي ٢/ ١٤٩ - ط بولاق، وروضة الطالبين ٢/ ١٥١ - ط ١٥٢ - ط للمكتب الإسلامي، وحاشية القليوبي ٢/ ٣ - ط الحلبي، المهذب ١/ ١٥٢ - ط الحلبي، وكشاف القناع ٢/ ١٨٤ - ط النصير، والإتصاف ٣/ ٤٨ - ط ٥٤ - ط التراث العربي، والمفني ٢/ ٥٧٩ - ط الرياض.

(٢) حديث: «من لم يكن معه إلا أربع من الإبل...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٣١٧ - ط السلفية) من حديث أبي بكر الصديق.

(٣) حديث: «ليس فيها دون خمس ذود من الإبل صدقة» أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٣٢٣ - ط السلفية)، ومسلم (٢/ ٦٧٤ - ط الحلبي) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) حديث: «إذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٣١٧ - ط السلفية) من حديث أبي بكر الصديق..

فذهب المالكية، والشافعية - في الأصح عندهم - إلى وجوب القصاص في ذهاب الذوق بجناية العمد، وقالوا: لأن له محلاً مضبوطاً، ولأهل الخبرة طرقاً في إبطاله.^(١)

وقال الحنفية والحنابلة: لا يجب القصاص في شيء من المعاني، إلا البصر، وهو قول عند الشافعية، لأن إتلانها إنها يكون بالجناية على محلها، وهو غير معلوم المقدار فلا تمكن المساواة فيه، فلا يجب القصاص.^(٢) وتفصيل ذلك في: (دية، جناية على مادون النفس).

ج - اليمين على الذوق :

٤ - إذا حلف أنه لا يذوق طعاماً أو شراباً، فأكل أو شرب فإنه يحنث، أما إذا حلف أنه لا يأكل أو لا يشرب فذاق طعاماً أو شراباً فلا يحنث، لأن كل أكل أو شرب ذوق، ولا عكس.^(٣) والتفصيل في باب اليمين.

ذيل

انظر: البسة واختيال.

- (١) مفني المحتاج ٢٩/٤، وشرح الزرقاني ١٧/٨
(٢) المفني ١١/٨، وبدائع الصنائع ٣٠٧/٧
(٣) فتح القدير ٤٤/٤، والبحر الرائق ٣٤٤/٤

ذوق

التعريف :

١ - الذوق : إدراك طعم الشيء بواسطة الرطوبة المنبثة بالعصب المفروش على عضل اللسان. وهو أحد الحواس الخمس.^(١)
الأحكام المتعلقة بالذوق :

أ - ذوق الصائم الطعام :

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الصوم لا يبطل بذوق الصائم طعاماً أو شراباً إن لم يصل إلى الجوف. ولكن الأفضل تجنبه.^(٢)

ب - الجناية على الذوق :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب دية كاملة، في إذهاب الذوق بالجناية لأنه من الحواس الخمس فأشبهه الشم.^(٣)

واختلفوا في وجوب القصاص فيه في جناية العمد.

- (١) المصباح المنير، مادة: (ذوق)، والتصريفات للجرجاني، ومفني المحتاج ٧٣/٤ - ٧٤، وشرح الزرقاني ٣٥/٨
(٢) المفني ١١٠/٢، وابن عابدين ١٠١/٢
(٣) مفني المحتاج ٧٣/٤، والمفني لابن قدامة ١١/٨، والزرقاني ٣٥/٨، والاختيار ٣٧/٥

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الحادي والعشرين

ع

قضاء القضاة ببيت المقدس .

أخذ عن ابن فتوح وانتفع به وأبي عبدالله
السرقسطي وأبي الفرج عبدالله البقي وأحمد
ابن أبي يحيى الشريف التلمساني وأبي
إسحاق العبدوسي وغيرهم . وعنه الحافظ
ابن داود وغيره .

من تصانيفه : «شفاء الغليل في شرح
مختصر خليل» في فقه المالكية و«بدائع السلك
في طبائع الملك» ، و«روضة الأعلام بمنزلة
العربية من علوم الإسلام» ، و«الإبريز
المسبوك في كيفية آداب الملوك» .

[شجرة النور الزكية ص ٢٦١ ، ونبيل
الابتهاج ص ٣٢٤ ، والأعلام ٢١٧/٧ ،
ومعجم المؤلفين ٤٣/١١] .

ابن بطال : هو علي بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن النّبا (٣٩٦ - ٤٧١هـ)

هو الحسن بن أحمد بن عبدالله بن النّبا ،
أبو علي ، البغدادي . فقيه حنبل ، محدث ،
شارك في أنواع من العلوم . قرأ القراءات
السبع على أبي الحسن الحسائي وغيره ،
وسمع الحديث من هلال الحفار وأبي محمد
السكري وأبي الفتح بن أبي الفوارس وأبي
الحسين بن بشران وأبي علي بن شهاب

الآجري : هو محمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣٠٥

إبراهيم الحربي : هو إبراهيم بن إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبدالرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي مليكة : هو عبدالله بن عبيدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الأزرق (؟ - ٨٩٦هـ)

هو محمد بن علي بن محمد ، أبو عبدالله ،
شمس الدين الغرناطي ، المالكي . فقيه ، من
القضاة شارك في بعض العلوم ، تولى القضاء
بغرناطة إلى أن استولى عليها الإفرنج .
فانتقل إلى تلمسان ، ثم إلى المشرق يستنفر
ملوك الأرض لنجدة صاحب غرناطة ، وتولى

- وغيرهم. وثققه على أبي ظاهر بن الغباري والقاضي أبي يعلى وهو من قدماء أصحابه. وعلى أبي الفضل التميمي وأخيه أبي الفرج وغيرهم. قال ابن عقيل: هو شيخ إمام في علوم شتى: في الحديث، والقراءات، والعربية. وقال ابن الجوزي وغيره: أنه صنف خمسمائة مصنف.
- من تصانيفه: «شرح الخرقى»، و«الكامل»، في فقه الإمام أحمد بن حنبل، و«تجريد المذاهب»، و«طبقات الفقهاء»، و«أدب العالم والمتعلم»، و«العباد بمكة»، و«مناقب الإمام أحمد»، و«فضائل الشافعي».
- [النجوم الزاهرة ١٠٧/٥، وطبقات الحنابلة لابن رجب ٣٢/١، والأعلام ١٩٢/٢، ومعجم المؤلفين ١/٣].
- ابن تيمية (تقي الدين): هو أحمد بن عبد الحليم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦
- ابن الجزري: هو محمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩
- ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١
- ابن جزي: هو محمد بن أحمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧
- ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩
- ابن حجر العسقلاني: هو أحمد بن علي: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩
- ابن حجر المكي: هو أحمد بن حجر الهيتمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧
- ابن راشد: هو محمد بن عبد الله بن راشد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨
- ابن رسلان: هو أحمد بن حسين: تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٠
- ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الجد): تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨
- ابن الزبير: هو عبد الله بن الزبير: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩
- ابن سريج: هو أحمد بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

- ابن سباعه: هو محمد بن سباعه التميمي: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤١
- ابن العربي: هو محمد بن عبدالله: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١
- ابن سيرين: هو محمد بن سيرين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩
- ابن عرفة: هو محمد بن محمد بن عرفة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١
- ابن شاش: هو عبدالله بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩
- ابن عطية: هو عبدالحق بن غالب: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١
- ابن شبرمة: هو عبدالله بن شبرمة: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠
- ابن علان: هو محمد علي بن محمد علان: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٣
- ابن شعبان: هو محمد بن القاسم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩
- ابن عمر: هو عبدالله بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١
- ابن عابدين: محمد أمين بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠
- ابن عباس: هو عبدالله بن عباس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠
- ابن عبد البر: هو يوسف بن عبدالله: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠
- ابن عتاب: هو عبد الرحمن بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦
- ابن عون (؟ - ١٥١ هـ): هو عبدالله بن عون بن أرطبان، أبوعون، المزني، البصري، حافظ. حدث عن أبيه. وائل والشعبي، والحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي ومجاهد وسعيد بن جبير ومكحول وغيرهم.
- ابن عوف: سفيان وشعبة وابن المبارك ومعاذ بن المعاذ وعباد بن العوام وإسحاق الأزرق ومحمد بن عبدالله الأنصاري وغيرهم. قال ابن المبارك: ما رأيت أحدا أفضل من ابن عون. قال الثوري: ما رأيت

- أربعة اجتمعوا في مصر مثل هؤلاء: أيوب
ويونس والتميمي وابن عون. وقال ابن حبان
في الثقات: كان من سادات أهل زمانه عبادة
وفضلاً وورعاً ونسقا وصلابة في السنة وشدة
على أهل البدع. وقال العجلي: بصرى ثقة
رجل صالح. قال ابن سعد: كان ابن عون
ثقة، كثير الحديث، وثقه أيضاً عبدالله بن
أحمد بن حنبل وأبو شعيب الحراني.
- [تهذيب التهذيب ٣٤٦/٥، وسير أعلام
النبلاء ٣٦٤/٦، وشذرات الذهب
٢٣٠/١، وطبقات ابن سعيد ٢٦١/٧ -
٢٦٨، وتذكرة الحفاظ ١٥٦/١].
- ابن القاسم: هو محمد بن قاسم:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢
- ابن قتيبة: هو عبدالله بن مسلم:
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٤
- ابن قدامة: هو عبدالله بن أحمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن الهمام: هو محمد بن عبدالواحد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
- ابن وهب: هو عبدالله بن وهب المالكي:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
- أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبدالله:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١
- أبو بكر الصديق:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (؟ - ١٢٠هـ، وقيل ١١٧هـ)

هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو محمد، الأنصاري الحزرجي المدني. أمير المدينة، ثم قاضي المدينة، أحد الأئمة الاثبات. روى عن أبيه وعبد الله بن زيد بن عبد ربه والسائب بن زيد وعبد الله بن عمرو بن عثمان وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وعنه ابنه عبد الله ومحمد وعمرو بن دينار والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصاري والوليد بن أبي هشام وغيرهم.

قال ابن معين وابن خراش: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٣٨/١٢، وسير أعلام النبلاء ٣١٣/٥، وتاريخ خليفة ص ٣٢٠].

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حامد الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

أبو حمزة الشامي (الخارجي) (؟ - ١٣٠هـ)

هو المختار بن عوف بن سليمان بن مالك، أبو حمزة، الأزدي السلمي البصري. نائبر الخطباء القساة. وأخذ بمذهب الإباضية.

وكان في كل سنة يوافي مكة يدعو الناس إلى الخروج على مروان بن محمد. استولى على مكة وتبعه جمع من أهلها ومر بالمدينة فقاتله أهلها في «قديد» فقتل منهم نحو سبعمائة ودخلها عنوة ثم تابع زحفه نحو الشام. وكان مروان قد وجه لقتاله أربعة آلاف فارس بقيادة عبد الملك بن محمد السعدي، فالتقى بوادي القرى فاقتل الجمعان وانهمز أصحابه فسار أبو حمزة بقيتهم إلى مكة ولحقه السعدي فكانت بينهما وقعة انتهت بمقتل أبي حمزة. [النجوم الزاهرة ٣١١/١، والأعلام ٧١/٨].

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء: هو عويمر بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٤٤٦

أبو زيد: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٦

أبو السعود (ملحق) تراجم الفقهاء أسماء بنت أبي بكر الصديق

أبو السعود: هو محمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧
أحمد بن حنبل: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو عبيد: هو القاسم بن سلام: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
أحمد بن عبدالعزيز النويري (٦٠٠ - ٧٢٣ هـ)

أبومسعود البصري: هو عتبة بن عمرو: تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨
لعله: أحمد بن عبدالعزيز بن القاسم بن عبد الرحمن، شهاب الدين، النويري العقيلي. سكن مكة، وتزوج بها كمالية بنت

أبوموسى الأشعري: هو عبدالله بن قيس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨
القاضي نجم الدين محمد بن القاضي جمال الدين محمد بن الحافظ قاضي مكة، وولدت له أبا الفضل محمدا وعليها. ثم سافر إلى

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩
المدينة وأقام بها ومعه ولده. [الدرر الكامنة ١/ ٢٠٢ - ٢٠٣].

أبو الوليد الباجي: هو سليمان بن خلف: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢
الأذري: هو أحمد بن حمدان: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبويوسف: هو يعقوب بن إبراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩
أسامة بن زيد: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٤

الأبي المالك: هو محمد بن خليفة: تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠
إسحاق بن راهويه: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الأثرم: هو أحمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩
أسماء بنت أبي بكر الصديق: تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠

الإسنوي: هو عبد الرحيم بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

ب

أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إلكيا الهراسي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٦

البخاري: هو محمد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

إمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

البراء بن عازب:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

اليزار: هو أحمد بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

أم هانئ:

تقدمت ترجمتها في ج ٢ ص ٤٠٦

البرزدي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أنس بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

بشر بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٣

الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

البلقيني: هو عمر بن رسلان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البناني : هو محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

ج

البُويطي : هو يوسف بن يحيى :

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦

جابر بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

ت

ح

الترمذي : هو محمد بن عيسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الحارث العكلي (؟ - ؟)

هو الحارث بن يزيد العكلي التميمي .

(العكلي بالضم والسكون نسبة إلى عكل

بطن من تميم) روى عن أبي زرعة بن عمر

والشعبي وإبراهيم النخعي وعبدالله بن يحيى

الحضرمي وغيرهم .

وعنه عمارة بن القعقاع وعبدالله بن شبرمة

وابن عجلان ومغيرة بن مقسم الضبي

وغيرهم .

قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : كان

فقيها من أصحاب إبراهيم وكان ثقة في

ث

الثوري : هو سفيان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥



- الحديث، لم يرو عنه إلا الشيوخ. وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.
- [تهذيب التهذيب ٢/١٦٣ - ١٦٤].
- خطايي: هو محمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩
- خليل: هو خليل بن إسحاق: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحافظ العراقي: هو عبد الرحيم بن حسين: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

د

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن زياد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الخطاب: هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

ر

الرازي: هو محمد بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

خ

الخرقي: هو عمر بن الحسين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الراغب: هو الحسين بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

رافع بن خديج :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦

ز

الرافعي : هو عبد الكريم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعة الرأي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الزاهدي : هو مختار بن محمود :

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣١٤

رفاعة الزرقعي (؟ - ٤١هـ)

الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

هورفاعة بن مالك بن العجلان بن عمرو
بن عامر بن زريق، أبو معاذ، الأنصاري
الزرقعي .

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

شهد العقبة وبقيّة المشاهد . وروى عن
النبي ﷺ ، وعن أبي بكر الصديق ، وعبادة
ابن الصامت . وعنه ابنه عبيد ومعاذ وابن
أخيه يحيى بن خلاد وابنه علي بن يحيى
وغيرهم .

زفر : هو زفر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

وقال ابن حجر : أبوه أول من أسلم من
الأنصار ، وقال ابن عبد البر : وشهد رفاعة
مع علي الجمل وصفين .

زيد بن أرقم :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٨

[الإصابة ١/ ٥١٧ ، وأسند الغيبة
٧٣/ ٢ ، وتهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٠] .

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزبلي : هو عثمان بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سمرة بن جندب :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

السيوطي : هو عبدالرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

س

ش

السائب بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

السبكي : هو عبدالوهاب بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

السبكي : هو علي بن عبدالكافي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشاطبي : هو القاسم بن مرة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن أبي وقاص : سعد بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشريفي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

سليمان بن يسار :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨

شريع : هو شريع بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب التهمة: هو عبدالرحمن بن مأمون:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب الفتاوى الخيرية: هو خير الدين
الرملي:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الشوكاني: هو محمد بن علي:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب الفواكه الدواني: هو عبدالله بن
عبدالرحمن:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

الشرازي: هو إبراهيم بن علي:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب المبسوط: هو محمد بن أحمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ص

صاحب المرقاة: هو علي بن سلطان القاري:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١، والمرقاة هي
مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.

الصاحبان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب مطالب أولي النهى: هو مصطفى بن
سعد:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

صاحب البدائع: هو أبو بكر بن مسعود:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب نزل الأبرار: ر: صديق حسن
خان.

صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صدر الشهيد: هو عمر بن عبدالعزيز:
تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧

صاحب غاية المنتهى: هو مرعي بن يوسف:
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

صديق حسن خان (٢٤٨ - ١٣٠٧ هـ)

٣٦/٧، ومعجم المؤلفين ٩٠/١٠، وهدية
العارفين ٣٨٨/٢، وفهرس الفهارس
٢٦٩/١.

الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل:
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤

ط

طاووس بن كيسان:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني: هو سليمان بن أحمد:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبي: هو الحسين بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥١

هو محمد صديق خان بن حسن بن علي
بن لطف الله، أبو الطيب، الحسيني،
البخاري، القنوجي. عالم أمير شارك في
أنواع من العلوم. قال عبدالرزاق البيطار:

هو عالم في التفسير والحديث والفقه والأصول
والتاريخ والأدب والتصوف والحكمة
والفلسفة وغيرها، وله نيف وستون مصنفا
بالعربية والفارسية والهندية. وتعلم في دهللي،
وسافر إلى بهوبال طلبا للمعيشة، ففاز بثروة
وافرة، قال في ترجمة نفسه: «لقى عصا
الترحال في محرومة بهوبال، فأقام بها وتوطن
وتمول، واستوزر وناب، وألف وصنف»،
وتزوج بملكة بهوبال، ولقب بنواب عالي
الجاه أمير الملك بهادر.

من تصانيفه: «حسن الأسوة في مائت
عن الله ورسوله في النسوة»، و«فتح البيان في
مقاصد القرآن»، و«ونيل المرام في تفسير
آيات الأحكام»، و«الروضة الندية»،
و«حصول المأمول من علم الأصول»،
و«العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة»،
و«عون الباري».

[حلية البشر ٧٣٨/٢ - ٧٤٦، وتاريخ
آداب اللغة العربية ٢٦٤/٤، والأعلام

عبدالله بن يزيد (؟ - ؟)

هو عبدالله بن يزيد بن حصن بن عمرو بن الحارث، أبوموسى، الأوسى الأنصاري، صحابي، شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة، وشهد مابعدھا. قال ابن حجر في الإصابة نقلاً عن الدارقطني: له ولأبيه صحبة وشهد بيعة الرضوان وهو صغير، وشهد الجمل وصفين مع علي رضي الله عنه، وكان أميره على الكوفة. وروى عن النبي ﷺ وعن أبي أيوب وقيس بن سعد بن عبادة وزيد بن ثابت والبراء بن عازب وغيرهم. وعنه ابنه موسى وابن أخته عدي بن ثابت الأنصاري ومحمد بن سيرين وغيرهم.

[تهذيب التهذيب ٧٨/٦، والإصابة ٣٨٢/٢، وأسد الغابة ٣/٣١٢].

عثمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

المدوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عدي بن حاتم:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٠٤

ع

عائشة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالرحمن بن أبي ليلى:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٢

عبدالرحمن بن عوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبدالله بن بريدة:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٣

عبدالله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن مغفل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عروة بن الزبير: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
 العز بن عبد السلام: هو عبدالعزيز بن عبد السلام: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
 عطاء بن أبي رباح: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
 [تهذيب التهذيب ٥٦/٧، وسير أعلام النبلاء ١٣٣/٦، وميزان الاعتدال ٢٠٢/٣].

عمرو بن الأسود (؟ - مات في خلافة معاوية)
 هو عمرو بن الأسود أبو عياض، العنسي، ويقال الحمداني، الدمشقي. تابعي، روى عن عمرو ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبو هريرة، وعائشة رضي الله عنهم. وعنه مجاهد وخالد بن معدان وشريح بن عبيد ونصر بن علقمة وإبراهيم بن مسلم الهجري وغيرهم. قال ابن حبان في الثقات كان من عباد أهل الشام وزهادهم، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وقال ابن عبد البر: علي بن القاري: هو علي بن سلطان: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
 عمر بن الخطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
 عمر بن عبد العزيز: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
 عمر أبي سلمة (؟ - ١٣٢ هـ): هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن

أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات .
[تهذيب التهذيب ٤/٨] .
القاضي أبويعلى : هو محمد بن الحسين :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

عمرو بن حزم :
تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥
القاضي حسين : هو حسين بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

عمرو بن سلمة :
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٣
القاضي زكريا الأنصاري : هو زكريا بن
محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

عمرو بن شعيب :
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢
القاضي عياض : هو عياض بن موسى :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

عيسى بن دينار :
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٥
قتادة بن دعامة :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الميني : هو محمود بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨
القدوري : هو محمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي : هو أحمد بن إدريس :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي : هو محمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي أبو الطيب : هو طاهر بن عبدالله :
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣
القليوبي : هو أحمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ق

ك

الكاساني : هو أبوبكر بن مسعود:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيدالله بن الحسن:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ل

اللخمي : هو علي بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧



م

الماتريدي : هو محمد بن محمد أبو منصور:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

المازري : هو محمد بن علي:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك : هو مالك بن أنس:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي : هو علي بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المتولي : هو عبدالرحمن بن مأمون:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد بن جبر:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مهنا الأنباري: هو مهنا بن يحيى:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٣

محمد بن الحسن الشيباني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المواق: هو محمد بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٨

المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

الموصلي: هو عبدالله بن محمود:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

المزني: هو إسماعيل بن يحيى المزني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ميمون بن مهران:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٤

مسروق:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مسلم: هو مسلم بن الحجاج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ن

معاذ بن جبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النخعي: هو إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

معاوية بن الحكم:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٣

النفراوي: هو عبدالله بن عبدالرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

مكحول:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النوي: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

هلال وأبوقنادة العدوي وأبوقلابة الجرمي وغيرهم.

[الإصابة ٦٠٥/٣، والاستيعاب ١٥٤١/٤، وأسد الغابة ٦٢٧/٤، وتهذيب التهذيب ٤٢/١١].

هـ

هشام بن عامر (؟ - ؟)

هو هشام بن عامر بن أمية بن زيد بن الحسحاس بن مالك، الأنصاري، صحابي، يقال كان اسمه شهاباً، فغير رسول الله ﷺ اسمه، فسماه هشاماً. روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه سعد وحميد بن

و

وائلة بن الأسقع :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٦



فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	الفقرات
٨-٥	دفع	١٠-١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة	
٦-٥	أ- درء ب- رد ج- رفع د- منع	٥-٢
٦	الأحكام الإجمالية ومواطن البحث	
٦	أ- الزكاة	٦
٦	ب- الوديعة	٧
٦	ج- الصيال	٨
٧	د- دعوى	٩
٧	الدفع أقوى من الرفع	١٠

دفع الصائل

انظر : صيال

دف

انظر: ملاهي .

٢٢-٨	دفن	٢٣-١
٨	التعريف	١
٨	الحكم الإجمالي	٢
٩	أفضل مكان للدفن	٣
٩	نقل الميت من مكان إلى آخر	٤
١١	دفن الأقارب في مقبرة واحدة	٥
١١	الأحق بالدفن	٦
١٢	دفن المسلم للكافر	٧
١٣	كيفية الدفن	٨
١٥	أقل ما يميز في الدفن	٩

الصفحة	المصنوع	الفقرات
١٦	تغطية القبر حين الدفن	١٠
١٦	اتخاذ التابوت	١١
١٦	الدفن ليلا وفي الأوقات المكروهة	١٢
١٧	الدفن قبل الصلاة عليه ومن غير غسل وبلا كفن	١٣
١٨	دفن أكثر من واحد في قبر واحد	١٤
١٩	دفن أجزاء الميت بعد دفنه	١٥
١٩	دفن المسلم في مقابر المشركين وعكسه	١٦
٢٠	دفن كافرة حامل من مسلم	١٧
٢٠	الجلوس بعد الدفن	١٨
٢١	أجرة الدفن	١٩
٢١	دفن السقط	٢٠
٢١	دفن الشعر والأظافر والدم	٢١
٢١	دفن المصحف	٢٢
٢١	القتل بالدفن	٢٣
٢٢ - ٢٤	دليل	٧ - ١
٢٢	التعريف	١
٢٣	الألفاظ ذات الصلة	
٢٣	أ - الإمارة، ب - البرهان، ج - الحجة	٤ - ٢
٢٣	الأدلة المثبتة للأحكام	٥
٢٣	الدليل الإجمالي والدليل التفصيلي	٦
٢٤	الدليل القطعي والدليل الظني	٧
٢٥ - ٢٦	د	٥ - ١
٢٥	التعريف	١
٢٥	الألفاظ ذات الصلة	
٢٥	أ - الصيد، ب - القيح	٣ - ٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥	الحكم الإجمالي	٤
٢٥	مواطن البحث	٥
٢٧ - ٣٠	دناتير	١٢-١
٢٧	التعريف	١
٢٧	الألفاظ ذات الصلة	
٢٧	أ- الدراهم ب- النقد ج- الفلوس د- السكة	٥-٢
٢٧	تعامل العرب بالدينار وموقف الإسلام منه	٦
٢٨	الدينار الشرعي	٧
٢٨	تقدير الدينار الشرعي في العصر الحاضر	٨
٢٩	تقدير بعض الحقوق الشرعية بالدينار	
٢٩	أ- الزكاة	٩
٢٩	ب- الدية	١٠
٣٠	ج- السرقة	١١
٣٠	ما يتعلق بالدنانير من أحكام	١٢
٣١ - ٣٢	دهري	٦-١
٣١	التعريف	١
٣١	الألفاظ ذات الصلة	
٣١	أ- الزنديق ب- الملحد	٥-٢
	ج- المنافق د- المرتد	
٣٢	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٦
٣٢ - ٣٥	دهن	٧-١
٣٢	التعريف	١
٣٢	الألفاظ ذات الصلة	٢
٣٢	أ- السمن ب- الشحم	٣-٢
٣٢	الأحكام المتعلقة بالدهن:	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢	تطهير الدهن المنتجس	٤
٣٣	استعمال الدهن للمحرم	٥
٣٤	بيع الدهن المنتجس	٦
٣٥	الاستصباح بالدهن المنتجس	٧
٣٥	دواء	
	انظر: (تداوي، تطيب)	
٤٣ - ٣٦	دولة	١ - ١٤
٣٦	التعريف	١
٣٨	أولاً: الحاكم أو الإمام الأعظم	٤
٣٨	ثانياً: ولي العهد	٥
٣٨	ثالثاً: أهل الحل والعقد	٦
٣٩	رابعاً: المحتسب	٧
٣٩	خامساً: القضاء	٨
٤٠	سادساً: بيت المال	٩
٤١	سابعاً: الوزراء	١٠
٤٢	إمارة الحرب	١١
٤٢	زوال الدولة	١٢
٤٢	تعدد الدول الإسلامية	١٣
٤٣	واجبات الدولة العامة	١٤
٤٤ - ٩٥	دييات	١ - ٨٣
٤٤	التعريف	١
٤٤	الألفاظ ذات الصلة:	
٤٤	أ - القصاص	٢
٤٥	ب - الغرة	٣
٤٥	ج - الأرش	٤
٤٥	د - حكومة عدل	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤٥	هـ - الضمان	٦
٤٥	مشروعية الدية	٧
٤٦	شروط وجوب الدية	
٤٦	أ - أن يكون المجني عليه معصوم الدم	٩
٤٧	ب - وجود المجني عليه بدار الإسلام	١٠
٤٧	أسباب وجوب الدية	
٤٧	أولاً : القتل	١١
٤٨	أنواع القتل الذي تجب فيه الدية	
٤٨	الأول : القتل الخطأ	١٢
٤٨	حكمة وجوب دية الخطأ على العاقلة	١٣
٥٠	الثاني : القتل شبه العمد	١٥
٥٠	وجوب تغليظ الدية وتخفيفها في شبه العمد	١٦
٥١	الثالث : القتل العمد	١٧
٥٢	تغليظ الدية في القتل العمد	١٨
٥٢	حالات وجوب الدية في القتل العمد	
٥٢	أ - العفو عن القصاص	١٩
٥٣	١ - عفو جميع أولياء القتل	٢٠
٥٤	٢ - عفو بعض الأولياء	٢١
٥٤	ب - موت الجاني (فوات محل القصاص)	٢٢
٥٥	ج - الدية في أحوال سقوط القصاص	٢٣
٥٥	١ - قتل الوالد ولله	٢٤
٥٥	٢ - الاشتراك مع من لا قصاص عليه	٢٥
٥٦	٣ - إرث الولد حق الاقتصاص من أصله	٢٦
٥٧	د - القتل بالتسبب	٢٧
٥٧	ما تجب منه الدية (أصول الدية)	٢٨
٥٩	مقدار الدية	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥٩	أولاً: مقدار الدية في النفس	
٥٩	دية الذكر الحر	٢٩
٥٩	دية الأنثى	٣٠
٦٠	دية الجنين	٣١
٦٠	دية الكافر	٣٢
٦٢	دية الجنين	٣٣
٦٤	ثانياً: الاعتداء على مادون النفس	
٦٤	القسم الأول: إبطاء الأطراف (قطع الأعضاء)	٣٤
٦٥	أولاً: دية مالا نظيره في البدن من الأعضاء	
٦٥	أ- دية الأنف	٣٥
٦٥	ب- دية اللسان	٣٦
٦٦	قطع لسان الأخرس والصغير	٣٧
٦٧	ج- دية الذكر والحشفة	٣٨
٦٨	د- دية الصلب	٣٩
٦٨	هـ- دية إتلاف مسلك البول ومسلك الغائط	٤٠
٦٨	ثانياً: الأعضاء التي في البدن منها اثنان	
٦٨	الأذنان	٤١
٦٩	العينان	٤٢
٧٠	اليدين	٤٣
٧١	الأنثيان	٤٤
٧٢	اللحيان	٤٥
٧٣	الثديان	٤٦
٧٣	الأكيتان	٤٧
٧٤	الرجلان	٤٨
٧٤	الشفتان	٤٩
٧٤	الحاجبان والملحية وقرع الرأس	٥٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧٥	الشفران	٥١
٧٦	الأعضاء التي في البدن منها أربعة :	
٧٦	أشعار العينين وأهدابها	٥٢
٧٦	ما في البدن منه عشرة	
٧٦	أصابع اليدين وأصابع الرجلين	٥٣
٧٧	ما في البدن منه أكثر من عشرة	
٧٧	دية الأسنان	٥٤
٧٩	دية المعاني والمنافع	٥٥
٨٠	أ - العقل	٥٦
٨٠	ب - قوة النطق	٥٧
٨١	ج - قوة الذوق	٥٨
٨١	د - السمع والبصر	٥٩
٨١	هـ - قوة الشم	٦٠
٨٢	و - اللمس	٦١
٨٢	ز - قوة الجماع والإمضاء	٦٢
٨٢	دية الشجاج والجراح	٦٣
٨٣	جزاء هذه الشجاج	٦٤
٨٣	أ - الموضحة	٦٥
٨٤	ب - الهاشمة	٦٦
٨٥	ج - المنقلة	٦٧
٨٥	د - الأمة أو المأمومة	٦٨
٨٦	هـ - الدامغة	٦٩
٨٦	تداخل الديات وتعددتها	٧٠
٩٠	من تحب عليه الدية	٧٦
٩١	وجوب الدية على أهل القرية	٧٧
٩١	وجوب الدية في بيت المال	

الصفحة	المسؤول	الفقرات
٩١	أ - عدم وجود العاقلة أو عجزها عن أداء الدية	٧٨
٩٢	ب - خطأ الإمام أو الحاكم في حكمه	٧٩
٩٢	ج - وجود القتيل في الأماكن العامة	٨٠
٩٢	تعذر حصول الدية من بيت المال	٨١
٩٣	من يستحق الدية	٨٢
٩٤	العفو عن الدية	٨٣
٩٦	التعريف	١ - ٦
٩٦	الألفاظ ذات الصلة	١
٩٦	أ - القيادة	٢
٩٦	الحكم التكليفي	٣
٩٧	ما يتعلق بالديانة من أحكام	٤
٩٧	أ - الطلاق	٥
٩٧	ب - القذف والتعزير	٦
٩٧	ج - الشهادات	٦ - ١
٩٨ - ١٠٠	ديانة	١
٩٨	التعريف	٢
٩٨	الألفاظ ذات الصلة	٣
٩٨	أ - القضاء	٤
٩٨	ب - الإفتاء	٥
٩٨	الحكم التكليفي	٤ - ١
٩٩	ضابط ما يدين فيه ، وما يقبل ظاهرا	١
١٠١	التعريف	٢
١٠١	الألفاظ ذات الصلة	٣
١٠١	الأحكام الإجمالية	

الصفحة	المعنوان	الفقرات
١٠١	أ- الاستجارية	٤
١٠١	دير	
١٠٢ - ١٤١	أنظر: معابد	
١٠٢	التعريف	٧٨-١
١٠٢	أ- الدين في اللغة	١
١٠٢	ب- معنى الدين في اصطلاح الفقهاء	٢
١٠٢	الألفاظ ذات الصلة	
١٠٢	أ- العين	٣
١٠٢	ب- الكاليء	٤
١٠٣	ج- القرص	٥
١٠٣	ما يقبل الثبوت في الذمة ديناً من الأموال	٦
١٠٣	أ- أما المثلي	٧
١٠٤	ب- وأما القيمي: فله حالتان:	٨
١٠٦	عمل تعلق الدين واستثناءاته	١١
١٠٩	أسباب ثبوت الدين	٢٢
١١٥	أقسام الدين	٣٤
١٢٠	توثيق الدين	
١٢٠	معنى توثيق الدين	٤٢
١٢٠	طرق توثيق الدين	
١٢٠	أ- توثيق الدين بالكتابة	٤٣
١٢٣	حكم التوثيق بالكتابة	٥٠
١٢٣	ب- توثيق الدين بالشهادة	٥٢
١٢٤	حكم التوثيق بالشهادة	٥٣
١٢٤	ج- توثيق الدين بالرهن	٥٥
١٢٥	حكم التوثيق بالرهن	٥٦
١٢٥	د- توثيق الدين بالكفالة	٥٧

الصفحة	المصنوع	الفقرات
١٢٦	التصرف في الدين	
١٢٦	تصرف الدائن	
١٢٦	الحالة الأولى : (تمليك الدين للمدين)	
١٢٦	(النوع الأول) : من الديون ما يكون الملك عليه مستقرا	٥٨
١٢٩	(النوع الثاني من الديون) : مالا يكون الملك عليه مستقرا	٥٩
١٢٩	أ- دين السلم	٦٠
١٣٠	ب- الديون التي لم يستقر ملك الدائن عليها لعدم قبض المدين الشيء المقابل لها	٦١
١٣٠	الحالة الثانية : تمليك الديون لغير المدين	٦٢
١٣٢	تصرف المدين	٦٣
١٣٢	الدين في ظل تغيرات النقود	٦٤
١٣٢	تغير النقود إذا كان الدين نقدا بالخلقة	٦٥
١٣٤	تغير النقود إذا كان الدين نقدا بالاصطلاح	
١٣٤	الحالة الأولى : الكساد العام للنقد	٦٦
١٣٦	الحالة الثانية : الكساد المحلي للنقد	٦٧
١٣٦	الحالة الثالثة : انقطاع النقد	٦٨
١٣٧	الحالة الرابعة : غلاء النقد ورخصه	٦٩
١٣٨	انقضاء الدين	
١٣٨	أولا : الأداء	٧٠
١٣٩	ثانيا : الإبراء	٧١
١٣٩	ثالثا : المقاصة	٧٢
١٤٠	رابعا : اتحاد الذمة	٧٣
١٤٠	خامسا : التقادم	٧٤
١٤٠	سادسا : انفساخ سبب الوجوب	٧٥
١٤٠	سابعا : تجديد الدين	٧٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٤١	ثامنا : الحوالة	٧٧
١٤١	تاسعا : موت المدين مفلسا	٧٨
١٤٢ - ١٥٣	قيس الله	١٦-١
١٤٢	التعريف	١
١٤٢	الألفات ذات الصلة	
١٤٢	- حق الله تعالى	٢
١٤٣	الحكم التكليفي	٣
١٤٣	أسباب صيرورة حق الله تعالى ديناً في الذمة	
١٤٤	أ - خروج الوقت قبل الأداء	٤
١٤٤	ب - إتلاف المعين من الأموال أو تلفه	٥
١٤٥	ج - المعجز عن الأداء حين الوجوب	٦
١٤٥	د - النذور المطلقة	٧
١٤٥	النيابة عن الغير في أداء دين الله	٨
١٤٧	أثر دين الله تعالى في وجوب الزكاة	٨
١٤٨	حكم الإيصاء بدين الله تعالى	٩
١٤٩	تعلق دين الله بتركة الميت	١٠
١٤٩	سقوط دين الله	١١
١٥٠	١ - الحسرج	١٢
١٥٠	٢ - المعجز عن القضاء	١٣
١٥٠	٣ - هلاك مال الزكاة	١٤
١٥١	٤ - الردة	١٥
١٥٢	٥ - الموت	١٦
١٥٣ - ١٥٤	الدينارية الصغرى	٣-١
١٥٣	التعريف	١
١٥٣	صورة المسألة ومالقتها به	٢
١٥٤	الحكم في الدينارية الصغرى	٣

الصفحة	المعنون	الفقرات
١٥٥ - ١٥٦	الدينارية الكبرى	٣-١
١٥٥	التعريف	١
١٥٥	صورة المسألة ومالقتها به	٢
١٥٥	الحكم في الدينارية الكبرى	٣
١٥٦ - ١٦٣	ديوان	١٥-١
١٥٦	التعريف	١
١٥٦	الألفاظ ذات الصلة	
١٥٦	أ- السجل	٢
١٥٧	ب- المحضر	٣
١٥٧	ما يتعلق بالديوان من أحكام	
١٥٧	اتخاذ الديوان	٥
١٥٨	ديوان الدولة وأقسامه	٦
١٥٨	القسم الأول: ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء	٧
١٥٨	الإخراج أو الخروج من ديوان الجيش	٨
١٥٨	القسم الثاني: ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق	٩
١٥٩	القسم الثالث: ما يختص بالعمال من تقليد وعزل	١٠
١٦١	كاتب الديوان	١١
١٦٢	أهل الديوان	١٢
١٦٢	عقل الديوان عن أهله	١٣
١٦٣	ديوان القاضي	١٤
١٦٣	ديوان الرسائل	١٥
١٦٣ - ١٦٥	ذات عرق	٣-١
١٦٣	التعريف	١
١٦٣	الألفاظ ذات الصلة	٢
١٦٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣

الصفحة	المنوان	الفقرات
١٦٥ - ١٧٠	ذؤابة	١ - ٩
١٦٥	التعريف	١
١٦٥	الألفاظ ذات الصلة :	
١٦٥	أ - القصيص	٢
١٦٥	ب - الضفيرة، والضميرة، والغديرة	٣
١٦٦	العلبة	٤
١٦٦	الأحكام المتعلقة بالذؤابة	
١٦٦	أولاً : بمعنى الضفيرة	
١٦٦	١ - جعل الشعر ذؤابة	٥
١٦٦	٢ - نقض الذؤاب عند الغسل	٦
١٦٨	ثانياً : بمعنى طرف العمامة	
١٦٨	١ - إرخاء الذؤابة	٧
١٦٩	كيفية إرخاء الذؤابة	٨
١٧٠	٢ - مقدار الذؤابة	٩
١٧١ - ٢٠٤	فبائع	١ - ٥١
١٧١	التعريف	١
١٧٢	الألفاظ ذات الصلة	
١٧٢	أ - النحر	٢
١٧٢	ب - العقر	٣
١٧٢	ج - الجرح	٤
١٧٢	د - الصيد	٥
١٧٣	هـ - التذكية	٦
١٧٣	أثر الذكاة في الحيوان	٧
١٧٣	أ - أثر الذكاة في الحيوان غير المأكول	٨
١٧٤	ب - أثر الذكاة في الحيوان المأكول	٩
١٧٥	تقسيم الذكاة	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٥	النوع الأول : من أنواع الذكاة (الذكاة الاختيارية)	
١٧٥	أ - حقيقتها	١١
١٧٧	ب - احكامها في اشتراطها	١٢
١٧٧	ج - تقسيم الذكاة الاختيارية	١٣
١٧٧	أولاً : الذبح	
١٧٧	حقيقة الذبح	١٤
١٧٨	حكم المفلصة	١٥
١٧٩	شروط الذبح	
١٧٩	شروط المذبوح	١٦
١٨٠	الشريعة الأولى : كونه حيا وقت الذبح	١٧
١٨١	الشريعة الثانية : أن يكون زهوق روحه بمحض الذبح	١٨
١٨٣	الشريعة الثالثة : ألا يكون المذبوح صيدا حَرَمًا	١٩
١٨٣	الشريعة الرابعة : ألا يكون المذبوح مختصا بالنحر	٢٠
١٨٣	شروط الذابح	٢١
١٨٤	الشريعة الأولى : أن يكون عاقلا	٢٢
١٨٤	الشريعة الثانية : أن يكون مسلما أو كتابيا	٢٣
١٨٥	من هو الكتابي	٢٤
١٨٥	حكم ذبائح الصابئة والسامرة	٢٥
١٨٦	حكم ذبائح نصارى بني تغلب	٢٦
١٨٦	حكم من انتقل إلى دين أهل الكتاب أو غيرهم	٢٧
١٨٧	حكم المتولد بين كتابي وغير كتابي	٢٨
١٨٧	شروط حل ذبيحة الكتابي	٢٩
١٨٩	الشريعة الثالثة : أن يكون حلالا إذا أراد ذبح صيد البر	٣٠
١٨٩	الشريعة الرابعة : تسمية الله تعالى عند التذكرة والقدرة	٣١
١٩١	حقيقة التسمية	٣٢
١٩٢	شروط التسمية	٣٣

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٩٢	وقت التسمية	٣٤
١٩٣	الشريعة الخامسة : ألا يهل لغير الله بالذبح	٣٥
١٩٤	الشريعة السادسة : أن يقطع الذابح من مقدم العنق	٣٦
١٩٤	الشريعة السابعة : ألا يرفع يده قبل تمام التذكية	٣٧
١٩٤	الشريعة الثامنة : أن ينوي التذكية	٣٨
١٩٥	شرائط آلة الذبح	٣٩
١٩٥	الشريعة الأولى : أن تكون قاطعة	٤٠
١٩٥	الشريعة الثانية : ألا تكون الآلة سنا أو ظفرا قائمين	٤١
١٩٦	آداب الذبح	٤٢
١٩٨	ثانيا : النحر	
١٩٨	حقيقة النحر	٤٣
١٩٩	شرائط النحر	٤٤
١٩٩	آداب النحر	٤٥
٢٠٠	مكروهات النحر	٤٦
٢٠٠	الذكاة الاضطرارية	٤٧
٢٠١	ذكاة مالميس له نفس سائلة	٤٨
٢٠١	ذكاة الجنين تبعا لأمه	٤٩
٢٠٣	هل يشترط العلم بكون الذابح أهلا للتذكية	٥٠
٢٠٤	مخنوقة الكتابي	٥١
٢٠٤	ذبح	
	انظر: ذبائح .	
٢٠٥ - ٢٠٨	فراع	١٠ - ١
٢٠٥	التعريف	١
٢٠٥	الألفاظ ذات الصلة	
	أولا : بالنسبة للمعنى الأول	
٢٠٥	أ - اليد	٢

الصفحة	المسؤول	الفقرات
٢٠٥	ب - المرفق	٣
	ثانياً: بالنسبة للمعنى الثاني	
٢٠٥	أ - الأصبع، القبضة، القصبة	٤
	الأشمل، القفيز، العشير	
٢٠٦	ب - الميل، الفرسخ، البريد	٥
	الأحكام التي تتعلق بالذراع	
٢٠٦	أ - غسل الذراعين في الوضوء	٦
٢٠٧	ب - افتراض الذراعين في الصلاة	٧
٢٠٧	ج - الجناية على الذراع	٨
	ثانياً: الذراع بالمعنى الثاني	
٢٠٨	أ - تقدير الماء الكثير	٩
٢٠٨	ب - تحديد مسافة السفر	١٠
٢٠٨ - ٢١٠	ذرية	٧ - ١
٢٠٨	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة	
٢٠٩	أ - الأولاد ب - النسل ج - العقب	٦ - ٢
	د - الأحفاد هـ - الأسباط	٧
٢٠٩	الحكم التكليفي	
٢١٠	فروعيات	
	ر: مثلي .	
٢١٠ - ٢١٣	فرق	٦ - ١
٢١٠	التعريف	١
٢١٠	الألفاظ ذات الصلة	٢
	الحكم الإجمالي	
٢١١	أولاً: فرق الطيور التي يؤكل لحمها	٣
٢١١	ثانياً: فرق الطيور التي لا يؤكل لحمها	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٣	مواطن البحث	٦
٢١٣-٢١٤	ذريعة	١-٢
٢١٣	التعريف	١
٢١٤	الحكم الإجمالي	٢
٢١٤-٢١٦	ذقن	١-٥
٢١٤	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة	
٢١٥	اللحية، الفك، الحنك، اللحي	٢
	الأحكام التي تتعلق بالذقن	
٢١٥	أولا : غسل الذقن	٣
٢١٦	ثانيا : وجوب الدية	٥
٢١٦	زكاة	
	ر: ذبائح، صيد	
٢١٦-٢١٩	ذُكْر	١-٧
٢١٦	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة	
٢١٦	الأنثى	٢
٢١٦	الفرج	٣
	مايتعلق بالذكر من الأحكام	
٢١٧	أ - انتفاض الوضوء بمس الذكر	٤
٢١٧	القصاص في قطع الذكر	٥
٢١٧	وجوب الدية في قطع الذكر	٦
٢١٩-٢٦٥	ذُكْر	١-٥٦
٢١٩	التعريف	١
٢٢٢	أولا : ذكر الله تعالى	
٢٢٢	حكم ذكر الله تعالى	٢

الصفحة	المنوان	الفقرات
٢٢٣	فضائل الذكر وفوائده	٣
٢٢٦	ما يكون به الذكر	٤
٢٢٧	صيف الذكر	٥
٢٢٧	القسم الأول: الأذكار الماثورة	٦
٢٢٧	التهليل	٧
٢٢٨	التسبيح	٨
٢٣٠	التحميد	٩
٢٣١	التكبير	١٠
٢٣٢	الحوقلة	١١
٢٣٢	الباقيات الصالحات	١٢
٢٣٣	الاسترجاع	١٣
٢٣٣	التسمية	١٤
٢٣٤	قول ماشاء الله	١٥
٢٣٤	الصلاة على النبي ﷺ	١٦
٢٣٥	التلبية	١٧
٢٣٥	الحسيلة	١٨
٢٣٥	أذكار ماثورة أخرى	١٩
٢٣٥	أفضل الأذكار	٢٠
٢٣٧	أفضل الأذكار من حيث الاشتغال بها	٢١
	الذكر بغير الماثور	
٢٣٨	أ- في الأذكار المطلقة	٢٢
٢٣٨	ب- الذكر بغير الماثور في مناسبات معينة	٢٣
٢٤٠	الزيادة في الذكر على ماورد	٢٤
٢٤١	التبديل في ألفاظ الأذكار الواردة	٢٥
٢٤٢	الذكر بالاسم المفرد، وبالضمير المفرد	٢٦
	آداب الذاكرين	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٢	أ- طلب العون من الله تعالى على الذكر	٢٧
٢٤٢	ب- أن يكون الذكر متطهرا من الحدث	٢٨
٢٤٤	ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة	٢٩
٢٤٤	ج- التحري في الأمكنة	٣٠
٢٤٥	د- تحري الأماكن الفاضلة	٣١
٢٤٥	هـ- تحري الأزمنة الفاضلة	٣٢
٢٤٦	و- الدعاء بعد الأعمال الصالحة	٣٣
٢٤٧	ز- تجنب الذكر في أحوال معينة	٣٤
٢٤٨	ح- استقبال القبلة في مجلس الذكر	٣٥
٢٤٨	ط- الرغبة والخشوع والتدبر	٣٦
٢٤٩	ي- الحرص على الذكر في العزلة والانفراد عن الناس	٣٧
٢٤٩	حكم إخفاء الذكر	٣٨
٢٥٠	رفع الصوت بالذكر	٣٩
٢٥١	الاجتماع للذكر	٤٠
٢٥٢	الذكر الجماعي	٤١
٢٥٣	حال المؤمنين عند الذكر	٤٢
٢٥٥	الرقص والدوران والطبل والزمر عند الذكر	٤٣
٢٥٥	قسوة القلب عند الذكر	٤٤
٢٥٦	الإكثار من الذكر	٤٥
٢٥٧	أ- التحزيب والأورد وقضاء ما يفوت	٤٦
٢٥٨	ب- تكرار الأذكار وعددها	٤٧
٢٥٩	استخدام السبحة في عدد الأذكار	٤٨
٢٥٩	الحرص على جوامع الذكر	٤٩
٢٦١	كتابة ذكر الله ، وأحكام الذكر المكتوب	٥٠
٢٦١	الأذكار التي رتبها الشارع	٥١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٢	أخذ الأجرة على الذكر	٥٢
٢٦٢	ثانياً: الذكر بمعنى النطق باسم الشخص أو الشيء	٥٣
٢٦٢	ثالثاً: الذكر بمعنى استحضار الشيء في القلب	٥٤
٢٦٣	الحكم التكليفي للتذكر	٥٥
٢٦٣	رابعاً: الذكر بمعنى الصيت والشرف	٥٦
٢٦٦ - ٢٦٩	ذكورة	١٠ - ١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الألفاظ ذات الصلة:	٢
٢٦٦	الأحكام المتعلقة بالذكر	
٢٦٦	في الصلاة	
٢٦٦	أ - الإمامة	٣
٢٦٧	ب - صلاة الجمعة	٤
٢٦٧	في النكاح:	٥
٢٦٨	في الجهاد	٦
٢٦٨	في الجزية	٧
٢٦٩	في الولايات العامة:	
٢٦٩	أ - الإمامة العظمى	٨
٢٦٩	ب - القضاء	٩
٢٧٠ - ٢٧٣	ذم	١٤ - ١
٢٧٠	التعريف	١
٢٧٠ - ٢٧١	الألفاظ ذات الصلة:	
	أ - الشتم	ب - البهتان
	ج - الغيبة	
	د - القذف	هـ - اللعن
	و - المدح	
٢٧١	الحكم الإجمالي:	٧ - ٢
٢٧١	أ - ذم الله ورسوله، وذم المؤمنين	٨
٢٧٢	ب - ذم المبتدعين ويدعهم	١١


الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٢	ج- ذم الكفار والمنافقين	١٢
٢٧٣	د- ذم المعاصي ومرتكبيها	١٤
٢٧٣	فمي	
	انظر: أهل الذمة.	
٢٧٣	فنب	
	انظر: توبة.	
٢٧٩ - ٢٧٤	فنة	١٠ - ١
٢٧٤	التعريف	١
٢٧٤	الألفاظ ذات الصلة:	
٢٧٤	أ- الالتزام	٢
٢٧٥	ب- الأهلية	٣
٢٧٦	ج- العهد	٤
٢٧٦	خصائص الذمة	٥
٢٧٧	انتهاء الذمة	٦
٢٧٧	الرأي الأول:	٧
٢٧٨	الرأي الثاني:	٨
٢٧٨	الرأي الثالث:	٩
٢٧٩	مواطن البحث	١٠
٢٨٩ - ٢٧٩	فهب	٣٨ - ١
٢٧٩	التعريف	١
٢٧٩	الأحكام المتعلقة بالذهب:	
٢٧٩	التوضو من آنية الذهب	٢
٢٨٠	التيمم بالذهب	٣
٢٨٠	اتخاذ الرجل لحلي الذهب	٤
٢٨٠	اتخاذ الذهب خاتماً	٥
٢٨١	اتخاذ الرجل للذهب في آلة الحرب	٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨١	اتخاذ السن من الذهب	٧
٢٨١	اتخاذ أصبع قطعت من الذهب	٨
٢٨١	اتخاذ العلم للنساء من ذهب	٩
٢٨٢	اتخاذ المدهن والمسعط والمكحلة من الذهب	١٠
٢٨٢	الإسراف في التحلي كاتخاذ المرأة أكثر من خلخال من الذهب	١١
٢٧٢	اتخاذ المرأة نعلًا من الذهب	١٢
٢٨٢	اتخاذ اليد من الذهب	١٣
٢٨٣	اتخاذ الأنف من ذهب	١٤
٢٨٣	اتخاذ المرأة لحلي الذهب	١٥
٢٨٣	لبس الصبي الذهب	١٦
٢٨٣	استعمال أوأني الذهب واتخاذها	١٧
٢٨٤	استعمال المضرب بالذهب	١٨
٢٨٤	التحلي بالذهب حالة الإحداد	١٩
٢٨٤	تحلية الكعبة، وأبواب المساجد وجدرانها بالذهب	٢٠
٢٨٥	تحلية المصحف بالذهب	٢١
٢٨٦	زكاة الذهب	٢٢
٢٨٦	بيع الذهب بالذهب	٢٣
٢٨٦	بيع الذهب بالفضة	٢٤
٢٨٦	بيع الذهب جزأفا	٢٥
٢٨٦	الذهب والفضة في الأرض المبيعة	٢٦
٢٨٦	المعاملة بالمغشوش من الذهب	٢٧
٢٨٧	إسلاف الذهب في الذهب	٢٨
٢٨٧	القراض بالذهب المغشوش	٢٩
٢٨٨	استجار ما احتيج إليه من الذهب	٣٠
٢٨٨	الأجرة على صنع أوأني الذهب	٣١
٢٨٨	إعارة آنية الذهب	٣٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨٨	إعارة حلي الذهب للنساء	٣٣
٢٨٨	إتلاف آنية الذهب	٣٤
٢٨٩	إحياء معادن الذهب وإقطاعها	٣٥
٢٨٩	الذبح بالذهب	٣٦
٢٨٩	مقدار الذبيحة من الذهب	٣٧
٢٨٩	سرقة الذهب	٣٨
٢٨٩	ذو الحجة	
	انظر: الأشهر الحرم	
٢٩٠	ذو الحليفة	
٢٩٠	التعريف	١
٢٩١	ذو الرحم	
	انظر: أرحام .	
٢٩١	ذو غفلة	
	انظر: غفلة .	
٢٩١	ذو القريى	
	انظر: قرابة .	
٢٩١	ذو القعدة	
	انظر: الأشهر الحرم .	
٢٩١ - ٢٩٢	ذود	٢ - ١
٢٩١	التعريف	١
٢٩١	الأحكام المتعلقة بالنود	٢
٢٩٣	ذوق	٤ - ١
٢٩٣	التعريف	١
٢٩٣	الأحكام المتعلقة بالذوق	
٢٩٣	أ - ذوق الصائم الطعام	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٣	ب- الجناية على الذوق	٣
٢٩٣	ج- اليمين على الذوق	٤
٢٩٣	ذيل	
	انظر: البسة، واختيال	





تم بحمد الله الجزء الحادي والعشرون من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الثاني والعشرون، وأوله بحث «رأس»

